وزارةالتعليم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–
كلية العلوم الاقتصـاديـة والتجاريـة وعلـوم التسييـر
قسـم العلـوم الاقتصاديـة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

بعنـــوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة(1970-2021)

من إعداد الطالب:
بوعلام عيسى

تحت إشراف:
أ. د: محمد عيسى محمد محمود

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

هني أمينة	أستاذ محاضرأ	جامعة مستغانم	رئيسـا
محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفـا ومقررا
بن حمودة يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مساعد مشرف
جلولي سهام	أستاذ محاضرأ	جامعة مستغانم	ممتحنا
شعشوع عبد الكريم	أستاذ محاضرأ	جامعة وهران 2	ممتحنا
عمار درويش	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكـــر وتقديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله عز وجل، شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونحمده حمدا كثيرا طيبا على جميع نعمه، ظاهرة وباطنة، وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذه الأطروحة، ونسأله أن يرزقنا دوام العافية، في الدنيا والآخرة.

واعترافا بالفضل لأهله، لايسعنا إلاّ أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور ﴿محمد عيسى محمد محمود﴾ على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى طيبته وتواضعه وعلى كل جهوده ونصائحه القيمة وإرشاداته المفيدة وتوجيهاته الصائبة وتشجيعه المحفّز.

إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة.

إلى كل الموظفين والأساتذة بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم وجامعة غليزان.

وفي الأخير لاننسى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهـــداء

إلى الوالدين،..... حفظهما الله، وأطال في عمرهما.

وإلى زوجتي، وابنتي..... حبا وتقديرا.

وإلى إخوتي..... حبا واعتزازا.

وإلى كل الأهل والأقارب..... حبا وافتخارا.

وإلى كل من جمعت الدنيا بيننا.... حبا وصداقة.

وإلى الذين رفع الله قدرهم بالعلم والإيمان في قوله سبحانه وتعالى

"يَرفَعِ اللهُ الذينَ آمَنُواْ منكُم وَالذينَ أُوتُواْ العلمَ دَرَجَات وَاللهُ بمَا تَعمَلُونَ خَبيرٌ"

سورة المجادلة، الآية 11.

المحتــويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	…
إهـداء	…
المحتويات	I
الجداول	IV
الأشكال	IIV
الرموز والمختصرات	XII
مقدمـة	أ_ي
الفصل الأول: السوق النفطية الدولية وتطورات أسعار النفط	
تمهيد	2
المبحث الأول: النفط محور الطاقة في العالم	3
1- مفاهيم عامة حول النفط	3
2- الصناعة النفطية	10
3- التوزيع الجغرافي للنفط	17
المبحث الثاني: السوق النفطية الدولية	28
1- إطار مفاهيمي للسوق النفطية	28
2- الأطراف الفاعلة في السوق النفطية الدولية	31
3- التحالفات والحوار بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية الدولية	35
المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط	41
1- إطار نظري لسعر النفط	41
2- العوامل المحددة والمؤثرة في تسعير النفط	45
3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2021)	50
خلاصة الفصل الأول	60
الفصل الثاني: النفط في الجزائر	
تمهيد	62
المبحث الأول: الجزائر هبة النفط	63
1- تطور قطاع المحروقات	63
2- خصائص النفط الجزائري	68
3- انضمام الجزائر إلى الهيئات الدولية	69
4- الإمكانيات النفطية	70

المبحث الثاني: مساهمة قطاع النفط في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	75
1- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	75
2- مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري	79
3- مساهمة إيرادات المحروقات في تكوين احتياطيات الصرف الأجنبي	84
المبحث الثالث: إستراتيجة الانتقال الطاقوي في إطار رؤية الجزائر 2030	88
1- الطاقات المتجددة في إطار رؤية الجزائر 2030	88
2- الإطار التنظيمي للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية	98
3- تقييم الوضع الراهن لقطاع الطاقات المتجددة	102
خلاصة الفصل الثاني	109
الفصل الثالث: الأداء المالي للموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط	
تمهيد	111
المبحث الأول: الموازنة العامة في التشريع الجزائري	112
1- إطار مفاهيمي للموازنة العامة	112
2- مبادئ ودورة الموازنة العامة	117
3- عجز الموازنة العامة وآليات تمويله	121
المبحث الثاني: الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط	126
1- الإيرادات العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط	126
2- النفقات العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط	133
3- رصيد الموازنة العامة وعلاقته بتقلبات أسعار النفط	139
المبحث الثالث: صندوق ضبط الموارد كآلية إستراتيجية لتمويل عجز الموازنة العامة	146
1- الإطار المفاهيمي لصناديق الثروة السيادية	146
2- ماهية صندوق ضبط الموارد (FRR)	149
3- مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة	151
خلاصة الفصل الثالث	158
الفصل الرابع: آليات إصلاح وعصرنة الموازنة العامة في الجزائر	
تمهيد	161
المبحث الأول: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)	162
1- صياغة وتوصيف النموذج القياسي	162
2- تقدير النموذج القياسي	166
3- إجراء الاختبارات التشخيصية لإثبات صلاحية النموذج	171

المبحث الثاني: مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر	175
1- التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء	175
2- رؤية مشروع الجزائر لعصرنة الموازنة العامة	179
3- الإنجازات المحققة نحو تجسيد مسار عصرنة الموازنة العامة	182
المبحث الثالث: آليات إصلاح الموازنة العامة	188
1- حوكمة الموازنة العامة	188
2- رقمنة الموازنة العامة	198
3- التنويع الاقتصادي السبيل لتحقيق تنويع الإيرادات الموازنة العامة	202
خلاصة الفصل الرابع	206
خاتمة	207
المصادر والمراجع	213
الملاحق	236

الجـــداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1-1	معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام	10
2-1	ترتيب أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم لعام 2021	20
3-1	ترتيب أكبر عشر دول مستهلكة للنفط في العالم لعام 2021	22
4-1	ترتيب أكبر عشر دول امتلاكا للاحتياطي المؤكد للنفط في العالم لعام 2021	26
5-1	مدة كفاية الاحتياطي للإنتاج للفترة (1970-2021)	27
1-2	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر للفترة (2006-2020)	71
2-2	حصة كل من الموارد المتجددة الأولية	93
3-2	خطة تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة (2011-2030)	94
4-2	برنامج الطاقة المتجددة حسب كل نوع من فروع الإنتاج	95
5-2	خطة تنفيذ (PNEREE) المعدلة للفترة (2015-2030)	98
6-2	التقييم العام للمنشآت المتصلة بالشبكة	103
7-2	التقييم التراكمي للإنجازات حسب القطاع من حيث التركيبات الكهروضوئية خارج الشبكة لعام 2019	104
8-2	إنجازات مشاريع الطاقة الشمسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لعام 2019	105
9-2	تطور أهم المؤشرات الرئيسية الإجمالية للقدرة والطاقة في الجزائر للفترة (2011-2019)	106
1-4	نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)	169
2-4	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (ARDL-ECM)	170
3-4	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	171
4-4	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء	172
5-4	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	172
6-4	نتائج اختبار ملائمة تحديد الشكل الدالي للنموذج	174
7-4	ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2015-2021)	190
8-4	شمولية محتوى الوثائق التي أتاحتها الجزائر للجمهور	195

الأشكـــال

الرقم	الأشكال	الصفحة
1-1	تطور إجمالي الطاقة التكريرية وعدد المصافي في العالم خلال الفترة (2013-2021)	16
2-1	نسبة استهلاك النفط من إجمالي أنواع الطاقة في العالم لعام 2021	16
3-1	تطور الإنتاج العالمي للنفط للفترة (1970-2021)	19
4-1	توزيع الإنتاج العالمي للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021	19
5-1	تطور الطلب العالمي للنفط للفترة (1970-2021)	21
6-1	توزيع الطلب العالمي للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021	22
7-1	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم للفترة (1970-2021)	25
8-1	توزيع الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021	26
9-1	تطورات أسعار النفط للفترة (1970-1989)	51
10-1	تطورات أسعار النفط للفترة (1990-1999)	53
11-1	تطورات أسعار النفط للفترة (2000-2021)	55
1-2	تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة (1970-2021)	70
2-2	تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة (1970-2021)	72
3-2	تطور طاقة تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر للفترة (1980-2021)	73
4-2	مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1970-1989)	76
5-2	مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-1999)	77
6-2	مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2021)	78
7-2	مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1970-1989)	80
8-2	مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-1999)	81
9-2	مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2021)	83
10-2	تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1970-1989)	85
11-2	تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1990-1999)	86
12-2	تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (2000-2021)	87
13-2	توزيع قدرات التوليد المركبة حسب نوع التوليد 2019	106
1-3	تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)	127
2-3	تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)	129
3-3	تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)	130
4-3	تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)	134

5-3	تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)	136
6-3	تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)	137
7-3	تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)	140
8-3	تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)	142
9-3	تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)	143
10-3	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2000-2008)	152
11-3	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2009-2021)	154
1-4	وصف تطور متغير رصيد الموازنة العامة (PBB)	164
2-4	وصف تطور متغير سعر النفط (OP)	165
3-4	وصف تطور متغير سعر الصرف (EXR)	166
4-4	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج	169
5-4	نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء	173
6-4	نتائج اختبار استقرار النموذج	173
7-4	تطور درجة الشفافية في الجزائر للفترة (2010-2021)	194
8-4	حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة	196
9-4	تقييم الرقابة على الموازنة	197

الرمــوز والمختصــرات

OAPEC	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	Organization Arabic of Petroleum Exporting Countries
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول	Organization of the Petroleum Exporting Countries
IEA	وكالة الطاقة الدولية	International Energy Agency
API	معهد البترول الأمريكي	Amercan Petroleum Institute
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	Gross domestic product
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development
SONATRACH	الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات	Société nationale pour la recherche, la production, le transport, la transformation, et la commercialisation des hydrocarbures.
ALNAFT	الوكالة الوطنية لتثمين الموارد المحروقات-النفط	Agence Nationale pour la Valorisation des Ressources en Hydrocarbures
ARH	سلطة ضبط المحروقات	Autorité de Régulation des Hydrocarbures
APPO	منظمة منتجي البترول الأفريقية	L'Organisation africaine des producteurs de pétrole
NYMEX	بورصة نيويورك التجارية	New York Mercantile Exchange
IPE	بورصة البترول الدولية	Petroleum Exchange International
SIMEX	بورصة النقد الدولية بسنغافورة	Singapore International Monetary Exchange
WTI	خام غرب تكساس الوسيط	West Texas Intermediate
ORB	سلة أوبك المرجعية	OPEC Reference Basket
IEF	منتدى الطاقة الدولي	International Energy Forum
PNEREE	البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية	The National Program for Renewable Energies and Efficiency Energy
CDER	مركز تطوير الطاقات المتجددة	Centre de Développement des Energies Renouvelables
CEREFE	المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية	Commissariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique
APRUE	الوكالة الوطنية لتشجيع وترشيد استخدام الطاقة	Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie
NEAL	شركة الطاقة الجديدة الجزائرية	New Energy Algeria
CRTSE	مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية	Centre de Recherche en Technologie des Semi-conducteurs pour l'Energétique
SKTM	شركة الكهرباء والطاقات المتجدّدة	Shariket Kahraba Wa Taket Moutadjadida
DGB	المديرية العامة للميزانية	Direction Générale du Budget
DGPP	المديرية العامة للتوقعات والسياسات	Direction Générale de la Prévision et des Politiques
FRR	صندوق ضبط الموارد	Le Fond de Régulation des Recettes
IBS	شراكة الموازنة الدولية	International Budget Partnership

مقدمـــة عامـــة

مقدمة

يستحوذ النفط على مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة في العالم، فهو سلعة عالمية بامتياز لها خطورتها في الحرب والسلم على سواء، ومادة أولية أساسية لعديد من الصناعات، وأكثر السلع المادية تداولا من حيث الحجم والقيمة، فضلا عن تعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما أكسبه مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، وتحظى أسعاره وتطوراتها باهتمام ومتابعة مستمرة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

تعتبر السوق النفطية أكثر أسواق السلع تقلبا، وتتسم بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة بظروف العرض والطلب وبعوامل أخرى، وذلك باعتبار أن النفط يمثل سلعة استراتيجية دولية ومحور الطاقة في العالم، فهو سلعة يصعب إحلالها في الوقت الراهن، ويمتلكها عدد قليل من المنتجين وتباع لعدد كبير من المستهلكين، مما تدفع بمصالح الطرفين إلى التنافس والنزاع عليها وعدم التوافق حول أسعارها، الأمر الذي جعل السوق النفطية تشهد أزمات نفطية كثيرة وغير مستقرة في أسعارها مما صعب على صناع القرار التنبؤ بقيمها وتحديد مسارها.

تعتبر الجزائر من بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وتحتل موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، وهذا من خلال المؤشرات المتعلقة بالاحتياطيات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط الخام التي تسجلها، وقد ارتبط مسار التنمية فيها وعلى مدى عقود من الزمن بعائدات القطاع النفطي، باعتبارها تمثل المصدر الأساسي في تكوين الإيرادات العامة والتي تعتمد عليها الدولة في تمويل مختلف نشاطات قطاعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هذه الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة والمرتبطة بعائدات القطاع النفطي، وضعت صناع سياسة المالية العامة في البلاد أمام تحديات رئيسية تتمثل في حماية الاقتصاد الوطني والموازنة العامة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك العمل بكفاءة في استخدام الثروة النفطية لخلق التوازن والتوافق بين تحقيق أهداف التنمية وضمان المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

في هذا الإطار، تؤدي الموازنة العامة دورا حاسما في الجزائر باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحصيل الثروة النفطية واستثمارها وتوزيعها لتحقيق نتائج اقتصادية، وبالنظر إلى العقود الخمسة الماضية، نجد أن الموازنة العامة وبفضل إيرادات قطاع المحروقات، قد ساهمت من خلال نفقاتها العامة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، غير أن ارتباط قطاع المحرقات بأسعار

النفط غير المستقرة في الأسواق العالمية، جعل الموازنة العامة أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط وعرضة لتداعيات أزماته المتكررة، ووضع الموازنة العامة في كل مرة أمام تحديات كثيرة، وجب مواجهتها وتدارك نتائجها خاصة في الحالات التي يسجل فيها عجزا ماليا قياسيا، مما يعني البحث عن وسائل ومدخرات مالية لتغطيته وتمويله، وهذا من شأنه أن يلازم المالية العامة ديونا يصعب التخلص منها.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق عرضه، تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1970-2021؟

ولكي يتسنى لنا معالجة وتحليل هذه الإشكالية، يتطلب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تتحدد أسعار النفط؟ وما هي العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط؟
- ما هي إمكانيات قطاع النفط في الجزائر؟ وما أهميته في الاقتصاد الجزائري؟
- ما طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر؟
- ما هي الآثار التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟
- ما هي الأساليب والاستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟

2- فرضيات الدراسة

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة السابقة، يمكن طرح وصياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط نمو جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) بشكل رئيسي بتقدير عائدات حاصل الجباية النفطية.
- تتأثر الموازنة العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بعلاقة طردية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين أسعار النفط والموازنة العامة.

3- الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على بيئة السوق النفطية الدولية، وأهم القوى الفاعلة والمؤثرة فيها.
- التعرف على كيفية تحديد أسعار النفط وأهم العوامل المحددة والمؤثرة فيها.
- إبراز العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر.
- الوقوف على الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

– اقتراح استراتيجيات وآليات لاحتواء الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

– صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر.

4- أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة يمكن أن نجملها فيما يلي:

– المكانة والأهمية المتميزة التي يحتلها النفط في اقتصاديات العالم، وذلك باعتباره محل جدال وصراع قائم بين القوى الفاعلة في السوق النفطية العالمية والتي تتحكم فيها الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وكذلك الشركات الاحتكارية العالمية التي تعمل في مجال النفط.

– الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على موردا وحيد وهو النفط في تكوين الدخل الوطني والإيرادات العامة، والذي يتميز بعدم التنبؤ والقدرة في تحديد أسعاره داخل السوق النفطية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها بدءا من أزمتي 1973 و1974، مرورا بأزمات 1986، 2004 و2008، ووصولا إلى الأزمة العالمية 2020، مما دفع بالجزائر في كل مرة إلى مراجعة سياستها الاقتصادية واتخاذ جملة من التدابير والإجراءات وذلك بغية التكيف ومواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

– تعتبر الدراسة من أكثر المواضيع أهمية في المالية العامة، حيث تهتم بدراسة وتحليل الموازنة العامة في الجزائر والتي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإلى تحسين رفاهية المواطن وتحقيق المساواة الاجتماعية، في ظل اقتصاد يعاني عدم القدرة على خلق موارد مالية بعيدة عن قطاع المحرقات الذي يمثل المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة والتي تستخدمها في تغطية نفقاتها العامة.

–تمثل الدراسة إحدى الدراسات التي تسعى إلى نمذجة العلاقات الاقتصادية في شكلها القياسي وذلك لغرض محاكاة الواقع الاقتصادي والتنبؤ بمتغيراته المستقبلية، فنمذجة العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر تسمح بالتعرف على وضعية الموازنة العامة في الأجلين القصير والطويل وذلك في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

5- تحديد مجال الدراسة

من أجل الإحاطة بالإشكالية ودراسة الفرضيات، فإن موضوع الدراسة يحتاج إلى تحديد المجال المكاني والمجال الزماني، بالنسبة **للمجال المكاني**، تركز الدراسة على قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، أما **المجال الزماني**، تم اختيار الفترة الزمنية 1970–2021، وهي فترة تميزت

بكثير من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر نتيجة للإيرادات الكبيرة التي حققتها بسبب ارتفاع أسعار النفط، كما أن هذه الفترة تخللتها العديد من الأزمات النفطية، كما أنها فترة مناسبة لإجراء الدراسة القياسية.

6- منهج الدراسة

يتوقف تحديد منهج البحث على الهدف الذي تسعى الدراسة إلى التوصل إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية البحث، ولاختبار صحة الفرضيات المذكورة ولمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، سنستخدم المنهج الوصفي من أجل وصف التطور التاريخي للنفط وللصناعة النفطية وكذلك تطورات أسعار النفط، والتعرف على البيئة السوقية للنفط وإلى أهم العوامل المحددة والمؤثرة على عدم استقرار أسعار النفط، فضلا عن دراسة قطاع النفط في الجزائر، كما سنقوم باستخدام المنهج التحليلي وذلك بتحليل وتفسير الإحصائيات والبيانات والعوامل المسببة في عدم استقرار أسعار النفط خلال الدراسة، بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر، وأخيرا سنستخدم المنهج القياسي من أجل نمذجة وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، ذلك باستخدام أساليب القياس الحديثة.

7- أدوات الدراسة

الأدوات الممكن استخدامها في الدارسة هي المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، والاستعانة بالرسائل والدوريات، وأبحاث المؤتمرات والندوات العلمية العربية، والمراجع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع، والتقارير العالمية (صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأوبك، منظمة الأوابك، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات...) بغرض الحصول على البيانات والمعلومات التي تخص الموضوع.

8- دراسات سابقة

من خلال البحث تم الاطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا ونذكر منها ما يلي:

- ياسين مصطفاي، "**أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016**" (أطروحة دكتوراه، جامعة البويرة، 2020/2019).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر اعتمادا على بعض المتغيرات في شكل سلاسل زمنية تمتد من 1986 إلى غاية 2016، باستخدام نماذج

المعادلات المتعددة (Simultaneous Equations Models)، ونماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR models). تم التطرق في الجانب النظري إلى منتج البترول كسلعة ذات ميزة نسبية، ثم أثر تطور أسعار البترول على الاقتصاد الدولي، كما تطرقت الدراسة إلى الإنفاق العام باعتباره محددا رئيسا لعملية التنمية الاقتصادية. بينما تناول الجانب التطبيقي الاقتصاد الجزائري من خلال مكانة البترول فيه، وتطور الإنفاق العمومي، إضافة إلى أهم البرامج الاستثمارية العمومية، وصولا إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العمومي باستعمال النماذج المذكورة أعلاه.

عند استخدام نماذج المعادلات المتعددة، بينت النتائج أن هناك أثر معنوي لسعر البترول الجزائري على الإنفاق العمومي، كما أن إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات تؤثران على الإنفاق العمومي. بينما أظهر اختبار"انجل وغرانجر" عدم وجود تكامل مشترك بين أسعار البترول والإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة، أما عند استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي، أظهرت النتائج أن أسعار البترول الجزائري تتسبب في تغيرات الإنفاق العمومي، وهذا يطابق طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا، كما بينت نتائج تقدير VAR (1) بأن أسعار البترول الجزائري المتأخرة بفترة زمنية واحدة تؤثر على النفقات العمومية وفق علاقة طردية، كذلك حدوث صدمة موجبة في سعر البترول الجزائري خلال السنة الأولى لها رد فعل ايجابي ومعنوي على الإنفاق العمومي خلال نفس السنة، لكن في السنة الثانية يصبح التأثير عكسيا إلى أن يصل لقيم سالبة في السنة الثالثة، ويمتد هذا التأثير إلى غاية السنة التاسعة.

- شباب سيهام، "**تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائري للفترة 1980-2016**" (أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2019/2018).

تطرقت في دراستها إلى قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدراسة القياسية، بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي، واختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين، وخلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط ورصيد الموازنة العامة.

- حسين كشيتي، "**دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر**" (أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2019/2018).

تطرق في دراسته إلى تأثيرات تقلبات أسعار النفط على هيكل الموازنة العامة في الدول النفطية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، وقام بتحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1971–2015) وذلك باعتماد منهجية (ARDL) واعتمد على متغيرين اثنين (سعر النفط ورصيد الموازنة العامة). بينت نتائج القياس أن هناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل تقلبات أسعار النفط وتغير رصيد الموازنة العامة، أي أن التغيرات المستمرة لأسعار النفط كان لها تأثير سلبي على الموازنة العامة باعتبار أن هذه الأخيرة سجلت حالات من العجز رغم ارتفاع أسعار النفط،، وأن وضعية الموازنة العامة في الجزائر ظهرت في حالة غير مستقرة على طول الفترة ما بين (1971–2015) نتيجة لارتباطها بمورد شديد التقلب، الأمر الذي تولد عنه حالة من عدم اليقين بشأن وضع السياسة الاقتصادية والمالية، كما أورث عديد التشوهات خاصة فيما يتعلق بجانب الإيرادات والنفقات العامة ونظام الموازنة انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي نتيجة إصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات ما يسمى بالمرض الهولندي أو لعنة الموارد.

– مهيدي حسنية، "**دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر–دراسة تحليلية وقياسية 1970–2016**" (أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، 2019/2018).

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد اتجاه العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية باستخدام منهجية (Toda and Yamamoto) التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1970–2016، واعتمدت على المتغيرات التالية (سعر النفط، النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة العامة). خلصت هذه الدراسة أن هناك سببية ذات أحادية– الاتجاه من أسعار النفط إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل، وهذا ما يؤكده على أن السياسة المالية للجزائر تتميز بالدورية وارتباطها شبه الكلي للإيرادات النفطية، أي أن التقلبات السعرية للنفط تشكل العنصر الفيصل لتحديد المشاريع والانجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي هزة.

– محمد عمر إبراهيم، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق 2005–2015**" (أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين بالعراق، 2019).

تناولت هذه الدراسة بوجه خاص تأثيرات تقلبات أسعار النفط في جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة عامة، وفي إعداد الموازنة العامة خاصة، حيث هدفت الدراسة إلى

تشخيص مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط المتكررة على الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة، وتوضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة تلك المخاطر. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل البيانات عن طريق جداول وبيانات عن الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط في العراق، وكذلك على الأسلوب الإحصائي بتحليل البيانات، كما تم تحليل النموذج الإحصائي لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد الموازنة العامة في العراق وذلك باعتماد المتغيرات التالية: (سعر برميل النفط) كمتغير مستقل، و(كمية النفط المباع، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الفائض أو العجز في الموازنة العامة) كمتغيرات تابعة، وركزت الدراسة على إبراز العلاقة الترابطية ما بين المتغيرات فقط. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ما بين متغير النفط ومع باقي المتغيرات الأخرى.

- Adebayo Adedokum, «**The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Nigeria (with exogeneity restrictions) »,** (Article published in: Future Business Journal, Vol. 4, Issue 2, December 2018).

استخدمت الدراسة بيانات من 1981 إلى 2014 للتحقيق في آثار صدمات النفط (السعر والإيرادات) على العلاقة الديناميكية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية السابقة في نيجيريا وكيف تنقل التأثيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية باستخدام VAR (SVAR) على المتغيرات الرئيسية، واستخدمت أيضًا نماذج (VAR) و(VEC) Vector ErrorCorrection غير المقيدة على عدد موسع من المتغيرات. تظهر نتائج (SVAR) أن صدمات أسعار النفط لا يمكن أن تتنبأ بالتباين في الإنفاق الحكومي على المدى القصير، في حين أن القوة التنبؤية لصدمات عائدات النفط قوية جدًا على المدى القصير والمدى الطويل. تثبت (VAR) و(VECM) أيضًا نتائج (SVAR) وتوفران نظرة ثاقبة توضح أن فرضية التزامن المالي على المدى القصير تتضح بين عائدات النفط وإجمالي النفقات الحكومية، بينما توجد فرضية ضريبة الإنفاق على المدى الطويل بين إجمالي النفقات وإجمالي الإيرادات. من الواضح أيضًا أن الصدمات النفطية تؤثر بشكل كبير على متغيرات السياسة على المدى القصير وتحول التأثيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى على المدى الطويل، وبالتالي تقترح الدراسة اتخاذ إجراءات حكومية مناسبة لإعادة توجيه الاقتصاد من الاعتماد على عائدات النفط نحو التنوعات إلى جانب عوامل أخرى أقل تقلبًا. مصادر الإيرادات من أجل منع انتقال آثار الصدمات النفطية على المدى الطويل على متغيرات الاقتصاد الكلي الأوسع.

- Mazen Hassan Bash, « **IMPACT OF FLUCTUATIONS IN CRUDE OIL PRICES ON THE JORDANIAN PUBLIC BUDGET FOR THE PERIOD OF 1995-2013 »,** (Article

published in: European Scientific Journal July 2015 edition vol.11, No.19 ISSN: 1857–7881 (Print) e - ISSN 1857-7431)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الموازنة العامة الأردنية للفترة من 1995 إلى 2013، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث نموذج الاقتصاد القياسي للانحدار الخطي. يوضح هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة التباين التلقائي الانحدار (VAR). لتقدير المعلمات، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا معنويا إحصائيا لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة العامة الأردنية. وهذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط الخام سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة الأردنية. وأوصت الدراسة بضرورة منح قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي مكانة خاصة من خلال خطة التنمية المنفذة، ويجب جلب الموارد المالية والخبرة البشرية والتكنولوجيا الحديثة سواء من مصادر محلية أو أجنبية. أيضا عليهم التوسع في منح العقود للشركات الأجنبية مع الحفاظ على الحقوق الوطنية على أسس اقتصادية. كما يجب معالجة المشاكل الفنية والاقتصادية التي تواجه قطاع النفط الخام. أخيرًا، ينبغي استخدام أحدث التقنيات المتاحة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

-Slama Shamon**, « The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen CoIntegration and Error Correction Model for the Period (1981-2014) », (**Article published in: International Journal of Research in Business Studies and Management, Volume 2, Issue 5, May 2015, ISSN 2394-5923 (Print), ISSN 2394-5931 (Online)).

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: هل يؤثر تأرجح أسعار البترول على الموازنة العامة للمملكة؟ استخدمت الدراسة نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وكذلك اختبار سببية جرانجر. أظهرت النتيجة وجود علاقة طويلة المدى بين تأرجح الأسعار والميزانية العامة كنسبة مئوية من GDP. كما أوضحت النتائج أن التغير في أسعار البترول على المدى الطويل بنسبة 10% يؤدي إلى تغير في نسبة الفائض أو العجز بنسبة 0.39% بالإضافة إلى أن أي تغير في أسعار البترول على المدى القصير بنسبة 10% يؤدي إلى تغير في أسعار البترول، نسبة فائض أو عجز الموازنة بنسبة 2.8%، كما أظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين الأسعار الحقيقية للبنزين والفائض أو قد يكون عجزاً، أثبتت النتيجة علاقة سببية طريقة واحدة بين التغير في أسعار البترول الحقيقية والفائض أو العجز كنسبة مئوية من GDP. في الأخير اقترح الباحث اعتماد سياسة مالية تعتمد على تنويع مصادر العوائد من خلال إصلاح النظام الضريبي في المملكة، توجيه الإنفاق الحكومي للاستثمار وكذلك ترشيد الإنفاق

الجاري. كما اقترح ضرورة تغيير مساهمة القطاعات السعودية في GPD التي تضمن تنويع الاقتصاد ووقف هيمنة قطاع البترول.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

تتفق الدراسات السابقة مع بعضها البعض إلى حد كبير في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اختلفت، بعضها تعرض إلى الآليات والحلول التي يجب اتخاذها لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، أما الأخرى فقد تشابهت في اختيار النهج القياسي واختلفت فيما بينها في استخدام متغيرات الدراسة والنموذج القياسي المناسب.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، أننا سنستخدم في الجانب القياسي مزيجا من المتغيرات يختلف نسبيا عن الدراسات السابقة، إضافة إلى طرح آليات إصلاح وعصرنة الموازنة العامة بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي في الجزائر، محاولين في ذلك إثراء موضوع الدراسة.

10- هيكل الدراسة

تحقيقا للهدف الذي أعدّ من أجله البحث، قسّمناه إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:** يخصص لتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وأهم المميزات التي تتصف بها الصناعة النفطية والتي تميزها عن مختلف الصناعات الأخرى، وكذلك إبراز مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة المتعددة والبديلة، وأيضا يتم التعريف بالسوق النفطية الدولية ومكوناتها، إضافة كيفية تحديد أسعار النفط، تطوراتها، محدداتها والعوامل المؤثرة فيها.

- **الفصل الثاني:** يعرض قطاع النفط بالجزائر وذلك بوصف قطاع المحروقات، أهم الإصلاحات التي مر بها، مكانته الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى، مساهماته في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، ثم يتطرق إلى استراتيجية الانتقال الطاقوي في إطار رؤية الجزائر 2030.

- **الفصل الثالث:** يخصص لتحليل الأداء المالي للموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، من خلال التعريف بالموازنة العامة في التشريع الجزائري، مكوناتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، وكذلك مختلف تطوراتها في ظل حركية أسعار النفط وإبراز العلاقة التي تربطهما، ثم في الأخير يتم دراسة صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الموازنة العامة.

- **الفصل الرابع:** يتطرق هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، إلى القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر وذلك للفترة (1970-2021)، وهذا بتطبيق نماذج الاقتصاد القياسي، أيضا يتم عرض مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر وأهم انجازاته، وفي

الأخير يتم طرح الآليات والسياسات التي يجب على الجزائر اتخاذها وتنفيذها لإصلاح وتحديث الموازنة العامة وذلك لتمكينها من تحييد الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على هيكلها المالي.

في الأخير يتم وضع خاتمة عامة للبحث تشمل النتائج، اختبار الفرضيات، المقترحات والآفاق المستقبلية.

الفصـــل الأول

السوق النفطية الدولية

وتطورات أسعار النفط

تمهيد:

يشكل النفط بندا مهما في العلاقات الدولية، لما له من مزايا مهمة وعديدة، فهو سلعة عالمية بامتياز، ويعد أهم عناصر التقدير الاستراتيجي لقوة الدول، ومن خلال السيطرة عليه يمكن التحكم في الصراع العالمي باعتباره مؤشرا لقياس تقدم الأمم وتطورها.

تعد التقلبات في أسعار النفط السمة البارزة (حالة طبيعية) في السوق النفطية، ومما لا شك فيه أن لهذه التقلبات آثار قد تكون سلبية أو إيجابية على اقتصاديات الدول سواء المنتجة أو المستهلكة وأيضا على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد أصبح الصراع بين الأطراف المتبادلة مشهدا وحدثا متداولا وسط الجمهور العام والخاص.

تمثل التقلبات الشديدة في أسعار النفط (الاسمية والحقيقية) وعدم التوازن في السوق النفطية من أبرز القضايا الدولية اهتماما ودراسة، ويؤدي عدم التوافق بين الأطراف المتدخلة في السوق النفطية إلى حدوث اختلالات كبيرة تؤثر على الاقتصاد الكلي العالمي.

في المبحث الأول، سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وإلى أهم المميزات التي تتصف بها الصناعة النفطية والتي تميزها عن مختلف الصناعات الأخرى، وكذلك التعرف على جغرافية النفط في العالم.

وفي المبحث الثاني، يتم التعريف بالسوق النفطية الدولية، أنواعها، التعاملات اليومية بداخلها، سلوك الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، وكذلك التحالفات والحوار بين فاعليها.

وفي المبحث الثالث، يتم التعريف بسعر النفط، أنواعه، مقاييس تسعيره، العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط، وفي الأخير تقديم مسح تاريخي لتطورات أسعار النفط والمحطات التي مر بها.

المبحث الأول: النفط محور الطاقة في العالم

يعتبر النفط أحد مصادر الطاقة الأحفورية والتي لا تتجدد باستمرار وبصورة مستديمة في الطبيعة، فهو مصدر قابل للنضوب، ويحتاج إلى حقبة زمنية طويلة لتكوينه، فمعدل تكوينه أقل بكثير من معدل استهلاكه، كما يعتبر النفط أكثر مصادر الطاقة من حيث الإنتاج والاستهلاك، ويرجع ذلك إلى الخصائص الفيزيائية والكيميائية التي يتمتع بها من حيث سهولة نقله وتخزينه وارتفاع كمية الطاقة في وحدة الكتلة منه وإلى تعدد استخداماته ومشتقاته.

1- مفاهيم عامة حول النفط

يعتبر النفط بمختلف أنواعه وخصائصه أهم مصدر للطاقة حاليا ويتميز عن باقي المصادر الأخرى أساسا في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال وملائمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر مصدر غير متجدد مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.

1-1- تعريف النفط: تدل كلا الكلمتين (النفط أو البترول) على نفس الشيء المادة الخام نفسها، فكلمة **النفط** مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني قابلة للسيران، أما كلمة "**بترول**" فهي من أصل يوناني، مشتقة من كلمتين هما: "بترا" (PETRA) التي تعني الصخرة، وأوليوم (OLEUM) التي تعني الزيت، ولهذا يدعى بزيت الصخور أو "الزيت الصخري" (PETROLEUM)، إضافة إلى الزيت الخام.[1]

وتطلق كلمة النفط أو البترول بمعناها الواسع على جميع المواد الهيدروكربونية (Hydrocarbon) التي تتكون بصورة طبيعية في باطن الأرض، أما بمعناها التجاري الضيق فيطلق على **المواد السائلة** مصطلح (الزيت أو النفط الخام Crude Oil) بينما يطلق على **المواد الغازية** مصطلح الغاز الطبيعي (Gaz Natural) وعلى **المواد الصلبة** مصطلح البيتومين أو الإسفلت (Bitumen or Asphalt)، والهيدروكربونات هي مركبات من عنصري الهيدروجين والكربون والتي تكون في درجات الحرارة العالية بصورة سائلة أو غازية أو صلبة حسب تركيبها الجزئي.[2]

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 5.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 77.

يعرف النفط بأنه سائل زيتي يتكون أساسا من مواد هيدروكربونية،[1]والتي يكون فيها العنصران الرئيسيان هما الكربون (83-87%) والهيدروجين (10-14%) مختلطان مع ثلاثة عناصر أقل أهمية وهي الكبريت (0,1-3% ونادرا ما تصل إلى 7%) والنتروجين (غالبا أقل من 0,1 وأحيانا يصل إلى 2%) والأكسجين (يصل إلى 1,5%)[2]، بالإضافة إلى ذلك تختلط أحيانا مع بعض المعادن مثل النيكل والحديد والنحاس والفاناديوم (غالبا أقل من 1%)

يتجمع هذا المزيج النفطي تحت سطح الأرض وعلى مسافات مختلفة، ويكون محصورا بين الكسور والالتواءات أو مجمع في المكامن (المصائد)*، ويظل كذلك إلى أن يخرج إلى سطح الأرض إما بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق والفوالق أو الكسور الأرضية، أو يقوم الإنسان باستخراجه عن طريق حفر الآبار، وقد يستخرج مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية، أو قد ينتج أساسا من الغازات الطبيعية مع قليل من الخام أو من دونه كحقول الغازات الطبيعية.[3]

تتوزع حقول النفط على أحواض نفطية ذات مساحات كبيرة تضم مجموعة من الحقول النفطية، كما تضم أكثر من دولة، ومن بين أكبر هذه الأحواض نجد الحوض الرسوبي العربي الذي يضم 65% من الاحتياطي العالمي، حوض بحر الشمال، حوض أمريكا الشمالية، حوض أمريكا الجنوبية، حوض بحر القزوين.

يوجد حاليا في العالم أكثر من 30000 حقل نفطي تعمل بشكل مستمر، من بينها 450 إلى 500 حقل عملاق،[4] تشكل ما نسبته 60% من الاحتياطي المكتشف، وضمن هذه المجموعة يوجد 50 حقلا مصنفة "أكثر من عملاقة" تشكل وحدها أكثر من 40% من الاحتياطي العالمي، وأن 60% من هذه الحقول العملاقة أو أكثر هي متمركزة في الشرق الأوسط، وتمتلك هذه المنطقة تقريبا ثلثي الاحتياط العالمي وتضم الخمسة دول التي لديها أكبر احتياطي عالمي للنفط، وعلى سبيل الإشارة تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر بئر في العالم حتى الآن وهو بئر "الغوار" وذلك باحتياطي يعادل 120 مليار

[1] Pierre George, Fernand Verger, Dictionnaire de la géographie, 10e édition, MD impressions, France, 2009, P 328.

[2] محمد الكناني، سعود الدريس، تكرير البترول، معهد بحوث البتروكيماويات، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 5.

* **المكمن:** هو خزان يمثل نقاط التجمع الفعلي للنفط.

[3] وزارة النفط، النفط بين تكنولوجيا الأمس وثورة الغد، مجلة النفط، الكويت، العدد 34، 2013، ص 41.

[4] غازي عثمانين، أساسيات تكنولوجيا النفط، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2016، ص 3.

برميل من النفط، وهذا منذ اكتشافه سنة 1948، يضاف إلى ذلك بئر "برغان" المتواجد في الكويت والذي يستحوذ منذ اكتشافه سنة 1938 حوالي 58 مليار برميل من النفط.[1]

1-2- موجز تاريخي للنفط: يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة، فقد ورد أن سفينة النبي نوح عليه السلام تم طلاؤها بالقطران والمعروف بالقير الأسود، واستخدم الفراعنة القدامى نوعا من البيتومين في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل.[2]

كما استخدم الأشوريون والبابليون منذ 7000 سنة خلت القار الفائض على سطح الأرض في علاج بعض الأمراض ولسد شقوق المعابد، واستخدم الهنود الحمر النفط في العلاج الطبي وفي أغراضهم المختلفة، وكذلك الرومان في حروبهم ضد المسلمين.

وقد عرف النفط أيضا في مواقع كثيرة من العالم مثل ضفاف نهر الفرات في العراق والنهر الأصفر في الصين وفي فارس، وعندما غزا الإسبان أمريكا الجنوبية وجدوا النفط في البيرو، وعندما غزا الإنجليز مناطق أمريكا الشمالية وجدوا هذه المادة في حوض نهر الميسيسيبي.[3]

ويؤكد لنا التاريخ أن النفط قديما كان يفيض من الأرض عبر الشقوق أو الكسور وكان يتم جمعه يدويا وكان يستخدم في أغراض عديدة كالإنارة والتشحيم ولمنع تسرب الماء وفي الأغراض الطبية، كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات.

استمر الوضع على حاله حتى القرن التاسع عشر والذي شهد ميلاد عصر جديد وهو عصر النفط، وذلك عندما تمكن الكولونيل الأمريكي أدوين لورانتين دريك (Edwin Laurentine Drake)-كان يعمل لدى شركة سينيكا للنفط- في 27 أغسطس 1859 من حفر أول بئر نفطية وصلت لعمق 69 قدما في تيتسفيل (Titusville) الواقعة في ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania) بالولايات المتحدة الأمريكية،[4] وقد كان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلا، وأجمعت عديد الدراسات على أن ذلك التاريخ هو بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.[5]

[1] Philippe Sébille-Lopez, Géopolitique du pétrole, Armand Colin, Paris, France, 2006, P 23.

[2] بيوار خنسي، البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، كردستان، العراق، 2006، ص 5.

[3] محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

[4] Roger Hosein, Oil and Gas in Trinidad and Tobago, Springer Nature, Switzerland AG, 2021, p 7.

[5] حسان خضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، 2006، ص 3.

ونظرا لنجاح الكولونيل دريك Drake من حفر أول بئر نفطية والانتصارات التي حققها فيما بعد، تهافتت كبريات الشركات النفطية آنذاك والمضاربون على استخدام مادة النفط، وبدأت عمليات التنقيب والبحث عنها داخل أمريكا وخارجها، وسرعان ما تمكنوا من اكتشافها في مناطق كثيرة من العالم.

ففي أمريكا الشمالية والجنوبية، فقد تم اكتشافه في كندا (1858)، والبيرو (1863)، أما في أوروبا فتم اكتشافه في بولندا (1858)، ورومانيا (1860)، وعن آسيا فتم اكتشافه في كل من روسيا (1866)،[1] والهند (1889).[2]

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تم اكتشافه لأول مرة في مصر (1907)، تلتها العراق (1909) ثم بعدها في كل من البحرين (1932)، السعودية (1938)، الكويت (1938)، قطر (1940)، الإمارات (1953)، الجزائر (1956)، سوريا (1956)، ليبيا (1958)، تونس (1964).[3]

شكل ظهور النفط ثورة جديدة وأعاد رسم معالم خريطة الاقتصاد العالمي وأصبح مصدرا رئيسيا لأمن الطاقة في العالم، إذا لا يمكن تصور عالم نعيشه من دونه، فقد بسط الحضارة الحالية وارتبطت الحياة البشرية ببقائه واستمراره.

1-3- نظرية أصل ونشأة النفط: اختلف علماء وجيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكوين النفط، وذلك نظرا للخصائص الفيزيائية والكيميائية المعقدة للنفط وإلى طبيعة الاكتشافات النفطية، إلا أن المتفق عليه أن النفط نشأ بفعل تحقق ظروف خاصة وفريدة جدا، كانت الكرة الأرضية قد خضعت لها عبر حقبة زمنية طويلة وبعيدة المدى، ونتيجة لاختلاف وجهات النظر هذه فقد انقسموا إلى فريقين:

1-3-1- نظرية الأصل غير عضوي: تعتبر هذه النظرية قديمة، وتفترض بأن منشأ النفط غير عضوي (Non Organic Origin)، ويرى مؤيدوها أن النفط عبارة عن مواد هيدروكربونية تشكلت من تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كربيد الحديد مع الرطوبة (بخار الماء)، ونجم عن ذلك مادة أشبه ما تكون بالأستبلين تحولت إلى قطرات زيتية بمرور الزمن، وعليه فإن النفط من وجهة نظر هؤلاء يتواجد في مكامن من الصخور النارية والمتحولة ومن المستحيل تواجده في الصخور الرسوبية، وذلك بحكم الظروف

[1] بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

[2] The Institute of Company Secretaries of India, Oil and Gas Industry, Printed at Indian Offset Press, New Delhi, India, August 2018, p 1.

[3] أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2019، ص ص 3-6.

الجيولوجية والفيزيوغرافية المسؤولة عن تكوينها، ويستشهدون في ذلك ببعض المكامن الموجودة في المكسيك (شبه جزيرة يوكاتان) وكذلك الجزيرة الوسطى (هونشو) في اليابان.[1]

1-3-2- نظرية الأصل عضوي: تعتبر هذه النظرية أكثر شيوعا وقبولا لدى كثير من العلماء المعاصرين، وتفترض بأن منشأ النفط عضوي (Organic Origin)، وقد تكون نتيجة لتحلل كائنات حية (حيوانية أو نباتية) والتي عاشت منذ ملايين السنين، وترسبت في قاع البحار والمحيطات أو تحت اليابسة،[2] وامتزجت مع جزيئات الصخور النارية المتآكلة وشكلت صخورا رسوبية، والتي نتج عنها بفعل الحرارة والضغط في جوف الأرض وبمساعدة بعض البكتيريا والمواد الكيميائية الأخرى، مواد هيدروكربونية كونت النفط.[3]

يستند أنصار هذه النظرية من خلال عديد الدراسات التي أثبتت أن الصخور الرسوبية تحتوي على 99% من النفط الخام والغاز الطبيعي، ومن بين أهم الأحواض الرسوبية في العالم، حوض الخليج العربي الذي يضم أكثر من 65% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، حوض بحر القزوين، حوض بحر الشمال، حوض أمريكا الشمالية والجنوبية.

1-4- تصنيفات النفط: النفط الخام عبارة عن مجموعة من الخلائط المعقدة جدا، ينتشر في مناطق كثيرة من العالم، ويتواجد بأنواع عديدة ويختلف من منطقة إلى أخرى ومن حقل إلى آخر، ويعزى هذا الاختلاف إلى الخصائص الفيزيائية والكيميائية المعقدة التي يتصف بها.[4]

وللتمييز بين أنواع النفط الخام تجري المختبرات فحوصات دقيقة يتم على أساسها التقييم الكيميائي للمواد الوسيطة الموجودة فيه، إذ أن لكل نوع من أنواع النفط الخام خصائص جزيئية وكيميائية فريدة، فضلا عن وجود اختلافات جوهرية في جودة النفط الخام، وتوفر نتائج اختبار فحص النفط الخام بيانات تحليل هيدروكربونية مفصلة ومكثفة لمصافي التكرير وتجار النفط والمنتجين.[5]

صنفت النفوط الخام في البداية اعتماداً على درجة الكثافة ºAPI إلى نفوط خفيفة وأخرى ثقيلة، ومع تطور عملية القياس أضيفت تصنيفات أخرى تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية، كنسبة

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] عمر خليل أحمد الجبوري، أحمد حسن أحمد الجبوري، مبادئ الطاقات المتجددة، المعهد التقني-الحويجة، كركوك، العراق، 2010، ص 19.

[3] Charlotte J. Wright, Rebecca A. Gallun, Fundamentals of oil & gas accounting, PennWell Corporation, Oklahoma, United States of America, 5th edition, 2008, P 5.

[4] ميشيل كامل عطاالله، أساسيات الجيولوجيا، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2009، ص 366.

[5] وليد مطر، رامي شبانة، هل بإمكان مصافي النفط التكيف مع زيادة المعروض من النفط الصخري؟، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 25.

المركبات الكبريتية، ثم أدخل عامل اللزوجة للتفريق بين النفوط الثقيلة والثقيلة جدا، والتي تصنف عادة على أنها نفوط غير تقليدية، وفيما يلي أهم طرق التصنيف المتبعة:

1-4-1- على أساس التركيب الكيميائي: تصنف النفوط الخام اعتمادا على مزيج المركبات الكيميائية التي يتكون منها النفط إلى الأنواع الرئيسية التالية:[1]

- ✓ **نفوط ذات أساس بارافيني (Paraffin-Base Crude Oils):** تتكون بالدرجة الأولى من هيدروكربونات بارافينية، ويفضل استخدام هذه الأنواع في صناعة زيوت التزييت ذات الجودة العالية، وفي صناعة البتروكيماويات.
- ✓ **نفوط ذات أساس نافثيني (Naphthene-Base Crude Oils):** تحتوي هذه النفوط على نسبة عالية من المواد الإسفلتية، وهي مناسبة لإنتاج الغازولين وزيوت التشحيم.
- ✓ **نفوط ذات أساس مختلط (Mixed-Base Crude Oils):** تحتوي على مزيج من النوعين السابقين.

يعكس التركيب الكيميائي للنفوط مدى كمية ونوعية المنتجات النفطية التي يمكن إنتاجها من تلك النفوط وطريقة تكريرها، وتعتبر النفوط البارافينية الأسهل والأقل كلفة في عملية التكرير، تأتي بعدها النفوط المتوسطة، ثم النافثينية.

1-4-2- على أساس المحتوى الكبريتي: حسب هذا المعيار فالنفط الذي يحتوي على مادة الكبريت بنسبة أقل من 0,5% يسمى النفط **الحلو** (Sweet)، والذي يحتوي على أكثر من 1% يسمى النفط **المر (حامضي)** (Sour)، ووفقا لهذا التصنيف فإنه كلما ارتفعت نسبة حموضة النفط تؤدي إلى انخفاض سعره، وكلما انخفضت نسبة حموضة النفط يرتفع سعره.

1-4-3- على أساس درجة الكثافة: تشير الكثافة إلى النسبة بين كتلة الجسم (وزنه) إلى حجمه، ويعد معيار API (American Petroleum Institute-API) الخاص بمعهد البترول الأمريكي للوزن النوعي أو الكثافة من أشهر المعايير المتبعة في تصنيف النفط، إذ تصنف النفوط الخام طبقا لهذا المعيار حسب درجة جودتها وكثافتها النوعية إلى نفط ثقيل (heavy) ونفط متوسط (medium) ونفط خفيف (light):[2]

[1] عماد مكي، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثقيلة، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 134، 2010، ص 73.

[2] أوابك، تكرير النفط الثقيل: التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الانعقاد 21-23 ديسمبر 2014، ص 1.

- ✓ **النفط الخفيف:** بدرجة جودة أعلى من 31.1^0 أي أن كثافته النوعية أقل من 0.87
- ✓ **النفط المتوسط:** بدرجة جودة بين 22.3^0 إلى 31.1^0 أي أن كثافته النوعية بين 0.87-0.92
- ✓ **النفط الثقيل:** بدرجة جودة أقل من 22.3^0 أي أن كثافته النوعية أعلى من 0.92 ويتصف النفط الثقيل علاوة على كثافته العالية وانخفاض درجة جودته، بارتفاع لزوجته والتي تكون عادة فوق 10 سنتي بواز.

ويصنف المركز الكندي للطاقة (The Canadian Center for Energy) النفط الثقيل نفسه إلى تصنيفات مختلفة طبقا لكثافته النوعية، ولزوجته في الظروف المكمنية:[1]

- **النفط الثقيل:** الذي تزيد درجة جودته عن 10^0، ولزوجته أقل من 10 آلاف سنتي بواز ويتدفق عند الظروف المكمنية.
- **النفط الثقيل جدا:** الذي تقل درجة جودته عن 10^0 وتبلغ لزوجته في المكان أقل من 10 آلاف سنتي بواز، أي أن له بعض السيولة عند الظروف المكمنية.
- **البيتومين الطبيعي:** يتواجد مصاحبا مع الرمال ويشار إليه برمال القار أو الرمال النفطية وتقل درجة جودته عن 10^0، وتبلغ لزوجته في المكان أكثر من 10 آلاف سنتي بواز، ولا ينساب عند الظروف المكمنية.

كما يلاحظ أن النفط الثقيل جداً، والبيتومين لهما درجة جودة أقل من 10^0، مما يعني أن كثافتها النوعية أعلى من 1، أي أنهما أثقل من الماء النقي.

أما في أسواق المنطقة العربية فتصنف النفوط الخام على النحو التالي:[2]

- **عربي خفيف ممتاز** Arab Supper Light (أعلى من 40° API)
- **عربي خفيف جدا** Arab Extra Light (36-40° API)
- **عربي خفيف** Arab Light (32-36° API)
- **عربي متوسط** Arab Medium (29-32° API)
- **عربي ثقيل** Arab Heavy (أقل من 29° API)

[1] محمد طاهر، النفط الثقيل: تحديات وفرص، مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد 43، 2016، ص 42.

[2] عماد مكي، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثقيلة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

يعكس تصنيف النفوط على أساس الكثافة محتوى النفط من المنتجات النفطية عالية القيمة، فكلما ارتفعت كثافة النفط لمعيار API، كلما كانت نسبة المنتجات الخفيفة أعلى، وكلما انخفضت كثافة النفط، انخفضت نسبة المنتجات الخفيفة وارتفعت بالمقابل نسبة المنتجات الثقيلة.

يمثل إنتاج النفط الخفيف الحلو نحو 40% من الإنتاج العالمي، بينما تمثل النفوط الثقيلة والمتوسطة 60% المتبقية، ويتم تسعير النفط الخام الثقيل بأقل من النفط الخام الخفيف، وذلك نظرا لارتفاع تكلفة استخراجه ونقله وتكريره.

1-5- وحدات قياس النفط: يقاس النفط ومنتجاته بوحدات مختلفة، وأكثر هذه الوحدات القياسية استخداما هي بالكتلة (طن) أو بالحجم (متر مكعب أو برميل)، ويتوقف اختيارها على مدى سهولة استخدامها، ويوضح الجدول (1-1) معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام.

الجدول (1-1): معاملات التحويل التقريبية للنفط الخام

إلى / من	طن متري	طن طولي	كيلو لتر	برميل	غالون بريطاني	غالون أمريكي	طن/سنة
طن متري	1	0.984	1.165	7.33	256	307.86	-
طن طولي	1.016	1	1.18364	7.45	261	313	-
كيلو لتر	0.8581	0.8444	1	6.2898	219.6736	264.17	-
برميل	0.1364	0.134	0.159	1	35	42	-
غالون بريطاني	0,00391	0.00383	0.0046	0.0286	1	1.201	-
غالون أمريكي	0.00325	0.00319	0.0038	0.0238	0.833	1	-
برميل/يوم	-	-	-	-	-	-	49.8

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2020، ص 148.

2- الصناعة النفطية

تعتبر الصناعة النفطية صناعة استراتيجية للدول المنتجة وللدول المستهلكة على حد سواء، فهي مصدر رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتميز بانتشارها الواسع وبتعدد منتجاتها واستخداماتها المتنوعة في مجالات كثيرة.

2-1- تعريف الصناعة النفطية: تعرف بأنها مزيج لمجموعة من النشاطات والعمليات المعقدة والمترابطة والقائمة على استغلال النفط وتحويله من شكله الخام إلى منتج قابل لإشباع حاجة معينة سواء كانت نهائية أو وسيطية، وذلك باستخدام وسائل وتقنيات معقدة.

أما **الصناعة البتروكيمياوية**، فهي صناعة قائمة على استخدام النفط ومشتقاته كمواد وسيطية لإنتاج مواد كيمياوية كالمواد البلاستيكية والألياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات والأصباغ والعطريات وغيرها من المنتجات الكيمياوية الأخرى.

البتروكيماويات هي مواد كيمياوية مستخرجة من النفط والغاز الطبيعي من خلال عمليات مختلفة يتم فيها تكسير الجزئيات الهيدروكربونية الكبيرة إلى جزئيات أصغر تكون ما يسمى بالبتروكيماويات الأساسية. وتنقسم هذه المواد البتروكيماوية إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي: الأوليفينات والعطريات والغازات الاصطناعية. ويعتبر الإيثيلين والبروبيلين من أكثر المواد البتروكيماوية إنتاجا ويمثلان نقطة البداية لأكثر من نصف البتروكيماويات المنتجة عالميا.

تتم معالجة المواد البتروكيماوية الأساسية لإنتاج مواد وسيطة تعالج بدورها لإنتاج مواد نهائية تستخدم في صناعة مجموعة واسعة من المنتجات المختلفة. وينصب حوالي 80% من إنتاج البتروكيماويات في صناعة البوليمرات، وهي المواد الأولية لصناعة البلاستيك. ويعتبر البولي إيثيلين أكثر البوليمرات إنتاجا، تليه مادة البولي بروبيلين والبوليستر. وإضافة إلى إنتاج البلاستيك، تستخدم البتروكيماويات في إنتاج عدد لا يحصى من المنتجات التي نستهلكها في حياتنا اليومية من أدوية ومذيبات وأسمدة ومستحضرات تجميل وإلكرتونيات ومواد بناء ومنتجات أخرى.

2-2- مراحل الصناعة النفطية: تمر الصناعة النفطية بسلسلة من المراحل المتعددة والمترابطة، وتختلف كل مرحلة عن الأخرى، وتقسم إلى مجموعات وهي: العمليات العليا (Operations Upstream) وتضم مرحلتي التنقيب والإنتاج، العمليات الوسيطية (Midstream Operations) وتضم مرحلة النقل، ثم العمليات الدنيا (Downstream Operations) وتضم مرحلتي التكرير والتسويق.

2-2-1- مرحلة التنقيب الاستكشاف: تمثل بداية مراحل الصناعة النفطية، فهي مرحلة أولية تشمل عمليات التنقيب الجيولوجي والجيوفيزيائي بهدف فحص الهياكل تحت سطح الأرض لتحديد موقع مصائد الهيدروكربون المحتملة وحفر بئر استكشافية.[1]

[1] James Douet, The Heritage of the Oil Industry, Thematic Study The International Committee for the Conservation of the Industrial Heritage (TICCIH), 2020, p 3.

تتمثل العمليات الجيولوجية في تحديد الصخور والمعادن الموجودة على سطح الأرض وفهم البيئات التي تشكلت فيها، وتشمل الدراسات الجيولوجية عدد من الطرق كاستخدام التصوير الجوي، ورسم الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية، بهدف جمع البيانات حول ميزات السطح التي يمكن استخدامها لعمل استنتاجات بشأن الوجود المحتمل للتكوينات الجوفية الحاملة للنفط.

أما الطرق الجيوفيزيائية فهي تتضمن دراسات تحت سطح الأرض، وتهدف إلى تحديد واكتشاف وجود الهياكل الجوفية وتحديد حجمها وشكلها وعمقها وخصائصها الفيزيائية والتي تدل على وجود النفط، وتشمل الأساليب الجيوفيزيائية دراسات الجاذبية والتقييم المغناطيسي والكهرومغناطيسي والدراسات الزلزالية.[1]

2-2-2- مرحلة الإنتاج: تتمثل في استخراج النفط الخام من مكامن تواجده، ويستخدم في ذلك وسائل وتقنيات معقدة من أجل ضمان فعالية انسياب وتدفق النفط الخام داخل الآبار، حيث يتم تنصيب البئر وتجهيزه بوسائل ومعدات خاصة ويتم ربطه بواسطة أنابيب مع مصانع التكرير والتي تتواجد عادة بالقرب من مكان استخراج النفط الخام، يعتمد الاستخراج في البداية على الضغط الطبيعي الموجود داخل البئر والذي يجبر النفط على الصعود إلى السطح، وفي مراحل متقدمة ومع مرور الزمن وعندما ينخفض ضغط البئر يتم استخدام طرق ووسائل أخرى متعددة كحقن البئر بالغاز أو الماء أو بمواد اصطناعية وذلك للحفاظ على استمرارية تدفق النفط داخل البئر، وتتميز هذه الطريقة بارتفاع التكاليف مقارنة بالمرحلة الأولية.

يمثل الحفر في قاع البحر أكثر تكلفة وصعوبة منه على البر، إذ تتطلب العملية تنصيب منصة بحرية تمثل جزيرة اصطناعية تسمح بتأمين أرضية ثابتة تمكن من استخراج النفط بشكل آمن، ويطبق في ذلك وسائل أكثر تعقيد وصيانة دورية لحمايتها من التآكل داخل البحر.

2-2-3- مرحلة النقل: تعتبر هذه المرحلة محور ربط رئيسي بين مختلف عمليات الإنتاج والتكرير والتسويق، فهي عملية وسيطية وشريان الصناعة النفطية وذلك باعتبارها الوسيلة التي تسمح بنقل النفط الخام من حقول الإنتاج إلى مصافي التكرير، وكذلك نقل المنتجات البترولية من مصافي التكرير إلى الأسواق وإلى مختلف الأماكن المخصصة للبيع والاستهلاك.

يعتمد نشاط النقل على وسائل مختلفة، فينقل النفط الخام إما بواسطة ناقلات (السفن) النفط بحرا، أو بواسطة الحاويات أو عبر أنابيب النفط برا، ويمثل النقل عن طريق خطوط الأنابيب أرخص أنواع

[1] Charlotte J. Wright, Rebecca A. Gallun, op cit, P 28.

وسائل النقل من ناحية تكاليف التشغيل اليومية، كما أنها أكثر أمانا وتضمن الإمداد المستمر للنفط الخام ومنتجاته ولا تتأثر بالتقلبات الجوية،[1] بينما النقل البحري يواجه صعوبات كثيرة كارتفاع تكاليف وأجور الشحن البحري والانتظار في الموانئ وكذلك التلوث البحري.

2-2-4- مرحلة التكرير أو التصنيع: تتمثل في معالجة النفط الخام المستخرج من الأرض وذلك بإخضاعه لعمليات فيزيائية وكيميائية معقدة تحت ضغط وحرارة مرتفعتين، ليتم استخلاص منتجات نفطية متنوعة تكون قابلة للاستهلاك النهائي، مثل بنزين المحركات والديزل ووقود الطائرات والتدفئة المنزلية والشموع والأسفلت والمواد الأولية للبتروكيماويات والمكونات الأخرى.[2]

ويقصد بعمليات التكرير تكسير الزيت الخام (النفط) إلى مكوناته وجزيئاته الأصلية المكونة من الهيدروجين والكربون أساسا، وإعادة ترتيبها لتكون مجموعات تختلف عن الموجودة في الزيت الخام، أي تصنيعها إلى منتجات نهائية صالحة للاستخدام، وذلك في ظل تأثير التسخين على الأجزاء المتعددة للهيدروكربونات، إذ لكل منها درجة غليان مختلفة، فبعضها إذا فصل من الزيت الخام يصبح غازيا، أو سائلا أو صلبا.[3]

ويتم تصنيف المنتجات النفطية المستخلصة من النفط الخام إلى ثلاثة فئات وهي:

- نواتج التقطير الخفيفة (distillates light) كغاز البترول المسال والبنزين والنافتا.
- نواتج التقطير المتوسطة (distillates middle) كالكيروسين والديزل.
- المقطرات الثقيلة والبواقي (residuum & distillates heavy) كزيت الوقود الثقيل وزيوت التشحيم والشمع والإسفلت.

تتم **صناعة تكرير النفط** داخل منشأة صناعية تسمى **مصفاة النفط**، وهي عبارة عن مجمعات صناعية ضخمة مكونة من معدات ووسائل ووحدات معقدة كوحدات التقطير، وحدات التكسير الهيدروجيني ووحدات معالجة المياه الملوثة، التي تستخدم تقنيات مختلفة لمعالجة وتحويل النفط الخام إلى منتجات نفطية.

---

[1] داليا محمد يونس، تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا (دراسة تحليلية مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 155.

[2] Liza Sumi, Oil and Gas at Your Door?, Oil & Gas Accountability Project, Durango, Colorado USA, 2004, p 16.

[3] وزارة النفط، التكرير من أهم الصناعات الداعمة للاقتصاد في مختلف دول العالم، مجلة النفط، الكويت، العدد 42، نوفمبر 2015، ص 43.

الغرض من المصفاة هو تحويل النفط الخام إلى منتجات أكثر قيمة وذلك تلبية لمتطلبات السوق، من حيث الكمية والنوعية، مع احترام أنظمة السلامة والبيئة، ومنذ بدء إنتاج النفط الخام في منتصف القرن التاسع عشر، تغير سوق المنتجات النفطية بشكل مستمر وجذري، مما اضطرت المصافي إلى تعديل تقنيات تكرير النفط لتلبية هذا الطلب، والتكيف أيضا مع التنوع المتزايد للنفط الخام بتركيباته المختلفة.[1]

2-2-5- مرحلة التسويق: تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل الصناعة النفطية، والتي يتم فيها تسويق النفط الخام ومشتقاته وتحويلها إلى المستهلكين مباشرة (محليا ودوليا)، وتتطلب هذه المرحلة دراسات واسعة ودقيقة لتحديد حجم وطبيعة الطلب والعرض على المنتجات في الأجلين القصير والطويل، وتحديد الإجراءات اللازمة لإبرام وتنفيذ عقود البيع والشراء للنفط الخام، وكذلك إلى توفير الوسائل الخدماتية والتسهيلات الإدارية لعمليات التسويق.

وتعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل حساسية، ذلك أن جميع المراحل السابقة (التنقيب، الإنتاج، النقل، التكرير) هي مرتبطة بهذه المرحلة (التسويق)، وأن ما يطرأ من تغييرات على هذه الأخيرة تنعكس آثارها مباشر على المراحل السابقة، وهذا نظرا لطبيعة السوق النفطية غير المستقرة والتي تعتبر أكثر أسواق السلع تقلبا.

2-3- موجز تاريخي للصناعة النفطية: شهدت الصناعة النفطية في مسيرتها العديد من التطورات والأحداث السريعة والمتلاحقة والتي أثرت على الساحة العالمية، حيث تعود البدايات التاريخية إلى عام 1846 عندما اكتشف عملية إنتاج كيروسين الإنارة من الفحم، وفي عام 1854 بدأت محاولة لإنتاج الكيروسين من النفط المجمع يدويا من حقول النفط في بولندا، وفي عام 1856 تم بناء أول مصفاة لتكرير النفط بروسيا،[2] وكانت بوخارست أول مدينة في العالم تُضاء بمصابيح الكيروسين في عام 1857، وفي عام 1859 تم بناء مصفاة في جزيرة بيرالهي (أذربيجان) لتقطير ما يسمى (القير) المنتج في حقول النفط في باكو بالقرب من بحر قزوين، وعرفت نفس السنة حفر أول بئر نفطية في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1860 تم بالفعل بناء 58 مصفاة في بنسلفانيا.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظل الطلب على النفط مستقراً، وكانت المنتجات الأكثر طلبًا هي الكيروسين ونواتج التقطير، وكان يتم تقطير النفط الخام في المصافي لإنتاج الكيروسين الذي

[1] Rafael Larraz, A Brief History of Oil Refining, An International Journal of the History of Chemistry, 5(2), 2021, p 129-130.

[2] أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، 2019، ص ص 21-24.

كان يستخدم لمصابيح الإنارة، وأيضا كان يتم استخدام أثقل الأجزاء كمواد تشحيم للمحركات البخارية والتي كانت موجودة في كل مكان في ذلك الوقت.[1]

مع بداية القرن العشرين، احتل النفط مكان الصدارة كمصدر للوقود وذلك بعد تطور صناعة السيارات في نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت محركات البنزين ضرورية لتصميم الطائرات، كما تمكنت السفن من استخدام مشتقات النفط كوقود لمحركاتها للسير بسرعات عالية بدلا من استخدام المحرك البخاري الذي يعتمد على الفحم الحجري.[2]

بعد الحرب العالمية الأولى، عرفت الصناعة النفطية تطورات سريعة نتيجة زيادة الطلب على المنتجات النفطية وخاصة على البنزين وذلك بدافع الحصول على وقود للسيارات والسفن والطائرات الحربية، وقدر إجمالي الطاقة التكريرية عام 1981 بـ82 مليون برميل في اليوم متأثرة بارتفاع النمو الاقتصادي العالمي. وفي منتصف الثمانينات انخفض إجمالي الطاقة التكريرية إلى 73 مليون برميل في اليوم وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط والتي رافقتها إغلاق العديد من مصافي النفط في العالم.

مع مطلع القرن الواحد والعشرون، ازدهرت صناعة تكرير النفط وزاد الطلب على المنتجات النفطية وارتفع عدد مصافي النفط في العالم بسبب ارتفاع موجة أسعار النفط بداية عام 2004، لكنها شهدت تراجعا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، وبعد تجاوز الأزمة وتعافي السوق النفطية العالمية، تحسنت صناعة تكرير النفط لكن بوتيرة منخفضة[3]، وفي نهاية عام 2021 بلغ إجمالي الطاقة التكريرية في العالم حوالي 92.885 مليون برميل في اليوم، وبلغ إجمالي عدد مصافي النفط العاملة في العالم 630 مصفاة، الشكل (1-1).

[1] Rafael Larraz, op cit, pp 131-133.

[2] تركي حسن حمش، المشاكل المرافقة لعمليات الحفر، أوابك، 2020، ص 3.

[3] أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-24.

شكل (1-1): تطور إجمالي الطاقة التكريرية وعدد المصافي في العالم خلال الفترة (2013-2021)

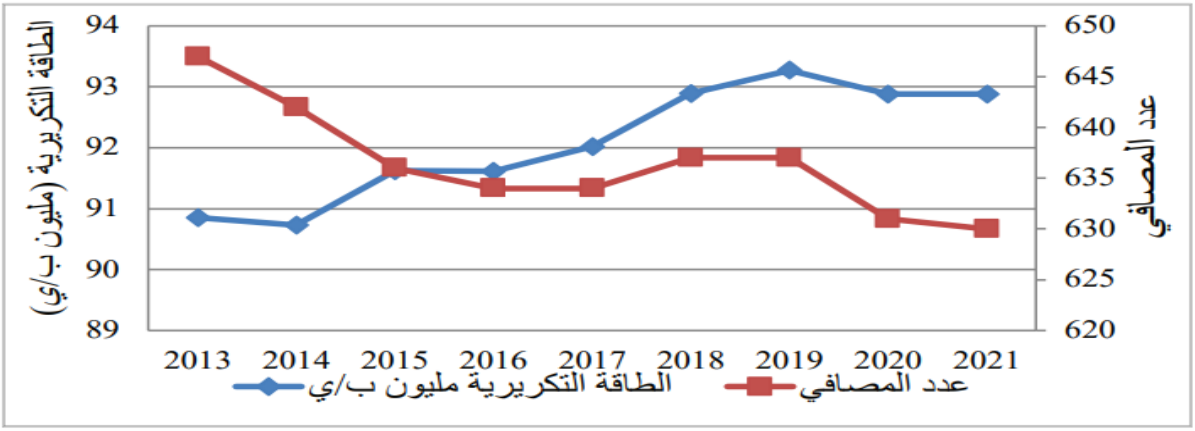

المصدر: أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 48، 2021، ص 137.

2-4- السمات الرئيسية للصناعة النفطية: تعتبر الصناعة النفطية واحدة من بين أضخم الصناعات في العالم، وقد اكتسبت هذه المكانة نظرا للمزايا التي يتصف بها النفط والتي تميزه عن باقي أنواع مصادر الطاقة الأخرى، ومن أهم الخصائص والمميزات الرئيسية التي تتصف بها الصناعة النفطية نذكر ما يلي:

2-4-1- النفط مصدر رئيسي لأمن الطاقة في العالم: يعتبر النفط أبرز أنواع مصادر الطاقة المتاحة حاليا مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، نتيجة للمزايا التنافسية التي يتمتع بها والتي تمكنه من السيطرة على السوق العالمية للطاقة، حيث بلغت نسبة استهلاك النفط من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الأولية 31% في عام 2021، (الشكل 1-2).

شكل (1-2): نسبة استهلاك النفط من إجمالي أنواع الطاقة في العالم لعام 2021

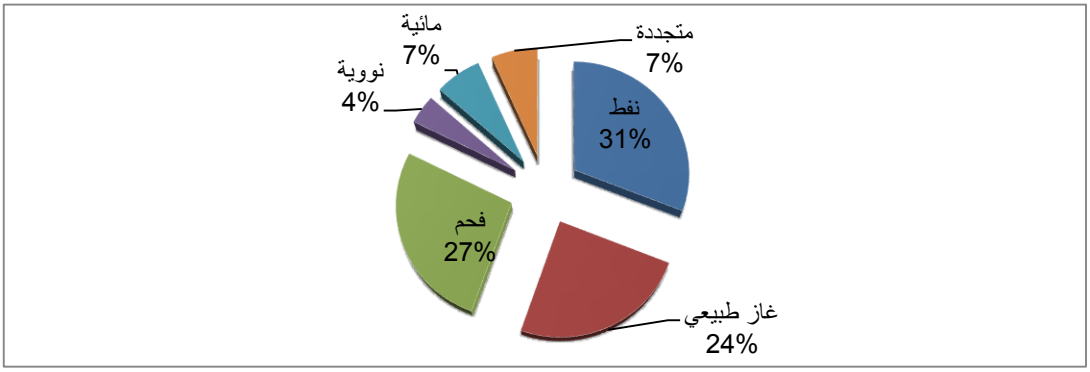

Sours: BP, Statistical Review of World Energy, 2022, p 18.

2-4-2- طول عمر الحقل النفطي: تعتبر الصناعة النفطية من الصناعات المعمرة، حيث يستحيل عمليا استخراج وإنتاج كل النفط الموجود في باطن الأرض، فرغم قدم اكتشاف النفط، وتطور وتعدد وسائل وأدوات الكشف عنه، إلا أن عمليات الكشف ما زالت معقدة وذات كلفة مالية عالية، ويرجع السبب في ذلك إلى تعقيدات التركيب الجيولوجي لطبقات الصخور التي تحتوي على النفط، إذ تقدر

النسبة الكلية للنفط المنتج في العالم بأقل من 7% من كميات النفط الموجودة في المكامن المكتشفة حتى الآن، كما تترك الصناعة النفطية وراءها أكثر من 72% من النفط في الحقول المكتشفة.[1]

2-4-3- ضخامة حجم الاستثمارات: تتميز الصناعة النفطية بضخامة حجم الاستثمارات وتنوعها، فهي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة يتم إنفاقها على مختلف عمليات البحث، التنقيب، النقل، التكرير والتسويق، وإلى استخدام وسائل ومعدات ضخمة وإلى تكنولوجيا متطورة وذلك للاستغلال الأمثل للنفط، وتشير أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن المعدل السنوي لقيمة الاستثمارات العالمية في قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2040) سيبلغ 804 مليار دولار، مرتفعا بمقدار 23 مليار دولار مقارنة بنظيره خلال الفترة (2015-2019).[2]

2-4-4- استخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة: تعتمد الصناعة النفطية بشكل بارز على البحث العلمي والابتكار وذلك في سبيل تطوير العمليات الفنية والتقنية التي يقوم عليها قطاع النفط، وكذلك في إيجاد الحلول لمختلف التحديات التي ترافق عمليات التنقيب واستخراج النفط ومعالجته، حيث أن البحث العلمي والابتكار ساعد قطاع النفط في اكتشاف مناطق وحقول جديدة للنفط وفي تقدير احتياطاته، كما ساعد أيضا في رفع قدرة استخلاص النفط من الحقول وفي زيادة الإنتاج ورفع الطاقة التكريرية وهذا بالطرق الحديثة وبعيدا عن الطرق التقليدية، مما ساهم ذلك في تخفيف التكاليف المالية من جهة وفي تحسين جودة المشتقات النفطية.[3]

3- التوزيع الجغرافي النفط

يتواجد النفط في مناطق كثيرة في العالم، ويختلف إنتاجه واستهلاكه من دولة إلى أخرى، فهناك دول تنتج أكثر مما تستهلك، وهناك دول أخرى تستهلك أكثر مما تنتج، وهو يتوزع بشكل غير متكافئ، مما يجعله أكثر سلعة اهتماما وصراعا وتداولا بين الدول.

3-1- إنتاج النفط: يعتبر إنتاج النفط أحد الموارد الحديثة تجاريا وذلك مقارنة بإنتاج الفحم والمعادن الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، وينتج النفط في عدد محدود من الدول ويختلف معدل إنتاجه من دولة لأخرى وذلك نظرا لعوامل مختلفة.

---

[1] علي سيد محمد إبراهيم، زيادة الإنتاج عبر استكشاف حقول جديدة وعبر الاستخلاص المعزز للنفط، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، السنة 13، العدد 45، 2015، ص 15.

[2] مرجع نفسه، ص 63.

[3] مجلس البحث العلمي، واقع البحث العلمي والابتكار في مجال الاستخلاص المعزز للنفط، مجلة إضاءات علمية، العدد 21، 2019، ص ص 10-12.

منذ اكتشاف النفط أخذ إنتاجه في تطور مستمر في العالم خاصة في الآونة الأخيرة، ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة، وارتبطت زيادة إنتاجه بارتفاع الحاجة إليه اجتماعيا واقتصاديا وصناعيا وعسكريا.

توضح خريطة توزيع الإنتاج العالمي للنفط، أنه على **المستوى العالمي**، عرف إنتاج النفط خلال الفترة (1970-2021) ارتفاعا مستمرا، الشكل (1-3)، فقد بلغ الإنتاج سنة 1970 نحو 45,2 مليون برميل/يوم، ثم ارتفع في سنة 1980 إلى 59,4 مليون برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 14,2 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 30%)، ثم انخفض قليلا في سنة 1990 إلى 59,1 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو -0,5%) مقارنة بسنة 1980، وذلك متأثرا بحرب العراق على الكويت سنة 1990، بعدها عرف إنتاج النفط ارتفاعا ملحوظا بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط، ليسجل الإنتاج في سنة 2000 نحو 65,9 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 11,5%)، ثم يبلغ ذروته سنة 2010 ويصل إلى69,7 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%) مقارنة بسنة 2000، ثم ينخفض بعدها في سنة 2021 إلى نحو 69,6 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%) مقارنة بسنة 2010، وذلك بسبب سياسة أوبك+ والتزامها بخفض إنتاج النفط.

بالنسبة **لمنظمة أوبك (OPEC)**، فهي تمثل أكبر تجمع مساهم في إنتاج النفط على مستوى العالم، حيث قدر إنتاجها سنة 1970 بنحو 22,3 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 49,3% من الإنتاج العالمي، ثم ارتفع الإنتاج في سنة 2010 وبلغ ذروته بزيادة قدرها 6,5 مليون برميل/يوم، ليصل بذلك إلى نحو 28,8 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 41,3% من الإنتاج العالمي، ثم تراجع الإنتاج بعد ذلك في سنة 2021 وسجل نحو 26,4 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 37,9% من الإنتاج العالمي.

أما بالنسبة إلى **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)**، فقدر إنتاجها سنة 1970 بنحو 12,1 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 27% من الإنتاج العالمي، ثم ارتفع الإنتاج في سنة 2000 وبلغ ذروته بزيادة قدرها 5,2 مليون برميل/يوم، ليصل بذلك إلى نحو 17,3 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 26% من الإنتاج العالمي، ثم تراجع الإنتاج بعد ذلك في سنة 2010 وسجل نحو 13,4 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 19% من الإنتاج العالمي، ثم ارتفع الإنتاج من جديد في سنة 2021 ليصل إلى نحو 17,3 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 25% من الإنتاج العالمي، وهو نفس المستوى الذي وصل إليه في سنة 2000.

الشكل (1-3): تطور الإنتاج العالمي للنفط للفترة (1970-2021)

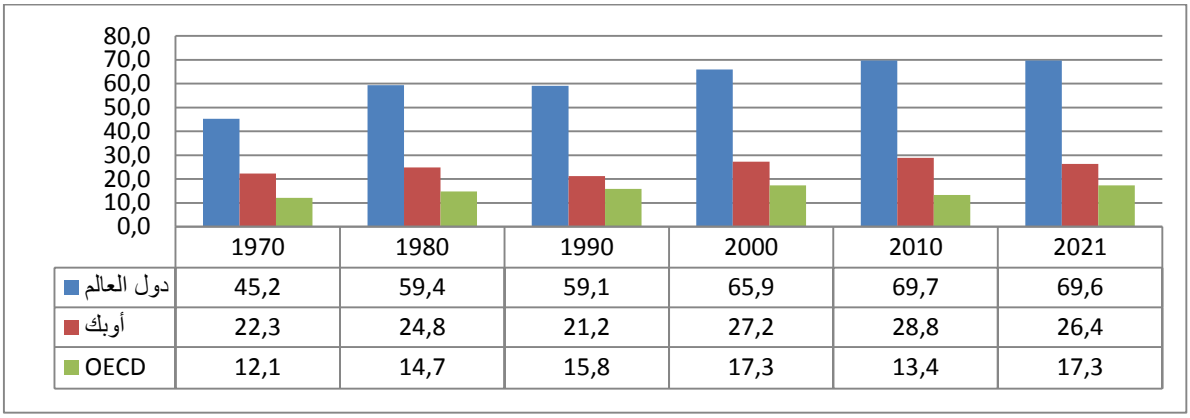

	1970	1980	1990	2000	2010	2021
دول العالم	45,2	59,4	59,1	65,9	69,7	69,6
أوبك	22,3	24,8	21,2	27,2	28,8	26,4
OECD	12,1	14,7	15,8	17,3	13,4	17,3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أما على **مستوى المجموعات الدولية**، يوضح الشكل (1-4)، أن إنتاج النفط الخام يتركز في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد أكبر منتجا له وذلك بما يعادل 22,2 مليون برميل/يوم (بنسبة 5,8%)، تليها أمريكا الشمالية بنحو 14 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%)، ثم أوروبا الشرقية بنحو 12 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%)، تأتي بعدها كل من آسيا الباسيفيك بنحو 6,6 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%)، ثم إفريقيا بنحو 6,2 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%)، ثم أمريكا الجنوبية بنحو 5,6 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%)، ثم أوروبا الغربية بنحو 3 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 5,8%).

الشكل (1-4): توزيع الإنتاج العالمي للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021

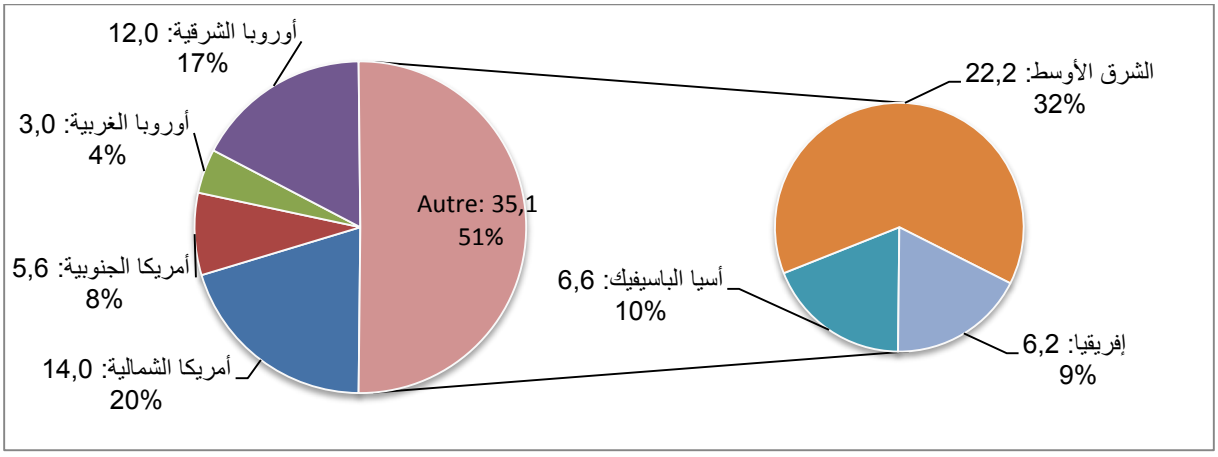

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أما على **مستوى الدول**، ومن خلال الجدول (1-2)، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الدول بإنتاج يصل إلى نحو 188 11 ألف برميل/يوم (بنسبة 16% من الإنتاج العالمي)، ثم تليها روسيا بنحو 619 9 ألف برميل/يوم (بنسبة 13,8% من الإنتاج العالمي)، ثم المملكة العربية السعودية بنحو

125 9 ألف برميل/يوم (بنسبة 13,1% من الإنتاج العالمي)، كما نجد أن من بين 10 دول الأوائل في إنتاج النفط، 5 دول (المملكة العربية السعودية، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وإيران) تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط، كما أنها أعضاء في منظمة الأوبك.

الجدول (1-2): ترتيب أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم لعام 2021 (ألف ب/ي)

ترتيب الدول	الدول	الإنتاج	نسبة إلى العالم %	ترتيب الدول	الدول	الإنتاج	نسبة إلى العالم %
1	و.م.أ	11 188	16	6	البرازيل	2 905	4,1
2	روسيا	9 619	13,8	7	الإمارات عربية	2 718	3,9
3	السعودية	9 125	13,1	8	الكويت	2 415	3,4
4	الصين	3 988	5,7	9	إيران	2 392	3,4
5	العراق	3 971	5,7	10	النرويج	1 770	2,5

Source: OPEC, Data Download, Accessed 22/08/2023, Available at: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

3-2- الطلب على النفط: ارتبط التوسع في الطلب على النفط بنمو صناعة السيارات في بداية القرن العشرين، وما شجع ذلك هو التطور التكنولوجي الذي مس جوانب كثيرة في الحياة اليومية، ومع ظهور الحرب العالمية الأولى والثانية، ازداد الطلب كثيرا على النفط ومشتقاته من أجل السباق نحو التسلح، ومع نهاية فترة الخمسينيات وإلى غاية الثمانينات، ومن أجل إعادة إعمار أوروبا ومع أخذ الدول المستعمرة لسيادتها، أصبح الطلب على النفط ومشتقاته أكثر السلع طلبا في الأسواق، وفي الألفية الحالية، برز النفط كرائد للتقدم والتطور، وأصبحت الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى، وأصبح كيان الدول مرهون ببقائه واستمراره.

توضح خريطة توزيع الطلب العالمي للنفط، أنه على **المستوى العالمي**، عرف الطلب على النفط خلال الفترة (1970-2021) ارتفاعا وتطورا مستمرا، الشكل (1-5)، فقد بلغ الطلب سنة 1970 نحو 46,2 مليون برميل/يوم، ثم ارتفع في سنة 1980 إلى 62,9 مليون برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 16,7 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 36,1%)، ثم ارتفع في سنة 1990 إلى نحو 66,7 مليون برميل/يوم، لكن بزيادة ضئيلة قدرها 3,8 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 6%) مقارنة بسنة 1980، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة (IEA) والمتمثلة في تخفيض واردات النفط وترشيد استهلاكه والتوجه إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة، بعدها عرف الطلب على النفط ارتفاعا ملحوظا بسبب زيادة الطلب لكل من الصين والهند، ليبلغ الطلب في سنة 2000 نحو 76,4 مليون برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 9,7

مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 14,6%)، ثم ارتفع أيضا في سنة 2010 إلى نحو 87,7 مليون برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 11,2 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 14,7%) مقارنة بسنة 2000، ثم وصل بعدها في سنة 2021 إلى نحو 96,9 مليون برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 9,3 مليون برميل/يوم (بنسبة نمو 10,5%) مقارنة بسنة 2010.

بالنسبة **لمنظمة أوبك (OPEC)**، قدر طلبها على النفط سنة 1970 بنحو 0,7 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 1,5% من الطلب العالمي على النفط، ثم ارتفع الطلب في سنة 2010 وبلغ نحو 7,6 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 8,7% من الطلب العالمي على النفط، ثم ارتفع مرة أخرى في سنة 2021 وبلغ نحو 8,2 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 8,5% من الإنتاج العالمي.

أما بالنسبة إلى **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)**، فهي تمثل أكبر تجمع مستهلك للنفط على مستوى العالم، حيث قدر طلبها على النفط سنة 1970 بنحو 35,1 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 76% من الطلب العالمي على النفط، ثم ارتفع الطلب في سنة 2000 وبلغ ذروته بزيادة قدرها 13,5 مليون برميل/يوم، ليصل بذلك إلى نحو 48,5 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 63% من الطلب العالمي على النفط، ثم تراجع الطلب بعد ذلك في سنة 2010 وبلغ نحو 47 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 54% من الطلب العالمي على النفط، ثم في سنة 2021 ليصل إلى نحو 44,8 مليون برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 46% من الطلب العالمي على النفط.

الشكل (1-5): تطور الطلب العالمي للنفط للفترة (1970-2021)

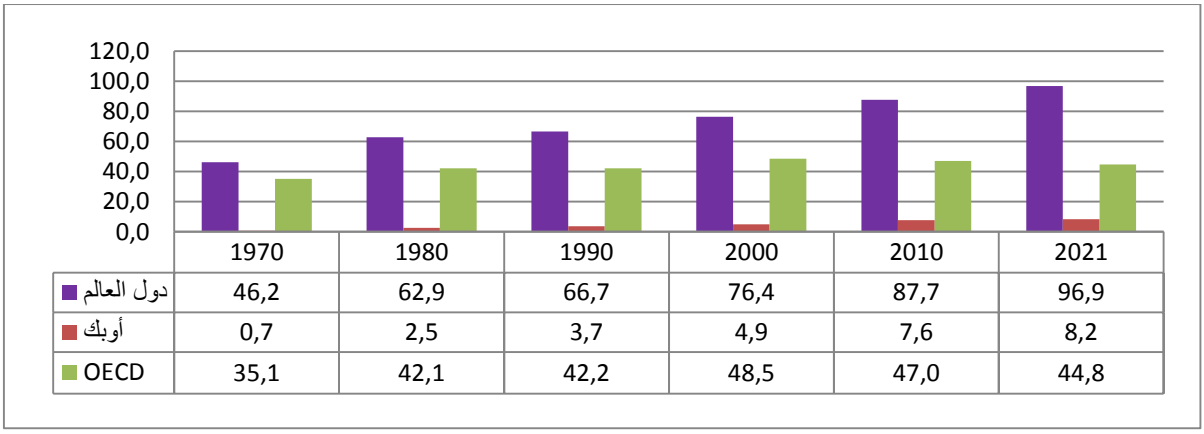

	1970	1980	1990	2000	2010	2021
دول العالم	46,2	62,9	66,7	76,4	87,7	96,9
أوبك	0,7	2,5	3,7	4,9	7,6	8,2
OECD	35,1	42,1	42,2	48,5	47,0	44,8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

أما على **مستوى المجموعات الدولية**، يوضح الشكل (1-6)، أن منطقة آسيا الباسيفيك تعد أكبر مستهلكا للنفط وذلك ما يعادل 35,7 مليون برميل/يوم (بنسبة 37%)، تليها أمريكا الشمالية بنحو 23,9 مليون برميل/يوم (بنسبة 25%)، ثم أوروبا الغربية بنحو 13,8 مليون برميل/يوم (بنسبة 14%)، تأتي

بعدها كل من الشرق الأوسط بنحو 7,8 مليون برميل/يوم (بنسبة 8%)، ثم أمريكا الجنوبية بنحو 6,6 مليون برميل/يوم (بنسبة 7%)، ثم أوروبا الشرقية بنحو 4,8 مليون برميل/يوم (بنسبة 5%)، ثم إفريقيا بنحو 4,2 مليون برميل/يوم (بنسبة 4%).

الشكل (1-6): توزيع الطلب العالمي للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021

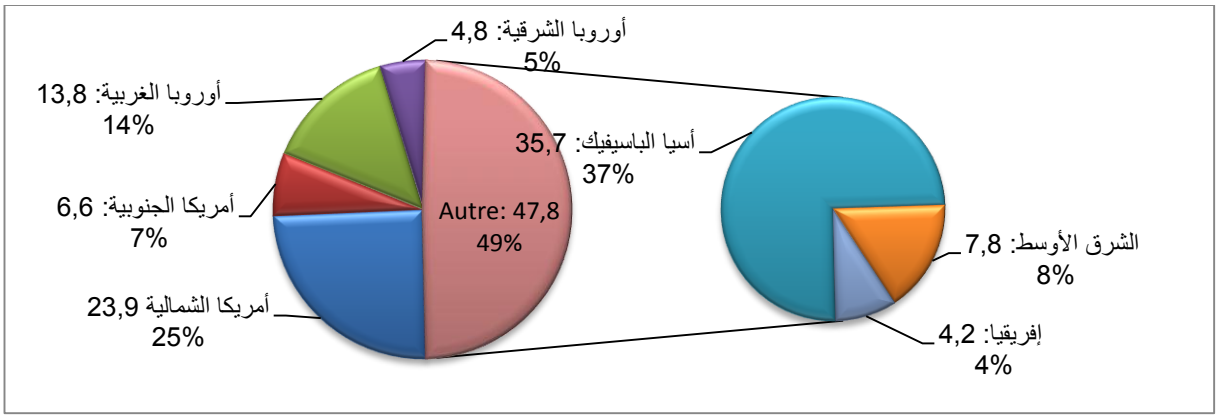

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

أما على **مستوى الدول**، يوضح الجدول (1-3)، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم وذلك بنحو 19 926 ألف برميل/يوم (بنسبة 20,5% من الطلب العالمي على النفط)، ثم تليها الصين بنحو 14 938 ألف برميل/يوم (بنسبة 15,4% من الطلب العالمي على النفط)، ثم الهند بنحو 4 772 ألف برميل/يوم (بنسبة 4,9% من الطلب العالمي على النفط)، كما نجد أن 4 دول (الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية) تنتمي إلى منطقة آسيا الباسيفيك.

الجدول (1-3): ترتيب أكبر عشر دول مستهلكة للنفط في العالم لعام 2021

ترتيب الدول	الدول	الطلب	نسبة إلى العالم %	ترتيب الدول	الدول	الطلب	نسبة إلى العالم %
1	و.م.أ	19 926	20,5	6	البرازيل	3 207	3,3
2	الصين	14 938	15,4	7	السعودية	2 966	3
3	الهند	4 772	4,9	8	كوريا الجنوبية	2 586	2,6
4	روسيا	3 613	3,7	9	كندا	2 353	2,4
5	اليابان	3 416	3,5	10	ألمانيا	2 136	2,2

Source: OPEC, Data Download, op cit.

3-3- احتياطي النفط: يفرق المتعاملون في المجال النفطي بين مفهوم الموارد النفطية (Oil Resources) ومفهوم الاحتياطيات النفطية (Oil Reseves)، فالموارد النفطية تعرف بأنها الكميات المتاحة من النفط بغض النظر عن القيود المفروضة على القدرة على الوصول إليها أو التكاليف المترتبة

على استخراجها، وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية، أما الاحتياطيات النفطية فتشير إلى كميات النفط التي يتوقع أن تكون قابلة للإنتاج بشكل تجاري عند تطبيق مشاريع تطوير على تجمعات معروفة بدءا من توقيت معين وضمن شروط محددة.[1]

يندرج تحت هذا التعريف، تصنف الاحتياطيات النفطية إلى الأنواع التالية:

✓ **الاحتياطيات المؤكدة (Reserves Proved):** هي تلك الكميات التي بينت الدراسات الجيولوجية والهندسية بدرجة معقولة من اليقين أنه يمكن إنتاجها من مكامن معروفة وضمن شروط اقتصادية وفنية ومعايير حكومية تنظيمية محددة، ويشار لها بالرمز(P1) وذلك اختصار لكلمة (Proved)، وتعبر هذه الاحتياطيات عمليا أن هناك احتمال (Probability) 90% (P90) لإنتاج هذه الكمية من الاحتياطيات، وتنقسم هذه الاحتياطيات بدورها إلى:

❖ **الاحتياطيات المؤكدة المطورة (Reserves Developed Proven):** وهي تلك التي يمكن إنتاجها باستخدام الآبار والبنية التحتية الموجودة فعليا في الحقل.

❖ **الاحتياطيات المؤكدة غير المطورة (Reserves Undeveloped Proven):** وهي تلك التي يحتاج إنتاجها إلى المزيد من البنى التحتية وعمليات الحفر.[2]

✓ **الاحتياطيات المحتملة Reserves Probable:** هي كميات غير مؤكدة، لكن احتمال وجودها يبلغ 50% أي أنها تمثل احتمالية (P50)، وتستخدم للتعبير عن الاحتياطي المقدر لمنطقة لم يصل إليها الحفر، إلا أن المعطيات الجيولوجية المتوفرة تشير عند مقارنتها مع مناطق أخرى معروفة إلى احتمال وجود النفط فيها. يشار لمجموع كل من الاحتياطيات المؤكدة والاحتياطيات المحتملة برمز (P2)، ومصدر الرمز هو كلمتي (Probable+ Proved).

✓ **الاحتياطيات الممكنة Reserves Possible:** هي كميات التي تقترح التحاليل الجيولوجية والدراسات الفنية الأخرى إمكانية وجودها، لكن احتمال وجودها أو اكتشافها لا يتعدى 10% (P10)، ويشار لمجموع كل من الاحتياطيات المؤكدة والاحتياطيات المحتملة والاحتياطيات الممكنة برمز(P3)،

[1] Zoltán E. Heinemann, Petroleum Recovery, University of Leoben, Volume 3, January 2003, p 5.

[2] تركي الحمش، دور الاستثمار المحسن للنفط في تطوير الاحتياطيات الهيدروكربونية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 46، العدد 172، 2020، ص 83.

ومصدره (Possible+ Probable+ Proved)،[1] وهذا المجموع يعبر عن سيناريو التقدير الأعلى للاحتياطات في حقل ما.

3-1- العوامل المؤثرة في نسبة الاحتياطيات النفطية: يخضع تقدير الاحتياطيات النفطية إلى تقديرات دورية وتؤدي إلى تغير نسبتها إما بالزيادة أو النقصان وذلك لأسباب عديدة أهمها:[2]

❖ **معدل الاستخراج اليومي للنفط:** توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي المقدر ومعدل الاستخراج اليومي، فزيادة هذا الأخير تؤدي إلى انخفاض نسبة الاحتياطي المقدر.

❖ **اكتشاف مناطق وحقول جديدة للنفط:** تؤدي الاكتشافات الجديدة للنفط والبحث عن مناطق أخرى إلى إضافة احتياطيات جديدة إلى الاحتياطيات المقدرة سابقا، وبالتالي رفع قيمة الاحتياطات الإجمالية الكلية.

❖ **نضج حقول النفط:** تساهم التكنولوجيا الحديثة في استخدام تقنيات متطورة تسمح بتطوير وتنمية حقول النفط التي لم تصبح جاهزة بعد للاستعمال وذلك بتسريع وثيرة نضجها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الاحتياطيات النفطية.

3-2- تطور الاحتياطيات النفطية: تشير عديد الهيئات المختصة في الشؤون النفطية إلى أن الاحتياطي النفطي في العالم هو في تطور مستمر وذلك بسبب الاكتشافات الجديدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشير إحصاءات الجدول أدناه إلى التطور المستمر للاحتياطي العالمي المؤكد من النفط خلال الفترة 1980-2021.

توضح خريطة توزيع الاحتياطي العالمي للنفط، أنه على **المستوى العالمي**، عرف احتياطي النفط خلال الفترة (1970-2021) ارتفاعا مستمرا، الشكل (1-7)، فقد بلغ الاحتياطي سنة 1970 نحو 548,5 مليار برميل/يوم، ثم ارتفع في سنة 1990 إلى نحو 993 مليار برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 444,5 مليار برميل/يوم (بنسبة نمو 81%) مقارنة بسنة 1970، ثم ارتفع أيضا في سنة 2010 إلى نحو 459,1 1 مليار برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 466,1 مليار برميل/يوم (بنسبة نمو 47%) مقارنة بسنة 1990، ثم وصل بعدها في سنة 2021 إلى نحو 545,1 1 مليار برميل/يوم، أي بزيادة قدرها 86 مليار برميل/يوم (بنسبة نمو 5,9%) مقارنة بسنة 2010.

[1] Benoît Thévard, L'Europe face au pic pétrolier, Groupe des Verts/ALE au Parlement, Novembre 2012, p 11-12.

[2] حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007، ص 73.

بالنسبة **لمنظمة أوبك (OPEC)**، فهي تمتلك أكبر احتياطي عالمي من النفط، حيث قدرت احتياطاتها سنة 1970 بنحو 386,1 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 70,4% من الاحتياطي العالمي، ثم ارتفعت في سنة 1990 بزيادة قدرها 374,7 مليار برميل/يوم مقارنة بسنة 1970، لتصل بذلك إلى نحو 760,8 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 76,6% من الاحتياطي العالمي، ثم ارتفعت أيضا في سنة 2010 وبلغت نحو 165,8 1 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 79,9% من الاحتياطي العالمي، لتصل بعد ذلك في سنة 2021 إلى نحو 241,8 1 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 80,4% من الاحتياطي العالمي.

أما بالنسبة إلى **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)**، فقدرت احتياطياتها سنة 1970 بنحو 62,2 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 11% من الاحتياطي العالمي، ثم ارتفعت في سنة 1990 وبلغت ذروتها بزيادة قدرها 41,6 مليون برميل/يوم، لتصل بذلك إلى نحو 103,8 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 10% من الاحتياطي العالمي، ثم تراجعت الاحتياطات بعد ذلك في سنة 2000 بانخفاض قدره 27,9 مليار برميل/يوم مقارنة بسنة 1990، وتبلغ نحو 75,9 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 7% من الاحتياطي العالمي، ثم انخفضت مرة أخرى في سنة 2021 بمقدار 12,9 مليار برميل/يوم مقارنة بسنة 2000، لتصل إلى نحو 63 مليار برميل/يوم، أي ما يعادل نسبة 4% من الاحتياطي العالمي.

الشكل (1-7): تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم للفترة (1970-2021)

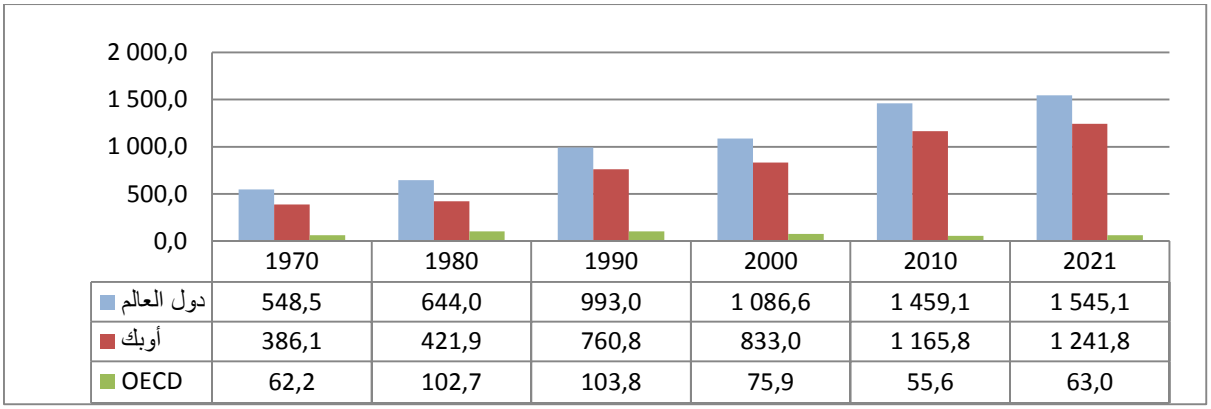

	1970	1980	1990	2000	2010	2021
دول العالم	548,5	644,0	993,0	1 086,6	1 459,1	1 545,1
أوبك	386,1	421,9	760,8	833,0	1 165,8	1 241,8
OECD	62,2	102,7	103,8	75,9	55,6	63,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

أما على **مستوى المجموعات الدولية**، يوضح الشكل (1-8)، أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك أكبر احتياطي عالمي مؤكد من النفط وذلك بنحو 869,6 مليار برميل/يوم (بنسبة 56%)، تليها أمريكا الجنوبية بنحو 329,6 مليار برميل/يوم (بنسبة 21%)، ثم إفريقيا بنحو 120,2 مليار برميل/يوم (بنسبة

8%)، تأتي بعدها كل من أوروبا الشرقية بنحو 118,9 مليار برميل/يوم (بنسبة 8%)، ثم أمريكا الشمالية بنحو 49,5 مليار برميل/يوم (بنسبة 3%)، ثم آسيا الباسيفيك بنحو 44,8 مليار برميل/يوم (بنسبة 3%)، ثم أوروبا الغربية بنحو 12,5 مليار برميل/يوم (بنسبة 1%).

الشكل (1-8): توزيع الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط حسب المجموعات الدولية لعام 2021

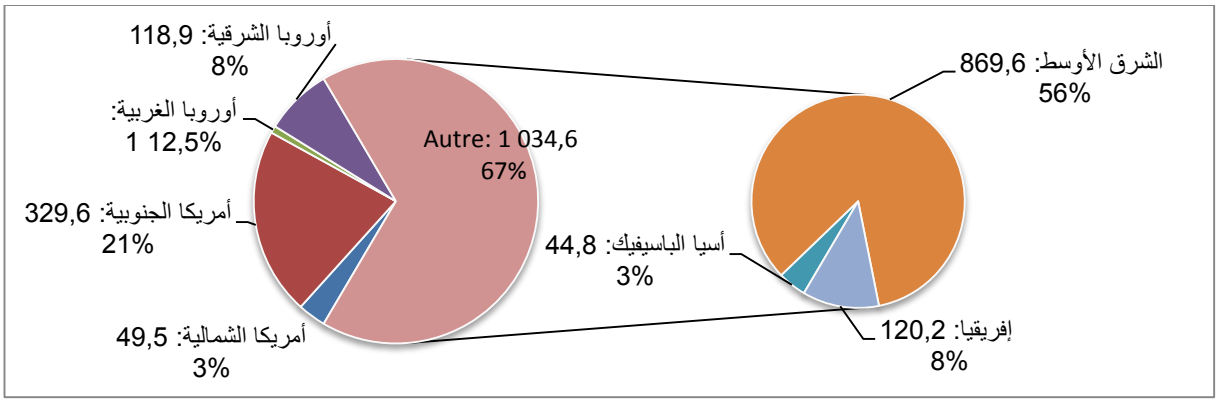

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

أما على **مستوى الدول**، ومن خلال الجدول (1-4)، تحتل فنزويلا صدارة الدول باحتياطي يصل إلى نحو 303 468 مليون برميل/يوم (بنسبة 19,6% من الاحتياطي العالمي)، ثم تليها المملكة العربية السعودية بنحو 267 192 مليون برميل/يوم (بنسبة 17,2% من الاحتياطي العالمي)، ثم إيران بنحو 208 600 مليون برميل/يوم (بنسبة 13,5% من الاحتياطي العالمي)، كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد 8 دول (فنزويلا، والمملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وليبيا، ونيجيريا) هي أعضاء في منظمة الأوبك، من بينها 6 دول تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط.

الجدول (1-4): ترتيب أكبر عشر دول امتلاكا للاحتياطي المؤكد للنفط في العالم لعام 2021

ترتيب الدول	الدول	الإنتاج	نسبة إلى العالم %	ترتيب الدول	الدول	الإنتاج	نسبة إلى العالم %
1	فنزويلا	303 468	19,6	6	الكويت	101 500	6,5
2	السعودية	267 192	17,2	7	روسيا	80 000	5,1
3	إيران	208 600	13,5	8	ليبيا	48 363	3,1
4	العراق	145 019	9,3	9	و.م.أ	38 832	2,5
5	الإمارات عربية	111 000	7,1	10	نيجيريا	37 050	2,3

Source: OPEC, Data Download, op cit.

3-3- مدة كفاية الاحتياطي للإنتاج: يتم التعبير عن نسبة "**الاحتياطي\الإنتاج**" بعدد السنوات، وتتوقف المدة الزمنية بناءا على معدل الإنتاج ونسبة الاحتياطي المقدر، ويسمح هذا المعيار بمعرفة عدد سنوات

كفاية (تغطية) الاحتياطي المؤكد من النفط للإنتاج، وتشير نتيجة ذلك إلى طول الفترة الزمنية التي يمكن خلالها الحفاظ على المعدل السنوي الحالي للإنتاج قبل نفاد الاحتياطيات، بافتراض توقف جميع أنشطة الاستكشاف، لذلك يتم مراجعة هذه النسبة كل عام لتضمين الاكتشافات الجديدة أو إعادة التقييم.[1]

الجدول (1-5): مدة كفاية الاحتياطي للإنتاج للفترة (1970-2021)

السنة	الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط (مليون ب/ي)	الإنتاج العالمي للنفط (مليون ب/ي)	مدة كفاية الاحتياطي\الإنتاج (سنة)
1970	548 452	45 198	33
1980	643 994	59 394	27
1990	992 973	59 105	46
2000	1 086 647	65 877	45
2010	1 459 087	69 725	57
2021	1 545 071	69 640	60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (1) والملحق (3)

يشير الجدول (1-5) إلى أن مدة كفاية الاحتياطي للإنتاج على مستوى العالم، قد قدرت بنحو 33 سنة مقبلة من عام 1970، ثم تضاعفت المدة بعد ذلك في عام 2021 وقد قدرت بنحو 60 سنة مقبلة، وترجع أسباب ذلك إلى عامل التكنولوجيا بالدرجة الأساس والتي ساهمت في زيادة عدد الاكتشافات وتحسين نسبة الاحتياطي المؤكد من النفط، والتي فاقت معدلات نموه معدلات نمو إنتاج النفط.

[1] Joël Maurice, Prix du pétrole, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2001, p 28.

المبحث الثاني: السوق النفطية الدولية

تتعدد مكونات السوق النفطية العالمية والعوامل التي تؤثر على الطلب والعرض والأسعار، ويتدخل في السوق النفطية المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء والمستثمرون الفرادى وصناديق التحوط وصناديق التقاعد والقطاع المالي، وتباع وتشترى يوميا مئات الملايين من براميل النفط في الأسواق، سواء بما يسمى العقود الآجلة أو العقود الفورية، وتبيع الدول المصدرة للنفط خاماتها للدول المستهلكة سواء بأسعار تتضمن علاوة (زيادة) أو خصما (نقصان) مقارنة بالأسعار المرجعية.

1- إطار مفاهيمي للسوق النفطية

تتسم السوق النفطية بميزة عدم الاستقرار والثبات في تسعير النفط، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط وذلك لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

1-1- تعريف السوق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

تتصف السوق النفطية الدولية بخصائص تميزها عن باقي أنواع الأسواق الأخرى وهي كالتالي:

❖ **سوق غير مستقرة:** تعتبر السوق النفطية أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط في المدى القصير حالة كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وعلى المنظور في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات، ومن جانب العرض أيضا، يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة وإلى تدفقات استثمارية عالية في ظل أسواق مستقرة، منخفضة المخاطر ومضمونة العوائد، ويترتب على ارتفاع الطاقات الإنتاجية زيادة للتكلفة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مرونة العرض السعرية للنفط في المدى القصير.

❖ **سوق احتكارية:** تعتبر السوق النفطية سوق احتكارية (Oligoply)، بحيث يتحكم فيها من جانب الطلب عدد محدود من المحتكرين وهي الشركات النفطية الكبرى وكذلك مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط سواء تلك المنطوية تحت منظمة الأوبك أو خارجها، يقابل ذلك من جانب العرض عدد كبير من المستهلكين وهي الدول الصناعية المستهلكة الكبرى وكذلك باقي الدول النامية.

❖ **سوق التكتلات:** تدل حركة اندماج الشركات النفطية فيما بينها، وقيام إنشاء المنظمات الحكومية الدولية مثل الأوبك والأوابك ومنظمة الطاقة الدولية، على قوة وأهمية السوق النفطية بين الأطراف الفاعلة.

1-2- التعاملات في السوق النفطية الدولية: تقسم التعاملات إلى ثلاثة أشكال وكل منها تؤثر وتتأثر بالأخرى وهي:

1-2-1- سوق التعاملات الفورية للنفط: تسمى أيضا بالسوق الحرة أو الآنية، ظهرت مع بداية تطور الصناعة النفطية في العالم، وتوسعت أكثر خلال فترتي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وتشكل هذه السوق ما نسبته 15-20% من مجموع الكميات المتبادلة دوليا في السوق النفطية، وتمثل عنصرا أساسيا في التأثير على مستويات الأسعار، إذ تسمح أسواق النفط الفورية للمتعاملين ببيع وشراء النفط الخام والتسليم والدفع الآني المباشر.

تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا.[1]

1-2-2- سوق التعاملات الآجلة للنفط: تسمى أيضا بالسوق الورقية أو المستقبلية، وتعد من أكثر الأسواق نشاطا في العالم، تتم التعاملات في الأسواق الآجلة بتعاقد الطرفان البائع والمشتري على تسليم النفط في المستقبل، بسعر متفق عليه مسبقا وبغض النظر عن الأسعار السائدة في السوق وقت التسليم.

تعتبر السوق الآجلة للنفط بيئة جيدة لتحقيق عوائد مجزية في ظل التدهور في الاقتصاد العالمي وانخفاض العوائد وارتفاع مخاطر الاستثمار في الأصول الأخرى، كما أنها أداة جيد لتفعيل آلية تنويع المحافظ الاستثمارية للحد من المخاطرة،[2] ويجد المضاربون فرصا ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني الأرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق فقط حتى يأتي وقت التسليم، وبدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم.

لقد أسهمت هذه الأسواق في ضمان إمدادات النفط مستقبلا وتقليل مخاوف المستهلكين من خلال ضمان التجهيز للكميات المطلوبة من النفوط الخام المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج والتحوط ضد

[1] الطاهر الزيتوني، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، أوابك، 2021، ص 6.
[2] مرجع نفسه، ص 5.

تقلبات الأسعار والمضاربة، وتشمل هذه السوق فضلا عن الأطراف التقليدية في السوق النفطية جهات أخرى ذات مصالح مالية بحته كالمصارف والمؤسسات المالية والمضاربين وصناديق التحوط.

1-2-3- سوق التعاملات الاعتيادية للنفط: هي السوق التي تتم فيها التعاملات بصورة مباشرة بين المستهلك والمنتج، وتجرى عادة بعيدا عن الوسطاء، حيث يبرم الطرفان عقدا ويتفقان من خلاله بعد التفاوض على السعر والكمية المتبادلة وتاريخ التسليم وشروط تسوية العقد، كما أن تلك الأسعار تتأثر بما يدور في السوق الفورية والسوق المستقبلية.

1-3- بورصات النفط الخام: تتعدد البورصات التي تتداول على النفط، إذ أن هناك أسواق قليلة التأثير مثل (سوق الكاريبي وسوق هونغ كونغ)، بالمقابل توجد أسواق ضخمة بالغة التأثير وأكثر نشاطا وتتمثل في ما يلي:

1-3-1- بورصة نيويورك التجارية: (NYMEX) يقع مقرها في مانهاتن بمدينة نيويورك، تديرها مجموعة CME (Chicago Mercantile Exchange Group) في شيكاغو، أنشأت في عام 1872، وكانت تسمى سابقا بورصة الزبدة والجبن وكانت مهمتها هي توحيد التجارة بين تجار منتجات الألبان، وبعد 10 سنوات تم تغيير اسمها إلى (NYMEX) وذلك بعد توسيع التبادل ودخول منتجات زراعية أخرى كالسلع المعلبة والدواجن والفواكه المجففة.

مع بناء المستودعات المركزية في المراكز التجارية الرئيسية في شيكاغو ونيويورك، اكتسبت بورصة (NYMEX) المزيد من الأعمال، وتم إعادة تركيز أنشطتها حول المنتجات الصناعية من الطاقة (النفط والغاز الطبيعي والكهرباء) وبذلك أصبحت واحدة من أكبر بورصات العقود الآجلة في العالم، تغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقيم عقود مبادلاتها الآجلة وفق سعر خام غرب تكساس الوسيط، والذي يستخدم الآن كمرجع للتسعير الدولي للنفط الخام المباع في العالم، ونقطة التسعير فيه هي مدينة كوشينج بولاية أوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يضم تقاطع خطوط أنابيب النفط في الموانئ الأمريكية التي تمكنها من التصدير لأنحاء العالم كافة.

1-3-2- بورصة البترول الدولية: (IPE) يوجد مقرها في لندن، تأسست في عام 1980 من طرف مجموعة من شركات الطاقة وذلك بدافع التحوط من مخاطر تعرضهم لتقلبات أسعار النفط في أسواق الطاقة، وتم شراؤها في عام 2001 من قبل (Intercontinental Exchange- ICE)، وبتاريخ 7 أفريل 2005 أصبحت البورصة غير مستقلة وغير مفتوحة، وتم تغيير اسمها إلى (ICE Futures)، كما

تم نقل جميع معاملاتها التي كانت تتم سابقا باستخدام نظام الإشارات يدويا إلى منصة تداول إلكترونية أكثر تطورا وشفافية.

تعتبر بورصة (IPE) واحدة من أكبر بورصات الطاقة الآجلة والخيارات في العالم، ويعد خام برنت–منتجها الرئيسي– من السلع الأساسية المتداولة فيها ومعيارا عالميا لأسعار النفط، إلى جانب ذلك فإن البورصة تداولت أيضًا مجموعة متنوعة من الأوراق المالية المتعلقة بالطاقة كالخيارات والعقود الآجلة للغاز الطبيعي والفحم والمنتجات المكررة مثل البنزين وزيت التدفئة والديزل.

1–3–3– بورصة النقد الدولية بسنغافورة: (SIMEX) تأسست عام 1984، ويقع مقرها بسنغافورة، تهيمن على هذه البورصة شركات النفط والمصارف والشركات التجارية الغربية، مع مشاركة آسيوية قليلة، مما يجعل هذه السوق أكثر حساسية لظروف التداول الغربية، تتداول البورصة خام دبي وهو يعد من النفوط الحامضية والأقل قيمة مقارنة بخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، ونتيجة لذلك فقد تم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي في عام 2001.

رغم أن سنغافورة ليست دولة منتجه أو مستوردة كبيرة للنفط، إلا أنها اختيرت بوصفها سوقا دولية للنفط لأسباب عديدة أهمها: موقعها الجغرافي الفريد لوقوعها على خطوط الملاحة بين حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي أوروبا من جهة وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى، وبذلك ضمت أهم الموانئ التجارية في جنوب شرق آسيا، كذلك امتلاكها لبيئة مثالية مستقرة ومنفتحة سياسيا، تتميز بدرجة عالية من الشفافية، ووجود أيضا بيئة تشريعية وقانونية، ونظاما قضائيا ذي كفاءة عالية، فضلا عن النظام المالي والمصرفي المتطور الذي يتسم بدرجة عالية من التنافسية والبنية التحتية التكنولوجية الضرورية لتوفير الدعم اللوجيستي المناسب للبورصة الدولية، إضافة إلى ذلك توفرها على الخبرات الإدارية والفنية المتخصصة القادرة على إدارة التداول في البورصة الدولية.

2– الأطراف الفاعلة في السوق النفطية الدولية

تتكون السوق النفطية الدولية من مجموعة من الأطراف المتعاملة في السوق، والتي تتحكم في جانبي الطلب والعرض، وتتمثل هذه الأطراف في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

2–1– مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط: تتمثل في دول الأوبك وبعض الدول خارج الأوبك:

2–1–1– منظمة الدول المصدرة للبترول: (OPEC) هي منظمة حكومية دولية دائمة، تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد في 10–14 سبتمبر 1960، من قبل خمسة دول كبرى منتجة للنفط وهي: إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتعتبر هذه الدول هم الأعضاء المؤسسون للمنظمة، كان

مقر أوبك في السنوات الخمس الأولى من وجودها في جنيف بسويسرا، بعدها تم نقلها إلى فيينا بالنمسا في 1 سبتمبر 1965.[1]

بعد إنشاء أوبك، بدأت حكومات الدول الأعضاء في السيطرة بشكل أكبر على مواردها الطبيعية، وأصبحت أوبك تدرك بشكل متزايد الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه في أسواق النفط العالمية، مما أعطى دافعا قويا للدول الأخرى المنتجة للنفط للدفاع عن مصالحها ومواردها وانظم إلى المنظمة لاحقا الدول التالية: قطر (1961)–أنهت عضويتها في يناير 2019–، إندونيسيا (1962) –علقت عضويتها في يناير 2009 وأعادت تنشيطها في يناير 2016 ولكنها قررت تعليقها مرة أخرى في نوفمبر 2016–، ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) –علقت عضويتها في ديسمبر 1992 وأعادت تنشيطها في أكتوبر 2007 ولكنها قررت سحب عضويتها اعتبارا من 1 يناير 2020–، أنغولا (2007)، الغابون (1975) –أنهت عضويتها في يناير 1995 ولكنها انضمت مرة أخرى في يوليو 2016–، غينيا الاستوائية (2017)، والكونغو (2018).

تهدف أوبك إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها بشكل فردي وجماعي، كما تضع المنظمة السبل والوسائل الكفيلة بتثبيت الأسعار في أسواق النفط العالمية بهدف إزالة التقلبات الضارة وغير الضرورية، وتسعى أيضا في جميع الأوقات إلى تأمين دخل ثابت للدول المنتجة وإمداد فعال واقتصادي ومنتظم للنفط للدول المستهلكة، وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في الصناعة النفطية.[2]

2-1-2- الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك: هي تلك الدول المنتجة للنفط التي تكون حصتها في السوق النفطية مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة، وتتمثل في بعض الدول الصناعية الكبرى مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، النرويج)، وبعض دول العالم الثالث مثل (المكسيك، مصر، الكاميرون).

ولقد ظهرت الأهمية الكبرى لهذه الدول كطرف فاعل في السوق النفطية العالمية وذلك بعد تأسيس منظمة الأوبك عام 1960، وسيطرة هذه الأخيرة على السوق العالمية للنفط، وخاصة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973.

[1] OPEC, I need to know: An Introduction to the Oil Industry and OPEC, Printed by Ueberreuter Print GmbH, 2100 Korneuburg, Austria, 2013, p 52.
[2] OPEC, OPEC-Statute, Vienna, Austria, 2021, p 1.

2-2- مجموعة البلدان المستهلكة للنفط: تتمثل في البلدان المنتمية إلى الوكالة الدولية للطاقة وبعض البلدان النامية الأخرى.

وتعد **الوكالة الدولية للطاقة** (IEA) منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير، وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، وتمتلك المنظمة رصيداً استراتيجياً من النفط يمكنها بواسطته التدخل في السوق، ولقد برزت فكرة إنشاء الوكالة مطلع عام 1974، بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة وهولندا ردا على دورهما المساند لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، وأعلن عن تأسيسها رسميا في أكتوبر 1974، من قبل 17 دولة أوروبية، كما أعلن اتخاذ العاصمة الفرنسية باريس مقرا لها.

الأعضاء المؤسسون للوكالة هم: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، انظم إليها لاحقا الدول التالية: اليونان (1976)، نيوزيلندا (1977)، أستراليا (1979)، البرتغال (1981)، فنلندا (1992)، فرنسا (1992)، المجر (1997)، التشيك (2001)، كوريا (2002)، سلوفاكيا (2007)، بولندا (2008)، استونيا (2014)، المكسيك (2018)، وليتوانيا (2022)، وتسعى حاليا كل من التشيلي وكولومبيا وإسرائيل ولاتفيا للحصول على العضوية الكاملة.

في عام 2015، أقر الاجتماع الوزاري للوكالة الدولية للطاقة استراتيجية التحديث والتي تهدف إلى تعزيز وتوسيع التزام الوكالة بأمن الطاقة خارج النفط، والعمل مع الاقتصادات الناشئة الرئيسية، والتركيز بشكل أكبر على تقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك كفاءة الطاقة، ولقد مكنت هذه السياسة الوكالة من تعميق تعاونها مع دول جديدة في إطار برنامج الشراكة: الأرجنتين، البرازيل، الصين، مصر، الهند، إندونيسيا، المغرب، تايلاند، سنغافورة، جنوب إفريقيا، وأوكرانيا، تمثل هذه المجموعة من الدول والجمعيات الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الآن أكثر من 80% من الاستهلاك العالمي للطاقة، مقارنة بـ 40% في عام 2015.[1]

تهدف وكالة الطاقة الدولية إلى إيجاد هيكل أفضل للعرض والطلب على الطاقة في المديين القريب والبعيد، وتتخذ الوكالة مجموعة من الوسائل لتحقيق هدفها منها على سبيل المثال:

تخفيض الاعتماد على النفط وزيادة كفاءة الطاقة والمحافظة عليها، وتنمية إنتاج الفحم والغاز الطبيعي، والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة، وكذلك التركيز على البحث والتطوير من خلال المشروعات الدولية المشتركة، وتدعيم الجهود الوطنية في مجال الطاقة، كما تهدف الوكالة أيضا إلى

[1] IEA, About-History, Accessed 11/04/2022, Available at: https://www.iea.org/About/History

المساعدة في دمج سياسات الطاقة في السياسات البيئية، وإلى وضع نظام معلومات دائم للسوق النفطية العالمية.[1]

2-3- مجموعة الشركات النفطية: تتمثل في الأنواع التالية:

2-3-1- شركات النفط الدولية: هي شركات أنشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتعتبر من أقدم الشركات المتعددة الجنسيات، وقد سيطرت هذه الشركات النفطية الضخمة منذ تأسيسها وإلى غاية فترة السبعينيات على السوق النفطية العالمية وعلى جميع مراحل الصناعة النفطية بدءا من البحث والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق، كما أنها تمتلك زمام المشاريع الكبرى في كل أنحاء العالم، ولديها مهارات تقنية وتكنولوجيا عالية، ولها قدرة الوصول إلى رأس المال، وتقوم بالمجازفة في الاستثمارات المهمة، إضافة إلى ذلك تسعى هذه الشركات إلى تحقيق الأرباح وتتلقى الدعم من حكوماتها.

شكلت هذه الشركات النفطية فيما بينها ما يعرف **بالكارتل (Cartel)** ولقبت **بالشقيقات السبع** (Seven Sisters)، وتتمثل هذه الشركات في[2]: خمس شركات أمريكية وهي: **ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (إكسون حاليا)، ستاندرد أويل أوف نيويورك (موبيل حاليا)، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون حاليا)، غولف أويل، تكساكو أويل (تكساكو حاليا)**، وشركتين أوروبية وهما: **شركة النفط الأنجلو-فارسية (بريتيش بتروليوم البريطانية حاليا)، رويال داتش-شل (البريطانية-الهولندية).**

تعتبر شركة "**ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي**" التي أسسها الأمريكي **جون دي روكفلر** سنة 1870، أول شركة نفطية احتكارية، بحيث سيطرت على السوق النفطية الأمريكية بنسبة 80% من مصافي النفط، و90% من خطوط أنابيب النفط في سنة 1880، وبسبب تلك الهيمنة وجهت لها انتقادات كبيرة، وتم حل الشركة في عام 1911 وفقا لقانون مكافحة الاحتكار (يطلق عليه أيضا قانون شيرمان)، ونشأ عن إغلاق الشركة ظهور مؤسسات عديدة منها شركة موبيل وشيفرون وأركو وأماكو، واندمجت فيما بعد الشركتان الأوليتان في عام 1998، أما في بداية القرن العشرين، وكرد على سيطرة الشركات الأمريكية على تجارة النفط وصناعته، أنشأ الأوروبيين شركاتهم الكبرى، حيث في عام 1901 حصل الدبلوماسي البريطاني ديلفيه دارك على أول امتياز من الشاه الإيراني، وبذلك تم إنشاء الشركة الأنجلو-فارسية والتي

[1] وزارة النفط، الوكالة الدولية للطاقة، مجلة النفط، الكويت، العدد 51، 2018، ص 26-27.

[2] روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص 20.

استقر اسمها في عام 1954 على بريتيش بتروليوم البريطانية، وفي نفس الفترة تم إنشاء الشركة الملكية دانتش شل البريطانية–الهولندية.[1]

2-3-2- شركات النفط المستقلة: هي شركات خاصة ذات حجم أصغر مختصة بمشاريع صغيرة تركز على مناطق جغرافية محددة أو على أنواع من الاحتياطات النفطية، وتعمل بالاعتماد على قاعدة كلفة صغيرة، وغالبا ما تكون هذه الشركات ماهرة في إدارة الاحتياطات القديمة أو التفاعل بسرعة مع تقلبات أسعار النفط والغاز، وتتبنى مشاريع توفر لها عائدات مالية وفي تمكين فعالية معرفتها المحلية، ومن بين هذه الشركات نذكر: شركة Petrobras البرازيلية، شركة Sinopec الصينية.

2-3-3- شركات النفط الوطنية: هي شركات مملوكة بالكامل أو في معظم أسهمها من قبل الحكومات وتدير عادة حقول النفط في أراضيها وتميل إلى إدارة طويلة الأمد للموارد،[2] وتسعى إلى تحقيق أهدافها التجارية، إضافة إلى ذلك لها دور هام في دعم الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني، بما في ذلك ضامن أمن الطاقة والمساهمة في الميزانية الوطنية ودعم القطاعات الصناعية والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وخلق فرص عمل مناسبة، ومن بين الشركات النفطية الوطنية نجد: شركة PEMEX المكسيكية (1948) والتي تعتبر أقدم شركة نفطية وطنية، شركة NICO الإيرانية (1951)، شركة CVP الفنزويلية (1960)، شركة KNPC الكويتية (1960)، شركة SONATRACH الجزائرية (1962)، شركة INOC العراقية (1964)،

3- التحالفات والحوار بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية الدولية

يعتبر الاختلاف بين مصالح الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط أحد أهم العوامل الرئيسية والمسببة في عدم استقرار السوق النفطية، حيث تسعى الدول المستهلكة للنفط إلى تأمين إمدادات النفط من الدول المنتجة بأسعار متدنية، في حين ترى الدول المنتجة أن هذه الأسعار لا تحقق لها عائدات مرضية، ويعد ذلك استغلالا لمواردها النفطية.

يثير عدم استقرار أسعار النفط جدلا كبيرا بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، وتمثل التذبذبات والتقلبات السريعة والمفاجئة في أسعار النفط المشكلة الأهم في الوقت الحالي، وذلك لأن عدم

[1] لودوفيك مون، الطاقة النفطية والطاقة النووية، ترجمة مارك عبود، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2014، ص 26-27.

[2] كريستان بيسون، وآخرون، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيات بالتعاون مع المنظمة العربية للترجمة، 2000، ص 51.

استقرار أسعار النفط لا يمكن الدول المنتجة من التنبؤ بحجم العائد المتوقع على الاستثمار الموجه لقطاع النفط، كما لا يمكن الدول المستهلكة من تقدير حجم الضرائب المفروضة على النفط.

ونظرا للطبيعة المتعددة الأبعاد للتحديات الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والتكنولوجية القادمة، فإن تعزيز التعاون والحوار بين جميع الأطراف الفاعلة والمؤثرة في السوق النفطية، يصبح أكثر من ضرورة للتغلب على تلك التحديات، كما يعد خطوة هامة نحو تعزيز أمن الطاقة العالمي، وخاصة النفط باعتباره محور للطاقة الحالية والمستقبلية.

3-1- الحوار بين الشركات النفطية الدولية والوطنية: تعود جذور الحوار بين الشركات النفطية الدولية والوطنية وعقد الشراكات البينية إلى العقود السابقة من القرن الماضي، بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل أن يكون لشركات النفط الوطنية أي دور في إدارة الموارد النفطية الوطنية، كانت الشركات العالمية تهيمن بشكل شبه مطلق على موارد الدول المنتجة لأسباب عديدة، فقد كانت غالبية هذه الدول فقيرة آنذاك، وفي حاجة ملحة إلى مساعدة الشركات العالمية لتطوير وإدارة احتياطاتها، كما كان قطاع النفط يتميز بزيادة العرض على الطلب، وبالتالي بمنافذ محدودة للبيع، إلى جانب وجود درجة عالية من التواطؤ بسبب احتكار شركات محدودة لكافة حقول النفط في الدول المنتجة.

ولكن مع بدء الدول النفطية المنتجة بالنمو اقتصاديا، أصبحت السيطرة الإستراتيجية على الإنتاج ضرورة وطنية وسيادية، فقد أدركت هذه الدول درجة استغلال شركات النفط العالمية لمواردها النفطية، عبر عقود وشروط غير عادلة وسياسات إنتاج غير منصفة، ونتيجة لذلك، طالبت الدول المنتجة بزيادة مشاركاتها في السيطرة على مواردها النفطية، ومنذ الخمسينيات، بدأ عدد من الدول بتأميم النفط والغاز جزئيا أو إعادة التفاوض على شروط العقود.[1]

مع مرور الوقت، منح الطلب المتزايد على الطاقة وارتفاع أسعار النفط الدول النفطية قوة تفاوضية أكبر، وبتالي قدرة تحكم أعلى نسبيا بمواردها الوطنية، وأدى تأميم النفط خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي إلى نشوء شركات النفط الوطنية التي نراها نسبيا اليوم، والتي بدأت تدريجيا في التنافس المباشر مع شركات النفط العالمية، على الأقل في مشاريع النفط التقليدية.

منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت، عندما تولت شركات النفط الوطنية زمام أمور صناعة النفط في بلدانها، استمرت المشاريع المشتركة بين شركات النفط الوطنية وشركات النفط العالمية في التوسع، وكان

[1] قاليري مارسيل، جون ف. ميتشل، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص 35.

ينظر إليها كمصدر لنقل الخبرة والتكنولوجيا، حيث ظلت شركات النفط الوطنية التي تمتلك الموارد في حاجة إلى الخبرة والتكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها شركات النفط العالمية واللازمة لتطوير تلك الموارد، بينما ظلت شركات النفط العالمية التي تمتلك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة في حاجة إلى الوصول إلى الموارد التي تمتلكها شركات النفط الوطنية.[1]

أدت التطورات العالمية والإقليمية المختلفة في قطاع النفط والغاز، ونشوء شركات النفط الوطنية، إلى تغير كبير في موازين القوى، وخصوصا في دور شركات النفط العالمية النافذة، فمع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الحالية، حققت شركات النفط الوطنية إيرادات مالية كبيرة، وأصبح لديها القدرة على التمويل الذاتي للمشاريع وشراء التكنولوجيا من شركات الخدمات النفطية، كما مكنها ذلك من تطوير مواردها البشرية وخبراتها الإدارية والتقنية، وبالتالي تطوير إدارة مواردها النفطية.

نتيجة لذلك، لم تعد الشراكة مع شركات النفط العالمية ضرورة كما كانت عليه الحال سابقا، فتم الابتعاد إلى حد ما عن اتفاقيات تقاسم الإنتاج وغيرها من العقود التي تمنح الشركات العالمية حصة من الإنتاج أو صلاحية السيطرة عليه. وفي المقابل، توجهت الكثير من الدول إلى عقود خدمات التشغيل، وخصوصا في المشاريع ذات المخاطر التقنية المنخفضة، واستفادت شركات الخدمات النفطية التي تملك التكنولوجيا والمهارات المتقدمة من الوضع الجديد، فتمكنت من زيادة دورها مع شركات النفط الوطنية على حساب شركات النفط العالمية.

في السبعينيات، كانت شركات النفط العالمية تسيطر على نحو 80% من إنتاج النفط واحتياطاته في العالم، أما اليوم، فتمثل أقل من 40% من الإنتاج و30% من الاحتياطي، فيما تسيطر شركات النفط الوطنية على أكثر من 60% من الإنتاج و70% من الاحتياطي العالمي.

على الرغم من تنامي قوة شركات النفط الوطنية واستقلالها المتزايد عن شركات النفط العالمية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال الشريك، فإضافة إلى التكنولوجيا والتمويل، تمتلك شركات النفط العالمية الفضل للشراكات الطويلة الأمد، لا سيما في تطوير الحقول الصعبة، ولكن التحدي الأكثر الذي يواجه شركات النفط العالمية هو كيفية الاحتفاظ بميزاتها التنافسية، خصوصا في ظل التطور المتنامي لقدرات شركات الخدمات النفطية.

[1] الطاهر الزيتوني، الدور المتنامي لشركات النفط الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 39، العدد 147، 2013، ص 135.

3-2- الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة: ظهرت فكرة الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط خلال فترة السبعينيات كجزء من عمليات إعادة تنظيم في النظام السياسي والاقتصادي العالمي وفي تنظيم أسواق الطاقة، وقد برز الحوار مرة أخرى في أعقاب حرب الخليج الأولى في بداية التسعينيات، عندما أدرك كل من المنتجين والمستهلكين أن المصلحة المشتركة بينهما تكمن في استقرار السوق النفطية، وزيادة الوعي بمصالح الطرفين، ومنذ ذلك الحين تطور الحوار بين المنتجين والمستهلكين ليكون أكثر شمولية وأكثر مؤسساتية مقارنة ببداياته.

وقد برزت أهمية التعاون ما بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط خلال الفترات التي شهدت فيها أسواق الطاقة العالمية بصفة عامة وبخاصة أسواق النفط العديد من التقلبات الشديدة، خاصة في فترات الأزمات النفطية، وذلك في ظل غياب الشفافية الكاملة التي تساعد على فهم الوضع المتعلق بتطور الأسعار، وكذلك حجم الطلب على النفط، وحجم الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول المنتجة للنفط، إضافة إلى حجم المخزون النفطي المتوفر لدى الدول المستهلكة.

تستحوذ مجموعة صغيرة من البلدان، أغلبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط التقليدي، وتستأثر بحصة كبيرة من الإنتاج النفطي العالمي وتستحوذ على جزء كبير من تجارته الدولية، وفي المقابل، يستهلك النفط في عدد كبير من الدول.

فالتوزيع غير المتكافئ لاحتياطات النفط الخام من جهة، وحقيقة أن وصول المنتجات المكررة إلى المستهلكين النهائيين يمر بسلسلة توريد طويلة من جهة أخرى، يظهر الحاجة إلى هيكلة صناعية وبنية تحتية تشمل جميع بلدان العالم، والحاجة أيضا إلى وجود ترابط قوي بين الأطراف المختلفة في مجال تجارة الطاقة.[1]

ينظر المستهلكون للنفط على أنه سلعة إستراتيجية نظرا لهيمنته على الاقتصاد العالمي، وتنعكس هذه النظرة بوضوح على مختلف السياسات والمبادرات المنتهجة والمنفذة في جميع أنحاء العالم، فالدول المستهلكة تهدف إلى تأمين إمدادات النفط بأسعار معقولة، وفي الوقت ذاته تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال اتخاذ تدابير مختلفة منها ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة البديلة، وبناء المخزونات النفطية الإستراتيجية لمواجهة أزمات نقص الإمدادات.

[1] عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 140، 2012، ص ص 32-36.

ومن وجهة نظر المنتجون، يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في بلدانهم، ويمثل المصدر الأساسي للدخل القومي، كما تساهم عائداته في تمويل المشاريع التنموية والاجتماعية وفي تنويع الاقتصاد لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر، ونظرا لهيمنة قطاع النفط على اقتصادات البلدان المنتجة فإنها أكثر تأثرا بتقلبات الأسعار في السوق النفطية.

إن سياسات البلدان المستهلكة المتعلقة بالبحث عن بدائل بعيدة عن النفط يزيد من حالات عدم اليقين بشأن الطلب ويزيد من عزوف المنتجين عن الاستثمار في الطاقات الإنتاجية الجديدة، كما أن قرارات الدول المنتجة بعدم الاستثمار في قطاع النفط بسبب حالات عدم اليقين المتعلقة بالطلب، ستزيد بدورها من المخاوف في البلدان المستهلكة بشأن أمن إمدادات النفط في المستقبل.[1]

مما تقدم ذكره، فإن الحوار بين المنتجين والمستهلكين كفيل بتحسين نتائج السوق من خلال تحسين مناخ الاستثمار في صناعة النفط، وتسهيل تدفقات المعلومات بين الطرفين، كما يمكن للحوار أن يخلق الثقة والاطمئنان في الاتجاه العام للعلاقات الاقتصادية الدولية، مما يساعد على تسهيل التوقعات بشأن القرارات الاستثمارية، وبالتالي تحسين أداء السوق النفطية.

3-3- الحوار في إطار منتدى الطاقة العالمي: (IEF) تأسس المنتدى في عام 1991، ويقع مقر الأمانة العامة للمنتدى بالرياض بالمملكة العربية السعودية،[2] وهو يعد أكبر تجمع عالمي في مجال الطاقة يضم 70 دولة من جميع قارات العالم، تمثل الدول المستهلكة الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والدول المصدرة الأعضاء في أوبك ودول العبور واللاعبين الرئيسيين في أسواق الطاقة من خارج وكالة الطاقة الدولية وأوبك، حيث تمثل الدول الموقعة على ميثاق (IEF) في مجموعها نحو 90% من إجمالي الطلب والعرض العالمي على النفط والغاز.[3]

بدأت فكرة إنشاء المنتدى باجتماعات غير رسمية تجمع وزراء الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة، ونظرا للنتائج الإيجابية التي حققتها تلك الاجتماعات على مستوياتها المختلفة، اتفق الوزراء المعنيون على صياغة ميثاق يتضمن بيانات حول العمل، وميزانية، ومجلس إدارة دائم للإشراف على الأمانة العامة، وأقر بذلك بباريس عام 1991، وكان الهدف آنذاك هو الحد والسيطرة على التقلبات في

[1] عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 171، 2019، ص ص 109-112.

[2] IEF, About-History, Accessed 17/02/2022, Available at: https://www.ief.org/About/History

[3] الطاهر الزيتوني، أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء، أوابك، 2020، ص 4.

السوق النفطية، وتقريب وجهات النظر بين المنتجين الذين تمثلهم الأوبك والمستهلكين الذين تمثلهم وكالة الطاقة الدولية.[1]

توالت بعدها عقد اجتماعات ودورات كثيرة بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتوسعت مهام المنتدى وأصبحت تمس جميع قضايا الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز، والطاقة النظيفة والمتجددة، وانتقالات الطاقة والتقنيات الجديدة، فضلا عن إتاحة منصة رقمية عالمية تضمن شفافية البيانات.

تصدر عن اجتماعات المنتدى قرارات حاسمة وبالغة الأهمية، حيث تؤكد من خلالها بأن الدول المصدرة للنفط بشكل عام على استعداد لضمان أمن الإمدادات، والعمل على طمأنة أسواق النفط ودفعها نحو الاستقرار، وترى في أن الحوار بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالسوق النفطية بشأن التعاون الجاد في هذه المرحلة الدقيقة لتأمين الإمدادات النفطية، لا يزال من القضايا الضرورية والملحة التي ينبغي الحرص على تدعيمها وتطويرها.[2]

ولهذا، يعتبر المنتدى منبرا للحوار ولتسهيل التبادل المستمر لوجهات النظر بين الدول المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له في جميع القضايا ذات الصلة، بهدف تعزيز التفاهم المتبادل والوعي بمصالح الطاقة المشتركة من أجل ضمان أمن الطاقة العالمي وكذلك إيجاد سوق طاقة دولية تتسم بالاستقرار والشفافية.

[1] وزارة النفط، منتدى الطاقة الدولي / 13-15 مارس 2012، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، الطبعة الأولى، 2013، ص 13.

[2] عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية بعاملي العرض والطلب، كأي سلعة أخرى، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، ويرى كثير من المحللين أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، وإنما هي سلعة إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية، مشيرين في ذلك إلى الأحداث السياسية والظروف المناخية والبيئية، وكذلك سلوك وقرارات الدول المنتجة والمستهلكة التي تؤثر على بيئة السوق النفطية.

1- إطار نظري لسعر النفط

يعتبر النفط أكثر السلع تداولا في العالم، وتختلف أسعاره حسب نوعه ومنتجاته، ومن سوق إلى آخر، وتتحدد أسعاره حسب الظروف الراهنة للسوق النفطية والتوقعات المستقبلية للطلب وللعرض.

1-1- تعريف سعر النفط: يعرف السعر عموما بأنه التعبير النقدي لقيمة السلعة في وقت ومكان معين وهو العنصر الوحيد من المزيج التسويقي الذي يمثل إيرادات المنظمة ويرتبط السعر بالتكاليف الثابتة والمتغيرة والتي تساوي في مجموعها التكاليف الكلية،[1] وبهذا يمكن تعريف سعر النفط بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين،[2] ونعني به أيضا هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون.[3]

يختلف سعر النفط الخام عن أسعار المنتجات المكررة في مصافي التكرير من ناحية، وعن أسعارها للمستهلك النهائي من ناحية أخرى، فأسعار النفط الخام تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون وبتنظيم السوق النفطية على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية وبتكاليف التكرير وبمواصفات تلك المنتجات، أما أسعار المستهلك النهائي فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة، إضافة إلى السياسة الضريبية لحكومات الدول المستهلكة.

1-2- أنواع سعر النفط: منذ بداية إنتاج النفط وتسويقه وإلى غاية يومنا هذا، تداول بين الأطراف المنتجة والمستهلكة أنواع عديدة للسعر النفطي والتي يمكن ذكر أبرزها كالآتي:

---

[1] زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، سياسات التسعير، مدخل منهجي، تطبيقي متكامل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، طبعة ثانية، 2015، ص 27.

[2] محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص347.

[3] سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية-دراسة تحليلية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بغداد، العراق، العدد 36، 2013.

1-2-1- السعر المعلن: وهو سعر النفط الذي كانت تعلنه الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة ستاندرد أويل نيوجرسي والتي كانت تحتكر عمليات نقل وتكرير وشراء النفط من المنتجين المتواجدين آنذاك في السوق الأمريكية،[1] وكانت تقوم بالإعلان عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، وبعد اكتشاف النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية وظهور شركات منافسة أخرى، أصبحت هذه الأخيرة تعلن الأسعار عند موانئ التصدير، ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تعكس القيمة الحقيقة لسعر برميل النفط، بل كانت الشركات هي التي تقوم بفرض هذه الأسعار وذلك لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

1-2-2- السعر المتحقق: ظهر في أواخر الخمسينيات، وذلك بعد ظهور الشركات النفطية المستقلة والشركات الوطنية خاصة في الشرق الأوسط والتي كانت تمنح حسومات وتسهيلات متنوعة يوافق عليها المشتري، وبذلك يمكن تعريف السعر المتحقق على أنه عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري وذلك تشجيعا لشراء النفط.[2]

1-2-3- سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا السعر في فترة الستينيات وذلك بعد ظهور الأسعار المتحققة والأسعار المعلنة، وهو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، استخدم هذا السعر في احتساب قيمة النفط المتبادل بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية المستقلة وذلك من خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الطرفين.[3]

1-2-4- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تدفعها الشركات النفطية إلى حكومات الدول المنتجة للنفط وذلك من أجل الحصول على برميل من النفط الخام وهذا بموجب اتفاقيات استغلال الثروة النفطية، ويساوي سعر الكلفة الضريبية تكلفة إنتاج النفط زائد عائد الحكومة المنتجة للنفط، أي أنه

[1] شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة -دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 89.

[2] طبابيبة سليمة، مرابط بلال، دراسة تقيمية لآثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أزمة النفط- سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، تاريخ الانعقاد: 14-2017/10/15، ص 4.

[3] مصطفى كاظمي نجف ابادى، كرار يونس لفتة، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 2020، ص 134.

السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة الضريبة على الدخل والريع بصورة أساسية،[1] وبالتالي فإن هذا السعر يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط في السوق النفطية.

1-2-5- السعر الفوري: يمثل سعر التسليم الفوري لبرميل النفط المتبادلة أنيا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر يعبر عن قيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز 2-3 أسابيع.

1-2-6- السعر المستقبلي (الآجل): يمثل السعر التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها الزمنية عادة بين شهر وخمسة سنوات وأحيانا ثمانية سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط من البائع في تاريخ مستقبلي وبسعر محددين سابقا.

1-3- مقاييس تسعير النفط: نظرا إلى كثرة أنواع النفط، فقد تم الاتفاق بين المتعاملين في الأسواق النفطية على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة، وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع النفطية، ويتم التسعير بناء على مدى اختلافها عن الخامات القياسية، ومدى بعدها عن أسواق هذه الخامات، ومن أنواع النفط الرئيسية التي تستخدم كمعيار لتسعير النفط عالميا هي:

1-3-1- خام برنت أو مزيج برنت: هو خام نفطي يستخدم معيارا لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، يتكون من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفا في منطقتي برنت وتينيان في بحر الشمال، اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يوميا.

يعتبر برنت من أنواع النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 37%، وبناءا على الفروقات بينه وبين الخامات الأخرى، وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تستهلك أغلب إنتاجه، إلا أنه يصدر أحيانا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإفريقية، إذا كان الفرق بين سعره وسعر النفوط المماثلة في هذه الأسواق أكبر من تكاليف الشحن.

1-3-2- خام غرب تكساس الوسيط: (WTI) كما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس، وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى، خصوصا في أمريكا الشمالية، والتي تعد أكبر سوق للنفط في العالم ونقطة التسعير فيه هي مدينة كوشينغ بولاية أوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يضم مركز تقاطع لمجموعة كبيرة من خطوط أنابيب النفط التي تمكن من نقل النفط إلى مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الموانئ الأمريكية.

[1] بوسالم أبوبكر وآخرون، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في العراق للفترة (1990-2018)-باستخدام نموذج ECM، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 832.

يعتبر خام غرب تكساس الوسيط من النفوط الخفيفة الحلوة وزنه النوعي 396 درجة ويحتوي على 24% من الكبريت فقط، وقد اكتسب موقعه القيادي في قائمة نفوط الإشارة العالمية بفعل دودته وأهمية سوق نفط الولايات المتحدة الأمريكية، فهي أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، تستهلك نحو ربع الإنتاج العالمي من النفط، كما تمثل أكبر مستورد للنفط في العالم بالرغم من أنها تتقدم قائمة كبار المنتجين.

1-3-3- سلة أوبك المرجعية: (ORB) هي عبارة عن متوسط مرجح لأسعار النفط التي يتم جمعها من مختلف الدول المنتجة للنفط، يعتمد المتوسط على إنتاج وصادرات كل دولة عضو في أوبك، وتستخدمه منظمة الأوبك كنقطة مرجعية لمراقبة أوضاع أسواق النفط في جميع أنحاء العالم.[1]

تم تقديم سعر سلة أوبك المرجعية في 1 جانفي 1987 واعتمد في ذلك على 7 خامات قياسية تنتج أوبك 6 منها،[2] مع مرور الوقت، تغيرت مكونات السلة مع تغير أهمية أنواع النفط من جهة، ومع تغير أعضاء أوبك من جهة أخرى، وفي 15 جوان 2005، تم تبني نظاما جديدا يتمتع بالمرونة ويعكس فعلا واقع صادرات المنظمة، ونوعيات النفط المصدرة، بدلا من النظام القديم، فقد بدأ هذا النظام الجديد بـ 11 دولة ثم تغير العدد عدة مرات منذ ذلك الوقت، مع إضافة دول وانسحاب أخرى.

تتكون السلة حاليا من 13 نوعا من النفط الخام، يمثل كل منها نفط الصادرات الأساس لكل دولة عضو في الأوبك: Saharan Blend (الجزائر)، Girassol (أنغولا)، Djeno (الكونغو)، Zafiro (غينيا الاستوائية)، Rabi Light (الغابون)، Iran Heavy (جمهورية إيران الإسلامية)، Basra Medium (العراق)، Kuwait Export (الكويت)، Es Sider (ليبيا)، Bonny Light (نيجيريا)، Arab Light (المملكة العربية السعودية)، Murban (الإمارات العربية المتحدة)، Merey (فنزويلا).[3]

تعتبر السلة مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة، وتختلف أسعار هذه الخامات بسبب اختلاف وزنها النوعي وكمية الكبريت فيها وموقعها الجغرافي، لذلك فإن سعرها يكون عادة أقل من سعر برنت وغرب تكساس الوسيط، وعلى الرغم من أن أوبك تبنت السلة منذ عام 1987، إلا أن أهميتها ظهرت في عام 2000 وذلك عندما تبنت أوبك النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة ضمن النطاق الذي يتراوح بين 22 و28 دولار للبرميل.[4]

[1] Chioma N. Nwafor, Azeez A. Oyedele, Forecasting OPEC Oil Price: A Comparison of Parametric Stochastic Models, European Journal of Business and Management, Vol 10, N° 10, 2018, p 49.
[2] OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2020, p 87.
[3] OPEC, Prix panier de l'OPEP, Accédé 15/05/2023, disponible a: https://www.opec.org/opec_web/en/data-graphs/40.htm
[4] محمد الجويسر، النفط وفئاته، مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد 45، 2016، ص 41.

1-3-4- خام دبي/عمان: يستخدم نفط الشرق الأوسط الخام كمعيار أساسي لنفط الخليج المرسل إلى السوق الآسيوية، ويضم هذا المعيار سلة من منتجات النفط الخام القادم من دبي وعمان وأبو ظبي، وهو يعتبر أثقل نسيبا ويحتوي على نسبة أعلى من الكبريت مما يجعله ينتمي إلى فئة النفط (الحامضي)، ويستعمل كمعيار مفيد للنفط الأقل جودة بقليل من نفط غرب تكساس الوسيط ونفط برنت.[1]

2- العوامل المحددة والمؤثرة في تسعير النفط

بدأت دراسة كل من العرض والطلب على النفط وما يطرأ عليه من تغيرات كثيرة لأسعاره، منذ أوائل القرن العشرين، وقد حظيت بالمزيد من الاهتمام أثناء ظهور أزمة النفط في بداية السبعينيات، ونتيجة لذلك ظهرت دراسات ونماذج كثيرة تحاول تفسير الأسباب والمتغيرات المؤثرة في عدم استقرار أسعار النفط، بناءا على ذلك يمكن عرض أهم العوامل الرئيسية المحددة لكل من العرض والطلب على النفط وأهم العوامل الأخرى المؤثرة في أسعار النفط في النقاط التالية:

2-1- الطلب على النفط: يعبر الطلب على الموارد النفطية (النفط ومشتقاته) عن مدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات والدول في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين، وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية (مثل المنتجات البتروكيماوية) أو استهلاكية (كالبنزين أو للإنارة أو للتدفئة).

ويتسم الطلب على النفط الخام ومنتجاته بسمتين رئيسيتين هما: قلة مرونة الطلب وضآلته بالنسبة للسعر، وكما هو واضح في المفهوم الاقتصادي أن سعر سلعة ما هو الذي يحدد حجم الطلب على هذه السلعة كما يحدد نسق ذلك الطلب اتجاه تلك السلعة، فالطلب على النفط يعتبر غير مرن في المدى القصير وذلك نظرا لصعوبة إحلاله وإيجاد بديل آخر يحل محل وقادر على منافسته، أما على المدى الطويل فهو قليل المرونة.

يتأثر الطلب على النفط بعوامل عديدة، ومن أهم العوامل الرئيسية نذكر ما يلي:

2-1-1- النمو السكاني: يرى الخبراء المتخصصون أنه عدد سكان العالم قد كان سنة 1940 بنحو 2 مليار نسمة، ثم ارتفع إلى نحو 7 مليارات نسمة حاليا، ويتوقع أن يصل إلى 8 مليارات نسمة سنة 2030، ثم إلى 9 مليارات نسمة سنة 2050، وستتركز معظم هذه الزيادة في آسيا وأفريقيا، وسيرتفع عدد سكان الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نسبة 85% سنة 2035، ويتوقع أيضا أن

[1] وزارة النفط، تصنيف النفط ومعالجته، مجلة النفط، الكويت، العدد 50، 2018، ص 47.

يعيش أغلب سكان العالم بنحو 65% في المناطق الحضرية سنة 2035،[1] كما يقدر الخبراء أن استهلاك الطاقة سيرتفع في دول مثل الصين والهند في الأربعين عاما القادمة إلى أربعة أضعاف ما هو عليه في الوقت الحاضر،[2] وعليه فإن ارتفاع النمو السكاني مستقبلا، سيدفع بلا شك الطلب على الطاقة إلى نمو بمعدلات متزايدة ومستمرة.

2-1-2- متوسط دخل الفرد: يعد الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية، وتتحدد نسبة الزيادة في استهلاك سلعة ما إلى الزيادة في الدخل بنوع السلعة وأسعارها وبمستوى الرفاهية وعوامل أخرى، وقد أثبتت عديد الدراسات الإحصائية في هذا المجال أن هناك علاقة طردية بين مستوى دخل الفرد واستهلاكه للطاقة، فكلما ارتفع دخل الفرد ازدادت نسبة استهلاكه للطاقة.

2-1-3- النمو الاقتصادي: يعتبر أحد المحددات الأساسية لحجم استهلاك النفط في العالم، وتوجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي ازدادت نسبة استهلاك الطاقة، وتؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص.[3]

وتشير شركة النفط اكسون موبيل أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2,8% سنويا حتى سنة 2030، وطبقا لهدا المعدل فإن الناتج المحلي الإجمالي عالميا سوف يتضاعف سنة 2030 ليصل إلى 70 تريليون دولار، وسوف يبقى إنتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى من إنتاج الدول غير الأعضاء، ولكن تشهد هذه الأخيرة نموا أسرع، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة بنحو 1,6% سنويا في المعدل ليصل إلى نحو 325 برميل نفط مكافئ يوميا سنة 2030، ويتوقع أن تأتي نحو 80% من هذه الزيادة في الطلب من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وذلك بسبب سرعة نمو عدد السكان والاقتصاد في هذه الدول.[4]

---

[1] هيرمان فرانس، أسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012، ص 77-78.

[2] كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004، ص 12.

[3] محمد عمر إبراهيم، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة 2005-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، العراق، 2019، ص 29.

[4] ريتشارد فيربوخن، العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض: المشهد حتى عام 2030، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008، ص 51.

2-1-4- الضرائب: تعد أسعار النفط أحد مكونات السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك للمنتجات النفطية المختلفة والذي يشمل عدة مكونات أخرى وهي تكاليف الإنتاج، تكاليف شحن النفط الخام إلى البلد المستورد، تكاليف التكرير، هامش ربح المصافي، تكاليف شحن المنتج إلى محطات التوزيع، وهامش ربح شركات التوزيع والضرائب المفروضة على المنتجات النفطية في الدول المستهلكة.

وتشكل الضرائب المفروضة على النفط من بين أكبر مصادر تمويل ميزانيات الدول المستهلكة، ولا شك أن فرض الضرائب بنسب متفاوتة على منتجات النفط، يؤدي إلى تخفيض الطلب عليها.

2-1-5- أسعار مصادر الطاقة البديلة: يؤدي الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة إلى جانب الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، إلى تخفيض تكاليفها وزيادة الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبتالي انخفاض حصة استهلاكه ضمن مزيج الطاقة العالمي.

2-1-6- الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: أظهرت الأزمة المالية الأخيرة أن هناك عوامل مؤثر من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على أسعار النفط.[1]

2-2- العرض النفطي: يشير العرض بمفهومه الواسع إلى الموارد النفطية (النفط الخام ومشتقاته) التي يتم طرحها في السوق النفطية لغرض تبادلها بين الأطراف (البائعين-المشترين) خلال فترة زمنية محددة.

ويعتبر عرض النفط غير مرن في المدى القصير بالنسبة لسعره، أما على المدى الطويل فهو قليل المرونة، ومن الناحية الاقتصادية مرونة العرض السعرية هي غير مهمة في التحليل الاقتصادي، ذلك أن العرض يمثل استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الأسعار السائدة في السوق.

[1] كريستوف آلسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1 من 2)، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 135، 2010، ص 30.

يتأثر عرض النفط بعوامل عديدة، ومن أهم العوامل الرئيسية نذكر ما يلي:

2-2-1- الاحتياطي النفطي: يعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العرض النفطي، فكمية استخراج النفط تتأثر بحجم الاحتياطي المؤكد من النفط، لهذا فإن أي تغير في حجم هذا الأخير يؤثر في سياسة الدول المنتجة في السوق النفطية.[1]

2-2-2- التكاليف: تتعدد مراحل الصناعة النفطية وتتطلب نفقات رأسمالية كبيرة وتعتمد على تكنولوجيا متطورة، وذلك للوفاء بمتطلبات السوق النفطية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التكاليف والتي تعتبر جزءا من السعر النهائي للنفط.

أدت الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدول المنتجة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية تلبية للطلب العالمي المتنامي على النفط ومشتقاته، إلى ارتفاع تكاليف الصناعة النفطية، خاصة في الآونة الأخيرة، إن ارتفاع أسعار المواد الداخلة في إنتاج النفط يؤثر بشكل كبير على الصناعة النفطية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة أسعار منصات الحفر وما يتبعها من أعمال المقاولين ومن ثم ارتفاع تكاليف عملية الاستخراج وكذلك أعمال الصيانة.[2]

2-3- العوامل الأخرى المؤثرة على سعر النفط: تتحدد أسعار النفط على أساس عاملي الطلب والعرض، وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار النفط من خلال التأثير على الطلب والعرض، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

2-3-1- المخزون النفطي: يشكل تحديد مخزونات النفط معلومة من المعلومات الشديدة الأهمية في ميزان تجارة النفط، إذ أن معظم مخزونات النفط شيء ضروري لكي يستمر نظام الإمدادات العالمي في العمل بشكل طبيعي، ويمكن خزن النفط في الأنابيب التي تمتد بين مواقع الإنتاج الرئيسية والمصافي أو بين المصافي والمستهلكين، أو يمكن حفظه في صهاريج أو عربات السكك الحديدية أو صهاريج برية تربط ما بين مواقع الإنتاج والمصافي والمستهلكين.[3]

---

[1] حسين على كيطان، قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 11.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، تكاليف إنتاج برميل النفط الخام في شركة نفط البصرة، مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، البصرة، العراق، الطبعة الأولى، 2018، ص 12.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة الأمين العام -تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات عن عناصر الجودة في إحصاءات النفط-، الأمم المتحدة، 22 ديسمبر 2005، ص 17.

تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار، خصوصا خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني إمدادات نفط إضافية في السوق.[1]

يمكن استخدام المخزون النفطي في التأثير على حجم الطلب من النفط عند قيام الدول المستهلكة بسحب كميات من مخزونها التجاري، فينخفض حجم الطلب على النفط مما يضطر بدول أوبك إلى القيام بخفض حصص إنتاجها للحفاظ على توازن السوق ما يتسبب في ارتفاع طاقاتها الإنتاجية الفائضة، وبالمقابل تساهم عمليات البناء في المخزون التجاري في التأثير على حجم الطلب بالرفع من مستوياته، مما يضطر بدول أوبك إلى زيادة حصص إنتاجها وضخ المزيد من النفط للحفاظ على توازن الأسواق.

كان أقوى إجراء اتخذته الوكالة الدولية للطاقة هو تطوير مخزون النفط الاستراتيجي، بحيث تلتزم كل دولة عضو في الوكالة بالحفاظ على مستويات مخزون النفط أو المنتجات النفطية لما لا يقل عن 90 يوما من صافي الواردات،[2] ويتغير هذا المخزون، زيادة أو نقصاناً، بالاعتماد على عوامل عديدة منها السلوك التجاري للشركات، وتغير أنماط الطلب الموسمي، وتقاس كفاية المخزون في وقت ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعني، مقارنة مع متوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، ويقاس أيضا بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب، أو الواردات النفطية (الأيام)[3]. ويعتبر المخزون النفطي وخاصة التجاري منه لدى الدول الصناعية وكفايته بعدد أيام الاستهلاك، من المؤشرات الرئيسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط.

2-3-2- المضاربة في الأسواق النفطية: يؤدي نشاط المضاربة في الأسواق النفطية وخاصة في الأسواق الآجلة للنفط إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية، وتعكس حركة أسعار النفط اليومية وتوقعاتها المستقبلية مدى ضعف أو زيادة نشاط المضاربة بدافع تحقيق الأرباح، ويؤكد كثير من المختصين في المجال النفطي أن المضاربة تعد من الأسباب الرئيسية في عدم استقرار أسعار النفط وأنها السبب في وراء ارتفاع أسعار النفط 2008.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 100.

[2] Andrei V. Belyi, Beyond Market Assumptions: Oil Price as a Global Institution, Springer Nature Switzerland AG 2020, p 44.

[3] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية "النفط السوري نموذجا"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص125 .

2-3-3- العوامل الجيوسياسية: يؤدي الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة وخصوصا النفط إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في أسواق الطاقة العالمية، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى وقوع نزاعات تأخذ طابعا عسكريا نتيجة المنافسة الشديدة في أسواق الطاقة الدولية، والمخاوف من استخدام الطاقة كسلاح خارجي في وجه الدول المستهلكة،[1] ومن بين مظاهر ذلك غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003.

2-3-4- الظروف المناخية والبيئية: تؤثر هذه الظروف كثيرا على الصناعة النفطية خاصة في حالات الأعاصير القوية والأحوال الجوية السيئة التي تؤدي إلى تعطيل الإمدادات النفطية وتوقف نشاطات الإنتاج والتكرير والنقل، إضافة إلى ذلك فإن الطلب على النفط يرتفع وينخفض على مدار فصول السنة، ففي المناطق الباردة جدا نجده يرتفع، في حين نجده في المناطق الحارة ينخفض.

2-3-5- التطورات في التكنولوجيا: تؤدي التكنولوجيا دورا حيويا في القفز بالصناعة النفطية إلى مراحل متقدمة بفضل استخدام تكنولوجيا الاستكشاف والإنتاج التي ساهمت في اختصار الوقت وخفض تكاليف الاكتشاف والتطوير للحقول النفطية، إضافة إلى تطوير وسائل النقل وتحسين جودة المنتجات النفطية.

2-3-6- سعر صرف الدولار الأمريكي: يتم تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي وذلك نظرا لقوة العملة اقتصاديا، ويتم تسوية جميع تبادلات النفط بعملة الدولار، ويرتبط سعر صرف الدولار بعلاقة عكسية مع سعر النفط،[2] لذلك فإن ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار سيؤثر على أسعار النفط إيجابا أو سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

3- تطورات أسعار النفط

تعتبر السوق النفطية أكثر أسواق السلع تقلبا، فهي تتسم بعدم الاستقرار مما يصعب التنبؤ بأسعارها، وقد شهدت سوق النفطية تطورات عديدة مرت عليها على مدى العقود الأخيرة، وعرفت خلالها أزمات نفطية كثيرة أثرت على أسعار النفط صعودا ونزولا، وذلك بدءا بأزمتي النفط الأولى (1973) والثانية (1979)، ثم مرورا بأزمات 1986 و1998 و2004 ووصولا إلى أزمتي 2014 و2020.

[1] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 61.

[2] راتول محمد، لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على أسعار النفط العالمية-دراسة قياسية وتحليلية 1999-2010، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص 61.

3-1- تطورات أسعار النفط للفترة (1970-1989): شهدت السوق النفطية في هذه الفترة ثلاثة أزمات نفطية حادة، بدءا بأزمتي النفط الأولى (1973) والثانية (1979)، ثم الأزمة العكسية (1986)، ويوضح الشكل (1-9) تطورات أسعار النفط للفترة (1970-1989):

الشكل (1-9): تطورات أسعار النفط للفترة (1970-1989)

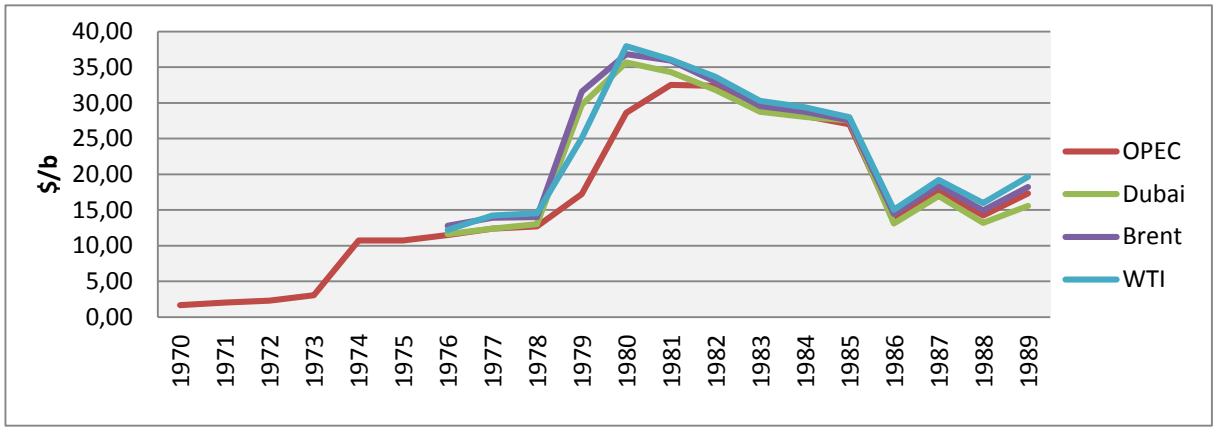

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (4)

بدأ الصراع حول أسعار النفط عقب الحرب العالمية الثانية وامتد عبر الفترة 1948-1970، حيث حرصت شركات النفط الغربية والتي كانت تسيطر على نفط الشرق الأوسط، على توفير احتياجات الدول الصناعية الغربية من النفط بأسعار متدنية وبكميات متزايدة، وخاصة بعد تحول الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1948 إلى مستورد صاف للنفط، وفي ظل تلك السياسة، خفضت الشركات الغربية السعر الاسمي للنفط من 2,18 دولار للبرميل عام 1948 إلى 1,80 دولار للبرميل عام 1960، وبقي السعر ثابتا عند هذا المستوى حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي،[1] تميزت هذه الفترة أن سعر النفط لم يكن خاضعا لقوى العرض والطلب، بل كانت الشركات النفطية الدولية هي من تحدده وتفرضه في السوق النفطية.

في فترة السبعينيات، صعدت منظمة أوبك إلى الصدارة الدولية خلال هذا العقد، وسيطرت فيها الدول الأعضاء على صناعاتها النفطية المحلية وبدأت تمارس دورا أكبر في أسواق النفط العالمية، وبذلك تغيرت موازين قوى السوق النفطية، وعرفت أسعار النفط خلالها ارتفاعا حاد في مستوياتها، حيث بلغ سعر النفط 1,67 دولار للبرميل في عام 1970، ثم ارتفع إلى 3,05 دولار للبرميل في عام 1973، بنسبة نمو (37%)، ثم تضاعف بعدها السعر ثلاث مرات ليصل إلى 10,73 دولار للبرميل في عام

[1] حسين عبد الله، اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 13.

1974، لتعرف السوق النفطية أول أزمة نفطية أطلق عليها اسم أزمة تصحيح أسعار النفط وذلك بإعادة تقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية مما كانت عليه سابقا.

ترجع أسباب الأزمة النفطية الأولى، إلى الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولاندا وذلك بسبب مساندتهما لإسرائيل في حربها ضد مصر، مما تسبب في انقطاع الإمدادات النفطية في السوق النفطية والتي أثرت على اقتصاديات الدول الصناعية.

بعد وقف الحظر النفطي في نهاية عام 1974، استمرت أسعار النفط في مسيرتها نحو الصعود، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 11,51 دولار للبرميل في عام 1975، ثم ارتفع إلى 17,25 دولار للبرميل في عام 1979، بنسبة نمو (61%)، مقارنة بعام 1979، كما بلغ سعر خام دبي 11,63 دولار للبرميل في عام 1976، ثم ارتفع إلى 29,75 دولار للبرميل في عام 1979، بنسبة نمو (156%)، وأيضا بلغ خام برنت 12,80 دولار للبرميل في عام 1976، ثم ارتفع إلى 31,61 دولار للبرميل في عام 1979، بنسبة نمو (147%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 12,23 دولار للبرميل في عام 1976، ثم ارتفع إلى 25,08 دولار للبرميل في عام 1979، بنسبة نمو (105%).

ترجع أسباب ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، إلى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والتي أدت إلى انقطاع إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا، وبذلك شهدت السوق النفطية ثاني أزمة نفطية.

في فترة أوائل الثمانينات، انخفضت أسعار النفط نسبيا وبلغت ذروتها بانهيار السوق في عام 1986 وبذلك شهدت السوق النفطية ثالث أزمة نفطية والتي عرفت بالأزمة النفطية المعاكسة، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 28,64 دولار للبرميل في عام 1980، ثم انخفض إلى 13,53 دولار للبرميل في عام 1986، بنسبة نمو (-53%)، مقارنة بعام 1980، كما بلغ سعر خام دبي 35,69 دولار للبرميل في عام 1980، ثم انخفض إلى 13,10 دولار للبرميل في عام 1986، بنسبة نمو (-63%)، وأيضا بلغ خام برنت 36,83 دولار للبرميل في عام 1980، ثم انخفض إلى 14,43 دولار للبرميل في عام 1986، بنسبة نمو (-61%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 37,96 دولار للبرميل في عام 1980، ثم انخفض إلى 15,05 دولار للبرميل في عام 1986، بنسبة نمو (-60%).

ترجع أسباب تراجع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، إلى قيام الحرب العراقية-الإيرانية التي بدأت في عام 1980 وتسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6,5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981، من جهة، ومن جهة أخرى إلى تخمة النفط بسبب

تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض الطلب على النفط نتيجة قيام الدول المستهلكة المنظمة إلى (IEA) بردة فعل على سياسة أوبك وذلك بخفض وارداتها من النفط وترشيد استهلاكه والتحول إلى استخدام الطاقات البديلة، تسببت هذه الأوضاع في انخفاض نصيب أوبك من سوق النفط بشكل كبير وانخفاض إجمالي عائدات النفط، مما أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان الأعضاء.

في الجزء الأخير من هذا العقد، شهدت سوق النفط شيئا من الانتعاش وبدأت حصة أوبك من الإنتاج العالمي في التعافي، حيث ارتفع سعر النفط لسلة أوبك إلى 17,31 دولار للبرميل في عام 1989، بنسبة نمو (28%)، مقارنة بعام 1986، كما ارتفع سعر خام دبي إلى 15,59 دولار للبرميل في عام 1989، بنسبة نمو (19%)، وأيضا ارتفع خام برنت إلى 18,23 دولار للبرميل في عام 1989، بنسبة نمو (26%)، وكذلك ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى 19,67 دولار للبرميل في عام 1989، بنسبة نمو (31%).

3-2- تطورات أسعار النفط للفترة (1990-1999): عرفت هذه الفترة إحراز تقدما كبيرا في الحوار والتعاون بين أوبك وخارجها، والذي يعتبر ضروريا لاستقرار السوق، وظهرت القضايا البيئية على جدول أعمال الطاقة الدولي، وشهدت السوق النفطية خلالها استقرارا في أسعار النفط إلى غاية بروز أزمة نفطية أخرى (1998) في نهاية الفترة، ويوضح الشكل (1-10) تطورات أسعار النفط للفترة (1990-1999):

الشكل (1-10): تطورات أسعار النفط للفترة (1990-1999)

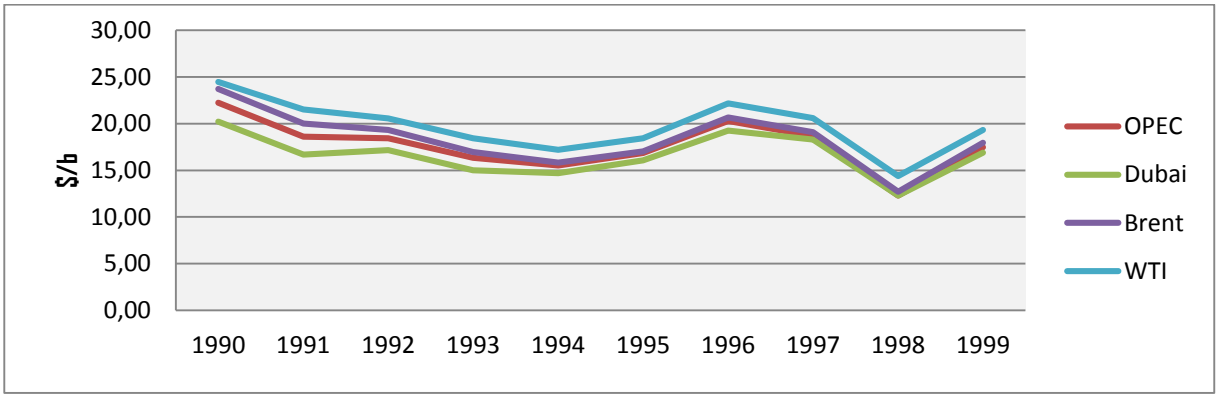

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (4)

في بداية هذه الفترة، انخفضت أسعار النفط نسبيا في السوق النفطية، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 22,26 دولار للبرميل في عام 1990، ثم انخفض إلى 18,62 دولار للبرميل في عام 1991، بنسبة نمو (-16%)، مقارنة بعام 1990، كما بلغ سعر خام دبي 20,21 دولار للبرميل في عام 1990، ثم انخفض إلى 16,70 دولار للبرميل في عام 1991، بنسبة نمو (-17%)، وأيضا بلغ خام

برنت 23,73 دولار للبرميل في عام 1990، ثم انخفض إلى 20 دولار للبرميل في عام 1991، بنسبة نمو (-16%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 24,46 دولار للبرميل في عام 1990، ثم انخفض إلى 21,53 دولار للبرميل في عام 1991، بنسبة نمو (-12%).

وترجع أسباب انخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، إلى نقص الإمدادات النفطية بسبب غزو العراق للكويت في أوت من عام 1990 وما أعقبه من حظر فرضته الأمم المتحدة على النفط الخام على الدولتين، وقد أحدث خسارة إجمالية في السوق النفطية بلغت ما يزيد عن 4 ملايين برميل/اليوم.[1]

بعد وقف غزو العراق للكويت، انتعشت السوق النفطية من جديد، وحافظت السوق على توازنها إلى غاية حدوث أزمة نفطية أخرى في عام 1998، نتيجة انكماش النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا والذي دفع الطلب على النفط إلى الانخفاض، تزامن ذلك مع رفع دول أبك إنتاجها من النفط وكذلك بدأ العراق تصديرها للنفط تحت برنامج النفط مقابل الغذاء،[2] حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 18,68 دولار للبرميل في عام 1997، ثم انخفض إلى 12,28 دولار للبرميل في عام 1998، بنسبة نمو (-34%)، مقارنة بعام 1997، كما بلغ سعر خام دبي 18,31 دولار للبرميل في عام 1997، ثم انخفض إلى 12,30 دولار للبرميل في عام 1998، بنسبة نمو (-33%)، وأيضا بلغ خام برنت 19,09 دولار للبرميل في عام 1997، ثم انخفض إلى 12,72 دولار للبرميل في عام 1998، بنسبة نمو (-33%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 20,61 دولار للبرميل في عام 1997، ثم انخفض إلى 14,39 دولار للبرميل في عام 1998، بنسبة نمو (-30%).

3-3- تطورات أسعار النفط للفترة (2000-2021): تميزت هذه الفترة عن الفترات السابقة بكثير من الصفات، حيث توسع حجم التعاملات في السوق النفطية، وبرزت قوى أخرى بداخلها، وأصبحت السوق النفطية تأخذ أبعاد إقليمية وعالمية في تسييرها وذلك فيما يتعلق بأمن الطاقة العالمي والظروف المناخية والبيئية، وبذلك عرفت السوق النفطية تطورات كثيرة في أسعار النفط، تخللتها حدوث أزمات نفطية عديدة، بدءا بأزمتي النفط (2004) و(2009)، ثم أزمة (2014)، ومؤخرا أزمة (2020)، ويوضح الشكل (1-11) تطورات أسعار النفط للفترة (2000-2021):

[1] توبي شيللي، النفط والسياسة والفقر والكوكب، ترجمة دينا الملاح، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2010، ص 119.

[2] براهيمي بن حراث حياة، بلبيوض خديجة، أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-2016)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 3، 2018، ص 108.

الشكل (1-11): تطورات أسعار النفط للفترة (2000-2021)

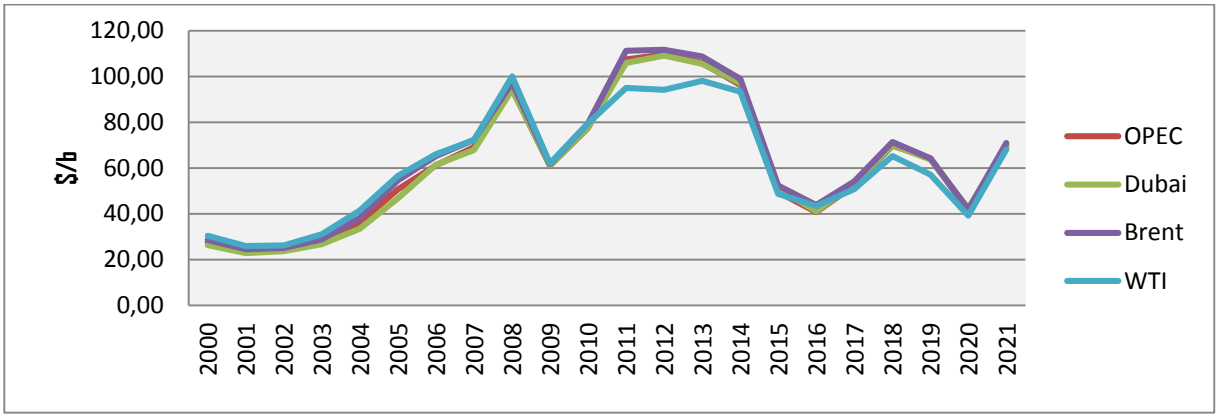

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (4)

مع مطلع الألفية الحالية، واصلت أوبك جهودها للمساعدة في تقوية واستقرار سوق النفط العالمية في السنوات الأولى من العقد، لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، تسببت في تراجع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 27,60 دولار للبرميل في عام 2000، ثم انخفض إلى 23,12 دولار للبرميل في عام 2001، بنسبة نمو (-16%)، مقارنة بعام 2000، كما بلغ سعر خام دبي 26,27 دولار للبرميل في عام 2000، ثم انخفض إلى 22,78 دولار للبرميل في عام 2001، بنسبة نمو (-13%)، وأيضا بلغ خام برنت 28,50 دولار للبرميل في عام 2000، ثم انخفض إلى 24,44 دولار للبرميل في عام 2001، بنسبة نمو (-14%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 30,37 دولار للبرميل في عام 2000، ثم انخفض إلى 25,93 دولار للبرميل في عام 2001، بنسبة نمو (-15%).

في الفترة 2002 إلى 2004، عرفت أسعار النفط قفزات كبيرة في مستوياتها، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 24,36 دولار للبرميل في عام 2002، ثم ارتفع إلى 36,05 دولار للبرميل في عام 2004، بنسبة نمو (48%)، مقارنة بعام 2002، كما بلغ سعر خام دبي 23,60 دولار للبرميل في عام 2002، ثم ارتفع إلى 33,51 دولار للبرميل في عام 2004، بنسبة نمو (42%)، وأيضا بلغ خام برنت 25,02 دولار للبرميل في عام 2002، ثم ارتفع إلى 38,27 دولار للبرميل في عام 2004، بنسبة نمو (53%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 26,16 دولار للبرميل في عام 2002، ثم ارتفع إلى 41,49 دولار للبرميل في عام 2004، بنسبة نمو (59%).

ويرجع أسباب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، إلى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، وكذلك الأزمة النفطية في عام 2004، والتي يرى المحللين أن أسبابها تمثلت في ارتفاع الطلب العالمي

على النفط خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان ودول جنوب آسيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الظروف الأمنية في العراق ونيجيريا وإلى المشاكل المحيطة بشركة النفط الروسية يوكوس وكذلك إعصار ايفان الذي هدد إمدادات النفط من خليج المكسيك، إضافة إلى المضاربات في أسعار النفط.[1]

في الفترة 2005 إلى 2008، عرفت أسعار النفط تحطيمها لأرقام قياسية، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 50,64 دولار للبرميل في عام 2005، ثم قفز إلى 94,45 دولار للبرميل في عام 2008، بنسبة نمو (87%)، مقارنة بعام 2005، كما بلغ سعر خام دبي 46,78 دولار للبرميل في عام 2005، ثم ارتفع إلى 94,28 دولار للبرميل في عام 2008، بنسبة نمو (102%)، وأيضا بلغ خام برنت 54,52 دولار للبرميل في عام 2005، ثم ارتفع إلى 97,26 دولار للبرميل في عام 2008، بنسبة نمو (78%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 56,59 دولار للبرميل في عام 2005، ثم ارتفع إلى 100,06 دولار للبرميل في عام 2008، بنسبة نمو (77%).

يعزى هذا الارتفاع المتواصل لأسعار النفط إلى عدة عوامل من أهمها: زيادة الطلب العالمي على النفط وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وبعض الدول النامية، والأوضاع الجيوسياسية التي شهدتها بعض الدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.[2]

في عام 2009، وتحت تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدت إلى انهيار القطاع المالي العالمي والذي أدى بدوره إلى الركود الاقتصادي في كثير من دول العالم، شهدت السوق النفطية أزمة نفطية أخرى، تمثلت في فقدان أسعار النفط لأكثر من 35% من قيمتها الاسمية، حيث انخفض سعر النفط لسلة أوبك بنسبة (−35%) إلى 61,06 دولار للبرميل، كما انخفض سعر خام دبي بنسبة (−35%) إلى 61,14 دولار للبرميل، وأيضا انخفض خام برنت بنسبة (−37%) إلى 61,67 دولار للبرميل، وكذلك انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة (−38%) إلى 61,92 دولار للبرميل.

في الفترة 2010 إلى 2013، انتعشت فيها السوق النفطية من جديد، وتخطت أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل، حيث بلغ سعر النفط لسلة أوبك 77,45 دولار للبرميل في عام 2010، ثم قفز إلى

[1] ضياء مجيد الموساوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 21.

[2] ماجد ابراهيم عامر، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 42، العدد 156، 2015، ص 20.

105,87 دولار للبرميل في عام 2013، بنسبة نمو (37%)، مقارنة بعام 2010، كما بلغ سعر خام دبي 77,78 دولار للبرميل في عام 2010، ثم ارتفع إلى 105,47 دولار للبرميل في عام 2013، بنسبة نمو (36%)، وأيضا بلغ خام برنت 79,50 دولار للبرميل في عام 2010، ثم ارتفع إلى 108,66 دولار للبرميل في عام 2013، بنسبة نمو (37%)، وكذلك بلغ خام غرب تكساس الوسيط 79,45 دولار للبرميل في عام 2010، ثم ارتفع إلى 97,99 دولار للبرميل في عام 2013، بنسبة نمو (23%).

ويرجع أسباب ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، إلى المخاوف التي طالت الدول الصناعية بشأن انقطاع الإمدادات النفطية بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في المنطقة العربية، إضافة إلى أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولا أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس، وبذلك أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، إضافة إلى جهود أوبك وقراراتها في المحافظة على إنتاجها من النفط، وتطور نشاط المضاربة وكذلك التقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية.[1]

في الفترة 2014 إلى 2016، شهدت السوق النفطية أكبر هزة نفطية في عام 2014، واستمر تأثيرها إلى غاية عام 2016، ويراها بعض المحللين أنها شبيهة بأزمة عام 1986، حيث انخفض سعر النفط لسلة أوبك بنسبة (-9%) إلى 96,26 دولار للبرميل في عام 2014، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (-58%) إلى 40,76 دولار للبرميل في عام 2016، كما انخفض سعر خام دبي بنسبة (-8%) إلى 97,02 دولار للبرميل في عام 2014، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (-58%) إلى 40,02 دولار للبرميل في عام 2016،، وأيضا انخفض خام برنت بنسبة (-9%) إلى 98,95 دولار للبرميل في عام 2014، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (-56%) إلى 43,73 دولار للبرميل في عام 2016، وكذلك انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة (-5%) إلى 93,28 دولار للبرميل في عام 2014، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (-54%) إلى 43,34 دولار للبرميل في عام 2016.

ويرى محللين أن الأزمة النفطية لعام 2014 ترجع أسبابها إلى ضعف الطلب على النفط وتخمة العرض النفطي، نتيجة إصرار السعودية على عدم تقليص إنتاجها،[2] وأيضا الصعود المثير لإنتاجية النفط الصخري الأمريكي، حيث فاقت معدلات نموه السنوية المليون برميل يوميا، من جهة، ومن جهة أخرى، التخوف من تأثير أي تراجع في ظل النمو الاقتصاد الصيني على مستوى الطلب على النفط، وكذلك قرار

[1] أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013، ص 46.

[2] نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 4.

أوبك التاريخي في نوفمبر من نفس العام في التخلي عن سياسة دعم الأسعار وتحولها إلى سياسة الدفاع عن الحصص السوقية، تسبب هذا القرار في انهيار أسعار النفط بشكل كبير حيث لم تكن تتوقع الأسواق أن تقدم أوبك على هذه الخطوة.[1]

في الفترة 2017 إلى 2019، تحسنت ظروف السوق النفطية، من خلال ارتفاع الطلب على النفط، وأيضا ظهور "إعلان التعاون" بين 24 دولة من أوبك وغير أعضاء في أوبك، وهو القرار التاريخي الذي ساعد في إعادة التوازن إلى سوق النفط،[2] حيث توجت هذه الجهود بتكوين مجموعة "أوبك+" والتي توصلت إلى اتفاق تاريخي في 2016/12/10 يقضي بخفض الإنتاج بنحو 1.7 مليون برميل/يوم اعتبار من 2017/01/01، وقد تلى ذلك عقد اجتماعات عديدة أسفرت عن العديد من الاتفاقيات الخاصة بتعديل مستويات خفض الإنتاج.

وبذلك ارتفع سعر النفط لسلة أوبك إلى 64,04 دولار للبرميل في عام 2019، كما ارتفع سعر خام دبي إلى 63,71 دولار للبرميل، وأيضا ارتفع خام برنت إلى 64,21 دولار للبرميل، وكذلك ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى 57,03 دولار للبرميل.

أما في عام 2020، شهد العقد الجديد بداية غير مسبوقة مع تفشي وباء COVID-19 الذي انتشر تقريبًا في كل جانب من جوانب الحياة اليومية، وكان للوباء تأثير ضار على كل من الاقتصاد العالمي وقطاع الطاقة، مما ضغط على الدول لاتخاذ التدابير اللازمة والحازمة لإبطاء انتشار الفيروس ومواجهة آثاره، وقد شهدت سوق النفط طلبا في السوق الحرة، وارتفاع المخزون التجاري والاستراتيجي للدول المستهلكة بسرعة، وانخفاض الطلب العالمي على النفط، بالمقابل توصلت أوبك+ خلال الاجتماع الوزاري العاشر في شهر أبريل 2020 إلى اتفاق يقضي بإجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم بدأ من 2020/05/01 وذلك على فترات.

نتيجة لذلك، انخفض سعر النفط لسلة أوبك بنسبة (-35%) إلى 41,47 دولار للبرميل، كما انخفض سعر خام دبي بنسبة (-33%) إلى 42,41 دولار للبرميل، وأيضا انخفض خام برنت بنسبة (-35%) إلى 41,84 دولار للبرميل، وكذلك انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة (-31%) إلى 39,25 دولار للبرميل.

[1] عبد العزيز الدوسري، دراسات إستراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة أوبك؟، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، يوليو 2019، ص 3.

[2] OPEC, OPEC Conclusion, A SUCCESSFUL CONCLUSION, The 7th OPEC International Seminar, Vienna, Austria, 20–21 June 2018, p 4.

في عام 2021، ومع عودة النشاط الاقتصادي العالمي تدريجيا والتعافي المتسارع في الاقتصاد الصيني، واستمرارا التزام دول أوبك+ بقيادة السعودية في تخفيض إنتاجها من النفط، كانت القوى الدافعة الرئيسية التي ساعدت السوق على إعادة التوازن بسرعة[1]، وبذلك ارتفع سعر النفط لسلة أوبك بنسبة (69%) إلى 69,89 دولار للبرميل، كما ارتفع سعر خام دبي بنسبة (62%) إلى 68,91 دولار للبرميل، وأيضا ارتفع خام برنت بنسبة (69%) إلى 70,91 دولار للبرميل، وكذلك ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة (74%) إلى 68,10 دولار للبرميل.

[1] ناصر التميمي، دول الخليج وارتفاع أسعار النفط: عودة للإنفاق أم فرصة للتنويع الاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2021، ص 3.

الخلاصة:

✓ يتمتع النفط بمكانة هامة ومتميزة ضمن اقتصاديات الطاقة في العالم، نظرا لخصائصه الفيزيائية والكيميائية التي يتصف بها، فطبيعته السائلة تجعله عامل جذب لاقتصادات الحجم في مختلف مراحل إنتاجه ونقله وتسويقه، ومن حيث الوزن والحجم، يحتوي النفط على أعلى محتوى حراري للطاقة مقارنة بجميع أنواع الوقود الأخرى، بما في ذلك الغاز الطبيعي والفحم، ويعد النفط الخام أيضا سلعة عالمية بامتياز، فالنفط الخام والمنتجات المكررة من أكثر السلع المادية تداولا من حيث الحجم والقيمة.

✓ يظهر التوزيع الجغرافي للنفط أن احتياطات وإنتاج النفط تتوزع بشكل غير متكافئ، حيث تتركز أساسا في الدول النامية المنتمية لمنطقة الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، بينما يتركز استهلاك النفط في الدول المتقدمة لأمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، واليابان ودولتي الصين والهند، بالإضافة إلى بعض دول جنوب شرق أسيا.

✓ تعد السوق النفطية أكثر أسواق السلع تداولا في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها، وتتسم بعدم الاستقرار في أسعارها، وتعتبر منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي وفي المقابل تعد الوكالة الدولية للطاقة الممثلة للدول المتقدمة بالإضافة إلى الصين والهند أهم المتحكمين في الطلب النفطي.

✓ يتم تسعير النفط بأنواع مختلفة من الخامات التي تختلف باختلاف أسواق النفط وبمدى الخصائص التي تميز كل نوع، إلا أن النوع الأكثر استعمالا حاليا هو السعر اليومي المتداول في أسواق المعاملات الفورية والآجلة التي تستحوذ على معظم التبادلات النفطية العالمية.

✓ تعزى التقلبات المسجلة في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانب الطلب على غرار معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الدول المستهلكة، مستوى المحزونات، حجم قدرات التكرير، المضاربة، التغيرات المناخية بالإضافة إلى عوامل مؤثرة في جانب العرض مثل السياسات المتبعة من قبل منظمة الأوبك بالإضافة إلى الأوضاع السياسية في الدول المصدرة للنفط.

✓ شهدت سوق النفطية الدولية تطورات عديدة مرت عليها على مدى العقود الأخيرة، وعرفت خلالها أزمات نفطية كثيرة أثرت على أسعار النفط صعودا ونزولا، وذلك بدءا بأزمتي النفط الأولى (1973) والثانية (1979)، ثم مرورا بأزمات 1986 و1998 و2004 ووصولا إلى أزمتي 2014 و2020.

الفصـــل الثانـــي

النفط في الجزائر

تمهيد:

يشكل النفط وعوائده في الجزائر الثروة الطبيعية للدولة، ويمثل المساهم الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم للدولة، ويعتبر مصدرا أساسيا لإيراداتها وممولا للطاقة عالميا، كما يتيح استخدام عائداته تحديث وبناء الهياكل والبنية الأساسية التحتية للاقتصاد والمرافق العامة للدولة، وخلق مناصب العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية ورفع متوسطات دخول الأفراد فيها، كما يمكن من زيادة مستويات احتياطياتها الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا.

تشهد الساحة العالمية للطاقة تحولاً كبيراً، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة والتي أصبحت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في مساعدة البلدان على تطوير أنظمة طاقة حديثة وآمنة، باعتبار أن الطاقة المتجددة تتميز عن الطاقة الأحفورية (النفط الخام، الغاز الطبيعي، الفحم) بأنها مصادر طبيعية ومتجددة باستمرار كما أنها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة.

في هذا السياق، ومواكبة للتطورات العالمية واستغلالا للإمكانيات الطبيعية المتاحة وتجسيدا لمسعى تنويع مصادر الطاقة، بادرت الجزائر بإطلاق برنامجا وطنيا طموحا للطاقات المتجددة في إطار رؤية 2030، والذي تهدف من خلاله إلى تخفيض الاستهلاك المحلي والمستقبلي من النفط والغاز الطبيعي، والحفاظ على البيئة والمناخ، وتطوير وتدعيم قدراتها على توليد الطاقة باستخدام الطاقات المتجددة.

في المبحث الأول، تركز الدراسة على التعريف بقطاع النفط الجزائر وذلك بوصف قطاع المحروقات، أهم الإصلاحات التي مر بها، خصائص سلعة النفط بالجزائر، الهيئات الدولية التي انضمت إليها الجزائر، ثم تبرز الإمكانيات التي يتمتع بها قطاع النفط (الاحتياطي، الإنتاج، طاقة التكرير).

في المبحث الثاني، يتم توضيح مكانة قطاع النفط الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومساهمته في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.

في المبحث الثالث، يتم عرض إستراتيجية الانتقال الطاقوي في إطار رؤية الجزائر 2030، وذلك بتعريف برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030)، أهم ما جاء به البرنامج وما تضمنته أهدافه، تقييم وضعه الراهن وما تم إنجازه على أرض الواقع، ثم في الأخير التحديات المستقبلية التي تواجه تجسيده وتحقيقه.

المبحث الأول: الجزائر هبة النفط

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والإيرادات الكلية للموازنة العامة للدولة في شكل إيرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في إطار محاولة حماية هذه الثروة وتطويرها.

1- تطور قطاع المحروقات: شهد قطاع المحروقات تطورات عديد مر عليها، وذلك منذ البدايات الأولى لاكتشاف النفط في الجزائر وإلى غاية تأميمه عام 1971، ثم مرورا بعدة إصلاحات إلى غاية يومنا هذا.

1-1- قطاع المحروقات قبل 1962: بدأت أولى عمليات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر عام 1890 أثناء الاحتلال الفرنسي، وذلك بالمناطق الشمالية، وقد اكتشف النفط بمنطقة عين الزفت عام 1895، ثم بمنطقة تليوانت عام 1915، الواقعتان في غرب البلاد، وكانت كميات إنتاج النفط آنذاك ضئيلة.

بعد انتهاء الحرب العالمية، عرفت عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط مرحلة جديدة في تطورها وتوسعها، وركزت الحكومة الفرنسية جهود البحث على جهة الصحراء، حيث شهد عام 1946 إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر (SN REPAL)، والتي قامت بعمليات البحث والتنقيب وتم اكتشاف مجموعة من الآبار عام 1948 في منطقة سيدي عيسى بولاية المسيلة، وهي آبار واد قطريني، واد القطران، وخلال عام 1953 تم إنشاء شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (CREPS)، والتي اكتشفت بدورها في عام 1954 بئر برقة-أول حقل للغاز-بجنوب عين صالح.

توالت بعدها الاكتشافات النفطية في الجزائر، ليشهد عام 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية، حيث تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي بدأ بالإنتاج عام 1957،[1] واعتبر الحقل أحد الحقول الكبرى في العالم لتكونه من عدة حقول هي: حاسي مسعود، القاسي العقرب، زوتي، البرمة، مسدار، رورد شقة وحاسي قطار، وفي ذات السنة اكتشفت شركة ريبال وشركة البترول الفرنسية حقل العجيلة وحقل حاسي الرمل وهو حقل منتج للغاز الطبيعي وقد بدأ الإنتاج منه عام 1958، وشهد عام 1958 شحن أول شحنة نفط للتصدير من ميناء بجاية باتجاه لافيرا في مدينة مرسيليا الفرنسية، وفي عام

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم محمد مجذوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 160.

1959 تم استخدام أول خط أنابيب في الجزائر (حاسي مسعود–بجاية)، وتم أول شحن على متن ناقلة النفط (ريغل).[1]

شجعت هذه النجاحات الكبرى الحكومة الفرنسية على استغلال النفط الجزائري، وقامت بمنح امتيازات لشركات أجنبية لزيادة الإنتاج وتعزيز الصناعة النفطية، كما قامت بعقد شراكة مع الحكومة الجزائرية وذلك لتهيئة الموانئ الجزائرية لتصدير النفط إلى فرنسا، واختيار بعض المدن الإستراتيجية لإنشاء مصانع لتكرير النفط.

ولضمان تنظيم عملية استغلال المحروقات بالجزائر، أصدرت فرنسا أول نظام قانوني عرف بقانون البترول الصحراوي في عام 1958 (تحت رقم 58–111 الصادر بتاريخ 1958/11/22)، والذي سمح لها باحتكار جميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع، والنقل إلى المصب، ولتعزيز ذلك وأثناء المفوضات على استقلال الجزائر، تم التوقيع على اتفاقية إيفيان عام 1962، وجاء ضمن بنودها إلزام الجزائر التعهد بضمان الحقوق التي منحت للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب قانون البترول الصحراوي.

1–2– قطاع المحروقات 1962–1969: بعد الاستقلال مباشرة عام 1962، ومن أجل كسر الاحتكارات الفرنسية والأجنبية، وتمهيدا لاسترجاع السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، أصدرت الجزائر قرار بإنشاء الشركة الوطنية سوناطراك (SONATRACH) في عام 1963،[2] واقتصر نشاطها في البداية فقط على نقل وتسويق المحروقات، ومنحت نسبة من أراضي الدولة للتنقيب فيها، وكانت حصتها من النفط المنتج في حدود 10% من إجمالي الإنتاج، بينما كان الباقي للشركات الأجنبية، وحققت أول اكتشاف نفطي لها سنة 1966 في حقل بمنطقة واد نومر بولاية غرداية، وكانت أول فرصة حقيقية لاختبار قدرات الشركة في الاستكشاف والتنقيب والاستغلال.

في خطوة مهمة للجزائر، طالبت الطرف الفرنسي بإعادة التفاوض حول حقوق استغلال الثروات الطبيعية، وتمت الموافقة على ذلك في جويلية عام 1965، ومثلت هذه الاتفاقية أول تعاون جزائري فرنسي، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، وتجهيز وتوزيع النفط.

[1] وزراة النفط، الجزائر عملاق نفطي في شمال إفريقيا، مجلة النفط، الكويت، العدد 54، 2019، ص 36.

[2] مرسوم رقم 63–491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 والمتضمن الموافقة على تأسيس الشركة الوطنية للنقل وتسويق الوقود السائل الهيدروكاربونات والمصادقة على قوانينها الأساسية، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 1964/01/10، ص 23.

وفي عام 1966 صدر قرار يسمح بتوسيع مسؤولية سوناطراك لتشمل كافة مراحل الصناعة النفطية (عمليات التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق)،[1] فقامت بتشغيل أنبوب نقل النفط في عام 1966، ثم شراء حقوق شركة "بريتيش بتروليوم" في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت من نفس العام، كما قامت في عام 1968 بعملية شراكة الأولى من نوعها في الجزائر بنسبة 49%-50% بينها وبين شركة "غيتي أويل" الأمريكية، ومع نهاية العام أصبحت تشرف على حوالي 75% من عمليات البحث والتكرير.

1-3- فترة السبعينيات: شكل نجاح شركة سوناطراك دافعا قويا للجزائر في مواصلة مسارها نحو استرجاع سيادتها الوطنية على ثرواتها الطبيعية، حيث قررت الحكومة الجزائرية في عام 1970 تأميم جميع الشركات الأجنبية غير الفرنسية الحاصلة على الامتيازات، وبتاريخ 24 فيفري 1971،[2] اتخذت الجزائر قرارا سياديا بتأميم 51% من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للنفط وهما إيراب (ERAP) وشركة البترول الفرنسية (CFP) وكان هذا أول تأميم جرى على نطاق واسع في الوطن العربي،[3] وبذلك ألغي كل من اتفاقية إيفيان وقانون النفط الصحراوي كليا، وحولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات ضمانات تتمثل في تمويل السوق الفرنسي بالنفط الجزائري مضمونا بسعر السوق، وكذلك تقديم تعويضات للشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام، وابتداءا من هذا التاريخ أصبح لسوناطراك الحق في 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير، وكذلك في 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع، بالإضافة إلى تأميم حقول الغاز.

وفي عام 1971، صدر الأمر 71-22 المتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر.[4]

[1] مرسوم رقم 66-296 مؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1386 الموافق 22 سبتمبر 1966 والمتضمن تعديل القوانين الأساسية لشركة نقل وتسويق الوقود السائل، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 1966/09/30، ص 1265.

[2] كمال ديب، لعنة قابيين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2018، ص 35.

[3] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[4] أمر رقم 71-22 مؤرخ في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل 1971 والمتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 1971/04/13، ص 426.

وفي عام 1975، صدر الأمر 75-13 الذي رفع الإتاوات والضرائب إلى 20% على المحروقات السائلة و5% على الغازية و85% من ضريبة البترول المباشرة على أرباح سوناطراك.[1]

وبهذه القرارات أصبحت الجزائر تسيطر على نحو 51% من حصة الشركات التي مسها التأميم، ونحو 77% من إنتاج النفط، و100% من إنتاج الغاز، و100% من أنابيب المحروقات السائلة والغازية إضافة إلى 100% من التوزيع.[2]

1-4- فترة الثمانينات: واجه قطاع المحروقات تحديات كثيرة في هذه الفترة، حيث انخفض عدد الحقول المطورة ما بين 1980 و1986، وتقلص إنتاج النفط من 1,27 مليون برميل/ يوم سنة 1979 إلى حوالي 1 مليون برميل/يوم سنة 1983، وتراجعت عائدات النفط، وذلك متأثرة بالأزمة النفطية العالمية 1986، وأظهرت هذه التطورات محدودية قدرات شركة سوناطراك، لا سيما في مجال اكتساب التكنولوجيا اللازمة لمواجهة انخفاض الحقول الناضجة، دفعت هذه العوامل بالحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها، ونتيجة لذلك تم إصدار قانون جديد في عام 1986،[3] حيث أعطى مرونة أكبر لعقود الاستكشاف مع الشركات الأجنبية وذلك تشجيعا لها على الاستمرار في عمليات الاستكشاف سواء بموجب اتفاقيات امتياز أو عقود خدمة أو مشاركة في الإنتاج مع حق الدولة في الحصول على أكبر حصة، وقد سمح ذلك بتوقيع 40 اتفاقية من نوع المشاركة في الإنتاج بين سوناطراك والشركات العاملة.

1-5- فترة التسعينات: في هذه الفترة أعيد النظر في بنود الامتيازات والحقوق وكيفية العمل بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية العاملة في الجزائر والتي جاء بها قانون 1986، حيث قامت الجزائر بإلغاء بعض المواد وتعديل مواد أخرى في قانون جديد صدر في عام 1991 يعدل ويتمم القانون الأخير، حيث أبقى على احتكار الدولة لأنشطة الاستكشاف والاستغلال والنقل المحروقات، إلا أنه وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، زيادة على تمكين الأطراف من إحالة نزاعاتهم أمام التحكيم الدولي.

---

[1] أمر رقم 75-13 مؤرخ في 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975 والمتضمن تعديل الأمر رقم 58-1111 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1958 والمتعلق بالبحث عن الوقود السائل واستغلاله ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 1975/03/04، ص 262.

[2] فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص 431.

[3] قانون رقم 86-14 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 1986/08/27، ص 1482.

1-6- فترة الألفية الحالية: شهد قطاع المحروقات في هذه الفترة إصلاحات كثيرة، وذلك بهدف مسايرة التطورات العالمية في مجال الطاقة، وكذلك لتكييف القوانين والتشريعات الجزائرية مع التشريعات الدولية، حيث تقرر في عام 2005 صدور قانون جديد يتعلق بالمحروقات،[1] والذي سمح بتحرير قطاع المحروقات وذلك بتحديث النظام الضريبي وجذب المستثمرين الأجانب، وفتح المنافسة بين مختلف قطاعات النشاط، إضافة إلى إسناد بعض صلاحيات شركة سوناطراك إلى وكالتين جديدتين هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) وسلطة ضبط المحروقات (ARH).

أثار صدور هذا القانون ضجة واسعة لدى عديد الخبراء، الذين اعتبروه تقييدا لنشاط شركة سوناطراك، ونتيجة لذلك صدر في عام 2006 تشريع آخر يفرض مشاركة سوناطراك بحد أدنى 51% في أي عقد وإدخال الضريبة على الأرباح الاستثنائية.[2]

في عام 2013، اتجهت الجزائر إلى مزيد من التعديلات والإصلاحات على قطاع المحروقات، وأصدرت قانون آخر يعدل ويتمم قانون 2005،[3] وذلك من أجل تجاوز السلبيات والنقائص التي ميزته، وتضمن التعديل إدخال تدابير محفزة جديدة تعمل على تحسين جاذبية لقطاع المحروقات، وتوسيع وتكثيف جهود التنقيب والكشف عن مكامن جديدة غير تقليدية من المحروقات.

وفي عام 2019، صدر قانون آخر ينظم نشاطات المحروقات،[4] ويهدف إلى تطوير الإطار المؤسسي وإدخال نظام ضريبي مبسط وتنافسي من أجل تشجيع مشاركة الشركاء الأجانب، ويتيح للشريك الأجنبي وشركة سوناطراك تحقيق نتائج اقتصادية مقبولة مع ضمان عوائد ملموسة للدولة، إضافة إلى ذلك فإن هذا القانون يتعلق أيضا بتعزيز التنمية والاستغلال الآمن والمستدام والأمثل لموارد المحروقات وتلبية احتياجات السوق الوطنية من الطاقة وتعزيز الحفاظ على البيئة وحمايتها.[5]

---

[1] قانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2005/06/19، ص 3.

[2] أمر رقم 06-10 مؤرخ في 3 رجب عام 1427 الموافق 29 يوليو سنة 2006 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 2006/06/30، ص 4.

[3] قانون رقم 13-01 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2013/02/24، ص 4.

[4] قانون رقم 19-13 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 2019/12/22، ص 4.

[5] ALNAFT, Evolution Depuis L'indépendance, Accédé 07/06/2023, disponible a: https://www.alnaft.dz/fr/73/evolution-depuis-l'independance

2- خصائص النفط الجزائري: يتميز النفط الجزائري بمواصفات فريدة تميزه عن باقي أنواع النفوط الأخرى، فمن حيث طبيعته الكيميائية والفيزيائية، فهو من النوع الخفيف والحلو، سهل الاستخراج والتكرير، ومن حيث مكان استخراجه، يوجد العديد من حقوله وخاماته في مناطق الصحراء وهو ما يجعله أكثر أمنا وبعيدا عن الاضطرابات السياسية والنزاعات الداخلية وبذلك لا تشكل إمداداته قلقا لمستورديه، ومن حيث تسويق فتتعدد أسواقه ومستهلكيه، وفيما يلي أهم خصائصه:

2-1- جودة النفط ومشتقاته: يعتبر النفط الجزائري من النوع الخفيف والحلو، لانخفاض نسبة الكبريت فيه، وارتفاع كثافته حسب معيار (API)، فهو ذو جودة عالية إذا ما قورن بخامات الشرق الأوسط الثقيل، كما أن مشتقاته تعتبر الأكثر طلبا في السوق النفطية الدولية.

2-2- انخفاض تكاليف إنتاج النفط وتكريره: يتصف النفط الجزائري بانخفاض تكاليف إنتاجه وتكريره، فمن حيث تكلفة إنتاج النفط فهو من أقل مستويات التكلفة في العالم نظرا لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبيا، ولتعدد حقوله النفطية العملاقة، وانتشار مواقعها داخليا وقربها من الموانئ البحرية، إضافة إلى ذلك، فبوصفه من نوعه الخفيف والحلو، يجعله سهل الاستخراج بحيث يساعد على تدفقه داخل البئر وانسيابه عبر الأنابيب، وبالتالي لا يتطلب إدخال تحسينات وتقنيات أكثر تستدعي استثمار رؤوس أموال إضافية، أما من حيث تكريره فإن جميع مصافي النفط في العالم تفضل النفط الخفيف على النفط الثقيل، نظرا لكون هذا الأخير يصعب نقله وتكريره.

2-3- تعدد أسواق النفط وسهولة نقله: يعتبر الموقع الجغرافي والإستراتيجي للجزائر من أهم العوامل الرئيسية التي ساعدت في تسويق النفط إلى أسواق البلدان الأوربية والآسيوية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط والتي تتصف بالاستهلاك العالي للطاقة، وكذلك تعتبر السوق الأمريكية أقرب إلى الجزائر مقارنة بدول الشرق الأوسط، وهذا ما ساهم في تخفيض تكاليف نقل النفط والتي تعتبر جزءا من السعر النهائي للمنتج، وبالتالي جعل النفط الجزائري ومنتجاته في وضع تنافسي أفضل بكثير مقارنة بنفوط الدول البعيدة الأخرى.

3- انضمام الجزائر إلى الهيئات الدولية: دفع اكتشاف النفط والغاز الطبيعي بالجزائر إلى ضرورة المسارعة في الانضمام إلى الهيئات الدولية، وذلك بغية حماية مصالحها والدفاع عنها، ومن بين أبرز الهيئات الدولية التي تعمل في الميدان الطاقوي والتي انضمت إليها الجزائر نذكر ما يلي:

3-1- منظمة الأوبك (OPEC): انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك في عام 1969، وذلك باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط وللغاز الطبيعي، وكان هذا مسعى في إطار تكتل الدول النفطية من أجل

حماية مصالحها وكسر احتكار الشركات النفطية العالمية، وإخضاع أسعار النفط إلى قرارات تنظيمية من طرف المنظمة، وفي هذا الشأن تعتبر الجزائر من الدول البارزة والمؤثرة في اجتماعات وقرارات المنظمة، بفضل سياستها من جهة ومؤشراتها النفطية من جهة أخرى، حيث يشير التقرير الإحصائي السنوي للأوبك لعام 2021، أن الجزائر احتلت المرتبة التاسعة من حيث الإنتاج والاحتياطي المؤكد من النفط الخام في المنظمة، وعلى المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج والمرتبة السادسة من حيث الاحتياطي بالنسبة للغاز الطبيعي.

3-2- منظمة الأوابك (OAPEC): انضمت الجزائر إلى المنظمة في عام 1969،[1] وهي منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، مقرها الكويت، تهدف المنظمة إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، وإلى توثيق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء.

3-3- منظمة منتجي البترول الأفريقية (APPO): أنشأت في 27 جانفي 1987 في لاجوس بنيجيريا، من طرف أربع دول مؤسسة وهي (الجزائر، ليبيا، أنجولا، ونيجيريا)، وكانت تسمى برابطة منتجي البترول الأفارقة (APPA) ثم تغيير اسمها إلى منظمة منتجي البترول الأفريقية (APPO)،[2] يدير شؤون الرابطة مجلس وزاري، يتألف من وزراء النفط في البلدان الأعضاء، ويجتمع هذا المجلس مرة كل سنة على الأقل، انضم لاحقا إلى الرابطة 11 دولة وهي: الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، الكاميرون، مصر، ساحل العاج، بنين، تشاد، جنوب إفريقيا، نيجر.

تعد هذه الرابطة هي المنظمة الإفريقية الوحيدة المختصة بالشؤون النفطية في إفريقيا، وهي تهدف بالأساس إلى تطوير مبادئ السياسة العامة والمشروعات في كل جوانب صناعة النفط في الدول الأعضاء بشكل خاص، وفي إفريقيا بشكل عام، ودراسة طرق وأساليب إمداد الدول الإفريقية المستوردة للنفط بالمساعدات، للوفاء بمتطلبات الطاقة لديهم، حيث تعتقد الرابطة أن وضع منتجي النفط الأفارقة

[1] OAPEC, history, Accessed 10/06/2023, Available at: https://www.oapecorg.org/home/About-Us/history/
[2] APPO, HISTOIRE D'APPO, Accédé 20/01/2023, disponible a: https://apposecretariat.org/history/

سيصبح أفضل عند تبني مبادئ مشتركة بشأن النفط والغاز، وهو ما يمكنهم من الاستفادة من مواردهم الطبيعية على الأمثل.[1]

4- الإمكانيات النفطية: تتمتع تمتلك الجزائر بإمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن يكون لها وزنا مهما في السوق النفطية الدولية، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الجزء من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

4-1- الاحتياطي النفطي: يتأثر الاحتياطي النفطي بعوامل عديدة منها مستوى الطاقة الإنتاجية والاكتشافات وتنمية الحقول النفطية والتكنولوجيا، ويتطلب تطويره استثمار رؤوس أموال كبيرة، تمتلك الجزائر احتياطات هامة من النفط، جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة السادسة عربيا، والمرتبة الثانية عشر عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد من النفط في نهاية عام 2021، ويوضح الشكل (2-1) تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة (1971- 2021):

الشكل (2-1): تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر للفترة (1970-2021)

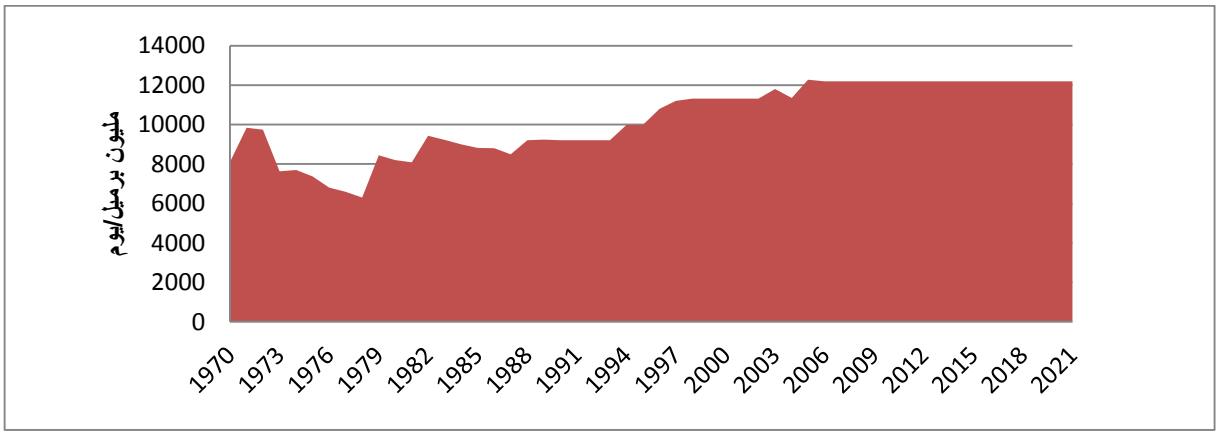

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (5)

من خلال الشكل (2-1) وبيانات الملحق (5)، نلاحظ أن الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر قد عرف في الفترة (1970-1978) انخفاضا مستمرا، حيث بلغ احتياطي النفط 8089 مليون برميل/يوم عام 1970، ثم انخفض إلى 6300 مليون برميل/يوم عام 1978، أي بنسبة نمو -22,2%، يعزى ذلك إلى قرار تأميم المحروقات عام 1971 وما تبعه من قرارات أخرى، والتي قيدت نشاط الشركات الأجنبية وسمح لشركة سوناطراك باحتكار مختلف عمليات الصناعة النفطية، وكذلك تركيز نشاط الاستكشاف فقط في المناطق التي تم اكتشاف النفط فيها سابقا.

[1] أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، 2012، ص 79.

في الفترة (1979-1993) شهد الاحتياطي النفطي تحسنا لكن بشكل غير مستقر، حيث بلغ احتياطي النفط 8440 مليون برميل/يوم عام 1979، ثم ارتفع إلى 9200 مليون برميل/يوم عام 1993، أي بنسبة نمو 9%، يرجع ذلك إلى إصلاح قطاع المحروقات من خلال توسيع نشاط الشركات الأجنبية ومنحهم امتيازات لتشجيعهم على الاستثمار في عمليات الاستكشاف والإنتاج.

في الفترة (1994-2005) اتسمت بتعميق إصلاح قطاع المحروقات، وعرفت تطورا كبير لنشاط الاستكشاف وإبرام الكثير من عقود الشراكة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية، إضافة استثمار أموال كبيرة من الطرفين والتي مكنت من تحقيق اكتشافات كثيرة وتنمية حقول ناضجة أخرى، ساهمت في رفع حجم الاحتياطي النفطي، حيث بلغ احتياطي النفط 9979 مليون برميل/يوم عام 1994، ثم بلغ ذروته 12270 مليون برميل/يوم عام 2005، أي بنسبة نمو 23%.

في الفترة (2006-2021) استقر الاحتياطي النفطي عند مستوى 12200 مليون برميل/يوم وذلك طيلة هذه الفترة، ويرجع هذا الاستقرار إلى مواصلة جهود عمليات الاستكشاف وتنمية حقول النفط، وتنفيذ عديد الاستثمارات.

تجدر الإشارة، إلى أن معظم الدراسات الجيوكيميائية تشير إلى وجود إمكانيات هيدروكربونية كبيرة ما تزال غير مستكشفة بشكل كامل في الجزائر، ويقدر بأن حوالي نصف أراضي البلاد ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود الاستكشافية، وقد تباينت خلال السنوات الأخيرة نتائج عمليات الاستكشاف، إذ تم تسجيل 80 اكتشافا للنفط والغاز في الفترة بين 2010 و2020، منها 34 اكتشافا للنفط، و46 اكتشافا للغاز، كما هو مبين في الجدول (2-1):

الجدول (2-1): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر للفترة (2006-2020)

السنوات	2010		2018		2019		2020	
نوع الاكتشاف	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز
عدد الاكتشافات	3	10	15	15	7	12	9	9

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2010 و2021.

2-2- الإنتاج النفطي: تمتلك الجزائر قدرات إنتاجية هامة من النفط، جعلها تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا وأنغولا، والمرتبة السادسة عربيا، والمرتبة السابعة عشر عالميا من حيث إنتاج النفط في نهاية عام 2021، ويوضح الشكل (2-2) تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة (1971-2021):

الشكل (2-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة (1970-2021)

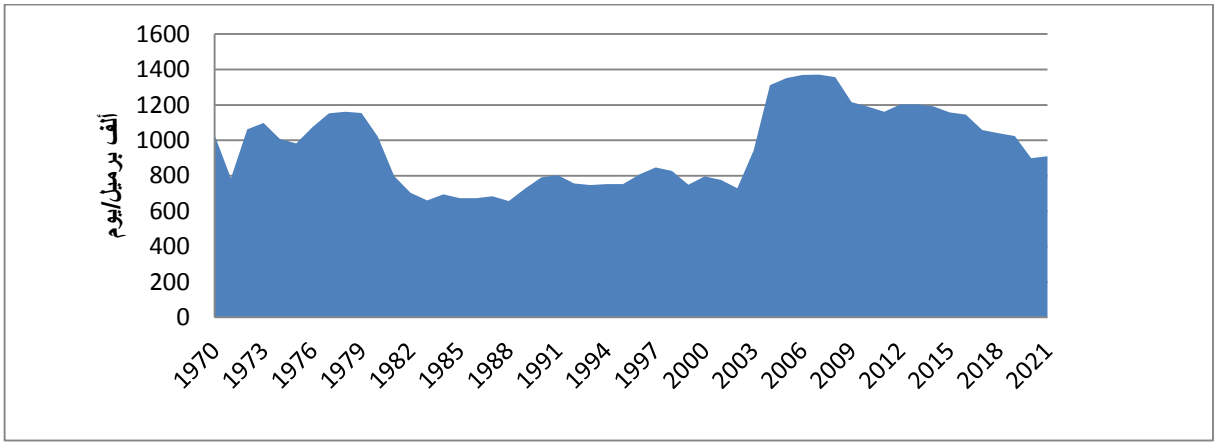

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (5)

من خلال الشكل (2-2) وبيانات الملحق (5)، نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر قد شهد تقلبات كثيرة في الفترة (1970-1980)، حيث بلغ إنتاج النفط 1029 ألف برميل/يوم في عام 1970، ثم ارتفع إلى 1154 ألف برميل/يوم في عام 1979، أي بنسبة نمو 12,1%، لينخفض بعد ذلك إلى 1020 ألف برميل/يوم في عام 1980، أي بنسبة نمو -11,6%، ويرجع ذلك إلى أنه رغم ارتفاع الطلب العالمي على النفط والذي رافقه ارتفاع أسعار النفط في السوق النفطية تحت تأثير أزمتي النفط 1973 و1979، والتي انعكست إيجابا على إيرادات الصادرات النفطية، إلا أن إنتاج النفط عرف نموا بطيئا وذلك بسبب قرار تأميم المحروقات عام 1971 وما تبعه من قرارات أخرى، وإلى ضعف قدرات شركة سوناطراك في مواكبة تلك التطورات.

في الفترة (2000-2008) انتعش قطاع المحروقات كثيرا وعرف إنتاج النفط زيادات كبيرة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والطلب عليه في السوق النفطية، وأيضا إلى تحسن نشاط الاستكشاف والإنتاج في الجزائر، حيث بلغ إنتاج النفط 796 ألف برميل/يوم عام 2000، ثم ارتفع إلى 1356 ألف برميل/يوم في عام 2008، أي بنسبة نمو 70,3%.

في الفترة (2009-2021) تراجع إنتاج النفط كثيرة، وذلك بسبب الأزمات النفطية لأعوام 2009 و2014 و2020، والتي دفعت أوبك+ إلى الاتفاق على اتخاذ قرار إلزام الدول الأعضاء بخفض إنتاجها من النفط، وذلك للحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية، حيث بلغ إنتاج النفط 1216 ألف برميل/يوم عام 2009، ثم انخفض تدريجيا إلى 911 ألف برميل/يوم في عام 2021، أي بنسبة نمو -25%.

2-3- صناعة تكرير النفط: تؤدي مصافي التكرير النفط في الجزائر دورا مهما في تلبية احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في سبيل تعزيز قدرتها على تكرير النفط الذي يتطلب توفير رؤوس أموال كبيرة وإلى خبرات وتكنولوجيا عالية، ومن أجل تحقيق ذلك أنشأت الجزائر 7 مصافي لتكرير النفط وهي كالتالي: الجزائر (1961)، حاسي مسعود (1964)، أرزيو (1972)، سكيكدة بمنشأتين (1980) و(2008)، عين أميناس (1980) وتم غلقها في (1990)، أدرار (2007)،[1] ويقدر إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط 677 ألف برميل/يوم، وإنتاج المشتقات النفطية 621 ألف برميل/يوم في نهاية عام 2021، ويوضح الشكل (2-3) تطور طاقة تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر للفترة (1980- 2021):

الشكل (2-3): تطور طاقة تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر للفترة (1980-2021)

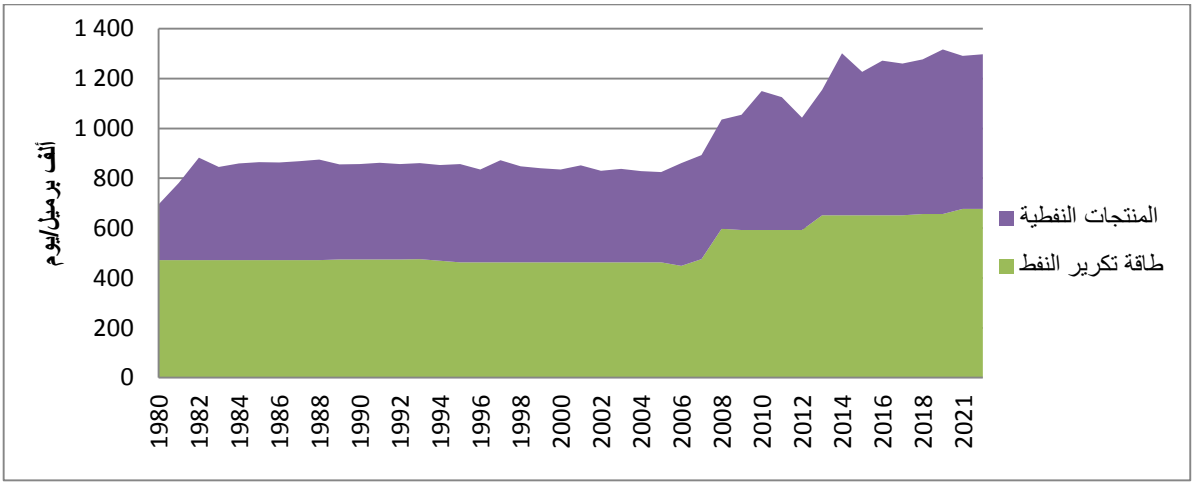

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (6)

من خلال الشكل (2-3) وبيانات الملحق (6)، نلاحظ أن طاقة تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر قد شهدا استقرارا كبيرا في الفترة (1980-2007)، حيث بلغ إجمالي طاقة تكرير النفط 471 ألف برميل/يوم في عام 1980، وبقي هذا الإجمالي محافظا على هذا المستوى تقريبا إلى غاية عام 2007 ليبلغ 475 ألف برميل/يوم، متجاوزا بذلك متوسط الفترة الذي بلغ 467 ألف برميل/يوم، أما إنتاج المشتقات النفطية فقد بلغ 223 ألف برميل/يوم في عام 1980، ثم ارتفع إلى 411 ألف برميل/يوم في عام 1982، وحافظ الإنتاج على هذا المستوى تقريبا إلى غاية عام 2007 ليبلغ 418 ألف برميل/يوم، متجاوزا بذلك متوسط الفترة الذي بلغ 379 ألف برميل/يوم، ويرجع ذلك إلى أن مصافي

[1] عماد مكي، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل (2-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 40، العدد 148، 2014، ص 94-95.

تكرير هي من النوع البسيط الذي لا يحتوي على كافة وحدات معالجة وتكرير النفط، كما أنه تم غلق مصفاة عين أميناس في عام 1990 بسبب صغر حجمها وضعف كفاءتها والتي كانت طاقتها التكريرية تصل إلى 7 ألف برميل/يوم.

في الفترة (2008-2021)، ارتفعت طاقة تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية بشكل كبير وذلك مع تشغيل المصفاة الثانية لسكيكدة ومصفاة أدرار، حيث بلغ إجمالي طاقة تكرير النفط 597 ألف برميل/يوم في عام 2008، ثم ارتفع إلى 677 ألف برميل/يوم في عام 2021، بنسبة نمو 13,3%، أما إنتاج المشتقات النفطية فقد بلغ 439 ألف برميل/يوم في عام 2008، ثم ارتفع إلى 621 ألف برميل/يوم في عام 2021، بنسبة نمو 41,6%.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع النفط في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية في الجزائر مجموعة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية، ويعتبر متابعة قطاع المحروقات وتطوره واحد من أهم هذه الأدوات، كما يعد من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وذلك باعتبار أن إيراداته تمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي للدولة.

1- مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

يعتبر إجمالي الناتج المحلي (GDP) من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي يرصدها متخذو القرار والمعنيين بالشأن الاقتصادي في أي دولة، وذلك كونه يسمح بقياس حجم النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية والأداء الاقتصادي الذي يشكل أساسا للتحليل الاقتصادي وصياغة السياسات.[1]

ويقيس هذا المؤشر القيمة النقدية للناتج الكلي للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة،[2] وتعكس متابعة تطوره الحالة الاقتصادية للدولة، فزيادة الإنتاج تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة وقدرته على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة الدخل الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح.[3]

ويعتبر قطاع المحروقات من القطاعات المهمة والإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري، وذلك باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاد الدولة وللقطاعات الأخرى (الصناعة، والفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات) وذلك من خلال عوائده المالية التي تمثل الدخل الرئيسي للجزائر، ومن خلال بيانات الملحق (7)، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات رئيسية كالتالي:

1-الفترة (1970-1989): شهد إجمالي الناتج المحلي تطور مستمرا طيلة هذه الفترة وهذا رغم الأزمة النفطية الحادة في عام 1986 والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري وخاصة قطاع المحروقات، ويوضح الشكل (2-4) مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1970-1989):

[1] مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2020، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 4.

[2] ديان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54، 2017، ص 18.

[3] نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، العدد 19، 2021، ص 7.

الشكل (2-4): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1970-1989)

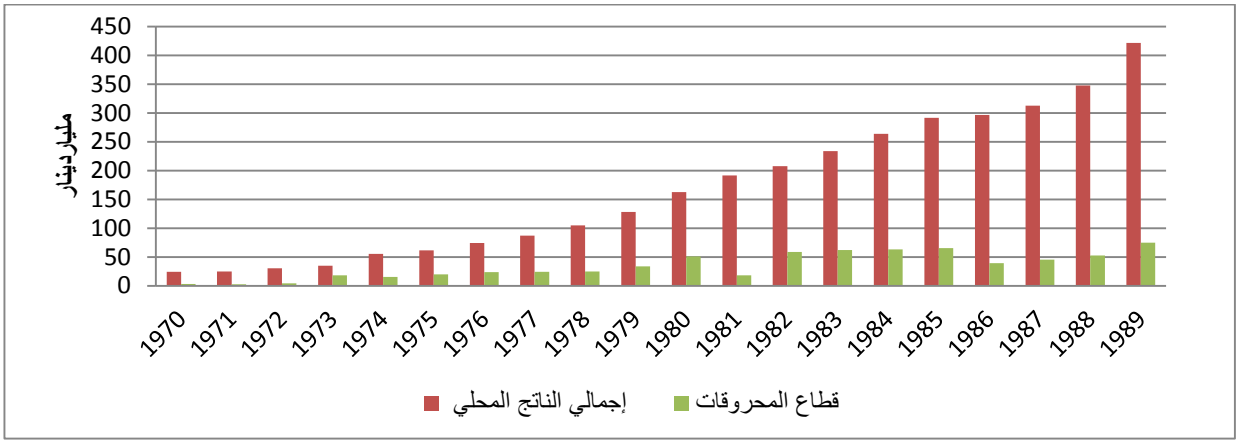

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (7)

في الفترة (1970-1979)، بلغ إجمالي الناتج المحلي 24,1 مليار دينار في عام 1970، ثم ارتفع إلى 34,6 مليار دينار في عام 1973، بنسبة نمو 43%، ثم تضاعف بعدها ثلاث مرات في عام 1979 ليصل إلى 128,2 مليار دينار، كما بلغ إجمالي قطاع المحروقات 3,2 مليار دينار في عام 1970 (13,2% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم تضاعف بعدها أكثر من خمس مرات في عام 1973 ليصل إلى 18,4 مليار دينار (53,1% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع إلى 33,5 مليار دينار في عام 1979 (26,1% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو 82%، ويرجع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمتي النفط 1973 و1979 والتي أدت إلى ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي.

في الفترة (1980-1989)، رغم الأزمة النفطية الحادة في عام 1986 والتي أثرت بشكل كبير على قطاع المحروقات خاصة وعلى باقي القطاعات خارج المحروقات بصفة عامة، إلا أن إجمالي الناتج المحلي عرف تطورا مستمرا طيلة هذه الفترة، وذلك بفضل إعادة توزيع إيرادات قطاع المحروقات على القطاعات أخرى من خلال الإصلاحات المدرجة ضمن المخطط الاقتصادي الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الاقتصادي الخماسي الثاني (1985-1989)، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 162,5 مليار دينار في عام 1980، ثم ارتفع إلى 296,6 مليار دينار في عام 1986، بنسبة نمو 82,5%، ثم ارتفع أيضا في عام 1989 ليصل إلى 422,1 مليار دينار، بنسبة نمو 42,3%، مقارنة بعام 1986، كما بلغ إجمالي قطاع المحروقات 51,2 مليار دينار في عام 1980 (31,5% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم بلغ ذروته في عام 1985 ليصل إلى 65,5 مليار دينار (22,4% من

إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض إلى 39,1 مليار دينار في عام 1986 (13,1% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع تدريجيا بعد ذلك مع تعافي السوق النفطية ووصل إلى 74,9 مليار دينار في عام 1989 (17,7% من إجمالي الناتج المحلي).

2- الفترة (1990-1999): واصل إجمالي الناتج المحلي تطوره المستمر طيلة هذه الفترة وهذا رغم الأزمة النفطية لعام 1998 والتي أثرت على قطاع المحروقات، وكذلك الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد، ومما احتوى هذه العوامل هو نمو القطاعات خارج المحروقات التي ساهمت في تحسين نمو إجمالي الناتج المحلي، ويوضح الشكل (2-5) مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-1999):

الشكل (2-5): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (1990-1999)

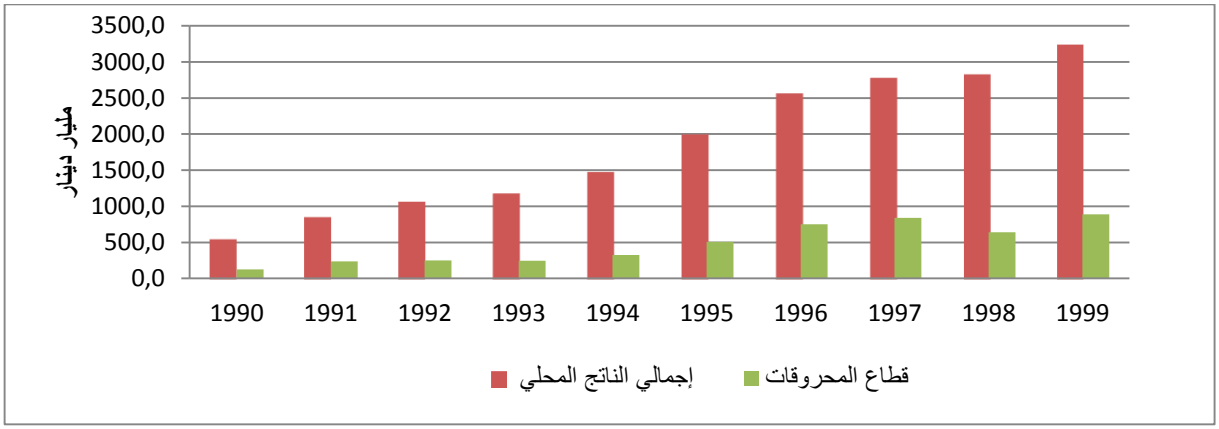

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (7)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن إجمالي الناتج المحلي قد بلغ 554,4 مليار دينار في عام 1990، ثم تضاعف بعدها أكثر من خمس مرات في عام 1999 ليصل إلى 3238,2 مليار دينار، وبلغ إجمالي قطاع المحروقات 125,2 مليار دينار في عام 1990 (22,5% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم تضاعف بعدها أكثر من ستة مرات في عام 1997 ليصل إلى 839 مليار دينار (30,1% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم تراجع بفارق 200,8 مليار دينار ليصل إلى 638,2 مليار دينار في عام 1998 (22,5% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع في العام الموالي 1999 وبلغ 890,9 مليار دينار بنسبة نمو 39,5%.

3- الفترة (2000-2021): تباينت قيمة إجمالي الناتج المحلي كثيرا في هذه الفترة، حيث شهدت هذه الأخيرة وعلى غرار الفترات السابقة انخفاضا لإجمالي الناتج المحلي بفعل تأثير الأزمات النفطية والتي انعكست سلبا على جميع أداء القطاعات الاقتصادية، مما يبرز ذلك مدى ارتباط إجمالي الناتج المحلي

بمساهمة قطاع المحروقات وبمدى ضعف القطاعات خارج المحروقات، ورغم ذلك وبفضل الإصلاحات التي جاءت بها المخططات الاقتصادية، فقد ساهمت في تحسين نمو القطاعات خارج المحروقات في الآونة الأخيرة، ويوضح الشكل (2-6) مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2021):

الشكل (2-6): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج المحلي للفترة (2000-2021)

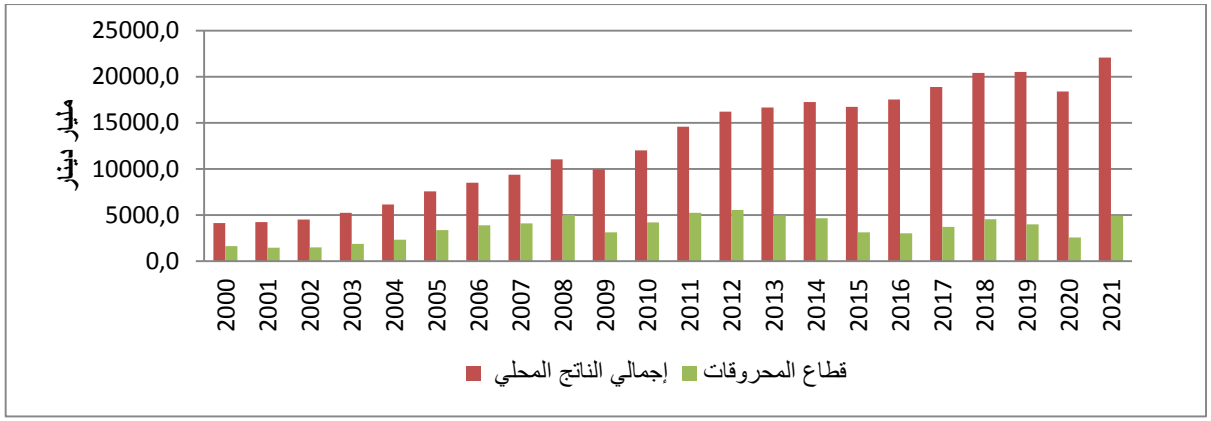

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (7)

في الفترة (2000-2008)، تطور نشاط قطاع المحروقات كثيرا وحقق عائدات مالية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانتعشت بدورها القطاعات خارج المحروقات، وبذلك ساهمت في نمو إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ هذا الأخير 4123,5 مليار دينار في عام 2000، ثم ارتفع إلى 11043,7 مليار دينار في عام 2008، كما بلغ إجمالي قطاع المحروقات 1616,3 مليار دينار في عام 2000 (39,1% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع إلى 4997,6 مليار دينار في عام 2008 (45% من إجمالي الناتج المحلي)، وهي تمثل أعلى نسبة مساهمة طيلة فترة الدراسة.

في الفترة (2090-2021)، تراجع أداء قطاع المحروقات كثيرا تحت تأثير الأزمات النفطية لأعوام 2009 و2014 و2020 وانعكس ذلك سلبا على تطور إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفض هذا الأخير في عام 2009 وبلغ 9968 مليار دينار، بنسبة نمو -9,7% مقارنة بعام 2008، ثم ارتفع بعدها في الفترة الموالية وبلغ 17228,6 مليار دينار في عام 2014، ليتراجع في العام الموالي 2015 ويسجل 16712,7 مليار دينار بنسبة نمو -3%، وبعد تعافي السوق النفطية ارتفع إجمالي الناتج المحلي من جديد في عام 2019 وحقق 20501,1 مليار دينار، أي بنسبة نمو 22,6% مقارنة بعام 2015، لينخفض بعدها في عام 2020 إلى 18383,8 مليار دينار، ثم يرتفع مرة أخرى ويبلغ ذروته 22079 في عام 2021، أي بنسبة نمو 20,1%.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد انخفضت قيمة مساهمته وبلغت 3109,1 مليار دينار في عام 2009 (31,1% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت في الفترة الموالية وبلغت ذروتها 5536,4 مليار دينار في عام 2012 (34,1% من إجمالي الناتج المحلي)، وهي تمثل أعلى قيمة بلغتها طيلة فترة الدراسة، ثم تراجعت بنسبة -15,8% في عام 2014 وبلغت 4657,8 مليار دينار (27% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم بنسبة -32,7% في عام 2015 وتسجل 3134,2 مليار دينار (18,7% من إجمالي الناتج المحلي)، وبعد تعافي السوق النفطية ارتفعت قيمة مساهمة قطاع المحروقات ووصلت إلى 3991 مليار دينار في عام 2019 (19,4% من إجمالي الناتج المحلي)، لتنخفض من جديد في عام 2020 إلى 2575,1 مليار دينار (14% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ترتفع مرة أخرى وتبلغ 4912,1 في عام 2021 (22,2% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو 90,7%.

2- مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري

تمثل التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما تحققه من توازن في الاقتصاد من خلال تصدير فائض إنتاج الطلب المحلي واستيراد السلع والخدمات التي لا تنتج محليا، وبذلك تعد التجارة الخارجية انعكاسا للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج والاستثمار.[1]

ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الرئيسية التي تعكس مدى تطور التجارة الخارجية ومدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، وأيضا طبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرته على منافسة المنتجات الخارجية،[2] ويمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات، حيث يكون الرصيد موجبا (فائضا) إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، ويكون الرصيد سالبا (عجزا) إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات، ويكون الرصيد متوازنا إذا كانت الصادرات والواردات متساوية.

تعد صادرات المحروقات (النفط الخام ومشتقاته المكررة والغاز الطبيعي) المساهم الأكبر في تغطية الواردات، من خلال مساهمتها بنسبة تصل أحيانا إلى أكثر من 97% في إجمالي الصادرات، وتعد العلاقة بين أسعار النفط الخام وصادرات المحروقات، هي علاقة طردية في الأساس مع افتراض ثبات عدد من العوامل الأخرى منها الإنتاج، فانخفاض أسعار النفط الخام يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات، وبالتالي انخفاض الصادرات الكلية، والعكس في ذلك صحيح.

[1] رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020): نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 1، 2023، ص 82.

[2] دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، تقرير استدامة الحساب الجاري-الربع الثالث 2018-، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2019، ص 5.

شهد رصيد الميزان التجاري تغيرات كثيرة بسبب تأثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على صادرات المحروقات والتي بدورها أثرت على إجمالي الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع إجمالي الواردات التي فاقت قيمتها إجمالي الصادرات خاصة في الفترات التي انخفضت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن خلال بيانات الملحق (8)، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات رئيسية كالتالي:

1- الفترة (1970-1989): عرف الميزان التجاري تباينا كبيرا في أدائه، حيث سجل رصيده عجزا في الفترة (1970-1978) باستثناء عام 1974، ورصيدا فائضا في الفترة (1979-1989) باستثناء عام 1986، ويوضح الشكل (2-7) مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1970-1989):

الشكل (2-7): مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1970-1989)

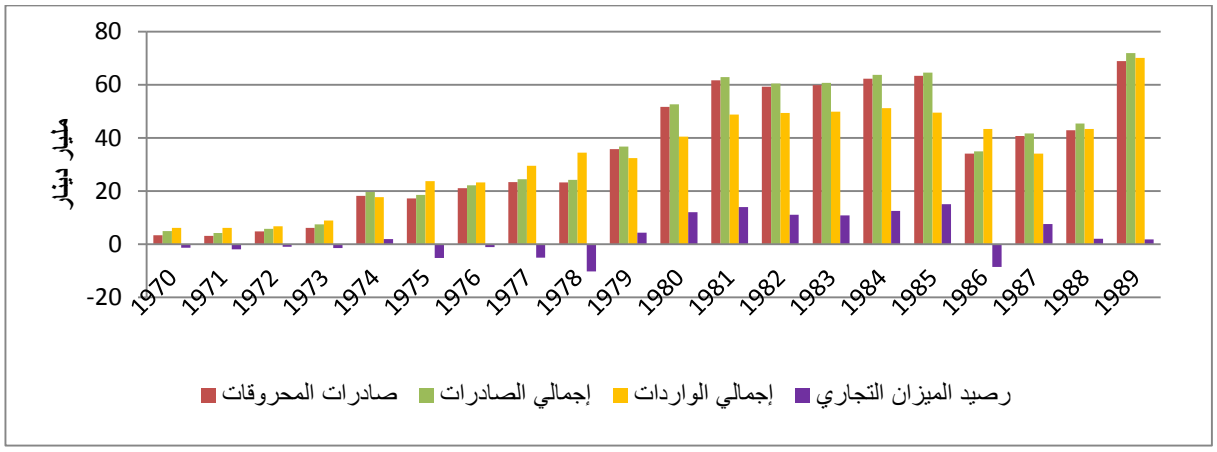

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8)

في الفترة (1970-1978)، سجل رصيد الميزان التجاري عجزا قدره 1,3 مليار دينار في عام 1970، ثم ارتفع إلى 10,2 مليار دينار في عام 1978، أي بزيادة قدرها 8,9 مليار دينار، يعزى ذلك إلى ارتفاع الواردات مقابل الصادرات، وهذا رغم الأثر الإيجابي للأزمة النفطية لعام 1973 والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وبدورها ارتفعت صادرات المحروقات، حيث بلغت الواردات في عام 1970 قيمة 6,2 مليار دينار، ثم تضاعفت أكثر من أربع مرات لتصل إلى 34,4 مليار دينار في عام 1978، أما الصادرات فقد بلغت في عام 1970 قيمة 4,9 مليار دينار، ثم تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات لتصل إلى 24,2 مليار دينار في عام 1978، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 69,3%

في عام 1970، ثم ارتفعت إلى نسبة 96,2% في عام 1978، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 54,8% في عام 1970، ثم ارتفعت إلى نسبة 67,7% في عام 1978.

في الفترة (1979-1989)، سجل رصيد الميزان التجاري فائضا بلغت قيمته 4,3 مليار دينار في عام 1979، ثم ارتفع إلى 15 مليار دينار في عام 1985، أي بزيادة قدرها 10,7 مليار دينار، ثم انخفض الرصيد في عام 1986 وسجل عجزا قدره 8,5 مليار دينار، وذلك بسبب الأزمة النفطية لذات العام، ثم سجل الرصيد بعدها فائضا بلغت قيمته 2 مليار دينار في عام 1989، يعزى هذا التحسن في رصيد الميزان التجاري إلى انخفاض نمو الواردات مقابل نمو الصادرات، حيث بلغت الواردات في عام 1979 قيمة 32,4 مليار دينار، ثم ارتفعت إلى 49,5 مليار دينار في عام 1985، بنسبة نمو 52,7%، ثم انخفضت إلى 43,4 مليار دينار في عام 1986، لترتفع في عام 1989 بنسبة نمو 61,5% وتصل إلى 70,1 مليار دينار، مقارنة بعام 1986، أما الصادرات فقد بلغت في عام 1979 قيمة 36,7 مليار دينار، ثم ارتفعت إلى 64,5 مليار دينار في عام 1985، بنسبة نمو 75,7%، ثم انخفضت إلى 34,9 مليار دينار في عام 1986، لترتفع في عام 1989 بنسبة نمو 106% وتصل إلى 71,9 مليار دينار، مقارنة بعام 1986، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 97,5% في عام 1979، ثم بنسبة 95,8% في عام 1989، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 110% في عام 1979، ثم نسبة 98,2% في عام 1989.

2- الفترة (1990-1999): عرف الميزان التجاري تسجيل رصيده فائضا طيلة هذه الفترة، باستثناء عامي 1994 و1995، ويوضح الشكل (2-8) مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-1999):

الشكل (2-8): مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (1990-1999)

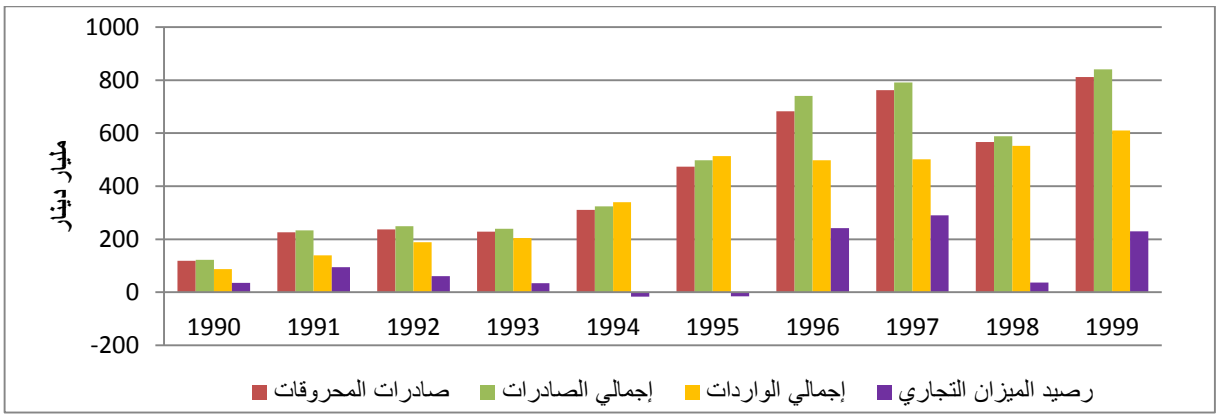

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8)

سجل رصيد الميزان التجاري فائضا قدره 35,2 مليار دينار في عام 1990، ثم ارتفع إلى 94,4 مليار دينار في عام 1991، أي بزيادة قدرها 59,2 مليار دينار، ثم تراجع الرصيد بعد ذلك وسجل عجزا بلغت قيمته 15,8 مليار دينار في عام 1994، ثم قيمة 14,8 مليار دينار في عام 1995، يرجع هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري إلى أنه رغم النمو الإيجابي للصادرات إلا أن معدله كان أقل من نمو الواردات، حيث بلغت الواردات في عام 1990 قيمة 87,1 مليار دينار، ثم تضاعفت أكثر من ثلاثة مرات لتصل إلى 340,1 مليار دينار في عام 1994، ثم ارتفعت إلى 513,2 مليار دينار في عام 1995، أما الصادرات فقد بلغت في عام 1990 قيمة 122,3 مليار دينار، ثم تضاعفت أكثر من مرتين لتصل إلى 324,3 مليار دينار في عام 1994، ثم ارتفعت إلى 498,4 مليار دينار في عام 1995، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 96,9% في عام 1990، ثم بنسبة 94,9% في عام 1995، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 136% في عام 1970، ثم انخفضت إلى نسبة 92,1% في عام 1995.

في الفترة الموالية، تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا قدره 290,1 مليار دينار في عام 1997، ثم انخفض إلى 36,6 مليار دينار في عام 1998، أي بقيمة قدرها -253,5 مليار دينار، وهذا بسبب الأزمة النفطية لعام 1998، ثم ارتفع من جديد وبلغ قيمة 229,8 مليار دينار في عام 1999، ويرجع هذا التحسن في رصيد الميزان التجاري إلى ارتفاع الصادرات مقابل الواردات، حيث بلغت الواردات في عام 1997 قيمة 501,6 مليار دينار، ثم ارتفعت بنسبة نمو 21,7% لتصل إلى قيمة 610,7 مليار دينار في عام 1999، أما الصادرات فقد بلغت في عام 1997 قيمة 791,7 مليار دينار، ثم ارتفعت بنسبة نمو 6,1% لتصل إلى قيمة 840,5 مليار دينار في عام 1999، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 96,3% في عام 1997، ثم بنسبة 96,5% في عام 1999، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 152% في عام 1997، ثم انخفضت إلى نسبة 132,8% في عام 1999.

3- الفترة (2000-2021): حقق الميزان التجاري فوائض مالية كبيرة طيلة الفترة (2000-2014)، أما في الفترة الأخيرة (2015-2021) وباستثناء عام 2021، فحقق الميزان التجاري عجوزات مالية كبيرة، ويوضح الشكل (2-9) مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2021):

الشكل (2-9): مساهمة صادرات المحروقات في رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2021)

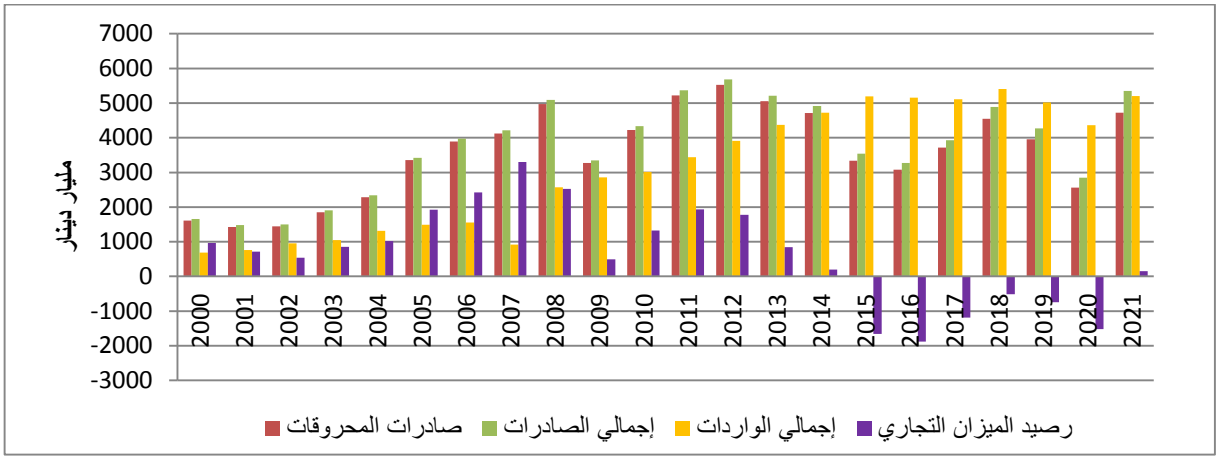

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8)

في الفترة (2000-2014)، حقق الميزان التجاري فوائض مالية كبيرة طيلة هذه الفترة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية والتي شهدت أرقامها بلوغ مستويات قياسية غير مسبوقة، انعكست إيجابا على صادرات المحروقات والتي بدورها ساهمت في ارتفاع الصادرات الكلية وبالتالي تغطيتها الكاملة للواردات، حيث سجل رصيد الميزان التجاري فائضا قدره 966,8 مليار دينار في عام 2000، ثم ارتفع في عام 2007 وبلغ ذروته بقيمة 3297,3 مليار دينار، ليتراجع بعد ذلك في عام 2014 ويحقق قيمة قدرها 197,9 مليار دينار، أما الواردات فقد بلغت في عام 2000 قيمة 690,4 مليار دينار، ثم ارتفعت إلى 916,8 مليار دينار في عام 2007، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2014 إلى قيمة 4368,5 مليار دينار، ومن جهة الصادرات فقد بلغت في عام 2000 قيمة 1657,2 مليار دينار، ثم تضاعفت أكثر من مرتين لتصل إلى 4214,1 مليار دينار في عام 2007، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2014 إلى قيمة 4917,6 مليار دينار، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 97,2% في عام 2000، ثم بنسبة 95,7% في عام 2014، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 233% في عام 2000، ثم انخفضت إلى نسبة 99,7% في عام 2014.

في الفترة (2015-2021)، وباستثناء عام 2021، حقق الميزان التجاري عجوزات مالية كبيرة، بسبب انخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية تحت تأثير أزمتي النفط 2014 و2020، مما أدت إلى تراجع صادرات المحروقات وبالتالي تراجعت الصادرات الكلية، وأيضا من جهة الواردات فرغم إتباع سياسة تقشفية من طرف الدولة وذلك بمنع استيراد بعض المنتجات خارج المحروقات وتسقيف لأخرى، إلا

أنها ارتفعت قيمتها عما كانت عليه قبل هذه الفترة، مما عمق ذلك في حجم العجز المالي للميزان التجاري، حيث سجل رصيد الميزان التجاري عجزا قياسيا قدره 1656,2 مليار دينار في عام 2015، ثم انخفض في عام 2020 إلى قيمة 1517,2 مليار دينار، ليتحسن الرصيد بعد ذلك في عام 2021 ويحقق فائضا قيمته 152,7 مليار دينار، أما الواردات فقد بلغت في عام 2015 قيمة 5193,4 مليار دينار، ثم انخفضت إلى 4363,6 مليار دينار في عام 2020، ثم ارتفعت في عام 2021 إلى قيمة قياسية 5199,4 مليار دينار، ومن جهة الصادرات فقد بلغت في عام 2015 قيمة 3537,2 مليار دينار، ثم انخفضت إلى 2846,4 مليار دينار في عام 2020، ثم ارتفعت في عام 2021 إلى قيمة 5352,1 مليار دينار، وساهمت صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 87% في عام 2015، ثم بنسبة 88% في عام 2021، كما بلغت تغطية صادرات المحروقات إلى إجمالي الواردات نسبة 64% في عام 2015، ثم ارتفعت إلى نسبة 90,9% في عام 2021.

3- مساهمة إيرادات المحروقات في تكوين احتياطيات الصرف الأجنبي

يعرف صندوق النقد الدولي احتياطيات الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Reserves) على أنها تلك الأصول الخارجية المتاحة لدى السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها والتي تستخدمها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى،[1] وتشمل احتياطيات الصرف الأجنبي: الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والأصول الاحتياطية الأخرى

تتسم احتياطيات الصرف الأجنبي بالقبول الدولي، كما أنها موجودة لدى السلطات النقدية وجاهزة للاستخدام في أي وقت، وعادة يتم اللجوء إليها لتمويل عجز مؤقت وطارئ في ميزان المدفوعات بدلا من اللجوء إلى سياسات غير مرغوب فيها مثل تخفيض العملة المحلية أو فرض قيود على الواردات أو الاقتراض الخارجي،[2]

يعتبر حساب الميزان التجاري المكون الأكبر والأهم في الحساب الجاري لدى ميزان المدفوعات، والداعم الرئيسي لاحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية، حيث نجد أن احتياطيات الصرف الأجنبي ترتفع إذا حقق الميزان التجاري فائضا، والعكس في ذلك، نجد أن احتياطيات الصرف الأجنبي

[1] FMI, Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale, Sixième édition, 2009, p 120.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص 602.

تنخفض إذا حقق الميزان التجاري عجزا، وباعتبار أن إيرادات المحروقات تمثل النسبة الأهم في الصادرات الكلية، فمن المنطق أن نجد أن احتياطيات الصرف الأجنبي تتأثر بإيرادات المحروقات.

من خلال بيانات الملحق (9)، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات رئيسية كالتالي:

1- الفترة (1970-1989): شهدت هذه الفترة نموا بطيئا في رصيد احتياطي الصرف الأجنبي والذي سجل مبالغ مالية متواضعة، ويوضح الشكل (2-10) رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1970-1989):

الشكل (2-10): تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1970-1989)

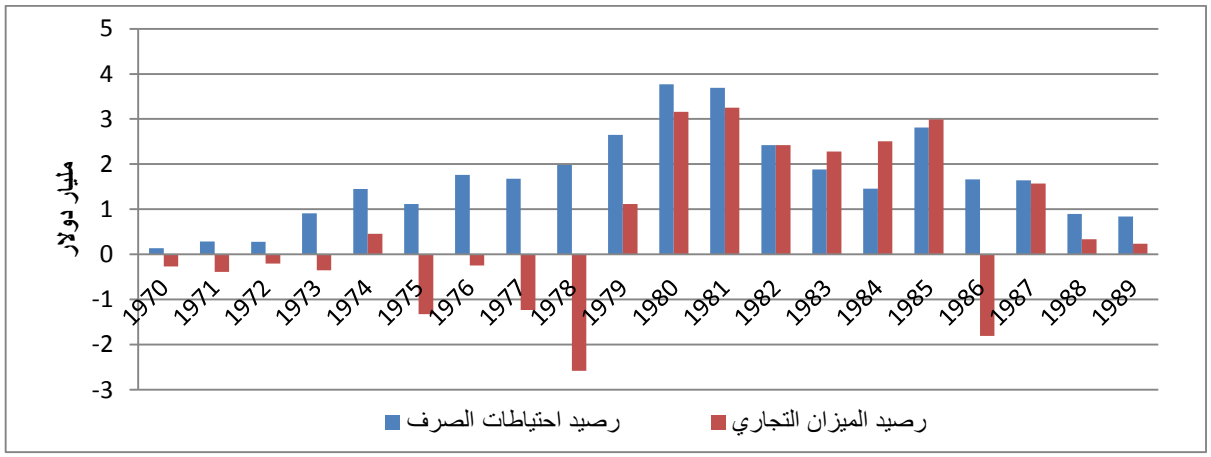

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8) والملحق (9)

سجل رصيد احتياطي الصرف الأجنبي قيمة قدرها 0,14 مليار دولار في عام 1970، ثم ارتفع إلى قيمة 1,45 مليار دولار في عام 1974، واستمر الرصيد عند هذه القيمة تقريبا إلى غاية عام 1979 وبلغ قيمة 2,65 مليار دولار، بنسبة نمو 82,7%، يعزى هذا النمو البطيء لرصيد احتياطي الصرف الأجنبي إلى الرصيد السالب للميزان التجاري طيلة هذه الفترة والذي خفض من تراكم أصوله المالية، وهذا على الرغم من ارتفاع إيرادات المحروقات بفعل تأثير أزمتي النفط لعامي 1974 و1979.

في الفترة الموالية، تحسن رصيد احتياطي الصرف الأجنبي وبلغ ذروته بقيمة 3,69 مليار دولار في عام 1981، ثم انخفض إلى قيمة 2,81 مليار دولار في عام 1985، بنسبة نمو -23,8%، ويرجع هذا التحسن إلى تحقيق الميزان التجاري لفوائض مالية طيلة هذه الفترة والتي ساهمت في ارتفاع قيمة رصيد احتياطي الصرف الأجنبي، وفي عام 1986 تأثر رصيد احتياطي الصرف الأجنبي كثير بسبب الأزمة النفطية لذات العام، فانخفض إلى قيمة 1,66 مليار دولار، بنسبة نمو -40,9%، مقارنة بعام 1985، واستمر في التآكل بعد ذلك إلى أن وصل إلى قيمة 0,9 مليار دولار في عام 1988.

2- الفترة (1990-1999): عرف رصيد احتياطي الصرف الأجنبي ارتفاعا في قيمته مقارنة بالفترة السابقة، وساهم في ذلك تحسن رصيد الميزان التجاري طيلة الفترة باستثناء عامي 1994 و1995، ويوضح الشكل (2-11) تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (2000-2021):

الشكل (2-11): تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1990-1999)

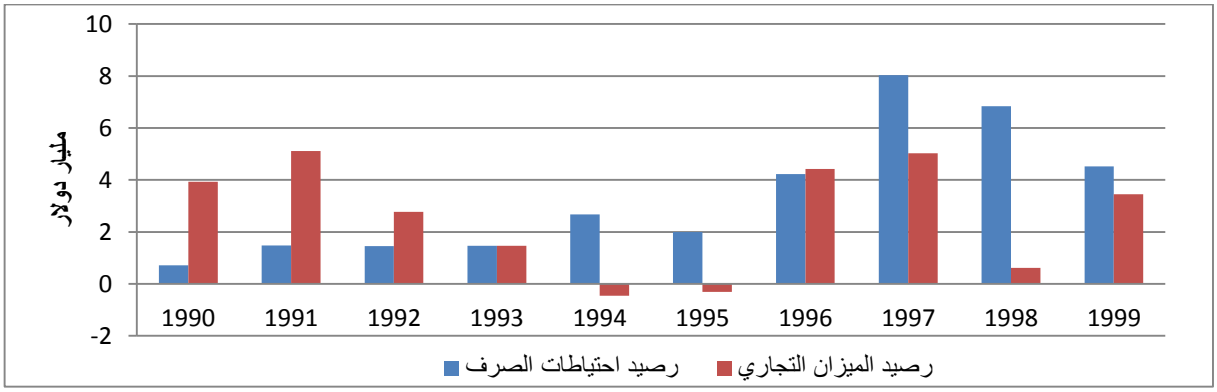

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8) والملحق (9)

سجل رصيد احتياطي الصرف الأجنبي بداية ضعيفة في هذه الفترة، حيث بلغ قيمة قدرها 0,72 مليار دولار في عام 1990، ثم ارتفع تدريجيا إلى قيمة 2,67 مليار دولار في عام 1994، ثم قفز إلى قيمة 8,04 مليار دولار في عام 1997، ليعرف بعدها في الفترة الموالية تراجعا في قيمته وذلك بسبب تأثير الأزمة النفطية لعام 1998 والتي أدت إلى تراجع إيرادات المحروقات وبالتالي تراجع فائض الميزان التجاري، حيث بلغ رصيد احتياطي الصرف الأجنبي قيمة 6,84 مليار دولار في عام 1998، بانخفاض نسبته -14,9%، مقارنة بعام 1997، ثم قيمة 4,52 مليار دولار في عام 1999، بانخفاض نسبته -33,9%، مقارنة بعام 1998.

3- الفترة (2000-2021): تباين كثيرا أداء رصيد احتياطي الصرف الأجنبي في هذه الفترة، حيث في الفترة (2000-2014) بلغ الرصيد أرقاما مالية قياسية، وفي الفترة (2015-2021) تآكلت وضعيته كثيرا وضعفت صلابته المالية، ويوضح الشكل (2-12) تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (2000-2021):

الشكل (2-12): تطور رصيد الميزان التجاري واحتياطي الصرف الأجنبي للفترة (2000-2021)

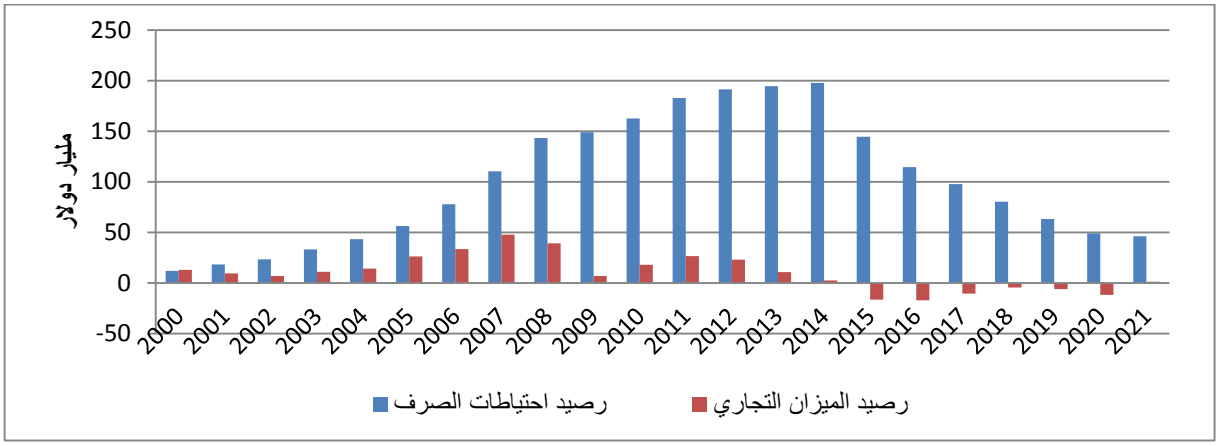

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق (8) والملحق (9)

في الفترة (2000-2014)، شهد رصيد احتياطي الصرف الأجنبي بلوغ أرقاما مالية كبيرة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية والتي أدت إلى ارتفاع صادرات المحروقات وبالتالي ساهمت في تحقيق فوائض مالية كبيرة في رصيد الميزان التجاري، حيث سجل رصيد احتياطي الصرف الأجنبي قيمة قدرها 12,02 مليار دولار في عام 2000، ثم ارتفع إلى قيمة 77,91 في عام 2006، ليتجاوز بعد ذلك قيمة 100 مليار دولار لأول مرة في عام 2007 ويبلغ قيمة 110,31 مليار دولار، ثم استمر في هذا النمو المتصاعد ويحقق رقما قياسيا بقيمة 197,61 مليار دولار في عام 2014.

في الفترة (2015-2021)، تراجع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي كثيرا، وذلك بسبب عمليات السحب التي مسته من أجل تسديد الديون الخارجية للدولة، وأيضا نتيجة لانخفاض أسعار النفط في أسواق النفط العالمية تحت تأثير أزمتي النفط 2014 و2020، مما أدت إلى تراجع صادرات المحروقات وبالتالي تسجيل رصيد الميزان التجاري لعجوزات مالية كبيرة، حيث بلغ رصيد احتياطي الصرف الأجنبي قيمة قدرها 144,67 مليار دولار في عام 2015، ثم استمر في الانخفاض تدريجيا وبلغ قيمة 46,05 مليار دولار في عام 2021، بانخفاض قيمته 98,62 مليار دولار، مقارنة بعام 2015.

المبحث الثالث: إستراتيجية الانتقال الطاقوي في إطار رؤية الجزائر 2030

تشكل مصادر الطاقة بمختلف أنواعها الدعائم الأساسية لتحقيق برامج التنمية المستدامة في جميع المجالات، ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة ذات كفاءة لمصادر الطاقة، واستخدام تقنيات حديثة ونظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا لاستثمار هذه المصادر، ويعد استخدام الطاقة المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من بين مصادر الطاقة التي عرفت توجها كبيرا عالميا نحوها خلال السنوات القليلة الماضية، باعتبارها طاقة متجددة ومستدامة والتي يمكن للطبيعة أن تعيد توليدها بشكل مستمر، كما أنها نظيفة بيئيا بحيث لا ينبعث منها غازات تؤثر على المناخ.

وفي ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى مثل قضية التغير المناخي وأمن الطاقة الخاصة بكل دولة، ونظرا لاعتماد الجزائر على النفط كمحرك أساسي لاقتصادها، سعت الدولة إلى تنفيذ خطتها التنموية وذلك لغرض تأمين وجود مصادر كافية وبأسعار معقولة لتوليد الطاقة على المدى البعيد.

1- الطاقات المتجددة في إطار رؤية الجزائر 2030

شرعت الجزائر في عهد جديد للطاقة المستدامة من خلال إطلاقها برنامجا وطنيا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (**PNEREE**)، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستعمالها لهدف تنويع مصادر الطاقة والحفاظ على البيئة وندرة موارد الطاقة الناضبة (النفط الخام والغاز الطبيعي).

1-1- المصادر الرئيسية للطاقة المتجددة في الجزائر: تتمتع الجزائر إلى جانب إمكانياتها الكبيرة من الطاقة التقليدية (النفط الخام والغاز الطبيعي)، بإمكانيات وفيرة من مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ تشير المسوحات الجغرافية والمناخية إلى أن الجزائر تقع في مجال الحزام الشمسي ذو مستويات الإشعاع الشمسية الأعلى على مستوى العالم، بالإضافة إلى وجود عديد المناطق التي تتميز بسرعات رياح عالية، إضافة إلى ذلك تمتلك الجزائر مصادر أخرى للطاقة المتجددة كطاقة حرارة جوف الأرض والوقود الحيوي وغيرها.

1-1-1- الطاقة الشمسية: تشير الطاقة الشمسية (Solar Energy) إلى تلك الطاقة المستمدة من أشعة الشمس، فهي المصدر الرئيسي لعديد الطاقات الأخرى، وتعتبر أكثر مورد طاقوي متاح ومنتشر على نحو واسع، وتزود الشمس الأرض بطاقة تزيد عن إجمالي احتياجات العالم من الطاقة بحوالي

5000 مرة، حيث أن الطاقة التي يمكن الحصول عليها من أشعة الشمس لمدة 105 دقيقة تكفي احتياجات العالم لمدة عام.[1]

تستخدم الطاقة الشمسية لأغراض عديدة، حيث قديما سخرت لتسخين المياه وفي تجفيف المحاصيل الزراعية وفي التدفئة وغيرها، أما حاليا فيتم استغلالها أكثر في إنتاج الكهرباء، وذلك من خلال تقنيتين رئيسيتين وهما:

- ✓ **الطاقة الشمسية الحرارية (المركزة):** تتمثل في تجميع الطاقة الشمسية باستخدام مركزات الطاقة ومن ثم تحويلها إلى طاقة حرارية ثم إلى طاقة كهربائية بواسطة محرك حراري، وتعتمد هذه التقنية على عنصر الإشعاع الشمسي المباشر (Direct Normal irradiation–DNI) وبدرجة عالية، وهي مناسبة للمناطق القاحلة الجافة أو شبه الجافة.[2]

تمتلك الجزائر واحدة من أعلى رواسب الطاقة الشمسية في العالم، وذلك نظرًا لموقعها الجغرافي الممتاز، إذ تتجاوز مدة سطوع الشمس في جميع أنحاء البلاد تقريبًا 2000 ساعة سنويًا ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة خاصة في الهضاب العالية والصحراء.

ويقدر إجمالي الطاقة الشمسية التي يتم تلقيها يوميًا على سطح أفقي مساحته 1 متر مربع بين 5.1 كيلوواط في الساعة في الشمال و6.6 كيلوواط في الساعة في الجنوب الكبير، أما بالنسبة للإشعاع الشمسي المباشر، فيمكن أن يصل إلى 5.5 كيلوواط في الساعة (الجزائر) وحتى إلى 7.5 كيلوواط ساعة (إليزي) في اليوم والمتر المربع.[3]

وإذا أردنا مقارنة الطاقة الشمسية بالغاز الطبيعي في الجزائر، فإن إمكانيات الطاقة الشمسية تعادل حجم 37000 مليار متر مكعب سنويا، أكثر من 8 أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي.[4] وإذا ما تم استغلال قدرات الطاقة الشمسية، ستتمكن الجزائر من إنتاج ما يفوق 169400 تيراواط/ساعة، أي ما يعادل 5000 مرة الاستهلاك السنوي الوطني للكهرباء.[5]

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص 194.

[2] منال بن سبت، سالم بيدس، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 47، العدد 178، 2021، ص 19.

[3] Ministère de l'Energie et des Mines, Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, Accédé 25/03/2022, disponible a: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie

[4] توفيق حسني وآخرون، الجزائر 100% طاقة متجددة، مؤسسة فريدريش إيبرت، الجزائر، 2021، ص 6.

[5] شمس الدين شيتور، المحطة الكهروشمسية خطوة عملاقة لمستقبل البلاد، مجلة الطاقة والمناجم، العدد 8، 2008، ص 133.

✓ **الطاقة الشمسية الكهروضوئية (الفوتوفولطية):** تتمثل في تحويل الطاقة الشمسية مباشرة إلى طاقة كهربائية وذلك باستخدام خلايا شمسية تسمى الخلايا الفوتوفولطية والتي تكون مصنوعة غالبا من مادة السيليكون،[1] وتعتمد هذه التقنية على عنصر الإشعاع الأفقي العالمي (Global Horizontal Irradiance–GHI) والذي يمثل المجموع الكلي لكمية الأشعة الشمسية الساقطة على سطح الأرض أي الإشعاع المباشر وغير المباشر والإشعاع المنتشر.[2]

1-1-2- طاقة الرياح: تشير طاقة الرياح (Wind Energy) إلى تلك الطاقة المستمدة من تحويل حركة الرياح إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، بالدرجة الأساس إلى طاقة كهربائية وإلى درجة أقل طاقة ميكانيكية تستخدم في عدد كبير من التطبيقات.[3]

قديما استخدمت طاقة الرياح في تلبية أغراض عديدة كعمليات طحن الحبوب وضخ المياه من الآبار العميقة والأنهار والوديان وكذلك في تحريك المراكب الشراعية وغيرها،[4] أما حديثا فيرتبط استخدامها أكثر بتوليد الكهرباء وذلك باستخدام مجموعة كبيرة من التوربينات والتي تكون على شكل أعمدة مثبت عليها شفرات على شكل مروحيات ومزودة بمولد كهربائي.

تبدأ عادة التوربينات في توليد الكهرباء عندما تصل سرعة الرياح إلى حوالي 3 أو 4 متر/ثانية، ثم ترتفع القدرة المولدة تدريجيا لتصل أعلى مستوى لها مع ارتفاع سرعة الرياح إلى ما بين 10 و14 متر/ثانية، وتعتمد كمية الطاقة المنتجة على سرعة الرياح وقطر شفرات التوربينات.[5]

يتركز مورد الرياح في الجزائر في مناطق معينة، ويختلف كثيرًا من منطقة إلى أخرى، ويرجع هذا أساسا إلى التضاريس والمناخ المتنوعين للغاية، حيث نجد أن منطقة الجنوب تتميز بسرعات رياح أعلى من منطقة الشمال، إذ تصل سرعة الرياح فيها إلى أكثر من 7 م/ث ويمكن أن تفوق 8 م/ث في منطقة أمغيل بتمنراست، أما في منطقة الشمال والتي تضم المناطق الساحلية لوهران وبجاية وعنابة، وكذلك

---

[1] ستيفان ك. و. كراوتر، توليد القدرة الكهربائية من الطاقة الشمسية: أنظمة الطاقة الفولتضوئية، ترجمة عبد الباسط علي صالح كرمان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 57.

[2] محمود سيد علي الصادق، التكامل بين الطاقة المتجددة وصناعة النفط والغاز: رؤية في ضوء الاقتصاد الدائري واقتصاديات التآزر بالتطبيق على دول الأوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 47، العدد 177، 2021، ص 115.

[3] عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 170، 2019، ص 120.

[4] مرصد قطاع دعم الأعمال، مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، غرفة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 18.

[5] محمد فرحات، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 169، 2019، ص 94.

الهضاب العالية في تبسة وبسكرة والمسيلة والبيض، نجد أن متوسط سرعة الرياح يمكن أن يصل إلى ما بين 6-7 م/ث.[1]

1-1-3- الطاقة الحرارية الجوفية: تعتبر الطاقة الحرارية الجوفية (Geothermal Energy) من بين مصادر الطاقة المتجددة التي تتوزع في مناطق معينة على مستوى العالم، فهي مورد محدود ولا يتوفر عليه غالبية الدول،[2] وتعرف الطاقة الحرارية الجوفية على أنها تلك الطاقة المستمدة من حرارة جوف الأرض والتي تكون على شكل ماء حار أو بخار، وتستخدم عادة في عمليات التدفئة ولتوليد الكهرباء.

أوضحت الأبحاث والدراسات بأن محطات توليد الكهرباء القائمة على استخدام الطاقة الحرارية الجوفية تكون اقتصادية التكلفة وذات اعتمادية عالية وذات إنتاج مستمر، وعليه فهي تصلح كوحدات توليد لتلبية الأحمال الأساسية على الشبكة، باعتبارها محصنة عموما من تقلبات المناخ، والتي يعاني منها كل من التوليد باستخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.[3]

أظهرت البيانات الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية والتي تم جردها في الجزائر، وتحديدا في الجزء الشمالي من البلاد، على وجود أكثر من 200 منبع ساخن، وأن حوالي ثلثها (33٪) لديه درجات حرارة أعلى من 45 درجة مئوية، ويمكن أن تصل إلى 118 درجة مئوية في بسكرة.[4]

1-1-4- الطاقة الكهرومائية: تعتبر الطاقة الكهرومائية (Hydropower) أكبر منتج للكهرباء حاليا من بين مصادر الطاقة المتجددة وذلك من حيث الاستطاعة المركبة، وتعتبر تقانتها من أكثر تقانات الطاقة المتجددة المناسبة لربطها مع الشبكات الكهربائية،[5] ويقوم مبدأ عمل الطاقة الكهرومائية على تحويل الطاقة المائية إلى طاقة كهربائية عن طريق تخلي الماء عن طاقة موضعه عند انخفاض مستواه نتيجة عبوره الشلالات أو السدود، ويحرك الماء المندفع عنفة مائية تقوم بتحويل طاقة الوضع إلى طاقة حركية يتم تحويلها بدورها إلى طاقة كهربائية بواسطة مولد كهربائي.[6]

---

[1] مغاري عبد الرحمان، صابة مختار، واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر، يوم دراسي بعنوان الطاقات المتجددة في الجزائر-تحديات وآفاق-، جامعة بومرداس، الجزائر، تاريخ الانعقاد 2018/02/26، ص 21.

[2] إدوارد س. كاسيدي، بيتر ز. غروسمان، مدخل إلى الطاقة: المصادر والتكنولوجيا والمجتمع، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 182.

[3] محمد فرحات، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، مراكش، المملكة المغربية، تاريخ الانعقاد 1-4 أكتوبر 2018، ص 96.

[4] دعاس خليل، عبدات عبد الوهاب، التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 496.

[5] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 228.

[6] توات نصر الدين، الاستثمار في الطاقات المتجددة-الواقع والآفاق-، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 47.

تتميز محطات القوى التي تنتج الكهرباء من السدود بدرجة كفاءة عالية، حيث يمكن أن تصل كفاءة التوربينات والمولدات الكهربائية إلى 50% في تحويل طاقة الحركة إلى طاقة كهربائية، وعادة ما تكون تكلفة التوليد الكهرومائي أقل من تكلفة التوليد من أية مصادر أخرى.

تقدر كميات الأمطار الإجمالية المتساقطة على الأراضي الجزائرية بنحو 65 مليار مكعب سنويا، وهي تمثل نسبة هامة إذا ما تم استغلالها بكفاءة وفعالية، لكنها حاليا يستغل منها فقط ما نسبته 5% وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا وذلك بسبب ضعف وقلة عدد المنشآت والسدود، وتشير الدراسات الحالية من الناحية التخطيطية والإحصائية إلى تحديد 103 موقعا لإقامة السدود، ويوجد حاليا أكثر من 50 سدا قيد التشغيل.[1]

1-1-5- طاقة الكتلة الحيوية: تعرف اختصارا (Bio Energy)، وهي مشتقة من الطاقة المخزنة في الكتلة الحيوية (Biomass)، وتتمثل هذه الأخيرة في مختلف المواد العضوية الناتجة عن البقايا والمخلفات سواء كانت نباتية أو حيوانية، ويمكن الحصول على طاقة من خلال حرقها مباشرة أو تحويلها إلى وقود،[2] ويعتبر من أشهر أنواع الوقود الحيوي والمستخلص من بعض المحاصيل الزراعية كل من الديزل الحيوي والإيثانول، حيث يستخدمان في تشغيل المحركات والمركبات وفي توليد الكهرباء.[3]

تتمثل مصادر طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر في مخلفات الغابات بالدرجة الأساس ممثلة في الخشب، ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس أهم نباتين في الاستعمال الطاقوي، لكنهما يحتلان حاليا فقط ما نسبته 5% من المساحة الغابية في الجزائر،[4] يضاف إلى ذلك فضلات المنتجات الزراعية والتي من أهمها الزيتون والتمر.

1-2- النسخة الأولى للبرنامج الوطني (PNEREE) للفترة (2011-2030): بتاريخ 03 فبراير 2011 صادقت الحكومة الجزائرية على إطلاق برنامجا وطنيا لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة (2011-2030)، تهدف الجزائر من خلاله إلى إنتاج 40٪ من احتياجاتها من الكهرباء

[1] معسكري سمرة، يماني ليلى، الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 908.

[2] أحمد إبراهيم عبد العالي حسن، الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الخامس، كلية الحقوق-جامعة طنطا، المنعقد بتاريخ 23-24 أفريل 2018، ص 18.

[3] روبرت ل. إيفانز، شحن مستقبلنا بالطاقة: مدخل إلى الطاقة المستدامة، ترجمة فيصل حردان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 164-165.

[4] زحافي عدة، سوق الكهرباء في إطار الاحتكار التام حالة الجزائر (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023/2022، ص 251.

بحلول عام 2030 من الطاقات المتجددة، ويرتقب تأسيس قدرة بحوالي 22.000 ميغاواط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2030، منها 12.000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10.000 ميغاواط موجهة للتصدير إذا سمحت ظروف السوق المستقبلية بذلك.[1]

تم تخطيط وسائل إنتاج الكهرباء الموجهة لتغطية السوق الوطنية وفقا لوزارة الطاقة والمناجم، على أساس ثلاثة مصادر رئيسية متجددة الجدول (2-2)، وتم نشر تحقيق ذلك على أربع مراحل الجدول (2-3).

الجدول (2-2): حصة كل من الموارد المتجددة الأولية (الوحدة: ميغاواط)

الطاقة الشمسية الحرارية المركزة (CSP)	الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV)	الرياح	مجموع
7200	**2800**	**2000**	**12000**

Source: CEREFE, Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables, Premier Ministre, Algérie, Edition 2020, p 46.

سيسمح هذا البرنامج بتطوير وإدماج الصناعة الوطنية في مجال صناعة الطاقة المتجددة والتي ستعتمد على توظيف الكفاءات والمهارات الحالية من خلال تكثيف جهود البحث والتطوير في مختلف المجالات المتعلقة بهذه الصناعات.

من جهة أخرى، فإن هذا البرنامج يتسم بطابع وطني، فهو يشتمل على قطاعات محلية، وسيتم تنفيذه تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، ويرافقه أيضا إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والتي ستتكفل بتنسيق الجهد الوطني في هذا المجال.

ويعرف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالمراحل المبينة في الجدول (2-3):

[1] مداحي محمد، واقع وآفاق تنافسية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل الأهمية النسبية لاقتصاديات الطاقة التقليدية-حالة الجزائر-، مجلة معارف، العدد 21، 2016، ص 317.

الجدول (2-3): خطة تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة للفترة (2011-2030)

المراحل	العمل المرتقب إنجازه
2011-2013	إنجاز مشاريع تجريبية بقدرة إجمالية 110 ميغاواط لاختبار التقنيات المختلفة.
2014-2015	بدء نشر البرنامج بتركيب بقوة إجمالية تقارب 650 ميغاواط.
2016-2020	النشر بحلول عام 2020 بسعة لا تقل عن 4600 ميغاواط، منها 2600 ميغاواط مخصصة للسوق المحلي و2000 ميغاواط للتصدير.
2021-2030	نشر البرنامج على نطاق واسع بهدف تحقيق 12000 ميغاواط مخصصة للاستهلاك المحلي، و10000 ميغاواط لطرحها في السوق الدولية وذلك بحلول عام 2030.

Source: le ministère de l'énergie et des mines, Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, Algérie, 2011.

تمثل هذه المراحل بمثابة مبادرة إستراتيجية طويلة المدى تنطوي تحت مظلة رؤية الجزائر 2030، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق تنويع مزيج الطاقة المحلية والوفاء بالتزاماتها اتجاه تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية.

1-2-1- أقسام البرنامج الوطني (PNEREE): قسم البرنامج الوطني إلى ثلاث فروع أساسية، بحيث وضع لكل فرع أهداف خاصة، وتتمثل هذه الفروع فيما يلي:

1-2-1-1- برنامج الطاقة المتجددة: تسعى الجزائر من خلال برنامج الطاقة المتجددة إلى الاعتماد على الإمكانات الهامة للطاقة الشمسية والتي تشكل هذه الأخيرة المحور الأساسي للبرنامج المسخر للطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية، إذ يرتقب أن يبلغ إنتاج الطاقة الشمسية في آفاق سنة 2030 أكثر من 37% من إجمالي الإنتاج الوطني للكهرباء.

أما بالنسبة لطاقة الرياح والتي تشكل المحور الثاني للتطور، فإن البرنامج يضع في آفاقه لسنة 2030 وصول حصة طاقة الرياح إلى 03% من إجمالي الإنتاج الوطني للكهرباء.

إضافة إلى ذلك فإن الجزائر تسعى أيضا إلى تأسيس بعض الوحدات التجريبية الصغيرة وذلك بهدف اختبار مختلف التكنولوجيات في ميادين طاقات الكتلة الحيوية والحرارة الجوفية وتحلية المياه المالحة، وهذا عن طريق مختلف فروع الطاقات المتجددة.[1]

ملخص هذا البرنامج يكون حسب كل نوع من فروع الإنتاج وممثل في الجدول (2-4) التالي:

[1] CDER, Bulletin des Energies Renouvelables, Revue des Energies Renouvelables, Algérie, N° 20, 2011, p 30.

الجدول (2-4): برنامج الطاقة المتجددة حسب كل نوع من فروع الإنتاج

الطاقة المتجددة المستهدفة	المراحل	العمل المرتقب إنجازه
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	2020-2011	إنجاز مشاريع شمسية كهروضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط/ذروة.
	2030-2021	إنجاز مشاريع ذات قدرة 200 ميغاواط/ذروة.
الطاقة الشمسية الحرارية	2013-2011	انجاز مشروعين نموذجين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها حوالي 150 ميغاواط لكل واحدة.
	2020-2016	إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط.
	2023-2021	إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط/السنة.
	2030-2024	إنشاء قدرة تبلغ حوالي 600 ميغاواط/السنة.
طاقة الرياح	2013-2011	تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار.
	2015-2014	تأسيس مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما بـ 20 ميغاواط.
	2030-2016	إجراء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لانجاز مشاريع أخرى بقدرة تبلغ حوالي 1,700 ميغاواط.

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، الوضع الكهربائي في بعض البلدان العربية، مجلة كهرباء العرب، العدد 17، 2011، ص 64.

1-2-1-2- برنامج الفعالية الطاقوية: تهدف الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للطاقة والاستهلاك العقلاني لها وتجنب الهدر والمبالغة في استخدامها، وذلك باللجوء إلى أشكال الطاقة الأكثر ملائمة لمختلف الاستعمالات والتي تتطلب تغيير السلوكيات وتحسين التجهيزات،[1] ويسعى البرنامج إلى تحقيق وفورات تراكمية في الطاقة تبلغ حوالي 93 مليون طن مكافئ نفط، منها 63 مليون طن مكافئ نفط بحلول عام 2030 والباقي بعد ذلك،[2] وسيعمل كذلك على التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 193 مليون طن.

يركز البرنامج على إدخال تدابير الفعالية الطاقوية في ثلاثة قطاعات رئيسية الأكثر استهلاكا للطاقة وهي قطاعات البناء والنقل والصناعة، ويتمثل برنامج العمل فيما يلي:

[1] hebri assia, Le programme des énergies renouvelables en Algérie Vers une efficacité énergétique d'ici 2030, Journal of Economic Papers, 2(8), 2018, p 24.
[2] GIZ Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit-GmbH, Développement du cadre réglementaire et incitatif de l'efficacité énergétique en Algérie, Revue des Energies Renouvelables, Algérie, 2022, p 8.

✓ **إدخال العزل الحراري في المباني الحالية والجديدة** والذي سيسمح بتقليص استهلاك الطاقة المرتبطة بالتدفئة والتكييف الهوائي للسكن وذلك بحوالي 40%.

✓ **تطوير سخان الماء الشمسي** واستخدامه كبديل تدريجي لسخان الماء التقليدي، وسيتكفل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة بمنح الدعم لاقتناء سخان الماء الشمسي.

✓ **تشجيع وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة** بدلا من استخدام المصابيح الكلاسيكية المستعملة عادة في البيوت، وبالموازاة مع ذلك فإنه سيتم العمل على إنتاج وتسويق المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض محليا وذلك من خلال إقامة شراكة بين المنتجين المحليين والأجانب.

✓ **إدخال النجاعة الطاقوية في الإنارة العمومية** وذلك بتعويض كل المصابيح ذات النوع الزئبقي (الكثيرة الاستهلاك للطاقة) بمصابيح الصوديوم (الاقتصادية) والتي ستسمح بتحسين وتخفيض الاستهلاك الطاقوي للإنارة العمومية لدى أملاك الجماعات المحلية.

✓ **ترقية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي** وذلك بتشجيع المصنعين على أن يكونوا أكثر رصانة في استهلاكهم للطاقة، وهذا من خلال تعميم عمليات التدقيق الطاقوي وإجراء دراسات الجدوى التي تسمح للمؤسسات بالتعريف الدقيق للحلول التقنية والاقتصادية الأكثر ملائمة لتقليص استهلاكها الطاقوي.

✓ **ترقية استخدام غاز البترول المميع والغاز الطبيعي** كوقود في حظيرة السيارات، والتشجيع على التخلي عن استخدام البنزين والديزل كوقود للسيارات.

✓ **إدخال التقنيات الأساسية لتكييف الهواء بالطاقة الشمسية** خاصة في المناطق التي تعرف ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة في فصل الصيف، وسيسمح ذلك بتقليص فاتورة الاستهلاك للكهرباء خاصة وللطاقة عموما.

1-2-1-3- تطوير القدرات الصناعية: تسعى الجزائر من خلال الاعتماد على الخبرات والكفاءات المحلية واستثمارها في النسيج الصناعي الوطني إلى تقوية هذه الأخيرة حتى تتمكن من مواكبة التطورات الحالية، سواء على الصعيدين الصناعي والتقني أو على الصعيدين الهندسي والبحثي.

يتمثل برنامج العمل المرتقب إنجازه لتطوير القدرات الصناعية فيما يلي:

❖ **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** استهدف البرنامج إنشاء مصنع لإنتاج الأنواع الكهروضوئية، وبناء مصنع لإنتاج السيليسيوم، وكذلك إنشاء شبكة وطنية للمقاولة لصناعة مختلف اللوازم الخاصة باستعمال الكهرباء بالإضافة إلى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.

❖ **الطاقة الشمسية الحرارية:** استهدف البرنامج انجاز ثلاثة مشاريع أساسية والتي سوف تتم بالتوازي مع أعمال دعم القدرات الهندسية: بناء مصنع لصناعة المرايا، تشييد مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة، بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة.

❖ **طاقة الرياح:** استهدف البرنامج تجسيد النشاطات الآتية: تشييد مصنع لصناعة الأعمدة ودوارات الرياح، إنشاء شبكة وطنية للمقاولة تختص بصناعة أجهزة أرضية رافعة، بالإضافة إلى العمل على زيادة كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز.

1-3- النسخة المحدثة للبرنامج الوطني (PNEREE) للفترة (2015-2030): قامت الحكومة الجزائرية في ماي 2015 بتعديل جزئي للإصدار الأول للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030)، وتم وضعه كأولوية وطنية في فيفري 2016،[1] كما تم الإبقاء على أهدافه العريضة، وكان الدافع الرئيسي إلى إحداث هذا التغيير في البرنامج هو التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم من حيث تكاليف الاستثمار وإنتاج الكهرباء على أساس مختلف الموارد المتجددة.

تجدر الإشارة إلى أن النسخة الأولى من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة اعتمد فيها في البداية على توليد 7200 ميغاواط من الطاقة الشمسية الحرارية، أي أكثر من 2,5 مرة من حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية المقدرة 2800 ميغاواط، كما أن تكاليف إنتاج الكهرباء على أساس هاتين التقنيتين في سنة 2011 كانت في حدود 0.35 دولار/كيلوواط ساعة، أما في سنة 2015 فقد انخفضت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية بشكل حاد إلى أقل من 0.15 دولار/كيلوواط ساعة، في حين أن تكلفة الطاقة الشمسية المركزة تغيرت قليلا وظلت أعلى بكثير من 0.25 دولار/كيلوواط ساعة.[2]

إن قدرة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازها لتوليد الكهرباء خلال الفترة 2015-2030 وزعت على فترتين، حيث سيتم خلال الفترة 2015-2020 العمل على تحقيق 4525 ميغاواط، أما خلال الفترة 2021-2030 سيتم تحقيق 17475 ميغاواط، ويبين الجدول (2-5) مجموع قدرات التوليد من مختلف مصادر الطاقة المتجددة حتى سنة 2030.

[1] Aya Abderrahmane, Evaluation De La Production De L'électricité A Partir Des énergies Solaires En Algérie Selon Le Programme Des énergies Renouvelables (EnR) 2015-2020, Revue Le Manager, 9(1), 2022, p 351.
[2] CEREFE, op cit, p 50.

الجدول (2-5): خطة تنفيذ (PNEREE) المعدلة للفترة (2015-2030) (الوحدة: ميغاواط)

	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي، مجلة كهرباء العرب، العدد 27، الأردن، 2018، ص 29.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أنه تم تعديل حصة الطاقة الشمسية المركزة (الحرارة الشمسية) وذلك بتخفيضها من 7200 ميغاواط إلى 2000 ميغاواط مع تأجيل تطويرها إلى ما بعد سنة 2021، وهي تمثل بذلك ما نسبته 9% من إجمالي 22000 ميغاواط المخطط لها لسنة 2030، في حين تم مضاعفة حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 5 مرات وذلك من 2800 ميغاواط إلى 13575 ميغاواط، أي بنسبة 62% من إجمالي الطاقة، تليها طاقة الرياح بنسبة 23% من إجمالي الطاقة، أما باقي مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (التوليد المشترك والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية) يمثل مجموعها ما نسبته 6% من إجمالي الطاقة.

1-4- الإطار التنظيمي للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية: ترتكز الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي على ثلاث قطاعات وزارية رئيسية وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الطاقة ووزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ينطوي تحت إشراف هذه القطاعات عدد من الهيآت والمؤسسات العامة تم إنشاؤها للقيام بمهام محددة وفي حدود اختصاصاتها لتحقيق هذا الغرض، ومرافقة لهذا المسعى الوطني، تم إصدار عدد من النصوص والقوانين التنظيمية والتي مست جوانب عديدة، رغم أن بعضها لم يكتمل بعد، إلا أنها جسدت العمل الفعلي لدمج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في تنويع مزيج الطاقة المحلية.

1-4-1- التشريعات واللوائح التنظيمية: تعتبر تشريعات الطاقة هي الأساس الذي تقوم عليه أسواق الطاقة عموماً، والمتجددة خصوصا، وأن تطبيق الحلول التي تقدمها المصادر المتجددة يظل مرهونا

بالتشريعات والأطر المؤسساتية والسياسات التحفيزية وآليات التمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم التي تقرها الدولة للتوازن بين أصحاب المصالح، وعليه تم إصدار عدد من القوانين والنصوص التنظيمية والتي مست الجوانب التالية:

1-4-1-1- التحكم في الطاقة: يعتبر التحكم في الطاقة نشاطا ذا منفعة، يضمن ترقية وتشجيع التطور التكنولوجي وتحسين الفعالية الاقتصادية كما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما من خلال الحفاظ على الموارد الطاقوية غير المتجددة وإنمائها، وكذلك تحسين إطار الحياة البيئية والمساهمة في ترقية جهود البحث التنموي والإبداع التقني ونشر التكنولوجيا الفعالة.

تم إصدار القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة،[1] الذي تضمن تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تأطيرها ووضعها حيز التنفيذ، حيث شمل التحكم في الطاقة مجمل الإجراءات والنشاطات التطبيقية التي تهدف إلى تطوير وترشيد استخدام الطاقة والحد من تأثيرات النظام الطاقوي على البيئة.

1-4-1-2- تحرير قطاع الكهرباء: من أجل فتح الطريق أمام نشاط اقتصادي متوافق مع الجانب اللامركزي لإنتاج الكهرباء على أساس الموارد المتجددة، تم إصدار القانون رقم 02-01 مؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،[2] والذي تضمن تحديد القواعد المطبقة على النشاطات المتعلقة بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها بواسطة القنوات، كما سمح بفتح نشاطات إنتاج الكهرباء على المنافسة ومنح مكافآت على النشاطات المساهمة في التموين بالكهرباء والغاز.

1-4-1-3- ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: تتمثل أهداف ترقية الطاقات المتجددة في المساهمة في التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الطاقات التقليدية وتثمين مصادر الطاقات المتجددة وتعميم استعمالها، وكذلك في حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية وذلك بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري، ولغرض تحقيق ذلك، تم إصدار القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة،[3] حيث تضمن

[1] القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 2 غشت 1999، ص 4.

[2] القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 8، الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2002، ص 4.

[3] القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 18 غشت 2004، ص 9.

التعريف بالطاقات المتجددة وتحديد كيفيات وآليات ترقيتها، كما تم إنشاء البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وتحديد شكله الذي يجب أن يتضمن مجموع أعمال الإعلام والتكوين والتعميم وكذا تحفيز البحث والإنتاج والتنمية، واستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة أو بديلا عن الطاقات التقليدية.

1-4-1-5- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة: من أجل دعم تطوير الطاقات المتجددة، تم إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة، وذلك بموجب القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010،[1] وهو يعتبر أحد حسابات التخصيص للخزينة العمومية، ويتم تمويله سنويا بنسبة 1٪ من الإتاوة البترولية، يتولى مهام المساهمة في تمويل الأعمال والمشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقات المتجددة والمشتركة.

1-4-1-6- تسعيرات الشراء المضمونة المطبقة على الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة: يعتبر هذا النظام كأداة لمكافأة الإنتاج اللامركزي للكهرباء، فهو يضمن لمنتجي الكهرباء عن طريق المنشآت التي تستعمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، الاستفادة من التعريفات التي تمنحهم عائدًا معقولًا على استثماراتهم على مدى فترة استحقاق تبلغ 20 سنة،[2] ويتم ذلك من خلال إبرام عقد شراء بين منتجي الكهرباء المتجددة والموزع.

1-4-2- الهيئات العامة المشاركة في برنامج انتقال الطاقة: أنشأت الجزائر العديد من الهيئات والمؤسسات العامة لدمج الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال الطاقة، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

1-4-2-1- الوكالة الوطنية لتشجيع وترشيد استخدام الطاقة (APRUE): مؤسسة صناعية وتجارية عامة تم إنشاؤها سنة 1985، تخضع لإشراف وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في تنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الطاقة، من خلال تعزيز كفاءة الطاقة في جميع القطاعات.[3]

1-4-2-2- مركز تنمية الطاقات المتجددة (CDER): تم إنشاؤه في 22 مارس 1988 ووضعه تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي مكلفة

[1] القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، ص 22.

[2] القرار المؤرخ في 2 فبراير 2014 والذي يحدد تسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الرياح وفرع الشمسي الكهروضوئي، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2014، ص 22.

[3] APRUE, Présentation, Accédé 20/04/2023, disponible a: https://www.aprue.org.dz/index.php/fr/presentation/creation

بوضع وتنفيذ برامج البحث وكذا التطوير العلمي والتكنولوجي وأنظمة الطاقة من خلال استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الكتلة الحيوية.[1]

1-4-2-3- شركة الطاقة الجديدة الجزائرية (NEAL): تم إنشاؤها في 28 جويلية 2002 لتتولى مهام تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، وهي شركة مساهمة مملوكة بنسبة 45٪ لمجمع سونلغاز و45٪ لشركة سوناطراك و10٪ لمجمع "سيم" (Semoulerie Industrielle de la Mitidja- SIM)، تضمنت مهامها مجموعة واسعة من الإجراءات في مجال نشاطها بما في ذلك تعزيز وتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة وكذلك تحقيق المشاريع المتعلقة بهذا المجال.[2]

1-4-2-4- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية (CRTSE): تم إنشاؤه في 21 أوت 2012 ووضعه تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي مكلفة بالبحث وتطوير التكنولوجيات الصناعية المرتبطة بالطرائق حول المواد وأجهزة التحويل الطاقوي (خاصة السيليسيوم)، كما أنها امتداد لوحدة تنمية تكنولوجيا السيليسيوم التابعة لمركز تنمية التكنولوجيا المتطورة (CDTA).[3]

1-4-2-5- شركة الكهرباء والطاقات المتجدّدة (SKTM): هي شركة ذات أسهم وفرع من فروع مجمع سونلغاز تم إنشاؤها في عام 2013، وتتمثل مهامها الرئيسية في تشغيل شبكات الطاقة الكهربائية المعزولة في الجنوب (إنتاج الكهرباء التقليدية) والطاقات المتجددة لكامل التراب الوطني، وبالتالي فهي مسؤولة عن تطوير البنية التحتية الكهربائية لمجمع إنتاج الشبكات المعزولة في الجنوب الكبير، وهندسة وصيانة وإدارة محطات الطاقة ضمن مجال خبرتها، كما أنها مسؤولة عن تسويق الطاقة المنتجة لشركات التوزيع الفرعية، خاصة بعد نشر الطاقات المتجددة على الشبكة الشمالية المترابطة (RIN).

1-4-2-6- المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة: تم إنشاؤها في 8 جوان 2020 ووضعها تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتمثل مهامها في توفير التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجالات وقطاعات الطاقات المتجددة والبيئة والتنمية

[1] CDER, Présentation, Accédé 20/04/2023, disponible a: https://www.cder.dz/spip.php?rubrique30
[2] CDER, Structures et Organismes, Bulletin des énergies renouvelables, N° 2, 2002, p 2.
[3] المرسوم التنفيذي رقم 12-316 المؤرخ في 21 غشت 2012 المتضمن إنشاء مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 9 سبتمبر 2012، ص 10-11.

المستدامة، ولاسيما الهندسة الكهربائية والشبكات الذكية والمقاييس والطاقات الجديدة والمتجددة والبيئة والصحة العامة والاقتصاد الأخضر.[1]

1-4-2-7- المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CEREFE): هي مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تم إنشاؤها لدى الوزير الأول بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019، تتولى المحافظة مهام تنفيذ وتقييم السياسة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.[2]

2- تقييم الوضع الراهن لقطاع الطاقات المتجددة

بعد اعتماد برنامج الطاقات المتجددة سنة 2011 والذي تم تعديله في سنة 2015، باشرت الجزائر في إنجاز عدد من مشاريع الطاقة، غير أن الجدول الزمني الذي وضع في البرنامج الوطني بنسختيه، لم يتبع وبذلك تم التأخر في تنفيذه وتسجيل عدد محدود من المشاريع التي أنجزت على أرض الواقع.

2-1- المنشآت المنجزة في مجال الطاقات المتجددة: من أجل إعطاء نظرة عامة مفصلة ودقيقة قدر الإمكان لجميع الإنجازات الفعلية في مجال الطاقات المتجددة، من الضروري التمييز بين المشاريع المتصلة بالشبكة وغير المتصلة بالشبكة.

2-1-1- المشاريع المنجزة المتصلة بالشبكة: بلغت قدرة جميع المشاريع المنجزة حوالي 390 ميغاواط، وتجدر الإشارة إلى أن جميعها يأتي في إطار البرامج التي أطلقتها وأشرفت عليها الهيئات العامة (شركة الكهرباء والطاقة المتجددة، لجنة ضبط الكهرباء والغاز، شركة سوناطراك)، كما أنها تم تنفيذها بأموال الدولة الخاصة، ويوضح الجدول (2-6) أدناه التقييم العام للمنشآت المتصلة بالشبكة والمنجزة في إطار برنامج الطاقة المتجددة:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-152 المؤرخ في 8 يونيو 2020 المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 8 يونيو 2020، ص 14.

[2] CEREFE, Le Commissariat, Accédé 02/03/2023, disponible a: https://www.cerefe.gov.dz/fr/ le-Commissariat/

الجدول (2-6): التقييم العام للمنشآت المتصلة بالشبكة

الإنجازات	القدرة (ميغاواط/ساعة)	سنة قيد التشغيل
محطة تجريبية هجينة (تركيز حراري غاز – شمسي أو CSP) بحاسي الرمل (الأغواط)	25 (CSP)	2011
محطة تجريبية للطاقة الشمسية الكهروضوئية في واد نشو (غرداية)	1,1	2014
محطة لتوليد الطاقة من الرياح في كابيرتين (أدرار)	10,2	2014
إطلاق محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية التابعة للبرنامج في أوائل عام 2014 بواسطة SKTM	343	2014
محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بواسطة سوناطراك في بير رباعه نورد أو BRN بالقرب من (ورقلة)	10	2018
المجموع	389,3	2018

Source: CEREFE, op cit, p 54.

2-1-2- المشاريع المنجزة خارج الشبكة: بلغت القدرة الإجمالية المركبة لجميع المشاريع المنجزة خارج الشبكة حوالي 21375 كيلوواط، وقد شارك في إنجاز هذه المشاريع عديد القطاعات الوزارية، وتعتبر كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وكذلك وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أكثر القطاعات نشاطا في ضوء القدرات التراكمية من حيث التركيبات الشمسية الكهروضوئية، والتي بلغت على التوالي 9146 كيلوواط و4197 كيلوواط، وفيما يلي الجدول (2-7) يوضح التقييم التراكمي للإنجازات حسب القطاع من حيث التركيبات الكهروضوئية خارج الشبكة:

الجدول (2-7): التقييم التراكمي للإنجازات حسب القطاع من حيث التركيبات الكهروضوئية خارج الشبكة لعام 2019

القطاعات	القدرات المركبة (كيلوواط/ساعة)	القطاعات	القدرات المركبة (كيلوواط/ساعة)
وزارة الدفاع الوطني	3859	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	612
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	9146	وزارة البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	937
وزارة الطاقة	344	وزارة الأشغال العمومية والنقل	1721
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	4197	وزارة الموارد المائية	244
وزارة الثقافة	20	وزارة التجارة	27
وزارة السكن والعمران والمدينة	256	وزارة التكوين والتعليم المهنيين	12
المجموع الكلي = 21375			

Source: CEREFE, op cit, p 55.

تجدر الإشارة إلى الجدول أعلاه، أنه فيما يتعلق بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فقد نفذت العديد من البرامج لعدة سنوات وتضمنت توزيع مجموعات الطاقة الشمسية للأسر المعزولة في إطار التنمية الريفية وكذلك تركيب أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لضخ المياه، خاصة للآبار المستخدمة في سقي الماشية، وقد ساهم في تنفيذ هذه البرامج المؤسسات التالية: المحافظة السامية لتطوير السهوب، المديرية العامة للغابات، مفوضية تنمية الزراعة الصحراوية ومديريات الخدمات الزراعية.

أما بالنسبة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وباعتبارها أكثر القطاعات نشاطا في ضوء القدرات التراكمية، فقد نفذت العديد من المشاريع التي مست الإنارة العمومية والمدارس التعليمية والأسر المعيشية، وفيما يلي الجدول (2-8) يوضح التفاصيل حول التطبيقات التي قدمها هذا القطاع:

الجدول (2-8): إنجازات مشاريع الطاقة الشمسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لعام 2019

تطبيقات	القدرات التراكمية (كيلوواط/ساعة)
- الإنارة العامة (404.551 نقطة إنارة جديدة شاملة الطاقة الشمسية الكهروضوئية). - تم استبدال 265.758 من المصابيح المستهلكة للطاقة في شبكة الإنارة العامة الحالية بمصابيح LED.	1515
- كهربة 348 مدرسة ابتدائية باستخدام تركيبات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، منها 96 مدرسة تقع في مناطق بعيدة عن شبكة الكهرباء العامة.	3610
- تركيب 3550 مجموعة شمسية فردية للأسر المعيشية بدون أي وسيلة للكهرباء.	4021
- تركيب 3500 نقطة إنارة شمسية بالقرب من الشواطئ والغابات الترفيهية. - تركيب محطات شمسية لإعادة شحن البطاريات منخفضة السعة.	4197
المجموع	9146

Source: CEREFE, op cit, p 56.

2-2- مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء: تشير **منظومة الكهرباء** في الجزائر إلى أن الفترة (2011-2019) قد شهدت ارتفاعا محسوسا في الطلب على الكهرباء، الجدول (2-9)، حيث سجل في سنة 2011 طلبا على الحمل الأقصى قدره 8606 (م.و)، وارتفع إلى 15392 (م.و) سنة 2019، أي بزيادة نسبتها (78,85%)، رافق ذلك إضافة قدرات لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث ارتفعت القدرة المركبة من 11391 (م.و) سنة 2011 إلى 21999 (م.و) سنة 2019، أي بزيادة نسبتها (93,12%)، كما عرفت نفس الفترة ارتفاعا في إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة، وذلك من 48872 (ج.و.س) سنة 2011 إلى 76027 (ج.و.س) سنة 2019، أي بزيادة نسبتها (55,56%)، أما عن الطاقة الكهربائية المستهلكة فقد ارتفعت بدورها من 38901 (ج.و.س) سنة 2011 إلى 70850 (ج.و.س) سنة 2019، أي بزيادة نسبتها (82,12%).

الجدول (2-9): تطور أهم المؤشرات الرئيسية الإجمالية للقدرة والطاقة في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	القدرة المركبة (ميغاوات)	الحمل الكهربائي الأقصى (ميغاوات)	الطاقة الكهربائية المولدة (جيغاوات/ساعة)	الطاقة الكهربائية المستهلكة (جيغاوات/ساعة)
2011	11391	8606	48872	38901
2015	17239	12380	64663	68767
2016	19006	12839	66234	70747
2017	19474	14182	70897	59423
2018	19474	14800	75888	65000
2019	21999	15392	76027	70850
معدل النمو 2019/2011	%93,12	%78,85	%55,56	%82,12

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2013 و2020.

أما بالنسبة لتوزيع قدرات التوليد المركبة، نجد أن أنظمة إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر تعتمد على مزيج غير متكافئ من وحدات الإنتاج، حيث نلاحظ من خلال الشكل (2-13) أن محطات التوليد الحرارية (البخارية والغازية والدورة المركبة والديزل) والتي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كوقود لإنتاج الكهرباء، قد شكلت ما نسبته (95%) من إجمالي قدرات التوليد المركبة لعام 2019، بينما الوحدات الأخرى التي تعتمد على الطاقات المتجددة (مائي ورياح وشمسي) مثلت ما نسبته (04%)، وهي تعتبر نسبة مساهمة ضعيفة في إجمالي قدرات التوليد المركبة، كما أنها بعيدة عن ما كان متوقع الوصول إليه في آفاق 2019.

الشكل(2-13): توزيع قدرات التوليد المركبة حسب نوع التوليد 2019 (ميغاوات)

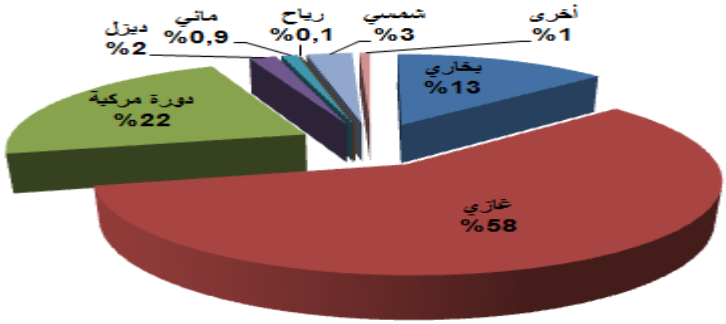

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2020، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3- التحديات المستقبلية لإستراتيجية الانتقال الطاقوي

تواجه عملية الانتقال الطاقوي في الجزائر العديد من التحديات التي تقف أمامها مستقبلا والتي وجب تداركها والأخذ بمسبباتها ومعالجتها وذلك قصد الوصول إلى ما تصبو الدولة إلى تحقيقه في آفاق 2030، ومن بين أبرز التحديات نذكر ما يلي:

3-1- التطورات المستقبلية للسوق النفطية: تعتبر السوق النفطية أكثر أسواق السلع تقلبا، ولتقلبات أسعار النفط آثار كبيرة على الاقتصاديات الوطنية والعالمية على السواء، وقد لوحظ خلال العقود الماضية أن التقلبات والصدمات غير المتوقعة في أسعار النفط أسفرت عن صدمات اقتصادية وتحديات هائلة بالنسبة للسياسات الاقتصادية في العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم.[1]

وعليه، فإن ما يطرأ من أحداث وتغييرات على السوق النفطية مستقبلا، ستنعكس إيجابا أو سلبا على الإيرادات النفطية، وهذا من شأنها أن تؤثر مباشرة على مخصصات تمويل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تؤثر على قدرة جهاز قطاع المحروقات في الوفاء بمتطلبات قطاع الطاقات المتجددة، حيث نشير إلى أن كمية الوقود المستهلكة في قطاع الكهرباء قد بلغت 17,145 ألف طن مكافئ نفط سنة 2018، منها 16,918 طن مكافئ نفط غاز طبيعي و227 طن مكافئ نفط وقود خفيف،[2] كما أن مستويات الاحتياجات السوق الوطني من الغاز الطبيعي قدرت بـ 45 مليار م^3 لسنة 2020 ويتوقع أن تصل إلى 55 مليار م^3 لسنة 2030.[3]

في هذا السياق، فإن الإدماج الكبير للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المحلية، يشكل رهانا أساسيا وتحديا كبيرا وذلك قصد الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية والتنويع في فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة.

3-2- زيادة النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني أحد المحددات الرئيسية لاستهلاك الطاقة، فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة، حيث تشهد الجزائر نموا سكانيا كبيرا خاصة خلال الفترة الأخيرة، وذلك بسبب تحسن المستوى المعيشي للسكان والاستقرار الأمني للبلاد، إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد السكان قد بلغ 32,300 ألف نسمة سنة 2004 ثم ارتفع إلى 42,9 ألف نسمة سنة 2018، أي بنسبة نمو (0,32%)، ونشير أيضا إلى أن عدد المشتركين بالكهرباء قد بلغ 5,356 ألف مشترك سنة

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة الأمين العام-تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات عن عناصر الجودة في إحصاءات النفط، الأمم المتحدة، 2005، ص 4.

[2] الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، الأردن، العدد 27، 2018، ص 14.

[3] الاتحاد العربي للكهرباء، الوضع الكهربائي في بعض البلدان العربية، مجلة كهرباء العرب، العدد 17، 2011، ص 62.

2004،[1] ثم ارتفع إلى 9,605 ألف مشترك سنة 2018، أي بزيادة نسبتها (0,24%)، ومثل القطاع المنزلي ما نسبته (85%) من إجمالي عدد المشتركين لسنة 2018، يليه القطاع التجاري (11%)، ثم القطاع الصناعي (02%)، ثم باقي القطاعات الأخرى (02%).[2]

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالرغم من قدرة الجزائر على تغطية كامل التراب الوطني وتلبيتها للاحتياجات من الكهرباء (99%)، إلا أن نسبة تغطيتها للغاز الطبيعي قد بلغت سنة 2016 ما نسبته (56%).[3]

مما سبق يتضح أن الجزائر ستواجه طلبا متناميا على الكهرباء والغاز الطبيعي وذلك في السنوات المقبلة، مما تفرض هذه الظروف زيادة الأعباء على الدولة لتلبية الطلب المحلي، كما أنها قد تؤثر على وتيرة سير إنجاز المشاريع المقرر تجسيدها في البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في آفاق 2030.

3-3- ارتفاع تكاليف الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة: تعتمد تكلفة توليد الكهرباء من محطات التوليد من مصادر الطاقات المتجددة على عدة عوامل، منها حجم المشروع، وطبيعة المنطقة، ونوع التمويل والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار في تلك المحطات، ومن المعروف أنه رغم التطور التكنولوجي ومساهمته في تخفيض تكاليف إنتاج الكهرباء من أصول متجددة، إلا أنها لا تزال أكثر ارتفاعا مقارنة بإنتاجها في القطاع التقليدي، وهذا من شأنه أن يجعل التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة تحديا كبيرا لصناع القرار في الجزائر، خاصة في ظل غياب صناعة محلية حقيقية قادرة على الوفاء بمتطلبات قطاع الطاقات المتجددة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، يتطلب تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة مساهمة مالية من الدولة للتعويض عن التكاليف الإضافية الناجمة عن إدخال الطاقات المتجددة، ولتدعيم ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتحرير إنتاج الكهرباء من أجل تدخل مشغلين آخرين من القطاع الخاص أو العام في تطوير الطاقات المتجددة، مع منح الدولة المساعدة اللازمة لتسهيل إنجاز مختلف المشاريع، غير أنه وإلى غاية يومنا هذا لم تسجل أي مبادرة تذكر أو عقد مبرم أو استثمار خاص يسمح بتدعيم البرنامج، وإنما فقط الشركات العامة المحلية هي التي بادرت بإنجاز مشاريع حقيقة على أرض الواقع.

[1] الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، الأردن، 2004.

[2] الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] الاتحاد العربي للكهرباء، الكهرباء في وطننا العربي، مجلة كهرباء العرب، العدد 26، 2017، ص 34.

الخلاصة:

✓ يمثل قطاع المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) الثروة الطبيعية في الجزائر والمصدر الأساسي لدخلها القومي، ومع بدء الإنتاج والتصدير بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد الدولة، وقد شهد فيها قطاع المحروقات تطورات هامة في سبيل استعادة السيادة الوطنية على الثروة الطبيعية، والكثير من الإصلاحات التي ساهمت في نهوضه وأدت به إلى القيام بدور بارز ومتزايد الأهمية في نمو الاقتصاد الوطني.

✓ تكتسب الجزائر أهمية كبيرة في ميزان الطاقة العالمي، باعتبارها تمثل إحدى الدول الرئيسية والفاعلة في منظمة الأوبك، فهي تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وتحتل مراتب مهمة بين الدول وذلك نظرا للمؤشرات النفطية التي تتمتع بها من احتياطيات وإنتاج وتكرير.

✓ يساهم قطاع المحروقات في تكوين أكبر نسبة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما تمثل صادراته تقريبا إجمالي الصادرات وتغطي أحيانا إجمالي الواردات، وأيضا يساهم في تكوين احتياطيات هامة من الصرف الأجنبي.

✓ يحظى انتقال الطاقة في الجزائر بمكانة هامة في خطة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (2011-2030)، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تطوير الطاقات المتجددة، وإلى تعزيز كفاءة الطاقة كعمل مكمل له أهمية كبيرة، وبالتالي فإن الدولة تسعى إلى تحرير نفسها تدريجيا من قيود الاعتماد على الموارد التقليدية وبدء ديناميكية ظهور الطاقة الخضراء والمستدامة باستخدام الطاقات المتجددة.

✓ تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشهد الجزائر تنفيذ العديد من المشاريع في هذا المجال، لكن وتيرة العمل لا تسمح بالوصول إلى درجة الاعتماد عليها بشكل كامل في إنتاج الكهرباء وتلبية الطلب المحلي المتنامي وذلك في آفاق 2030.

الفصـــل الثالـــث

الأداء المالي للموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال تحصيل إيراداتها العامة وتوزيع نفقاتها العامة، فالموازنة العامة هي برنامج عمل حكومي مبني على أسس وقواعد علمية يعكس مدى رغبة الدولة في تحقيق رفاهية المجتمع وحاجياته.

يعد استقرار الموازنة العامة مؤشر هام على استقرار الاقتصاد وتوازن متغيراته، لذلك حظيت مشكلة العجز الموازني بكثير من الدراسات والاهتمام من طرف الحكومات التي تبحث عن أفضل السبل الملائمة لتحقيق التوازن.

تؤدي الموازنة العامة في الجزائر دورا هاما في تنفيذ وتحقيق العديد من البرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وترتبط الموازنة العامة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط غير المستقرة في الأسواق العالمية، ذلك أن الجباية البترولية تمثل المصدر الأساسي في تكوين الإيرادات العامة وفي تمويل النفقات العامة.

وقصد الحفاظ على تلك المكاسب وتخطي العقبات التي تنجر عن تقلبات أسعار النفط، أنشأت الجزائر في إطار قانون المالية لعام 2000، صندوقا سمي "صندوق ضبط الموارد"، وذلك لغرض استغلال فوائض الجباية البترولية –الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية– في الحد من المديونية العامة وتمويل عجز الخزينة العمومية.

في المبحث الأول، يخصص للتعريف بالموازنة العامة في التشريع الجزائري، وكذلك مكوناتها (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، ثم يدرس آليات تمويل عجز الموازنة العامة.

في المبحث الثاني، يكرس لتحليل الأداء المالي للموازنة العامة ومختلف تطوراتها في ظل حركية أسعار النفط محاولين في ذلك إبراز العلاقة التي تربطهما.

في المبحث الثالث، يتم تقديم تجربة الجزائر في إنشاء صندوق ضبط الموارد، ظروف إنشائه وأهدافه، ثم دوره في تمويل عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: الموازنة العامة في التشريع الجزائري

تمثل الموازنة العامة في الجزائر بيان مالي يبرز السياسة المالية للحكومة من خلال جدول يضم المداخيل العامة وما يقابلها من نفقات عامة،[1] وتعكس الموازنة العامة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان وفي تحسين الظروف المعيشية وكذلك الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعتبر الموازنة العامة أداة مالية تحتوي على تقدير تفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها، بحيث يسمح ذلك من مناقشتها واعتمادها ومن ثم تنفيذها ورقابتها وذلك بالشكل الذي يجعلها وسيلة فعالة في تحقيق أهداف الدولة اقتصاديا واجتماعيا.

1- إطار مفاهيمي للموازنة العامة

قبل تعريف الموازنة العامة لابد أن نشير إلى أن اصطلاح الموازنة العامة (العربي) يقابله باللغة الإنجليزية كلمة (Budget)، وهي مشتقة أصلا من كلمة فرنسية قديمة (Bougette)، والتي كانت تعني حقيبة أو كيس صغير، وقد مر هذا المفهوم بعدة تطورات إلى أن وصل إلى المفهوم الحديث للموازنة العامة.[2]

كما أن اصطلاح الموازنة أو الميزانية العامة يستخدمان بشكل مترادف، ويؤديان نفس المعنى، وليس هناك اتفاق على ترجيح كلمة موازنة أو ميزانية في مؤلفات وكتب المالية العامة.[3]

1-1- الموازنة العامة: للموازنة العامة عدة تعريفات من أهمها:

تعرف الموازنة العامة على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون السنة.[4]

وتعرف أيضا بأنها وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية.[5]

---

[1] علي لطرش، نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية اقتصادية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص 39.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2011، ص 73.

[3] بلقلة براهيم وآخرون، أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 285.

[4] حمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الإسكندرية، مصر، الدر الجامعية، 2009، ص 45.

[5] Longatte Jean et al, Economie Générale, Paris, France, DUNOD, 3 édition, 2002, p 90.

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، وتعبر الأهداف عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات عن فترة زمنية محددة.[1]

أما في **التشريع الجزائري** فتعرف حسب المادة 06 من القانون رقم 84-17 كما يلي "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها"،[2] وتعرف أيضا حسب المادة 03 من القانون رقم 90-21 "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"،[3] كما تنص المادة 03 من القانون رقم 88-05 "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال".[4]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها أداة أساسية للتنظيم والإشراف على المستقبل، وهي عبارة عن تقديرات مفصلة تقوم بها الحكومة، بناء على ما لديها من إحصاءات ومعلومات، لكل من إيراداتها ومصروفاتها خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة، تعرف بالسنة المالية.[5]

تظهر الموازنة العامة للدولة في قانون المالية وتحتوي على توقعات الإيرادات وتراخيص نفقات التسيير والتجهيزات العمومية ذات الطابع النهائي، ويحدد قانون المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها، وتشمل قوانين المالية على ثلاثة أصناف وهي:

[1] حمد أحمد الكايد، الإدارة المالية والدولية التحليل المالي الاقتصادي، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 28.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1040.

[3] قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 غشت 1990، ص 1132.

[4] القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير 1988، ص 54.

[5] DGB, Le Budget: Comprendre le budget de l'état, Ministère des finances, Accédé 16/05/2022, disponible a: https://dgb.mf.gov.dz/le-budget-cest-quoi/

❖ **قانون المالية للسنة،** وهو يمثل الإطار القانوني الذي يحدد بوضوح إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها، وجميع المحتويات الرئيسية في وثائق الموازنة، وكذا صلاحيات ومسؤوليات الجهات المكلفة بتنفيذها ورقابتها.

❖ **قانون المالية التكميلي أو التعديلي،** ويتضمن إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية.

❖ **قانون ضبط الميزانية،** وهو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية.

1-2- النفقات العامة: تمثل النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة والتي تستخدمها من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، وتختلف النفقات العامة في تصنيفها وكيفية توزيعها باختلاف الحاجات العامة والهدف المراد تحقيقه والوصول إليه.

1-2-1- تعريف النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[1]

وتعرف أيضا بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة وذلك بهدف إشباع حاجة عامة.[2]

ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات **أركان ثلاثة:** مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام أو هيئة عامة، الغرض منه تحقيق نفع عام.

1-2-2- تصنيف النفقات العامة: تقسم النفقات العامة للدولة طبقا للمادة 23 من القانون رقم 84-17 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار):

❖ **نفقات التسيير:** طبقا للمادة 05 من القانون رقم 90-21 "تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة"،[3] ويتم توزيع هذه النفقات حسب كل دائرة وزارية والتي تظهر في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية السنوي، وتجمع نفقات التسيير طبقا للمادة 24 من القانون رقم 84-17 في أربعة أبواب هي: [4]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، إربد، الأردن، عالم الكتب للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 89.

[2] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص 65.

[3] قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 1132.

[4] قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1042.

- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

❖ **نفقات التجهيز (الاستثمار):** طبقا للمادة 06 من القانون رقم 90-21 "تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع"، تمثل **رخص البرامج** الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها، أما **اعتمادات الدفع** فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن الآمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة.[1]

يتم توزيع هذه النفقات حسب القطاعات والتي تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي، وطبقا للمادة 35 من القانون رقم 84-17 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبوب هي:[2]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

1-3- الإيرادات العامة: تعتبر الإيرادات عامة المصدر الرئيسي لتغطية النفقات العامة والتي تمكن الدولة من القيام بوظائفها وتسيير جميع مؤسساتها، وتختلف مصادرها وطرق تحصيلها باختلاف الوضع الاقتصادي والنظام المالي والسياسي للدولة.

1-3-1- تعريف الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة بأنها أداة مالية تمثل مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[3]

[1] قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره، ص ص 1132-1133.
[2] قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1042.
[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وتعرف أيضا بأنها مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات وذلك لتمويل النفقات العامة وسد الحاجات العامة، فالإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، والأداة التي توزع بها الأعباء العامة وفقا لمبدأ العدالة والمساواة.[1]

1-3-2- تصنيف الإيرادات العامة: تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة طبقا للمادة 11 من القانون رقم 84-17 ما يلي:[2]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وقد وردت الإيرادات العامة تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة في الجدول (أ) الملحق بقانون المالية السنوي، وصنفت حسب الشكل التالي:[3]

1- الموارد العادية: وتتضمن ما يلي:

1-1- الإيرادات الجبائية: تتشكل من حواصل الضرائب المباشرة، وحواصل التسجيل والطابع، وحواصل الضرائب المختلفة على الأعمال، وحواصل الضرائب غير المباشرة، وحواصل الجمارك.

1-2- الإيرادات العادية: تتكون من حواصل ومداخيل أملاك الدولة، الحواصل المختلفة للميزانية، والإيرادات النظامية.

1-3- الإيرادات الأخرى: تتمثل في مختلف الإيرادات كالهبات

[1] رانيا محمود عمارة، المالية العامة-الإيرادات العامة، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2015، ص 32.

[2] قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1041.

[3] قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021، ص 65.

2- الجباية البترولية: نظرا لأهميتها وارتفاع حصيلتها في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ميزها المشرع الجزائري عن باقي الإيرادات الأخرى، وصنفها لوحدها، ذلك أن إعداد الموازنة العامة يرتبط بحصيلة الجباية البترولية.

2- مبادئ ودورة الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بأربع مراحل هامة تسمى بدورة الموازنة، تخضع خلالها إلى مجموعة من القواعد تهدف إلى وضع الموازنة في صورة سليمة وصحيحة حتى يسهل تنفيذها ورقابتها.

2-1- مبادئ الموازنة العامة: قبل الشروع في إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة، لا بد أن يراعى في ذلك احترام السلطة التنفيذية لعدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي أصبحت من البديهيات المتفق عليها في علم المالية العامة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

2-1-1- مبدأ سنوية الموازنة: يعني هذا المبدأ أن توضع الموازنة الدولة على أساس سنوي، وأن توافق السلطة التشريعية عليها سنويا، وبذلك تساعد السلطة التشريعية في ممارسة الرقابة على الموازنة العامة.[1] يختلف تحديد بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر تحدد السنة المالية بداية من أول شهر جانفي إلى غاية 31 من شهر ديسمبر.

2-1-2- مبدأ وحدة الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، أي أن تخصص موازنة واحدة تسمح للبرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، وأيضا تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة موازنة.

ورغم ما يتضمن عليه مبدأ وحدة الموازنة من فوائد، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي مست هذه القاعدة وهي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة (حسابات التجارة، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية).[2]

2-1-3- مبدأ شمولية (عمومية) الموازنة: يقترب مبدأ الشمول في الموازنة العامة من مبدأ وحدة الموازنة، فإذا كان يشير هذا الأخير إلى أن تكون جميع النفقات وجميع الإيرادات مدرجة في وثيقة واحدة، فإن مبدأ شمول الموازنة يقضي بأن تكون النفقات منفصلة عن الإيرادات وأن تظهر بكاملها دون إنقاص.[3]

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1040.

[3] عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 50.

2-1-4- مبدأ توازن الموازنة: ينطوي على هذا المبدأ مفهومان، **مفهوم تقليدي** ويعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، ويقود هذا المفهوم إلى خشية الدولة من حدوث عجز في موازنتها، يتجه بطبيعته إلى تغطيته إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الإصدار النقدي. **ومفهوم حديث**، يشير إلى أن النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن المالي، بل يستبدلها بفكرة أوسع منها وهي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة.[1]

2-2- دورة الموازنة العامة: تمر الموازنة العامة للدولة بالمراحل التالية:

2-2-1- مرحلة تحضير ومناقشة الموازنة العامة: تحت إشراف وزارة المالية، تختص السلطة التنفيذية بإعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة، كون هذه السلطة هي التي تحدد السياسة الاقتصادية للدولة، حيث في الفترة من مارس إلى أفريل من السنة المالية الجارية يقوم كل قطاع حكومي بإعداد تقديراته لإيراداته ونفقاته للسنة المالية المطلوب إعداد ميزانيتها (السنة المالية المقبلة)، وفي الفترة من ماي إلى أوت تتولى وزارة المالية فحص هذه التقديرات وتنقيحها أو تعديلها ثم تنسيقها وإدراجها في مشروع واحد متكامل لميزانية الدولة يسمى "**مشروع قانون المالية**"، يودع هذا المشروع في أجل أقصاه يوم 30 سبتمبر، ويحتوي على مواد تتناول من جديد وفي صيغة واضحة، الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة. تتألف الوثيقة المتضمنة مشروع قانون المالية المقدمة بشكل كامل والتي يسمح محتواها بإجراء دراسة مستفيضة، من جزئين متباينين:[2]

- ✓ **الجزء الأول:** يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وبالطرق الوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية وتسمح بضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في المخطط السنوي للتنمية.
- ✓ **الجزء الثاني:** يقترح فيه ما يلي:

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 352-353.

[2] قانون رقم 89-24 مؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 1، الصادرة بتاريخ 3 يناير 1990، ص 2.

– المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات المخصصة للتسيير، وعلى قطاع بالنسبة للتجهيزات العمومية.

– الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بعدد كل ميزانية ملحقة.

– الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة.

– الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة التي لا تنصب إلا على المحتويات التي ينص عليها هذا القانون.

يميز في مشروع قانون المالية بين الأحكام التشريعية الدائمة والأحكام ذات الطابع المؤقت، ويعد كل حكم مقترح دون تحديد مدة تطبيقه صراحة حكما ذا طابع دائم.

بعد إيداع الحكومة لمشروع قانون المالية الذي يكون مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، يقوم هذا الأخير طبقا للقوانين والأنظمة الحالية للمجلس، بإحالته إلى لجنة المالية والميزانية التي تستهل عملها بعقد اجتماعات تمهيدية تضبط من خلالها برنامج أشغالها ومنهجية عملها، وبعدها تعقد اللجنة اجتماعا تخصصه إلى الاستماع إلى وزير المالية الذي يقوم بتقديم شرح مفصل لمضمون قانون المالية، ثم تقوم اللجنة بدراسة أحكام المشروع يليها مناقشة الميزانيات القطاعية المقترحة في مشروع القانون، وبعدها تقوم بإعداد تقرير تمهيدي يتضمن تحليل لمشروع القانون وانشغالات أعضاء اللجنة وتعديلاتهم ليتم عرض كل ما اقترحته اللجنة من تعديلات على وزير المالية.

2-2-2- مرحلة التصويت واعتماد الموازنة العامة: يعرض المشروع التمهيدي للميزانية على مجلس الحكومة ثم يرفع إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وبعد الموافقة على مشروع قانون المالية، يحال هذا المشروع على البرلمان ليتم التصويت عليه في مدة أقصاها 75 يوما ابتداءا من تاريخ إيداعه،[1] ثم يرسل بعد ذلك إلى مجلس الأمة للمصادقة عليه خلال أجل 20 يوم، في حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر،[2] وذلك طبقا للمادة 69 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية التي تنص على أنه في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتبرة، يتم ما يلي:

أ- يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

[1] لحسن دردوري، الأخضر لقليطي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 7، 2017، ص 645.

[2] قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016، ص 26.

– بالنسبة إلى الإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.

– بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة، وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.

– بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

ب– يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيرها قبل بداية السنة المالية الجديدة للميزانية".[1]

بعد اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة ضمن إطار قانون المالية السنوي، يوقع على هذا الأخير رئيس الجمهورية، ويصدر بعد ذلك في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

2–2–3– مرحلة تنفيذ الموازنة: تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل الأساسية في دورة الميزانية وذلك لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات وتسهر على سلامة صرف النفقات تكون بذلك قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة لذلك تعنى هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الحكومة.

بعد صدور قانون المالية السنوي، ووفقا لما هو محدد فيه، يشرع فورا في توزيع نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية، وتوزع أيضا النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي، ويتولى عمليات التنفيذ الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وذلك وفق الشروط المحددة في القانون رقم 84–17. تتم هذه العمليات من حيث **الإيرادات** ومن حيث **النفقات** كما يلي:[2]

- ✓ **من حيث الإيرادات:** وهذا عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل

– **الإثبات:** هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

– **التصفية:** تسمح تصفية الإيرادات بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والآمر بتحصيلها.

– **التحصيل:** هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

[1] قانون رقم 84–17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره، ص 1084.

[2] قانون رقم 90–21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

✓ **من حيث النفقات:** وهذا عن طريق إجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحرير الحوالات والدفع.

- **الالتزام:** يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.
- **التصفية:** تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.
- **الدفع:** يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي.

2-2-4- مرحلة مراقبة الموازنة: تمثل هذه المرحلة آخر مراحل دورة الموازنة العامة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تنفيذ الموازنة وفقا لما كان مقررا وطبقا للقوانين التي تنظم عملية التنفيذ، وكذلك إلى تحديد الاختلالات التي يمكن أن تقع ومن تم معالجتها في الوقت المناسب،[1] وتمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة حسب الأشكال التالية:[2]

✓ **الرقابة الإدارية:** تقوم بها الهيآت التابعة للسلطة التنفيذية كالمراقب المالي، ولجان الصفقات العمومية، والمفتشية العامة للمالية، مسؤولة بشكل خاص عن إجراء الدراسات والتحليلات المالية والاقتصادية من أجل تقييم كفاءة وفعالية الإدارة وتسيير الموارد المالية وغيرها من الموارد العامة.

✓ **الرقابة القضائية:** تتولاها هيئة قضائية متخصصة في المجال المالي وهي مجلس المحاسبة، والذي يمارس رقابة لاحقة على تسيير الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، ويتأكد من مطابقة العمليات المالية والمحاسبية للقوانين واللوائح المعمول بها.

✓ **الرقابة البرلمانية:** تمارسها السلطة التشريعية بغرفتيها المتمثلتين في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وهذا من خلال المصادقة على قانون المالية السنوي وقانون تسوية الميزانية وذلك فيما يتعلق بنتائج تسيير العمليات المالية للدولة.

3- عجز الموازنة العامة وآليات تمويله

يعتبر عجز الموازنة العامة ظاهرة معقدة للغاية، تعاني منها جميع دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، وتتعدد العوامل المسببة في إحداثه وتفاقمه، فبعضها يرتبط بالنفقات العامة وأخرى ترتبط بالإيرادات العام، ومع تطور وظائف الدولة ونشاطاتها، وتنوع طرق ووسائل التسيير المالي للموازنة العامة، أخذ العجز بعدا آخر في التحليل المالي، ولم يعد ذلك المؤشر الذي يدل على ضعف وسوء إدارة المالية العامة، بل أصبح البحث في كيفية تمويله ومعالجته أكثر أهمية وضرورة من البحث عن أسباب

[1] خوري راني، الموازنة العامة، عمان، الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2013، ص 6.

[2] يلس شاوش بشير، المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

حدوثه، ذلك أن الحكومات أحيانا تكون مطالبة بإتباع سياسة إنفاقية توسعية تقتضي بالضرورة موازنة تعرف عجزا طارئا، تبرره الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية السائدة.

3-1- تعريف عجز الموازنة العامة: يشير عجز الموازنة العامة إلى الحالة التي يكون فيها رصيد الموازنة العامة سالبا، والناتج عن ارتفاع النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة، مما تضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز من خلال أحد المصادر التي سوف نراها فيما بعد، أما الحالة التي يكون فيها رصيد الموازنة العامة موجبا، أي أن الإيرادات العامة تفوق النفقات العامة، فيشر ذلك إلى فائض الموازنة، وفي هذه الحالة تقوم عادة الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى موازنة مقبلة أول تحويله إلى ادخار أو توظيفه في أسواق المال.

مما سبق، يظهر أن العجز في الموازنة العامة يتخذ أشكالا عديدة يمكن ذكر أبرزها كما يلي:

- ✓ **العجز المتوقع:** هو ذلك العجز الذي يكون ضمن مشروع الموازنة العامة المقترح من طرف الحكومة والمعروض على البرلمان من أجل مناقشته والمصادقة عليه، أي أنه عجز تقديري ومتوقع يكون في بداية السنة المالية، بمعنى آخر أن الدولة هي من تقرر هذا العجز وذلك حسب سياستها الاقتصادية والمالية.
- ✓ **العجز المؤقت:** هو عجز يحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير متوقعة أو بسبب سوء تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه،[1] ويتم عادة معالجته آنيا أو تداركه في الموازنة المقبلة.
- ✓ **العجز الحقيقي:** هو ذلك العجز الذي يتم إحصاؤه في نهاية السنة المالية، أي بعد تنفيذ الموازنة العامة وذلك بصرف جميع النفقات العامة وتحصيل إجمالي الإيرادات العامة.
- ✓ **العجز الهيكلي:** يحدث هذا العجز نتيجة لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح العجز دائما، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج عن التوسع في الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدرة الاقتصاد على توليد مصادره، أي وجود اختلالات هيكلية في اقتصاد الدولة لا تسمح لها بالموازنة بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

[1] صلاح الدين شريط، أمحمد بن البار، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 8، 2017، ص 227.

3-2- أسباب عجز الموازنة العامة: تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى العجز في الموازنة العامة، ويرجعها بعض المراقبين والمحللين في مجال الاقتصاد والمال إلى سوء إدارة المالية العامة، ولكن البعض يرى أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى الوصول إليه ومنها:

- ✓ ارتفاع عدد السكان في الدولة، وضرورة تلبية حاجياتهم العامة، مما يعني ذلك زيادة الدولة من إنفاقها العمومي وذلك من أجل توفير المزيد من الخدمات والمشاريع العامة، وفي هذه الحالة تصبح الدولة مطالبة بالبحث عن خطط إنتاجية تدفع نحو الانتعاش الاقتصادي، وإلى توفير فرص العمل.
- ✓ تعرض الدولة لحالات طارئة كالزلازل، والبراكين، والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعة، التي تجبر الدولة على زيادة إنفاقها والتدخل في الحياة اليومية قدر المستطاع، وذلك لغرض بناء وإصلاح ما أفسدته الطبيعة.
- ✓ الأزمات الاقتصادية والمالية الخارجية التي تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة، مما تؤدي إلى تراجع إيراداتها مقابل نفقاتها.
- ✓ الركود الاقتصادي في الدولة، والذي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ التحولات الجيوسياسية والعسكرية، حيث تضطر بعض الدول إلى تحسين قدراتها العسكرية وذلك للحفاظ على حدودها وسلامة مواطنيها، وهذا يتطلب المزيد من النفقات العامة.

3-3- مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: تتباين مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، بين التركيز على مصادر التمويل المحلية ومصادر التمويل الخارجية، وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة، وبشكل عام فإن الدول تسعى لتعزيز الوضع المالي وذلك بتخفيض مستوى عجز الموازنة العامة ومستويات الدين العام ووضعها في مستويات قابلة للاستدامة، من خلال تطبيق وسائل فعالة لزيادة حصيلة الإيرادات المالية وتنويعها وضبط النفقات الحكومية وتوجيهها لتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية، من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض معدلات الفقر.[1] وفيما يلي مصادر تمويل عجز الموازنة العامة:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل السادس –التطورات المالية–، 2016، ص 184.

✓ **تقليص النفقات العامة:** ويعني ذلك تخفيض إجمالي النفقات العامة وهذا من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والمتمثلة في تخفيض الأجور والمرتبات للمستخدمين، أو رفع الدعم عن بعض السلع والخدمات الاجتماعية، أو ترشيد وتسقيف في بنود النفقات الموزعة، أو إلغاء إحدى الاعتمادات المالية سواء الموجهة للاستثمار أو للتسيير، ويتم عادة اللجوء إلى استخدام هذه الوسيلة وذلك لمعالجة اختلالات ظرفية تمس الموازنة العامة وتكون خلال السنة المالية الجارية.

✓ **زيادة الضرائب:** تعتبر الضرائب من بين المصادر الرئيسية في تكوين الإيرادات العامة، والتي تعتمد عليها الدولة بشكل أساسي في تغطيتها للنفقات العامة، حيث تؤدي زيادة الضرائب بغرض تمويل عجز الموازنة العامة إلى إنشاء أثرين متباينين، أحدهما إيجابي يتمثل في معالجة التضخم والكساد وذلك من خلال امتصاص السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات، وآخر سلبي يؤدي إلى تخفيض المداخيل العامة للأفراد وللمؤسسات، فبالنسبة للأفراد يتقلص لديهم الاستهلاك والادخار ويؤدي هذا إلى تراجع القدرة الشرائية، أما بالنسبة للمؤسسات فتنخفض إيراداتها ويسبب هذا في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك لتعويض فائض القيمة الناتجة عن زيادة الضرائب.

✓ **الإصدار النقدي:** يعتبر هذا النوع من التمويل أحد الأساليب السهلة التي تلجأ إليها الدولة لتمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة، وهو يعني قيام البنك المركزي بضخ كمية إضافية من النقود لتغطية فائض القيمة للنفقات العامة على الإيرادات العامة، ويعبر عن أسلوب الإصدار النقدي بأسلوب التوسع في الائتمان البنكي، ويطلق عليه التمويل بالتضخم، وذلك باعتبار أن الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة عرض كمية النقود الموجودة في السوق المحلية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم، نتيجة لمحدودية وعدم قدرة عرض السلع والخدمات في مجاراة الطلب المتزايد، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود.

✓ **صناديق الثروة السيادية:** تعتبر هذه الصناديق بمثابة أدوات استثمارية لتنويع مصادر الدخل خاصة في الدول المصدرة للنفط والغاز والتي تعتمد بشكل كبير في موازناتها العامة على عائدات تصدير هذه المواد، وقد مارست هذه الصناديق دور صمام الأمان في تمويل عجز الموازنة أثناء انهيار الأسعار في أسواق النفط العالمية، ومكنت بلدانها من تخطي مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة في الساحة العالمية.[1]

[1] محمد الكوخي، هل يمكن للصناديق السيادية الخليجية أن تعوض موارد النفط؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص 3.

✓ **سندات وأذونات الخزينة:** تلجأ الدولة إلى هذه الطريقة وذلك عند عدم كفاية مواردها المالية لتغطية عجز موازنتها العامة، إذ تقوم بطرح سندات أو أذونات الخزينة من أجل الاكتتاب العام، من طرف الأفراد والمؤسسات المالية، وتتميز هذه الطريقة بأنها غير تضخمية، أي لا تترتب عنها زيادة في عرض النقود، وتعتمد على وجود سوق مالية نشطة لتداول أدوات الدين هذه.

✓ **التمويل الخارجي:** في حالة عجز المدخرات المحلية عن سد العجز في الموازنة قد تلجأ الدولة للأسواق الخارجية أو المؤسسات الدولية لسد هذا العجز. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستدانة من الخارج ليست مشكلة – في حد ذاتها– إذا كانت طبيعة العجز وظروف الاقتصاد تسمح بذلك، وإنما المشكلة في أوجه صرف هذه الديون، فإذا كان العجز ناتجا عن تفاقم مشكلة الدين فمن غير المنطق أن يتم العلاج بالاستدانة مرة أخرى، لأن الأقساط والفوائد الجديدة ستزيد الأعباء المالية على الموازنات المقبلة وقد تؤدي لتحول العجز فيها من عجز يمكن التغلب عليه إلى عجز مزمن.

يتضح من خلال أدوات تمويل عجز الموازنة العامة أعلاه، أن لكل شكل تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي، فعلى الرغم من أن التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يقلص من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع النقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي، مما يساهم في تخفيض التضخم ودعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تمويل الموازنة من خلال القطاع المصرفي قد يؤدي إلى مزاحمة مالية للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلا من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من قدرة القطاع على منح الائتمان لدعم النشاط الاقتصادي، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلف فرص العمل. أيضا اللجوء إلى التمويل الخارجي يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

المبحث الثاني: الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط

تعتمد الموازنة العامة في الجزائر في تمويل نفقاتها بشكل رئيسي على إيرادات الجباية البترولية التي تمثل المصدر الأساسي في تكوين إيراداتها، الأمر الذي يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الخارجية. يسعى هذا المبحث إلى تحليل تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1970-2021) وإلى إبراز مدى تأثير تقلبات أسعار النفط عليها وعلى مكوناتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

1- الإيرادات العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي، يجب عليها أن تحدد مصادر إيراداتها العامة وذلك حتى تتمكن من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومع تطور نشاط الدولة أصبح تنويع وتحصيل الإيرادات من مصادر مختلفة، أمرا بالغ الأهمية من أجل تأمين وحماية الاقتصاد من تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية التي يتكرر حدوثها باستمرار في الساحة الدولية.

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل أساسي على إيرادات الجباية البترولية غير المستقرة، والمرتبطة بأسعار النفط، والتي تتصف بشدة التقلب وعدم اليقين والقدرة على التنبؤ بقيمتها في الأسواق العالمية، حيث شهدت فترة الدراسة الكثير من الأزمات النفطية، التي انعكس بعضها إيجابا على الجباية البترولية وحققت فوائض مالية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي بلغت أرقاما قياسية، وبعضها الأخر سلبا على الجباية البترولية، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فانخفضت إيراداتها المالية والتي كانت أحيانا بالغة التأثير، من خلال بيانات الملحق (11)، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة فترات رئيسية كالتالي:

1-1- الفترة (1970-1989): باستثناء سنتي 1981 و1986، عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا مستمرا في قيمتها طيلة هذه الفترة، الشكل (3-1)، يرجع السبب في ذلك بالدرجة الأساس إلى التطور الإيجابي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي انعكست إيجابا على نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة.

الشكل (3-1): تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)

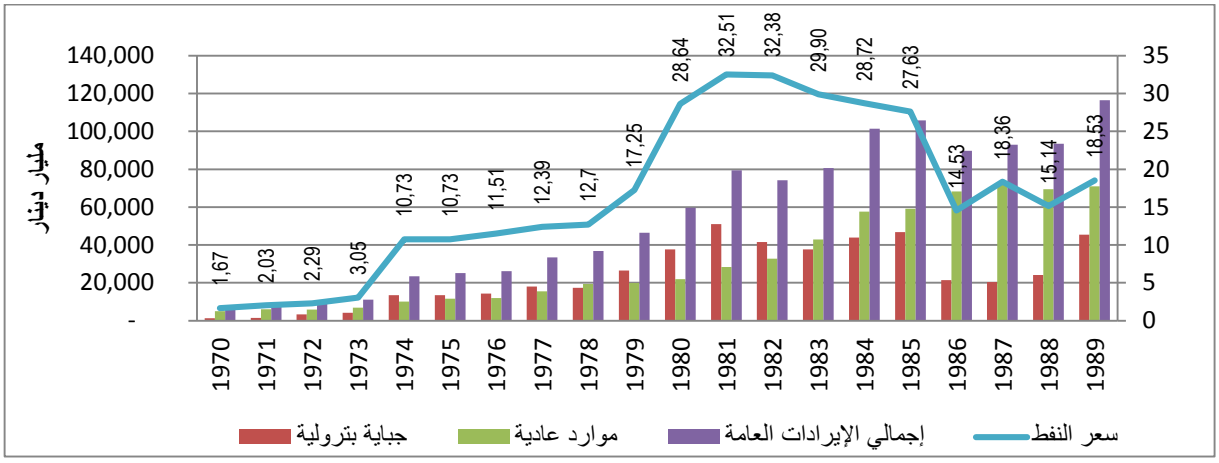

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (11)

في الفترة (1970-1979)، فقد بلغت قيمة الإيرادات العامة 6,3 مليار دينار في عام 1970 (بنسبة 26% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 11,1 مليار دينار في عام 1973 (بنسبة 32% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 4,7 مليار دينار (بنسبة نمو 75,5%)، ثم قفزت بعدها في عام 1974 وحققت قيمة بلغت 23,4 مليار دينار (بنسبة 42% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بارتفاع قدره 12,3 مليار دينار (بنسبة نمو 112%)، استمر هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى قيمة 46,4 مليار دينار في عام 1979 (بنسبة 26% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع هذا التطور الكبير والملحوظ إلى صدور قرار تأميم المحروقات عام 1971 وإلى تأثير أزمتي النفط الأولى 1973 والثانية 1979 بالدرجة الأساس والتي سمحت بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط من 1,7 دولار للبرميل في عام 1970 إلى 3,1 دولار للبرميل ثم إلى 17,3 دولار للبرميل لعامي 1973 و1979 على التوالي، هذه التطورات انعكست إيجابا على نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت من (21%) في عام 1970 إلى (37%) ثم إلى (57%) لعامي 1973 و1979 على التوالي، لتتجاوز بذلك نسبة مساهمة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات العامة، والتي انخفضت من (79%) في عام 1970 إلى (63%) ثم إلى (43%) لعامي 1973 و1979 على التوالي.

في الفترة (1980-1989)، بلغت الإيرادات العامة قيمة 59,6 مليار دينار في عام 1980 (بنسبة 37% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 79,4 مليار دينار في عام 1981 (بنسبة 41% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت بعدها بنسبة (-6%) في عام 1982 وبلغت قيمة 74,2

مليار دينار (بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا مقارنة بعام 1981، يرجع هذا الانخفاض النسبي الأخير إلى تراجع سعر برميل النفط إلى 32,4 دولار للبرميل، وبذلك انخفضت نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة إلى (56%)، وهذا رغم نمو الموارد العادية بنسبة (15%).

عرفت الإيرادات العامة بعدها عودة تدريجية وتحسنت قيمتها كثيرا، فقد بلغت قيمة 80,6 مليار دينار في عام 1983 (بنسبة 34% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 105,9 مليار دينار في عام 1985 (بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو (31%)، يعزى هذا التحسن إلى ارتفاع نمو قيمة الموارد العادية بنسبة (37,6%) والذي فاق نمو الجباية البترولية بنسبة (24%)، إذ بلغت نسبة مساهمة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات العامة (53%) في عام 1983 ثم ارتفعت إلى (56%) في عام 1985.

في الفترة الموالية، شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا لقيمتها في الأسواق العالمية، تحت تأثير الأزمة النفطية لعام 1986، فقد هوى السعر إلى 14,5 دولار للبرميل لذات العام، أي بانخفاض قدره (50%) وهذا مقارنة بعام 1985، وبذلك تسببت هذه الحالة في حدوث أزمة اقتصادية خانقة على الجزائر، فقد انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (-15%) وبلغت قيمة 89,7 مليار دينار (بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، وبلغت معها نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة (24%).

بعد تلاشي تأثير الأزمة النفطية وتعافي السوق النفطية في السنوات الموالية، ارتفع سعر برميل النفط إلى 18,5 دولار للبرميل في عام 1989، وعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا في قيمتها وتحسنا مستمرا، فسجلت قيمة 93 مليار دينار في عام 1987 (بنسبة 30% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 116,4 مليار دينار في عام 1989 (بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو (25%)، يرجع ذلك إلى ارتفاع مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، وذلك من نسبة (22%) في عام 1987 إلى نسبة (39%) في عام 1989، مقابل انخفاض مساهمة الموارد العادية وذلك من نسبة (78%) في عام 1987 إلى نسبة (61%) في عام 1989.

1-2- الفترة (1990-1999): عرفت هذه الفترة تطور الإيرادات العامة بصفة مستمرة، وذلك باستثناء عام 1998، الشكل (3-2)، ويرجع هذا إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي مست قطاع المحروقات، مما انعكست إيراداته إيجابا على إجمالي الإيرادات العامة.

الشكل (3-2): تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)

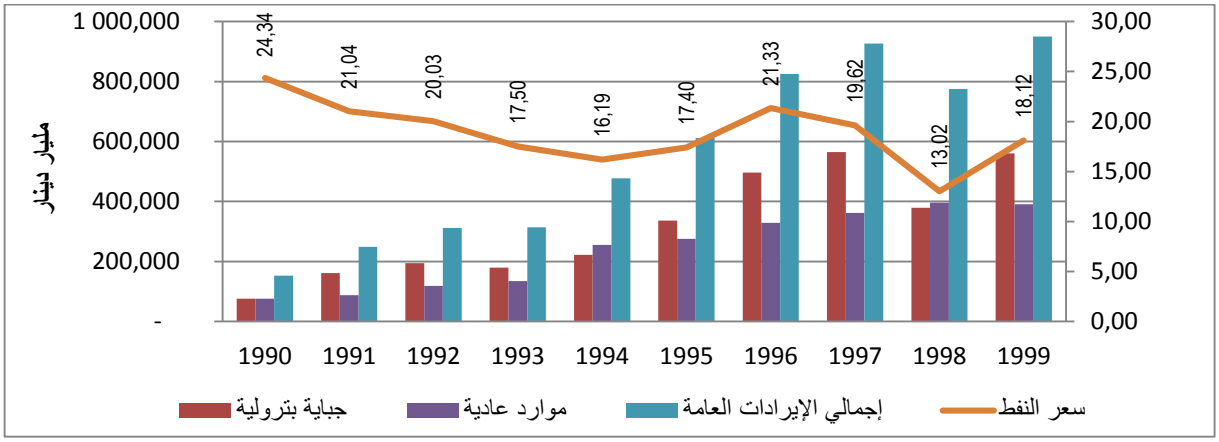

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (11)

بلغ إجمالي الإيرادات العامة قيمة 152,5 مليار دينار في عام 1990 (بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 926,7 مليار دينار في عام 1997 (بنسبة 33% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت قيمة 76,2 مليار دينار في عام 1990، ثم تضاعفت بعدها أكثر من ستة (6) مرات لتبلغ بذلك قيمة 564,8 مليار دينار في عام 1997، من جهة، ومن جهة أخرى إلى الإصلاحات الضريبية التي ساهمت في ارتفاع قدرة التحصيل الجبائي والتي أدت إلى زيادة قيمة الموارد العادية، إذ بلغت قيمة 76,3 مليار دينار في عام 1990، ثم عرفت بعدها قفزة نوعية وتضاعفت هي الأخرى أكثر من ثلاثة (3) مرات وبلغت قيمة 361,9 مليار دينار في عام 1997.

في عام 1998 تكرر حدوث أزمة نفطية أخرى، أين انخفضت فيها أسعار النفط إلى 13 دولار للبرميل (أي بنسبة -34%)، مقارنة بعام 1997، وتسببت بذلك في انخفاض قيمة الجباية البترولية التي بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة (49%)، بدورها انخفضت معها الإيرادات العامة التي سجلت قيمة 774,5 مليار دينار (بنسبة 27% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك رغم التحسن المستمر في قيمة تحصيل الموارد العادية، وفي عام 1999، ارتفعت قيمة الإيرادات العامة وبلغت 950,5 مليار دينار (بنسبة 29% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر النفط إلى 18,1 دولار للبرميل والذي رفع من نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والتي مثلت (59%).

1-3- الفترة (2000-2021): شهدت هذه الفترة تطورات كثيرة في هيكل الإيرادات العامة، الشكل (3-3)، ففي الفترة (2000-2008) تم تسجيل فوائض مالية ضخمة للجباية البترولية مقارنة بالعقود

الثلاثة السابقة، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في الفترة (2009-2021) فتأثرت كثيرا إيرادات الجباية البترولية بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما عرفت ارتفاع قيمة الموارد العادية مقارنة بقيمة إيرادات الجباية البترولية.

الشكل (3-3): تطور الإيرادات العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)

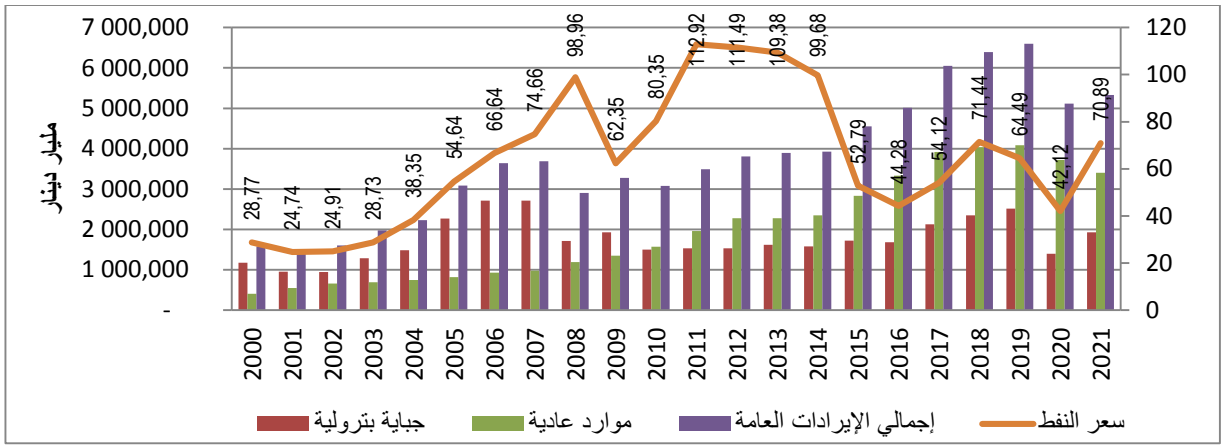

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (10) والملحق (11)

في الفترة (2000-2008)، فقد بلغت قيمة الإيرادات العامة 1578,1 مليار دينار في عام 2000 (بنسبة 38% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت إلى قيمة 1505,5 مليار دينار في عام 2001 (بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره 72,6 مليار دينار (-5%)، يرجع ذلك إلى انخفاض سعر النفط من 28,8 دولار للبرميل في عام 2000 إلى 24,7 دولار للبرميل في عام 2001، والتي أثرت على إيرادات الجباية البترولية التي تراجعت قيمتها من 1213,2 مليار دينار في عام 2000 (بنسبة 77% من إجمالي الإيرادات العامة)، إلى قيمة 1001,4 مليار دينار في عام 2001 (بنسبة 67% من إجمالي الإيرادات العامة)، وهذا رغم ارتفاع الموارد العادية بنسبة نمو (38%)، حيث بلغت قيمتها 364,9 مليار دينار في عام 2000 (بنسبة 23% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى 504,1 مليار دينار في عام 2001 (بنسبة 33% من إجمالي الإيرادات العامة).

ابتداء من عام 2002، تحسنت الأوضاع في السوق النفطية العالمية، إذ بلغ سعر برميل النفط 24,9 دولار للبرميل ثم قفز إلى 99 دولار للبرميل في عام 2008، نتيجة لهذه التطورات المفاجئة والسريعة لأسعار النفط، جددت الإيرادات العامة العهد مع الزيادات، إذ ارتفعت قيمتها من 1603,2 مليار دينار في عام 2002 (بنسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي)، إلى قيمة 5111 مليار دينار في عام 2008 (بنسبة 46% من إجمالي الناتج المحلي)، يعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة إيرادات الجباية

البترولية من 1007,9 مليار دينار في عام 2002 (بنسبة 63% من إجمالي الإيرادات العامة)، إلى 4088,6 في عام 2008 (بنسبة 80% من إجمالي الإيرادات العامة)، وهي تمثل أعلى نسبة مساهمة سجلت في فترة الدراسة، بالنسبة للموارد العادية، فقد عرفت هي الأخرى نمو مستمرا طيلة هذه الفترة، غير أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية لا تكاد تقارن بنسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الكلية، فقد بلغت في عام 2002 قيمة 595,3 مليار دينار (بنسبة 37% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 1022,4 في عام 2008 (بنسبة 20% من إجمالي الإيرادات العامة)، أي بنسبة نمو (180%) مقارنة بعام 2000.

أما الفترة في (2009-2021)، فقد عرفت تذبذبا كبير في أسعار النفط، أثر على إيرادات الجباية البترولية، فقد انخفض سعر برميل النفط في عام 2009 إلى 62,4 دولار للبرميل، وذلك تحت تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، وبهذا انخفضت الجباية البترولية إلى قيمة 2412,7 مليار دينار، انعكس ذلك على الإيرادات العامة التي انخفضت إلى قيمة 3676 مليار دينار (37% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره (-28%) بالنسبة لعام 2008.

عرفت بعدها أسعار النفط تحسنا كبيرا خلال الفترة الموالية (2010-2013)، أين تجاوزت فيها أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل، إذ بلغ سعرها 80,4 دولار للبرميل في عام 2010، ثم ارتفع إلى 112,9 دولار للبرميل في عام 2011، ثم انخفض نسبيا إلى 109,4 دولار للبرميل في عام 2013، هذه الأرقام انعكست إيجابا على الجباية البترولية، فقد بلغت قيمتها 2905 مليار دينار في عام 2010 (بنسبة 66% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 3678,1 مليار دينار في عام 2013 (بنسبة 62% من إجمالي الإيرادات العامة)، وبدورها بلغت الإيرادات العامة في عام 2010 قيمة 4392,9 مليار دينار (37% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 5940,9 مليار دينار في عام 2013 (36% من إجمالي الناتج المحلي)، بالنسبة للموارد العادية فقد ساهمت هي الأخرى في هذا النمو، حيث بلغت في عام 2010 قيمة 1487,9 مليار دينار (بنسبة 34% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 2262,8 في عام 2013 (بنسبة 38% من إجمالي الإيرادات العامة).

شهدت الفترة (2014-2016) تراجعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية، وذلك بسبب الأزمة التي بدأت بعد منتصف عام 2014 وامتدت إلى بداية عام 2016، وأدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد بلغت قيمتها 3388,4 مليار دينار في عام 2014 (بنسبة 59% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم انخفضت بنسبة (-45%) إلى قيمة 1781,1 مليار دينار في عام 2016 (بنسبة 35% من إجمالي

الإيرادات العامة)، أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة من قيمة 5738,4 مليار دينار في عام 2014 (33% من إجمالي الناتج المحلي)، إلى قيمة 5110,1 مليار دينار في عام 2016 (29% من إجمالي الناتج المحلي)، أما الموارد العادية فقد ساهمت في تخفيف حدة تراجع الإيرادات العامة، حيث بلغت قيمتها 2350 مليار دينار في عام 2014 (بنسبة 41% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 3329 في عام 2016 (بنسبة 65% من إجمالي الإيرادات العامة).

في الفترة (2017–2021) تراجعت قيمة إيرادات الجباية البترولية تحت تأثير انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة في عام 2020 بسبب أزمة جائحة كوفيد–19،[1] والتي وصل فيها سعر برميل النفط إلى 42,1 دولار للبرميل، مما أدت هذه الحالة إلى انخفاض الإيرادات العامة، كما عرفت هذه الفترة وعلى غرار الفترات السابقة، تجاوز قيمة الموارد العادية لقيمة إيرادات الجباية البترولية، مما ساعد ذلك في تجنب الإيرادات العامة لخسارة مالية كبيرة، فقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة قيمة 6047,9 مليار دينار في عام 2017 (32% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع إلى قيمة 6751,6 مليار دينار في عام 2019 (33% من إجمالي الناتج المحلي)، لينخفض بعدها إلى قيمة 5641 مليار دينار في عام 2020 (31% من إجمالي الناتج المحلي)، ليرتفع مرة أخرى في عام 2021 إلى قيمة 5915,4 مليار دينار (27% من إجمالي الناتج المحلي)، أما إيرادات الجباية البترولية فقد بلغت قيمتها 2177 مليار دينار في عام 2017 (36% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 2668,5 مليار دينار في عام 2019 (40% من إجمالي الإيرادات العامة)، لتنخفض بعدها إلى قيمة 1921,6 مليار دينار في عام 2020 (34% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم تستقر عند هذا المستوى في عام 2021 وتحقق قيمة 1727,6 مليار دينار (33% من إجمالي الإيرادات العامة)، بالنسبة للموارد العادية فقد بلغت قيمتها 3870,9 مليار دينار في عام 2017 (بنسبة 64% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم بلغت ذروتها إلى قيمة 4083,1 في عام 2019 (بنسبة 60% من إجمالي الإيرادات العامة)، لتنخفض بعدها في عام 2020 وتبلغ قيمة 3719,4 مليار دينار (66% من إجمالي الإيرادات العامة)، ثم ترتفع مجددا في عام 2021 وتحقق قيمة 3988,4 مليار دينار (67% من إجمالي الإيرادات العامة).

[1] World Bank Group, Algeria-Economic Monitor: Accelerating Reforms to Protect the Algerian Economy, Spring 2021, p 11.

2- النفقات العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط

تعتبر النفقات العامة الجهة المقابلة للإيرادات العامة، فهي تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها النهائية من خلال تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة، خاصة في الفترة الأخيرة، إذ أصبح البحث عن كيفية تمويلها وتغطيتها أكثر من ضرورة من أي وقت مضى، وهذا مع تعاظم دور الدولة وتوسع وظائفها وزيادة تدخلها في الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي.

شهدت النفقات العامة نمو مستمرا طيلة فترة الدراسة، وهذا رغم انخفاض أسعار النفط في فترات متقطعة، مما يعكس ذلك الرغبة الشديدة للدولة في تحسين المستوى المعيشي (خاصة رفع القدرة الشرائية وتخفيض معدل البطالة) وفي تحقيق التنمية الاقتصادية (من خلال البرامج الاقتصادية)، من خلال بيانات الملحق (12)، يمكننا تحليل فترة الدراسة وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة فترات جزئية كالتالي:

2-1- الفترة (1970-1989): عرفت النفقات العامة نموا مستمرا طيلة هذه الفترة، الشكل (3-4)، غير أن أداءها لم يكن بنفس المستوى، فقد بلغت النفقات العامة لمتوسط الفترة (1970-1979) قيمة 17,3 مليار دينار، ثم ارتفعت إلى قيمة 90 مليار دينار لمتوسط الفترة (1980-1989)، يعزى هذا التطور بالدرجة الأساس إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي ساهمت في ارتفاع نسبة تغطيتها للنفقات العامة، من جهة، وإلى عديد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجالات كثيرة.

تجسدت تلك الإصلاحات في تنفيذ الجزائر لأربع مخططات تنموية غطت الفترة **(1970-1989)** وهي كالتالي: **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)** وخصص له غلاف مالي قدره 20,8 مليار دينار، **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)** وخصص له غلاف مالي قدره 74,2 مليار دينار، بعدها تم إضافة ما قيمته 66,6 مليار دينار في العامين المواليين **1978 و1979**، ثم جاء بعدها **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)** ورصد له مبلغ مالي بقيمة 122 مليار دينار، ثم **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)** والذي سخر له غلاف مالي بقيمة 85,5 مليار دينار.[1]

[1] دبيش أحمد، أوكيل نسيمة، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 21، العدد 65، 2014، ص 157.

الشكل (3-4): تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)

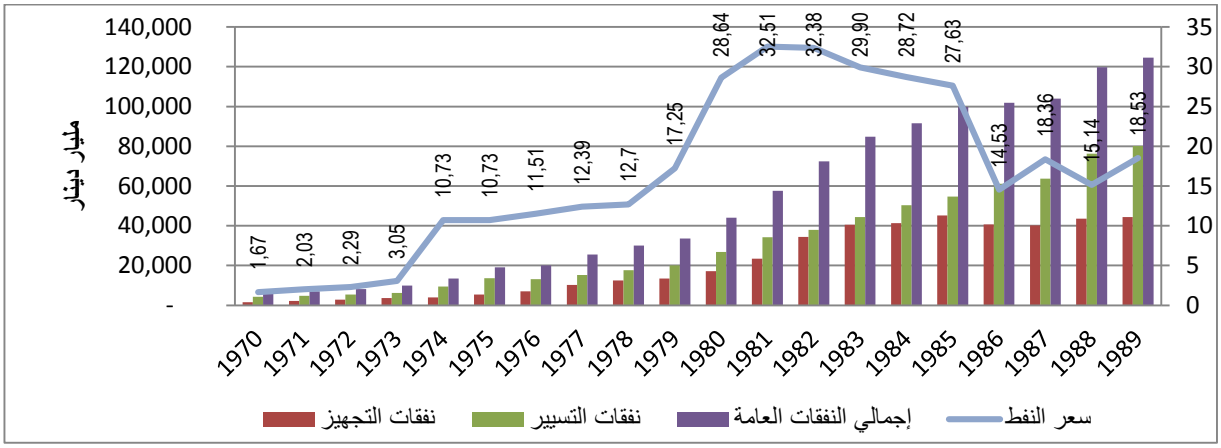

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (12)

في الفترة (1970-1979)، فقد بلغت النفقات العامة في عام 1970 قيمة 5,9 مليار دينار (24% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 13,4 مليار دينار في عام 1974 (24% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (128%)، استمرت في التحسن والارتفاع إلى أن بلغت قيمة 33,5 مليار دينار في عام 1979 (26% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (125%)، يعزى ذلك التطور في النفقات العامة إلى التغطية الكبيرة لها من طرف الجباية البترولية المحققة بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية تحت تأثير أزمتي النفط 1973 و1979، إذ ارتفعت الأسعار من 1,7 دولار للبرميل إلى 10,7 دولار للبرميل ثم قفزت إلى 17,3 دولار للبرميل لأعوام 1970 و1974 و1979 على التوالي، هذه التطورات ساهمت في ارتفاع نفقات التسيير ونفقات التجهيز في إجمالي النفقات العامة، حيث بلغت نفقات التسيير في عام 1970 قيمة 4,3 مليار دينار (72% من إجمالي النفقات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 20,1 مليار دينار في عام 1979 (60% من إجمالي النفقات العامة)، أما نفقات التجهيز فقد بلغت قيمتها 1,6 مليار دينار في عام 1970 (28% من إجمالي النفقات العامة)، ثم ارتفعت إلى قيمة 13,4 مليار دينار في عام 1979 (40% من إجمالي النفقات العامة).

في الفترة (1980-1989)، عرفت النفقات العامة مواصلة مسارها نحو الزيادة في قيمتها، وهذا رغم الأزمة النفطية لعام 1986 والتي أثرت على عائدات الجزائر من المحروقات، فقد بلغت النفقات العامة في عام 1980 قيمة 44 مليار دينار (27% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 101,8 مليار دينار في عام 1986 (34% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (131%)، ثم

ارتفعت إلى قيمة 124,5 مليار دينار في عام 1989 (29% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (22%)، ساهم في هذا التطور نمو نفقات التسيير التي ارتفعت من قيمة 26,8 مليار دينار في عام 1980 (61% من إجمالي النفقات العامة)، إلى قيمة 80,2 مليار دينار في عام 1989 (64% من إجمالي النفقات العامة)، أي بنسبة نمو (199%) والتي فاقت نفقات التجهيز التي ارتفعت من قيمة 17,2 مليار دينار في عام 1980 (39% من إجمالي النفقات العامة)، إلى قيمة 44,3 مليار دينار في عام 1989 (36% من إجمالي النفقات العامة)، أي بنسبة نمو (157%).

2-2- الفترة (1990-1999): نظرا للفشل النسبي في تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ المخططات التنموية السابقة وتحت تأثير الأزمة النفطية 1986، تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق، ولجأت إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب الدعم المالي والتقني وذلك للمساندة في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد، حيث تمكنت الجزائر من إبرام الاتفاقيات التالية: **الاتفاق الأول (ماي 1989)** وتحصلت على إثره 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، **الاتفاق الثاني (جوان 1991)** وتحصلت على قرض مالي بقيمة 403 مليون دولار، ثم **الاتفاق الثالث (أفريل 1994)** وتحصلت بموجبه على قرض مالي بقيمة 1037 مليون دولار، ثم **اتفاق آخر (ماي 1995)** ويمتد إلى ثلاثة سنوات الموالية أي إلى غاية 1998 وذلك في إطار برنامج التصحيح الهيكلي.[1]

شكلت هذه الاتفاقيات دافعا قويا للجزائر خاصة في ظل الاستقرار النسبي لأسعار النفط في السوق الدولية وذلك من أجل الاستمرار في رفع حجم النفقات العامة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا طيلة هذه الفترة، باستثناء سنة 1996، الشكل (3-5)، إذ بلغت النفقات العامة قيمة 597,8 مليار دينار لمتوسط الفترة (1990-1999).

[1] مراد ناصر، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 47، العدد 2، 2010، ص 141-142.

الشكل (3-5): تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)

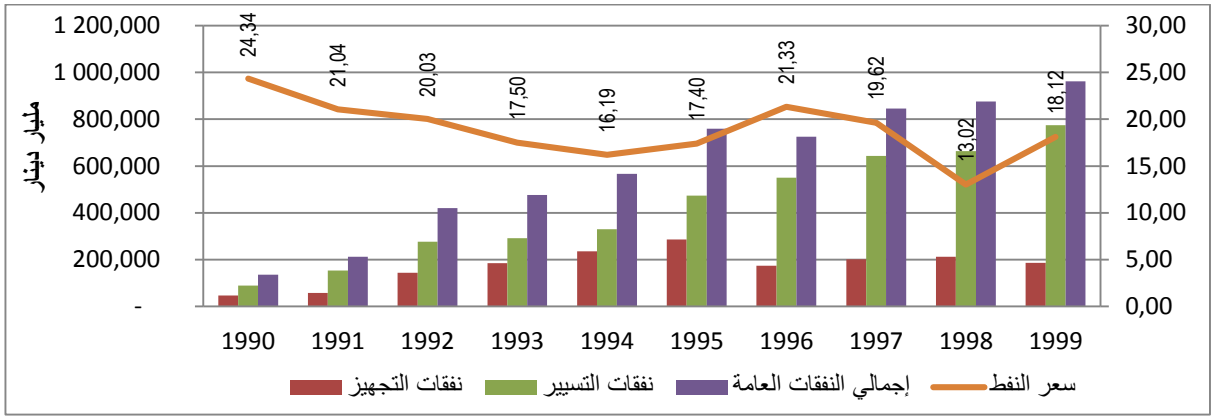

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (12)

بلغت النفقات العامة في عام 1990 قيمة 136,5 مليار دينار (25% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم تضاعفت أكثر من أربع (4) مرات لتقفز إلى قيمة 759,6 مليار دينار في عام 1995 (38% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت بنسبة (-5%) في عام 1996 لتبلغ قيمة 724,6 مليار دينار (28% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو أول انخفاض عرفته منذ عام 1970، ويعزى ذلك إلى تراجع نفقات التجهيز من قيمة 285,9 مليار دينار في عام 1995 إلى قيمة 174 مليار دينار في عام 1996، أي بانخفاض نسبته (-64%).

في الفترة الموالية، تحسنت قيمة النفقات العامة مجددا، وارتفعت بنسبة نمو (17%) في عام 1997 لتبلغ قيمة 845,2 مليار دينار (30% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت بنسبة نمو (14%) لتبلغ قيمة 961,7 مليار دينار في عام 1999 (30% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع هذا التواضع الأخير للنفقات العامة إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية لعام 1998 والتي أثرت على نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة.

2-3- الفترة (2000-2021): تمثل هذه الفترة قطيعة كبيرة بالعقود السابقة، الشكل(3-6)، حيث سمحت الاحتياطات المالية الضخمة الناجمة عن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من تغطية جزء كبير للنفقات العامة، والتي دفعت بالجزائر إلى تنفيذ أربع برامج اقتصادية مكنتها من تحقيق تنمية اجتماعية ومن ازدهار ونماء كبيرا للاقتصاد، تمثلت هذه البرامج فيما يلي: **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** والذي خصص له غلاف مالي قدره 525

مليار دينار،[1] **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** وخصص له مبلغ قدره 4202,7 مليار دينار،[2] **البرنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014)** ورصد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار،[3] **برنامج التنمية الخماسي الثاني (2015-2019)** وقد رصد له مبلغ قدره 22.100 مليار دينار.[4] **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)**

الشكل (3-6): تطور النفقات العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)

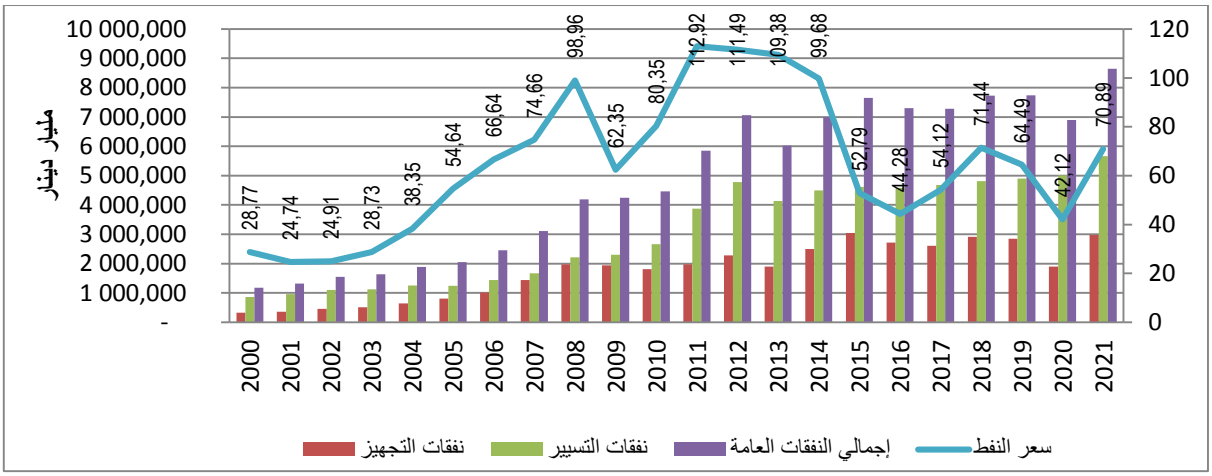

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (12)

في الفترة (2000-2008)، فقد بلغت النفقات العامة في عام 2000 قيمة 1178,1 مليار دينار (29% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 1891,8 مليار دينار في عام 2004 (31% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 713,7 مليار دينار (61%)، ثم إلى قيمة 4175,7 مليار دينار في عام 2008 (38% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 2283,9 مليار دينار (121%) مقارنة بعام 2004، بالنسبة لنفقات التسيير التي تمثل المساهم الأكبر في قيمة إجمالي النفقات العامة وذلك مقارنة بنسبة مساهمة نفقات التجهيز، فقد بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة (71%) في عام 2000، ثم انخفضت في عام 2004 إلى نسبة (66%)، ثم إلى نسبة (53%) في عام

[1] نايلي محمد، بخوش صبيحة، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 1، 2020، ص 634.

[2] بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 5، 2020، ص 45.

[3] الطاهر شليحي، زروق بن موفق، توجهات الساسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 98.

[4] مخالدي يحيى، برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص 72.

2008، يعزى ذلك الانخفاض إلى الارتفاع القوي لنفقات التجهيز التي بلغت قيمة 1948,4 مليار دينار في عام 2008، والتي تمثل سبع (7) مرات قيمتها المسجلة في عام 2000 (339,2 مليار دينار).

في الفترة (2009-2021)، تباين أداء النفقات العامة كثيرا، وعرفت في بعض الفترات انخفاضا في قيمتها بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي عام 2009 بلغت قيمتها 4246,3 مليار دينار (42% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو منخفضة (2%) مقارنة بعام 2008 التي عرفت نموا نسبته (34%)، يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط من 99 دولار للبرميل في عام 2008 إلى 62,4 دولار للبرميل في عام 2009، بعد التحسن في أسعار النفط التي ارتفعت من 80,4 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 111,5 دولار للبرميل في عام 2012، جددت النفقات العامة ارتفاعها وبلغت في عام 2010 قيمة 4466,9 مليار دينار (37% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (5%)، ثم ارتفعت في عام 2012 وبلغت قيمة 7058,1 مليار دينار (44% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (52%).

في عام 2013 انخفضت النفقات العامة بنسبة (-14%) وبلغت قيمة 6092,1 مليار دينار (37% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بسبب انخفاض كل من نفقات التسيير بنسبة (-16%) لتبلغ قيمة 4131,5 مليار دينار (68% من إجمالي النفقات العامة)، ونفقات التجهيز بنسبة (-20%) لتبلغ قيمة 1892,6 مليار دينار (32% من إجمالي النفقات العامة)، وكذلك أيضا إلى انخفاض أسعار النفط إلى 109,4 دولار للبرميل. في عام 2014 ارتفعت مرة أخرى النفقات العامة لتسجل قيمة 6905,7 مليار دينار (41% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو (15%)، لتستمر بعد ذلك في عام 2015 لكن بوتيرة أقل وتحقق قيمة 7656,3 مليار دينار (46% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (9%)، ثم انخفضت قيمتها في عام 2016 بنسبة نمو (-5%) وسجلت قيمة 7297,5 مليار دينار (42% من إجمالي الناتج المحلي)، واستقرت بعدها في عامي 2017 و2018 وسجلت قيمة 7282,7 مليار دينار (39% من إجمالي الناتج المحلي) وكذلك قيمة 7899,1 مليار دينار (39% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، على التوالي، يرجع هذا التراخي الأخير للنفقات العامة في الفترة من 2014 إلى 2018، إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الجزائر تحت تأثير الأزمة النفطية التي بدأت منذ منتصف عام 2014 واستمرت إلى العامين المواليين.

في عام 2019، جددت النفقات العامة انخفاضها مرة أخرى وذلك بنسبة (-2%) لتبلغ قيمة 7741,3 مليار دينار (38% من إجمالي الناتج المحلي)، واستمر ذلك في عام 2020 وانخفضت بنسبة

(-11%) لتبلغ قيمة 6902,9 مليار دينار (38% من إجمالي الناتج المحلي)، بالنسبة لنفقات التسيير ارتفعت قيمتها من 4895,2 مليار دينار في عام 2019 إلى 5009,3 مليار دينار في عام 2020 (73% من إجمالي النفقات العامة)، أما نفقات التجهيز فانخفضت قيمتها من 7741,3 مليار دينار في عام 2019 إلى 6902,9 مليار دينار في عام 2020 (27% من إجمالي النفقات العامة)، يرجع ذلك الانخفاض إلى الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائر بسبب تداعيات كل من جائحة كوفيد-19 والأزمة النفطية لعام 2020.

في عام 2021، تحسنت الأوضاع الصحية في العالم وفي الجزائر وبدأت العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي ورفع حالات الطوارئ وكذلك تحسنت أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ ارتفع سعر برميل النفط إلى 70,9 دولار للبرميل، بزيادة نسبتها (68%) مقارنة بعام 2020، انعكس ذلك إيجابا على النفقات العامة التي ارتفعت إلى قيمة 7436,3 مليار دينار (34% من إجمالي الناتج المحلي)، بنسبة نمو (8%)، بالنسبة لنفقات التسيير ارتفعت قيمتها إلى 5479.9 مليار دينار (74% من إجمالي النفقات العامة)، ونفقات التجهيز ارتفعت قيمتها إلى 1956,4 مليار دينار (36% من إجمالي النفقات العامة).

3- رصيد الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط

تؤدي الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعى والسياسى، ولقد احتلت دراستها في السنوات الأخيرة، جزءا هاما في الدراسات المالية، باعتبارها تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجمها وزاد تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فلم تعد مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط، وإنما أصبحت وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة.

تباين أداء الموازنة العامة كثيرا خلال فترة الدراسة، ما بين تسجيلها لحالات من الفائض وأخرى عجزا في رصيداها، خاصة في الفترة (2009-2021) التي بينت هشاشة مالية كبيرة، وكشفت عن ضعف كبير في المالية العامة وعن عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال بيانات الملحق (13)، يمكننا تحليل فترة الدراسة وذلك بتقسيمها إلى ثلاثة فترات جزئية كالتالي:

3-1- الفترة (1970-1989): سجلت الموازنة العامة فائضا ماليا طيلة الفترة (1970-1979)، باستثناء عام 1971 الذي عرفت تسجيل عجز مالي، ويعني ذلك أن النفقات العامة قد فاقت قيمتها قيمة الإيرادات العامة، أما في الفترة (1980-1989)، فتباين أداؤها المالي كثيرا، وسجلت عجزا ماليا في حالات عديدة، وذلك بسبب عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية التي تمثل المساهم الأكبر في تغطية

النفقات العامة، كما أن هذه الأخيرة تميزت بارتفاع ونمو مستمر طيلة هذه الفترة الأخيرة، ويوضح الشكل (3-7) تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989):

الشكل (3-7): تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1970-1989)

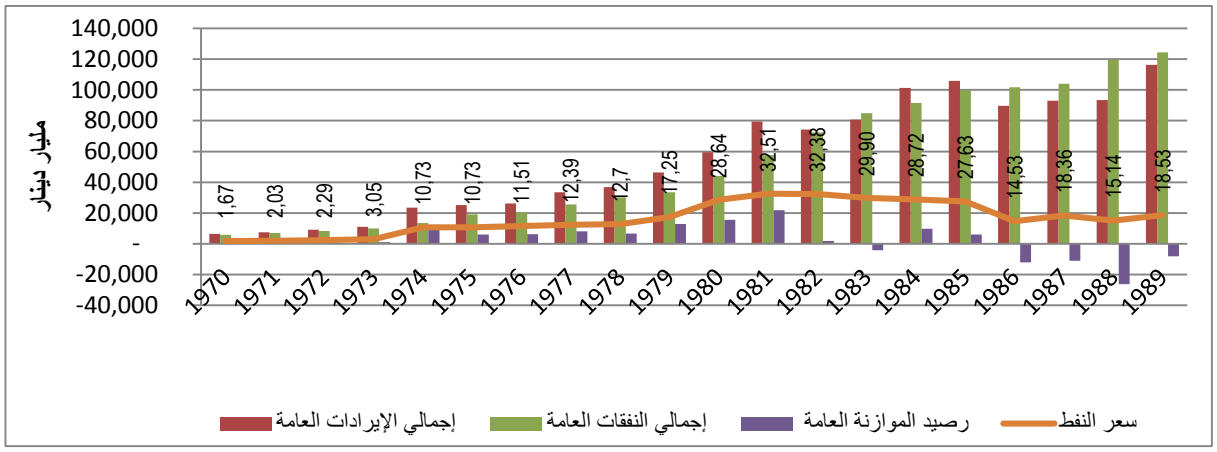

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (13)

في الفترة (1970-1979)، سجلت الموازنة العامة فائضا في عام 1970 بقيمة بلغت 0,4 مليار دينار (24% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم عجزا في عام 1971 بقيمة بلغت 0,3 مليار دينار، يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة نمو النفقات العامة (18%) مقابل نسبة نمو الإيرادات العامة (10%)، لتعرف بعدها في الفترة الموالية (1972-1979) تسجيل فوائض مالية، إذ بلغ الفائض في عام 1972 قيمة 01 مليار دينار (27% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم قفز في عام 1974 إلى قيمة 10 مليار دينار (24% من إجمالي الناتج المحلي)، بسبب ارتفاع أسعار النفط الناجمة عن تأثير أزمة النفط 1973، والتي ساهمت في رفع قيمة الجباية البترولية من 3,3 مليار دينار في عام 1972 إلى 13,4 مليار في عام 1974، وبذلك ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة نمو (155%) ليرافقها في ذلك ارتفاع النفقات العامة بنسبة نمو (64%)، عرف الفائض بعدها في عام 1975 انخفاضا في قيمته وبلغ 6 مليار دينار (31% من إجمالي الناتج المحلي)، استقر عند هذا المستوى إلى غاية عام 1978 وبلغ فيها قيمة 6,7 مليار دينار (29% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، وفي عام 1979 وتحت تأثير الأزمة النفطية لذات السنة، سجل فائض الموازنة العامة عودة قوية وبلغ قيمة 12,9 مليار دينار (26% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 6,2 مليار دينار عن عام 1978.

في الفترة (1980-1989)، استمر فائض الموازنة العامة في التحسن، إذ بلغت قيمته 15,6 مليار دينار في عام 1980 (27% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع إلى قيمة 21,7 مليار دينار في

عام 1981 (30% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 6,2 مليار دينار عن عام 1980، ثم تراجع إلى قيمة 1,8 مليار دينار في عام 1982 (35% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره 19,9 مليار دينار، يعزى هذا التراجع في قيمة الفائض إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة (-6%) بسبب انخفاض الجباية البترولية بنسبة (-23%)، وبالمقابل إلى ارتفعت النفقات العامة بنسبة (26%).

في الفترة (1980-1989)، سجلت الموازنة العامة عجوزات مالية كثيرة، بسبب الأزمة النفطية لعام 1986 التي أثرت على الإيرادات العامة، واستمر تأثيرها في الفترة الموالية، وأيضا إلى الزيادة المعتبرة في النفقات العامة من خلال الأموال التي تم رصدها في المخططات التنموية (الخماسي الأول والثاني)، ففي عام 1983، عرفت الموازنة العامة تسجيل عجز مالي بلغت قيمته 4,2 مليار دينار (36% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك ارتفاع النفقات العامة بنسبة نمو (17%) مقابل نمو الإيرادات العامة بنسبة (9%) وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية بنسبة (-10%).

تحسنت الأوضاع بعدها في العامين المواليين، وحققت الموازنة العامة فائضا بلغت قيمته 4,2 مليار دينار في عام 1984 (35% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم قيمته 4,2 مليار دينار في عام 1985 (34% من إجمالي الناتج المحلي).

في الفترة الموالية، وفي عام 1986، تراجعت الإيرادات العامة بنسبة (-15%) بسبب الأزمة النفطية لذات السنة، لتعرف الموازنة العامة تسجيل عجز مالي من جديد بلغت قيمته 12,1 مليار دينار (34% من إجمالي الناتج المحلي)، استمر ذلك العجز إلى غاية عام 1989 ليبلغ قيمة 8,1 مليار دينار (29% من إجمالي الناتج المحلي)،

3-2- الفترة (1990-1999): تشابهت الوضعيات المسجلة للموازنة العامة مع الفترة السابقة، غير أن قيمة العجز المالي ارتفعت بكثير عن سابقاتها، ويوضح الشكل (3-8) تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999):

الشكل (3-8): تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (1990-1999)

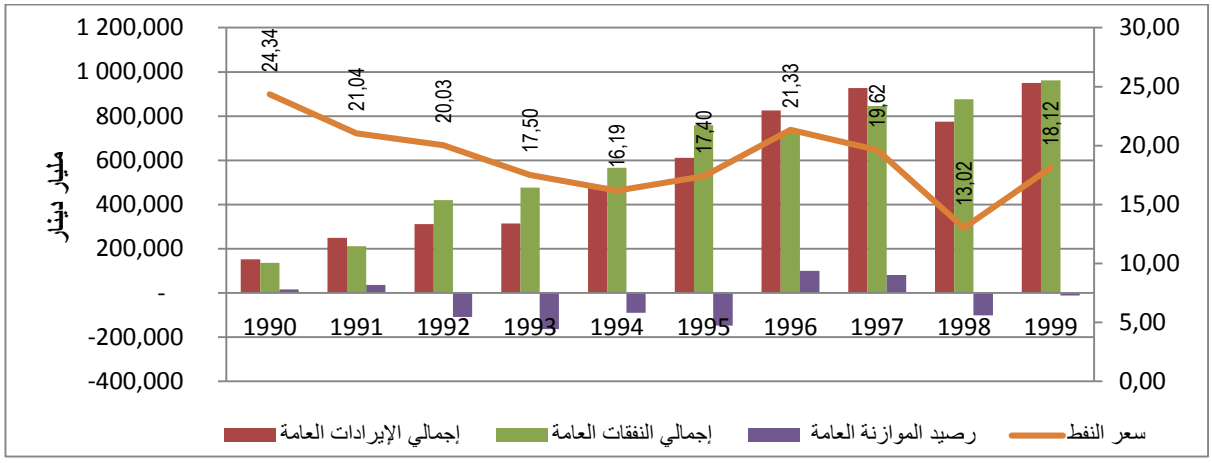

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (13)

عرفت الموازنة العامة في بداية هذه الفترة تسجيل فائض مالي بلغت قيمته 16 مليار دينار في عام 1990 (25% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع الفائض بنسبة (55%) في عام 1991 ليبلغ قيمة 36,8 مليار دينار (25% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة نمو (63%) مقابل نمو النفقات العامة بنسبة (55%).

في الفترة الموالية (1992-1995)، عرفت الموازنة العامة تسجيل عجز مالي مستمر، بلغ في عام 1992 قيمة 108,3 مليار دينار (39% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم استمر إلى غاية عام 1995 ليبلغ قيمة 147,9 مليار دينار (38% من إجمالي الناتج المحلي).

في عام 1996، انخفضت النفقات العامة بنسبة (-5%) مقابل ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (35%)، مما سمحت هذه الوضعية من تسجيل فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته 100,5 مليار دينار (28% من إجمالي الناتج المحلي)، وفي عام 1997، انخفض الفائض بنسبة (23%) ليبلغ قيمة 81,5 مليار دينار (30% من إجمالي الناتج المحلي).

أما في العامين المواليين، جددت الموازنة العامة العهد مع العجز المالي وذلك بسبب الأزمة النفطية لعام 1998، حيث بلغ العجز المالي قيمة 101,2 مليار دينار في عام 1998 (31% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض إلى قيمة 11,2 مليار دينار في عام 1999 (30% من إجمالي الناتج المحلي).

3-3- الفترة (2000-2021): عرفت هذه الفترة تباينا كبيرا في الأداء المالي للموازنة العامة، الشكل (3-9)، حيث اتبعت الدولة سياسة مالية تحفظية في الفترة (2000-2008)، بسبب عدم اليقين في

أسعار النفط، أما في الفترة (2009-2021) فاتبعت الدولة سياسة مالية توسعية، وذلك بسبب الاحتياطات المالية الكبيرة التي جمعتها في الفترة السابقة والتي تزامنت مع إنشاء الجزائر في إطار قانون المالية التكميلي لعام 2000، صندوق ضبط الموارد، والذي أسندت له مهام تعبئة فوائض الجباية البترولية-الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية- واستغلالها في الحد من المديونية العامة وتمويل عجز الخزينة العمومية.[1]

الشكل (3-9): تطور رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط للفترة (2000-2021)

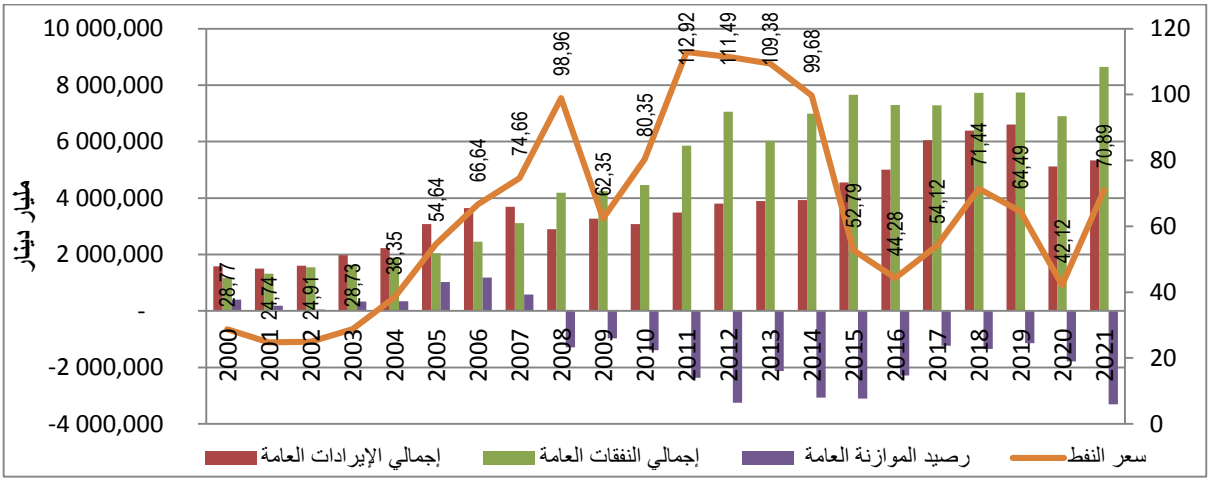

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (10) والملحق (13)

بالنسبة للفترة (2000-2008)، فقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضا طيلة الفترة، فقد بلغ قيمة الفائض 400 مليار دينار في عام 2000 (29% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض بنسبة (54%) إلى قيمة 184,5 مليار دينار في عام 2001 (31% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (71%) إلى قيمة 52,6 مليار دينار في عام 2002 (34% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بعام 2001، يعزى هذا التراجع في قيمة الفائض إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي أثرت على نمو الإيرادات العامة (2%) وذلك بمقارنة عام 2002 بالنسبة لعام 2000، من جهة، وإلى النمو الإيجابي للنفقات العامة لنفس الفترة والذي بلغ نسبة (32%)، من جهة أخرى.

عرفت أسعار النفط بعدها عودة سريعة وحققت نمو مرتفعا ومتواصلا، وانعكست إيجابا على الإيرادات العامة، ففي عام 2003 بلغ فائض الموازنة العامة قيمة 200,4 مليار دينار (34% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (281%) مقارنة بعام 2002، استمر الفائض في التحسن وارتفع

[1] القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 يونيو 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 يونيو 2000، ص 7.

إلى قيمة أعلى بلغت 1186,8 مليار دينار في عام 2006 (29% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 986,4 مليار دينار، وهذا رغم استمرار نمو النفقات العامة في التصاعد (39%).

انخفض فائض الموازنة العامة مرة أخرى في العامين المواليين وذلك مقارنة بعام 2006، ففي عام 2007 ومقارنة بعام 2006، انخفض الفائض بنسبة (51%) إلى قيمة 579,3 مليار دينار (33% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع بنسبة (61%) إلى قيمة 935,3 مليار دينار في عام 2008 (38% من إجمالي الناتج المحلي) وهذا مقارنة بعام 2007، يرجع هذا التراخي في قيمة الفائض إلى نمو النفقات العامة بنسبة (70%) والذي كان بشكل أسرع مقارنة بنمو الإيرادات العامة بنسبة (40%) وهذا رغم استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما في الفترة (2009-2021)، فقد شهدت الموازنة العامة تسجيل عجوزات مالية كبيرة في أرصدتها، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي أثرت على نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة من جهة، ومن جهة أخرى إلى النمو المستمر للنفقات العامة بسبب رغبة الدولة في مواصلة إتمامها وتمويلها لمختلف برامجها الاقتصادية التنموية، حيث سجل رصيد الموازنة العامة في عام 2009 عجزا ماليا بلغت قيمته 570,3 مليار دينار (43% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض هذا العجز بنسبة (87%) وبلغ قيمة 74 مليار دينار في عام 2010 (37% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بعام 2009، ثم انخفض أيضا بعدها بنسبة (14%) وبلغ قيمة 63,5 مليار دينار في عام 2011 (40% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بعام 2010، وهذا بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

عرف عجز الموازنة العامة رجوعا قويا بعدها، إذ بلغ في عام 2012 قيمة 718,8 مليار دينار (44% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انتقل إلى قيمة 1257,3 مليار دينار في عام 2014 (41% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم بلغ ذروته في عام 2015 وسجل قيمة 2553,3 مليار دينار (46% من إجمالي الناتج المحلي)، وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، أين تزامن فيها انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك استمرار نمو النفقات العامة في الارتفاع.

في عام 2016، انخفض عجز الموازنة العامة بنسبة (-14%) وسجل قيمة 2187,4 مليار دينار (42% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بسبب انخفاض النفقات العامة بنسبة (-5%)، ثم واصل هذا العجز انخفاضه وبلغ قيمة 989,7 مليار دينار في عام 2019 (38% من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا بسبب التحسن الطفيف لأسعار النفط.

في الفترة الموالية، وتحت تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمة النفطية لعام 2020، استمرت الموازنة العامة في ضعفها المالي، إذ سجلت في عام 2020 عجزا ماليا بلغت قيمته 1261,9 مليار دينار (38% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع إلى قيمة 1520,9 مليار دينار في عام 2021 (34% من إجمالي الناتج المحلي).

المبحث الثالث: صندوق ضبط الموارد كآلية إستراتيجية لتمويل عجز الموازنة العامة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، انتشار العديد من صناديق الثروة السيادية في دول كثيرة من العالم وخاصة تلك الدول التي يعتمد اقتصادها على تشكيل الإيرادات من مصدر وحيد (كالنفط والغاز الطبيعي والمواد الأساسية...)، حيث عرفت هذه الصناديق نموا سريعا في حجم تراكم أصولها التي مكنتها من كسب القدرة على تحمل ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والتخفيف من آثارها السلبية على اقتصاديات بلدانها.

تعتبر الجزائر من بين البلدان النفطية والذي يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات في تكوين الدخل الوطني، حيث ساهمت عائدات قطاع المحروقات في تنفيذ وتحقيق العديد من البرامج والمشاريع التنموية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وقصد الحفاظ على تلك المكاسب وتخطي العقبات التي تنجر عن تقلبات أسعار النفط، أنشأت الجزائر في إطار قانون المالية لعام 2000، صندوقا سمي "صندوق ضبط الموارد"، وذلك لغرض استغلال فوائض الجباية البترولية – الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية– في الحد من المديونية العامة وتمويل عجز الخزينة العمومية.

1- الإطار المفاهيمي لصناديق الثروة السيادية

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى عقود ماضية، إلا أنها ظلت غائبة وبعيدة عن الساحة الدولية وعن مجرياتها وما يحدث فيها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، غير أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي نشبت في عام 2008، والتي هزت كثير من اقتصاديات دول العالم، دفعت الكثير من صناديق الثروة السيادية إلى التسارع في تكوين فوائض مالية وذلك بغية الزيادة في احتياطاتها المالية والرفع من قدرتها التمويلية واستثمارها في أصول مالية أجنبية، في ظل هذه التطورات، وأثناء الأزمة، تمكنت العديد من صناديق الثروة السيادية من تجاوز المخاطر الاقتصادية وتوفير بعض الأمان لبلدانها، نتيجة لذلك اتجهت أنظار المهتمين بالسياسة والتجارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تمارسه هذه الصناديق في بناء بيئة أكثر استقرارا.

1-1- تعريف صناديق الثروة السيادية: لا يوجد اتفاق موحد لتعريف صناديق الثروة السيادية وهذا نظرا لطبيعة خصائصها المعقدة، ويمكن ذكر بعض التعاريف التي تناولتها بعض الدراسات والهيآت الدولية:

تعرف بأنها "صناديق استثمار تمتلكها الحكومات وتنشئها من فائض احتياطاتها المالية، تعمل هذه الصناديق كعامل استقرار من خلال استثمار فائض الأموال في بلدان أخرى، كما تهدف إلى تعزيز النمو المستدام والحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة".[1]

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها "صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".[2]

أما مجموعة العمل الدولية فقد وضعت تعريفا أكثر دقة، وأكثر شيوعا وتداولا، حيث عرفتها "أنها صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية".[3] غير أن هذا التعريف يستبعد السلطات النقدية التي تحتفظ بأصول احتياطات النقد الأجنبي للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات أو السياسة النقدية، كما يستبعد المؤسسات المملوكة للدولة، وصناديق التقاعد لموظفي الدولة، والأصول التي تدار لصالح الأفراد.

رغم التباين في تعريف صناديق الثروة السيادية، إلا أنه يتفق على أنها كيانات قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية الاقتصاد من انعكاسات الأزمات الاقتصادية المتكررة، حيث يمكنها تخفيف آثار لعنة الموارد والمرض الهولندي من خلال تحويل الأموال غير المتجددة إلى استثمارات حقيقة، كما تعمل على تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي الناتجة عن تقدير سعر الصرف الحقيقي، لاسيما في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وتراجع تنافسية القطاعات غير الهيدروكربونية، كما يمكن استخدام احتياطاتها المالية المتراكمة لتحقيق أغراض خاصة للدولة.[4]

1-2- الهدف من إنشاء صناديق الثروة السيادية: يمكن ذكر أهم الأهداف الكامنة وراء إنشائها في النقاط التالي:

[1] Affuso Ermanna et al, Sovereign wealth and economic growth, Journal of Asset Management, 2022, p 201.

[2] السبتي وسيلة، السبتي لطيفة، صناديق الثروة السيادية: استراتيجياتها الاستثمارية وآثارها الاقتصادية في العالم خلال الفترة 2005-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، 2017، ص 128.

[3] أودايير داس وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، 2010، ص 60.

[1] مركز البيان للدراسات والتخطيط، صندوق الثروة السيادية في العراق، 2018، ص ص 7-9.

– تعمل على المساعدة في تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تنشأ عن عوامل داخلية وخارجية، ومن ثم المساعدة في حماية اقتصاد الدولة أثناء أوقات الركود.

– المساعد في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة أو تعزيز التنمية من خلال إقامة استثمارات واسعة النطاق وهذا من خلال الأصول المالية المتراكمة في صندوق الثروة.

– الادخار من أجل الأجيال المقبلة وذلك فيما يتعلق بمواجهة تزايد عدد السكان الذي من شأنه أن يثقل ميزانية الدولة خاصة على وجه التحديد تأمين رواتب التقاعد.[1]

– المساعدة في دعم الأنظمة الديمقراطية الهشة وبالتالي توفير المكاسب الاقتصادية والسياسية.

1-3- أنواع صناديق الثروة السيادية: تتصف صناديق الثروة السيادية بخصائص معقدة ومتنوعة، فهي تختلف فيما بينها من حيث مصادر تمويلها والأغراض التي أوكلت إليها لتحقيقها، ويوجد العديد من صناديق الثروة السيادية التي تدار إقليميا وعالميا، واستنادا لأهدافها تقسم إلى خمس فئات رئيسية وهي:[2]

1-3-1- صناديق الادخار(صناديق الادخار طويلة الأجل): تنتشر بكثرة في البلدان النفطية، وتهدف إلى تحويل الثروة من موارد محدودة إلى أصول مالية متجددة، كما تعمل على حماية الثروة الحالية من أجل توظيفها في المستقبل، وهذا من شأنه أن يخفف من آثار ظاهرة لعنة الموارد، شريطة أن تستثمر الثروة المكتسبة في خلق بدائل للدخل في قطاعات صناعية أو مالية أخرى، ومن بين الأمثلة على صندوق الادخار هيئة الاستثمار الكويتية التي تأسست في عام 1953.

1-3-2- الصناديق الاحتياطية للرواتب التقاعدية: تشبه صناديق الادخار من حيث أنها استثمارات طويلة الأجل، غير أن هدفها تلبية متطلبات التزامات المعاشات التعاقدية المستقبلية، كما أن تختلف عن صناديق التعاقد التقليدية من حيث أنها لا تسعى إلى دفع رواتب تقاعدية على أساس منتظم، بل تسعى بدلا من ذلك إلى التخفيف من ضغوط تزايد عدد المتقاعدين، ومن بين الأمثلة على هذا الصندوق صندوق التقاعد النيوزيلندي الذي تأسس في عام 2001.

1-3-3- صناديق الاستثمار الاحتياطية: هي تلك الصناديق التي تحاول الاستفادة من الاحتياطات الأجنبية المرتفعة التي تحتفظ بها البلدان من خلال استثمارات عالية المخاطر وذات عوائد مالية عالية. ومن بين الأمثلة على هذا الصندوق الاحتياطي العام للدولة في سلطنة عمان الذي يستثمر الفائض في عائدات النفط والغاز لتحقيق عائدات مستدامة.

[1] حمد حسين بركة، آفاق إنشاء صندوق الثروة السيادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020، ص 11.

[2] مرجع نفسه، ص 11-12.

1-3-4- صناديق الاستقرار: توفر هذه الصناديق إعانة قصيرة المدى للدول التي تمر بأزمات مالية، يتم ذلك عن طريق عزل الاقتصاد عن انخفاض أسعار السلع عن طريق ضخ النقد في الميزانية حينما تنخفض الإيرادات. يساعد هذا الصندوق أيضا في التغلب على أعباء لعنة الموارد من خلال سحب الإيرادات المكتسبة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وإعادة ضخها في الاقتصاد حينما تنخفض الأسعار.

1-3-5- صناديق التنمية: تهدف هذه الصناديق إلى تخصيص الموارد للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي ستساعد على تعزيز الاقتصاد، مثل مشاريع البنية التحتية, ومن بين الأمثلة على ذلك شركة مبادلة للاستثمار في الإمارات العربية المتحدة، التي تسعى إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي للدولة من خلال دعم مشاريع التنمية الرئيسية، كما شاركت في بيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص لزيادة رأسمالها.

2- ماهية صندوق ضبط الموارد (FRR)

يصنف صندوق ضبط الموارد كأحد صناديق الثروة السيادية في العالم، ويعتبر أحد أهم الآليات الإستراتيجية التي فكرة الجزائر في إنشائها وهذا لغرض تحصيل فائض الجباية المحققة بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تفوق تقديرات الحكومة في إعدادها للموازنة العامة.

2-1- تعريف الصندوق: هو أحد الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وبالتحديد حسابات التخصيص الخاص، أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2000، حيث نصت المادة 10 منه على ما يلي:[1] "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، ويقيد في هذا الحساب:

- **في باب الإيرادات:**

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- **في باب النفقات:**

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
- تخفيض الدين العمومي.

[1] القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 يونيو 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-2- التعديلات التي مست كيفيات سير صندوق ضبط الموارد: طرأ على إنشاء صندوق ضبط الموارد عدة تعديلات على كيفيات سير حسابه وتمثلت في صدور عدد من القوانين والمراسيم والتعليمات وهي كالآتي:

- في عام 2002، تم صدور مرسوم تنفيذي يتضمن تكليف وزير المالية بإصدار قرار يحدد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة على حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه "صندوق ضبط الموارد"،[1] وكذلك قرار آخر يوضح كيفيات متابعة وتقييم هذا الحساب، إضافة إلى ذلك يقوم بإعداد برنامج عمل يوضح الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز.
- في عام 2004، وضمن قانون المالية لذات العام،[2] تم إقرار على تعديل جزئي في باب الإيرادات وباب النفقات لصندوق ضبط الموارد، حيث جاء في باب الإيرادات إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، أما في باب النفقات فقد ورد أنه في حالة تحصيل إيرادات جبائية بترولية تقل عن تقديرات قانون المالية فإنه يتم تعويض ناقص القيمة الناتجة.
- في عام 2006، ونظرا لارتفاع إيرادات صندوق ضبط الموارد بسبب تحقيق قيم مضافة أكبر على إيرادات الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، تم إجراء تعديل جزئي آخر في باب النفقات لصندوق ضبط الموارد،[3] وذلك بتمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.
- في عام 2017، وبسبب العجوزات المالية الكبيرة المسجلة في أرصدة الموازنة العامة والخزينة العمومية، تم إلغاء العتبة القانونية (740 مليار دينار) المدرجة في باب النفقات لصندوق ضبط الموارد،[4] بحيث أصبح بالإمكان استخدام كامل رصيد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية.

2-3- دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد: يمكن حصر أهم الدوافع الرئيسية وراء إنشاء صندوق ضبط الموارد في النقاط التالية:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-67 المؤرخ في 06 فبراير 2002، الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه"صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 28.

[2] القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص 28.

[3] الأمر رقم 06-04 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 8.

[4] القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص 50-51.

– مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، باعتباره يمثل المصدر الوحيد لمداخيل الدولة، وذلك في غياب التنويع الاقتصادي وضعف مساهمة الإيرادات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي وكذلك في الإيرادات الكلية للموازنة العامة.

– عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التخلص أو التخفيف من مشكلة تفاقم حجم المديونية الداخلية والخارجية والتي أثقلت على الخزينة العمومية مما تسببت لها في حدوث عجوزات كثيرة متتالية، تطلب الأمر في كثير من الأحيان اللجوء إلى التمويل عن طريق البنك أو الإصدار النقدي أو طرح سندات الدين القابلة للاكتتاب.

– عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تتصف هذه الأخيرة بشدة التقلب وعدم اليقين، وتتحدد أسعار النفط بالإضافة إلى جانبي العرض والطلب إلى عوامل أخرى مختلفة، مما يصعب على صناع القرار التنبؤ بأسعارها.

– الدور الفعال الذي تمارسه صناديق الثروة السيادية على الساحة العالمية خاصة في الدول النفطية، من خلال قدرتها الكبيرة على تعبئة وتكوين أصول مالية ضخمة وإعادة توجيهها واستثمارها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي لبلدانها وكذلك المساهمة في التخفيف من انعكاسات الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة.

3- مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة

حققت الجزائر خلال الفترة (2000-2008) فوائض مالية كبيرة وبشكل متنامي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما حسن الوضعية المالية الداخلية والخارجية وأكسب الجزائر استقرارا في الاقتصاد الكلي والذي سمح بتشكيل احتياطات مالية هامة في الصرف الأجنبي بالإضافة إلى تخفيض الدين الخارجي، كذلك رافق هذا التحسن في المالية العامة تطور كبير لإيرادات صندوق ضبط الموارد، من خلال تعبئته لفوائض مالية للجباية البترولية.

أما في الفترة (2009-2021) فقد عرفت الموازنة العامة والخزينة العمومية هشاشة مالية كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وهذا يعكس عدم قدرة تحمل الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، هذه الوضعية أدت إلى استنزاف الثروة المالية الكبيرة التي شكلها صندوق ضبط الموارد وذلك لتغطية العجز الحاصل في رصيد الموازنة العامة والخزينة العمومية.

يعتمد الصندوق في تكوين إيراداته بشكل كامل على فائض الجباية البترولية التي تمثل الفرق بين الجباية البترولية المحصلة فعلا والجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، حيث يعمل الصندوق على

توجيه هذا الفائض إلى تسديد الدين العام وكذلك تسديد عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الموازنة العامة، فمن خلال بيانات الملحق (14) والملحق (15) يمكننا تحليل فترة الدراسة من خلال تقسيمها إلى فترتين جزئيتين كالآتي:

3-1- الفترة (2000-2008): يبين الشكل (3-10) أن هذه الفترة تميزت بتركيز صندوق ضبط الموارد على تحويل إيراداته بشكل شبه كامل إلى تخفيض الدين العام، باستثناء أعوام 2006 و2007 و2008 التي عرفت إلى جانب تخفيض الدين العام، تمويل عجز الخزينة العمومية، وهي الفترة التي تم إدخال تعديلات على قانون إنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بتمويل عجز الخزينة العمومية من إيرادات الصندوق.

الشكل (3-10): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2000-2008)

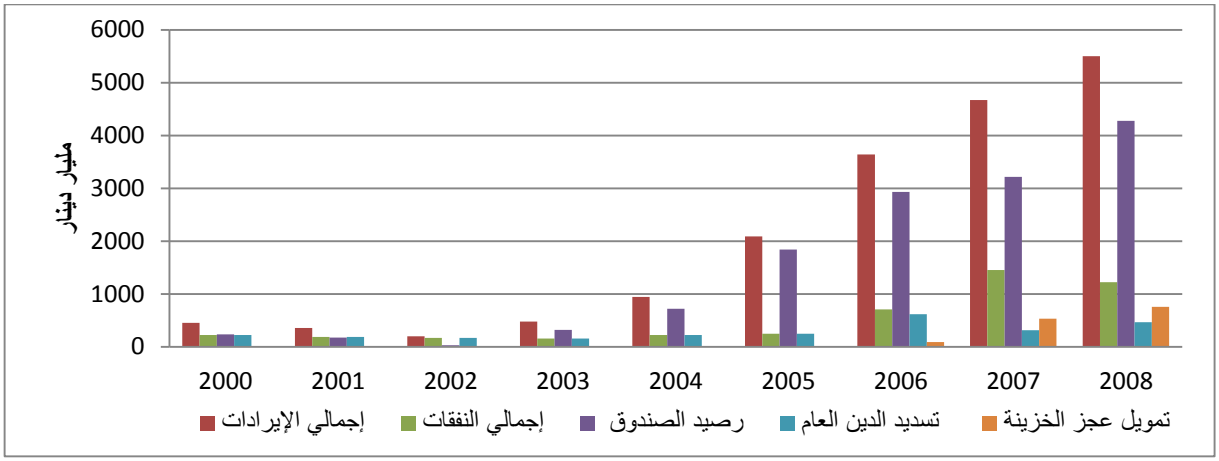

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (14)

بالنسبة لإيرادات الصندوق، فقد بلغت في عام 2000 قيمة 453,2 مليار دينار مقابل 356 مليار دينار في عام 2001 و198 مليار دينار في عام 2002،، أي بانخفاض قدره 97,2 مليار دينار (-21%) في عام 2001 و255,2 مليار دينار (-43,6%) في عام 2002، نجم هذا الانخفاض بسبب تراجع أسعار النفط من 28,8 دولار للبرميل في عام 2000 إلى 24,7 دولار للبرميل في عام 2001 ثم إلى 24,9 دولار للبرميل في عام 2002، وهذا بدوره انعكس على قيمة فائض الجباية البترولية والتي انخفضت من 453,2 مليار دينار إلى 123,9 مليار دينار ثم إلى 26,5 مليار دينار.

بعدها وفي عام 2003، عرفت أسعار النفط تحسنا كبيرا، إذ بلغت 28,7 دولار للبرميل، ثم انتقلت إلى 66,6 دولار للبرميل في عام 2006، لتواصل بعدها في الارتفاع وتحقق رقما قارب 100 دولار للبرميل (99 دولار للبرميل) في عام 2008، ونتيجة لهذا التطور الملحوظ في أسعار النفط، عرفت

الجباية البترولية تحقيق عائدات كبيرة ساهمت بدورها في انتقال إيرادات الصندوق من 476,9 مليار دينار في عام 2003 إلى 5503,7 مليار دينار في عام 2008، أي بزيادة قدرها 5026,8 مليار دينار (90%).

بالنسبة لنفقات الصندوق، وفي الفترة (2000-2005)، عرفت استخدام الصندوق لإيراداته التي شكلها من فائض القيمة للجباية البترولية التي تحصل عليها، في تسديد الدين العام، حيث اقتطع ما قيمته 221,1 مليار دينار في عام 2000 (49% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم انخفض الاقتطاع في عام 2001 إلى قيمة 184,5 مليار دينار (52% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم انخفض مرة أخرى في عام 2002 إلى قيمة 170,1 مليار دينار (86% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم وصل إلى قيمة 156 مليار دينار في عام 2003 (33% من إجمالي إيرادات الصندوق)، يعزى هذا الانخفاض التدريجي لقيمة الاقتطاع إلى تراجع إيرادات الصندوق بسبب انخفاض فائض القيمة للجباية البترولية.

وفي عام 2004، ارتفعت قيمة الاقتطاع إلى 222,7 مليار دينار (24% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم ارتفعت في عام 2005 إلى قيمة 247,8 مليار دينار (12% من إجمالي إيرادات الصندوق).

عموما اتسمت الفترة (2000-2005)، بالتزام الصندوق في تنفيذ عمله وتحقيق أهدافه، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال المساهمة في تسديد الدين العام، وكذلك التحفظ في نسبة استخدامه لإيراداته، وذلك بغية الحفاظ على الفوائض المالية التي تحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما في الفترة (2006-2008)، فقد عرفت تعديلا في عمل الصندوق، حيث تم استخدام إيراداته إلى جانب تخفيض الدين العام، تمويل عجز الخزينة العمومية لكن دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، حيث في عام 2006 تم اقتطاع ما قيمته 709,6 مليار دينار أي بنسبة (20%) من إجمالي إيرادات الصندوق، موزعة إلى (17%) لتسديد الدين العام و(3%) لتمويل عجز الخزينة العمومية (بلغت نسبة التغطية 14%)، كما سمحت ذات النسبة (3%) من تغطية عجز الموازنة العامة بنسبة (15%).

أما عام 2007، فيعتبر العام الوحيد الذي تم فيه إضافة استخدام آخر لإيرادات الصندوق، تمثل في تسديد تسبيقات بنك الجزائر والتي بلغت قيمتها 608 مليار دينار، أما تسديد الدين العام وعجز الخزينة العمومية فتم تمويلهما بنسبة (6%) و(11%) من إجمالي الإيرادات على التوالي.

وفي عام 2008، تم التركيز أكثر على تمويل عجز الخزينة العمومية، حيث تم اقتطاع ما قيمته 1223,6 مليار دينار، أي بنسبة (22%) من إجمالي إيرادات الصندوق، موزعة إلى (8%) لتسديد الدين العام و(14%) لتمويل عجز الخزينة العمومية أي بنسبة تغطية بلغت (54,9%)، كما سمحت ذات النسبة (14%) من تغطية عجز الموازنة العامة بنسبة (58,8%).

3-2- الفترة (2009-2021): عرفت هذه الفترة استخدام إيرادات صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية فقط، دون التركيز على تسديد الدين العام، الشكل (3-11)، وهذا بسبب ضعف المالية العامة والعجز الكبير المسجل في أرصدة الموازنة العامة والخزينة العمومية.

الشكل (3-11): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2009-2021)

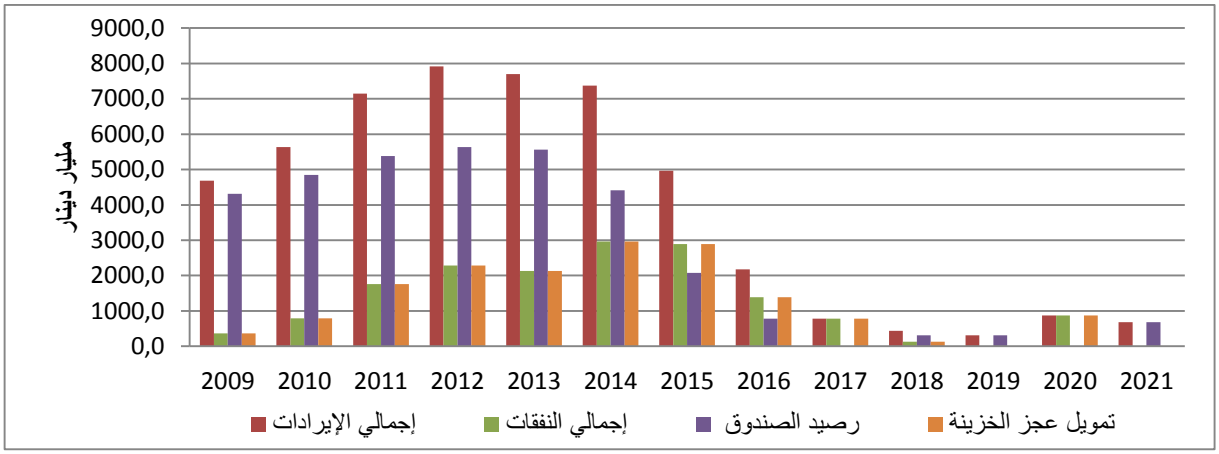

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (14)

بالنسبة لإيرادات الصندوق، انخفضت في عام 2009 بقيمة 822,90 مليار دينار أي بنسبة (-15%) وهذا مقارنة بعام 2008، ويرجع سبب ذلك إلى تهاوي سعر النفط إلى 62,4 دولار للبرميل، والتي أدت إلى انخفاض فائض القيمة للجباية البترولية من قيمة 2288,2 مليار دينار في عام 2008 إلى قيمة 400,7 مليار دينار في عام 2009، عرفت بعدها أسواق النفط قفزة كبيرة في أسعار النفط، فانتقل سعر النفط من 80,4 دولار للبرميل في عام 2010 إلى 112,9 دولار للبرميل في عام 2011، ثم انخفض نسبيا إلى 109,5 دولار للبرميل في عام 2013، ثم إلى 99,7 دولار للبرميل في عام 2014، وعلى إثرها ارتفع فائض القيمة للجباية البترولية من قيمة 1318,3 مليار دينار في عام 2010، ثم بلغ ذروته بقيمة 2300,3 مليار دينار في عام 2011، ثم انخفض تدريجيا إلى قيمة 1810,3 مليار دينار في عام 2014، ونتيجة لذلك بلغت إيرادات الصندوق قيمة 5634,8 مليار دينار في عام 2010،

ثم ارتفعت إلى قيمة 7695,9 مليار دينار في عام 2013، ثم انخفضت إلى قيمة 7373,8 مليار دينار في عام 2014.

في العامين المواليين، هوت أسعار النفط مرة أخرى إلى سعر 52,8 دولار للبرميل في عام 2015، وبذلك انخفضت إيرادات الصندوق بقيمة 2415,2 مليار دينار، أي بانخفاض نسبته (-33%) مقارنة بعام 2014، لتبلغ قيمة 4960,3 مليار دينار، وفي عام 2016 انخفض رصيد الصندوق بنسبة (-71%) وذلك مقارنة بعام 2014، وهذا بسبب ضعف مساهمة فائض القيمة للجباية البترولية المحققة والتي بلغت قيمة 98,6 مليار دينار.

في الفترة (2017-2019)، تراجعت إيرادات الصندوق كثيرا، حيث في عام 2017، لم يحقق الصندوق أي قيمة فائضة عن قيمة الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية وهذا رغم ارتفاع سعر النفط إلى 54,1 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك بلغت إيراداته 784,5 مليار دينار (الرصيد في نهاية عام 2016)، وفي عام 2018، بلغت إيرادات الصندوق قيمة 437,4 مليار دينار، وهي تعادل فائض القيمة للجباية البترولية المحققة في ذات العام، أما في عام 2019، فقد عرف الصندوق نفس الحالة المسجلة في عام 2017، حيث لم يحقق الصندوق أي قيمة فائضة عن قيمة الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، وبلغت إيراداته 305,5 مليار دينار (الرصيد في نهاية عام 2018).

في الفترة الأخيرة، رغم انخفاض سعر النفط إلى 42,1 دولار للبرميل في عام 2020، إلا أنه تم تحقيق قيمة مضافة بلغت 565 مليار دينار، ساهمت في ارتفاع إيرادات الصندوق إلى قيمة 870,5 مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية بنسبة (-45%) مقارنة بعام 2019، وفي عام 2021، سجلت نفس الحالة المسجلة في عام 2017، فبلغت إيرادات الصندوق قيمة 682,1 مليار دينار، وهي تعادل فائض القيمة للجباية البترولية المحققة في ذات العام.

بالنسبة لنفقات الصندوق، شهدت هذه الفترة تطورا مستمرا في استخدام إيرادات الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية المتأثرة بعجز الموازنة العامة والتي كانت برصيد سالب طيلة الفترة المعنية، ففي عام 2009، اقتطع من رصيد الصندوق ما قيمته 364,3 مليار دينار (8% من إجمالي إيرادات الصندوق)، سمحت هذه القيمة بتغطية عجز الخزينة العمومية بنسبة (32,7%) وعجز الموازنة العامة بنسبة (37,5%)، ثم ارتفعت قيمة الاقتطاع المالي من رصيد الصندوق تدريجيا في الفترة الموالية (2010-2014)، حيث تم سحب ما قيمته 791,9 مليار دينار في عام 2010 (14% من إجمالي

إيرادات الصندوق)، ثم ارتفعت قيمة السحب إلى 2283,3 مليار دينار في عام 2012 (29% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم بلغت قيمة السحب ذروتها 2965,7 مليار دينار في عام 2014 (40% من إجمالي إيرادات الصندوق)، سمحت هذه القيمة أن تحظى الموازنة العامة بأعلى نسبة تغطية لعجزها وذلك بنسبة (96,6%).

في الفترة (2015-2018)، تراجعت قيمة الاقتطاعات المالية من رصيد الصندوق، ففي عام 2015، تم سحب ما قيمته 2886,5 مليار دينار (58% من إجمالي إيرادات الصندوق)، ثم انخفضت قيمة السحب تدريجيا إلى أن وصلت في عام 2017 ما قيمته 784,5 مليار دينار، أي بنسبة (100%) من إجمالي إيرادات الصندوق، وبذلك سجل رصيد الصندوق في نهاية العام رصيدا صفرا، وكان هذا مقررا حسب التقرير والعرض لمشروع قانون المالية لسنة 2018 وتوقعات 2019-2020،[1] حيث غطت قيمة الاقتطاع ما نسبته (49,3%) من عجز الخزينة العمومية و(63,5%) من عجز الموازنة العامة، وفي عام 2018، انخفضت قيمة السحب إلى 131,9 مليار دينار (30% من إجمالي إيرادات الصندوق)، وهي تمثل أقل قيمة سحبت من رصيد الصندوق منذ إنشائه، وسمحت بتغطية ما نسبته (7,2%) من عجز الخزينة العمومية و(9,8%) من عجز الموازنة العامة.

في عام 2019، لم يتم سحب أي قيمة مالية من رصيد الصندوق، بسبب عدم تحقيق قيمة مضافة على الجباية البترولية، وتم الاحتفاظ بالقيمة المتبقية في نهاية عام 2018، وفي عام 2020، ونظرا لارتفاع إيرادات الصندوق، تم استخدام كامل رصيده والبالغ قيمة 870,5 مليار دينار،، وقد سمحت هذه القيمة بتغطية ما نسبته (30,5%) من عجز الخزينة العمومية و(46,5%) من عجز الموازنة العامة، وفي عام 2021، لم يتم سحب أي قيمة مالية من رصيد الصندوق، وهذا رغم تحقيق قيمة مضافة على الجباية البترولية في ذات العام.

[1] Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020, 2018, p 27.

الخلاصة:

✓ ترتبط إيرادات الموازنة العامة ارتباطا شديدا بأسعار النفط غير المستقرة في الأسواق العالمية، ويتجسد ذلك في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، والتي تعكس ضآلة مساهمة الموارد العادية، مما يعني ضعف هيكل الإيرادات العامة.

✓ تمثل نفقات التسيير المساهم الأكبر في إجمالي النفقات العامة وهذا مقارنة بنفقات التجهيز، كما أن تغطية كليهما يعتمد بالدرجة الأساس على عائدات الجباية البترولية التي تمثل المصدر الأساسي في تكوين الإيرادات العامة، مما يعني أن نمو النفقات العامة مرهون بنمو الإيرادات العامة.

✓ شهدت الموازنة العامة تسجيلها لعجوزات مالية كثيرة بسبب عجز الجزائر عن تقليص الإنفاق العام وهذا رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في مرات عديدة، والذي أثر على إيرادات الجباية البترولية.

✓ ضعف هيكل الإيرادات العامة وعدم ترشيد النفقات العامة، جعل الموازنة العامة تعرف هشاشة مالية كبيرة، كما جعلها عرضة للصدمات الخارجية (خاصة تقلبات أسعار النفط) وللتحولات الداخلية.

✓ يعتمد صندوق ضبط الموارد على الجباية البترولية كمصدر رئيسي ووحيد لتمويل إيراداته، فنمو إيرادات الصندوق مرتبط بنمو حاصل الجباية البترولية والتي هي بدورها مرتبطة بأسعار النفط، وأن أي تأثير سلبي أو إيجابي لأسعار النفط ينعكس مباشرة على حاصل إيرادات الصندوق.

✓ لم يسجل صندوق ضبط الموارد أي رصيد سلبي طوال فترة الدراسة، أي أنه لم يسجل أي عجز مالي في أرصدته، وهذا بسبب التحفظ الكبير في اعتماد أسعار النفط المرجعية في تقدير الموازنة العامة، والتي سمحت بتكوين الفارق في القيمة المضافة للجباية البترولية.

✓ لم تساهم تسبيقات بنك الجزائر بأي رصيد في إيرادات صندوق ضبط الموارد، وهذا عكس ما كان مقرر لها في قانون المالية.

✓ ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية وكذلك في تمويل عجز الخزينة العمومية وبالتالي تمويل عجز الموازنة العامة، وهذا من خلال فائض الجباية البترولية المحققة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي فاقت تقديرات سعر النفط المرجعي المعتمد في قوانين المالية لفترة الدراسة.

الفصـــل الرابع

آليات إصلاح وعصرنة الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

تطور مفهوم الموازنة العامة كثيرا مع تطور وظائف الدولة وتنوع طرق ووسائل التسيير المالي، ولم تعد الموازنة في الوقت الحالي ترتكز على ذلك المفهوم التقليدي الذي يقتضي بضرورة تعادل الإيرادات مع النفقات العامة سنويا وبصورة دقيقة، والتشديد على تكثيف الرقابة واستخدام الطرق المحاسبية الكلاسيكية في ضبط رصيد الموازنة في نهاية السنة المالية، بل أصبحت الموازنة بمفهومها الحديث تنظر أكثر إلى تحقيق الأهداف والبرامج وذلك تماشيا مع خطط وسياسة اقتصاد الدولة.

وقد شهدت الموازنات العامة لمختلف دول العالم تطورات بالغة الأهمية، بحيث أصبحت تشكل وسيلة فعالة ترتكز عليها الحكومات لبلورة برامج التخطيط ومشاريع التنمية ودرء مخاطر التقلبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني العام، وقد أدت هذه التطورات إلى إجراء تغيرات بنيوية متعاقبة طالت مكونات الموازنة ومحتوياتها وطريقة تبويبها ونقلتها من موازنة بنود إلى موازنة أداء، قائمة على وظائف ومهمات، محددة وواضحة، يجري تنفيذها عبر البرامج والأنشطة الحكومية المختلفة، كما أنها أدت إلى تغيير الأساليب والتقنيات المعتمدة في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها، وذلك من خلال ربطها بعدد من الضوابط والمعايير العلمية ومؤشرات القياس الدقيقة والصارمة، والتي ينبغي على الموظفين القائمين بالأعمال التنفيذية احترامها والتقيد بها.

في هذا السياق، فإن الجزائر اتجهت هي الأخرى إلى تحديث وإصلاح موازنتها العامة وذلك بما يتماشى مع وضعها الاقتصادي والمالي، وهذا في ظل قصور موازنتها الحالية وعدم مسايرتها للتطورات الحاصلة في الساحة العالمية، وعليه قامت بتبني مشروع جديد للموازنة العامة قائمة على البرامج والأداء.

في المبحث الأول، تسعى الدراسة إلى القيام بنمذجة العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر وذلك للفترة (1970-2021)، وهذا بتطبيق نموذج (ARDL)، حيث يتم توصيف النموذج، ثم تقديره، وبعدها يتم اختبار صلاحيته.

في المبحث الثاني، يتم عرض المشروع الجديد لعصرنة الموازنة العامة في الجزائر، دوافع تطبيقه، أهدافه، ثم الإنجازات المحققة في ذلك.

في المبحث الثالث، يتم طرح الآليات والسياسات التي وجب على الجزائر أن تتخذها لإصلاح الموازنة العامة وذلك حتى تتمكن من مواجهة الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المبحث الأول: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)

تشكل النماذج الاقتصادية الكلية عاملا أساسيا في تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في مختلف الدول، وشهدت النماذج تطورات متلاحقة خلال السنوات الخمسين الماضية منذ بدء استخدامها سواء على صعيد توصيف معادلات النموذج استنادا إلى النظرية الاقتصادية وطرق تقييم المعادلات المقدرة، وطرق معالجة النظام.[1]

يكتسب قياس وتحديد درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات أهمية كبيرة في فهم الظواهر بمختلف أنواعها، ولا توجد سلعة درس ارتباطها بالاقتصاد الكلي على نطاق واسع مثل النفط، بدءًا من دراسة Hamilton الأساسية في عام 1983، فبحثت الكثير من الدراسات اللاحقة في العلاقة ما بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية المختلفة.[2]وتعتبر هذه الدراسة واحدة من بين الدراسات التي تسعى إلى نمذجة العلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر في شكلها القياسي وهذا باستخدام إحدى أساليب الاقتصاد القياسي.

1- صياغة وتوصيف النموذج القياسي

استنادا إلى عدد من الدراسات السابقة وبعد الحصول على البيانات، تسعى الدراسة إلى صياغة نموذج اقتصادي قياسي والذي يتمثل في تحويل العلاقة الاقتصادية بين أسعار النفط والموازنة العامة في صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة 1970-2021، تتمثل العلاقة الاقتصادية في أن الموازنة العامة تعتمد في تمويلها وتغطيتها للنفقات العامة على عائدات الجباية البترولية والتي تمثل المصدر الأساسي والمساهم الأكبر في تكوين الإيرادات العامة، مما يجعل الموازنة العامة أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط السريعة والمفاجئة في الأسواق العالمية.

ومن أجل تدعيم هذه العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين، تم توظيف متغير سعر الصرف كمفسر مستقل لتغيرات الموازنة العامة، ذلك أن سعر الصرف يؤثر على الموازنة العامة من خلال تحصيل الإيرادات النفطية، وكذلك على النفقات العامة باعتبارها مشتريات للسلع والخدمات.

---

[1] بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد 40، 2005، ص 2.

[2] فخري حاسانوف، ليلى داغر، صدمات أسعار النفط وعدم الاستقرار المالي في الدول الآسيوية، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 04.

1-1- صياغة النموذج القياسي: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم صياغة النموذج القياسي التالي:

$$PBB=f(OP, EXR)$$

$$PBB_i=\alpha_0+\alpha_1 OP_i+\alpha_2 EXR_i+\mu_i$$

PBB: المتغير التابع (رصيد الموازنة العامة)

OP: المتغير المستقل (سعر النفط)

EXR: المتغير المستقل (سعر الصرف)

α_0**:** الحد الثابت

α_1, α_2**:** المعلمات المراد تقديرها

μ_i**:** حد الخطأ العشوائي

i: رقم المشاهدة وهي تمثل سنوات الفترة من 1970 إلى2021

1-2- مصادر بيانات متغيرات النموذج القياسي:تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج القياسي من المصادر التالية:

- ✓ المتغير (**PBB**): اعتمادا على الملحق (13)، وهي معبر عنها بالوحدة النقدية (مليون دينار جزائري).
- ✓ المتغير (**OP**): اعتمادا على الملحق (10)، وهي معبر عنها بالوحدة النقدية (دولار أمريكي للبرميل).
- ✓ المتغير (**EXR**): اعتمادا على الملحق (16)، وهي معبر عنها بالوحدة النقدية (دينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي).

ومن أجل معالجة البيانات تم الاستعانة ببرنامج (**Eviews 10**) والذي يعتبر من بين التطبيقات الحديثة والواسعة الاستعمال في الدراسات والبحوث التي تعنى بالاقتصاد القياسي.

1-3- وصف متغير رصيد الموازنة العامة (Balance Public Budget): يمثل رصيد الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فقد يكون الرصيد موجبا أي فائضا وذلك عندما تفوق الإيرادات العامة النفقات العامة، وقد يكون سالبا أي عجزا وذلك عندما تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة، وقد يكون مساويا للصفر أي في حالة التوازن وذلك عندما تكون الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة.

من خلال الملحق (17) نلاحظ أن السلسة الزمنية (**PBB**) تتكون من 52 مشاهدة، وأن متوسط قيمتها قد بلغ (176.2269-) مليون دينار، أما أعلى قيمة سجلت هي (1186.800) مليار دينار في عام 2006، بينما أدنى قيمة سجلت هي (2553.300-) مليار دينار في عام 2015، أما عن التشتت والمقاس بالانحراف المعياري (**Std.DEV**) فبلغ قيمة (686.0292)، كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل (4-1) أن السلسة الزمنية (**PBB**) تظهر تموجات كثيرة مما تعكس عدم استقراريتها، وتشير أيضا دالة الارتباط الذاتي (**ACF**) إلى أن قيمة (**Q-Stat=121.03**) وأن الاحتمال المقابل لها (**Prob=0.000**) أصغر من 5%، مما يؤكد على عدم استقراريتها.

الشكل (4-1): وصف تطور متغير رصيد الموازنة العامة (PBB)

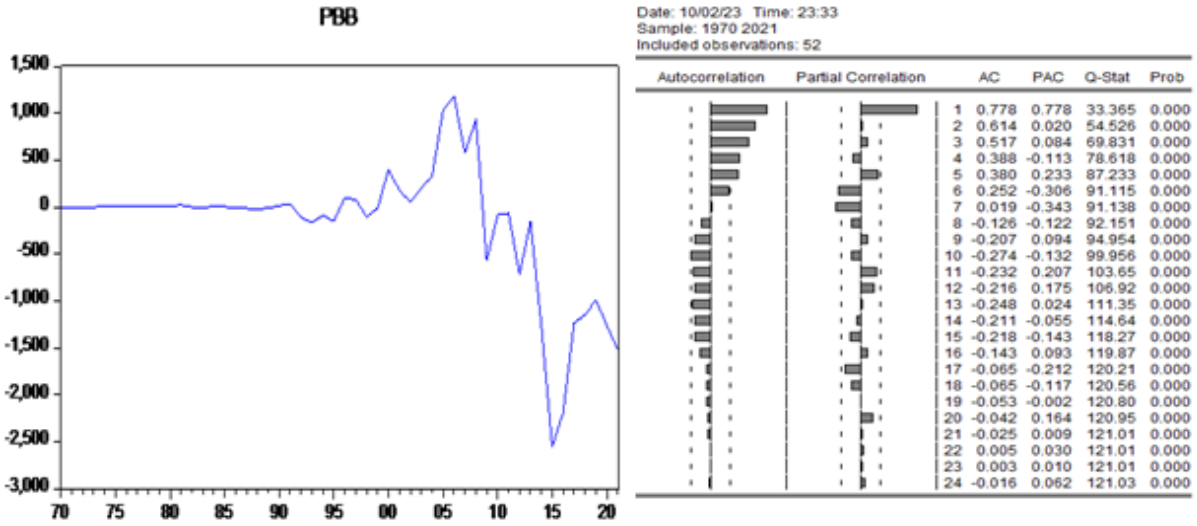

المصدر: مخرجات برنامج (**Eviews 10**)

1-4- وصف متغير سعر النفط (Oil Price):يعبر سعر النفط عن عدد الوحدات النقدية لبرميل النفط المقاس بالدولار الأمريكي والذي يساوي تقريبا 159 لتر، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار.

من خلال الملحق (17) نلاحظ أن السلسة الزمنية (**OP**) تتكون من 52 مشاهدة، وأن متوسط قيمتها بلغ (37.22692) دولار للبرميل، أما أعلى قيمة سجلت هي (112.9) دولار للبرميل في عام 2011، بينما أدنى قيمة سجلت هي (1.7) دولار للبرميل في عام 1970، أما عن التشتت والمقاس بالانحراف المعياري (**Std.DEV**) فبلغ قيمة (30.49545)، كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل (4-2) أن السلسة الزمنية (**OP**) تظهر تقلبات كثيرة وعدم ثبات لقيمها، وتشير أيضا دالة الارتباط الذاتي

(**ACF**) إلى أن قيمة (**Q-Stat=195.55**) وأن الاحتمال المقابل لها (**Prob=0.000**) أصغر من 5%، مما يدل على عدم استقراريتها.

الشكل (4-2): وصف تطور متغير سعر النفط (OP)

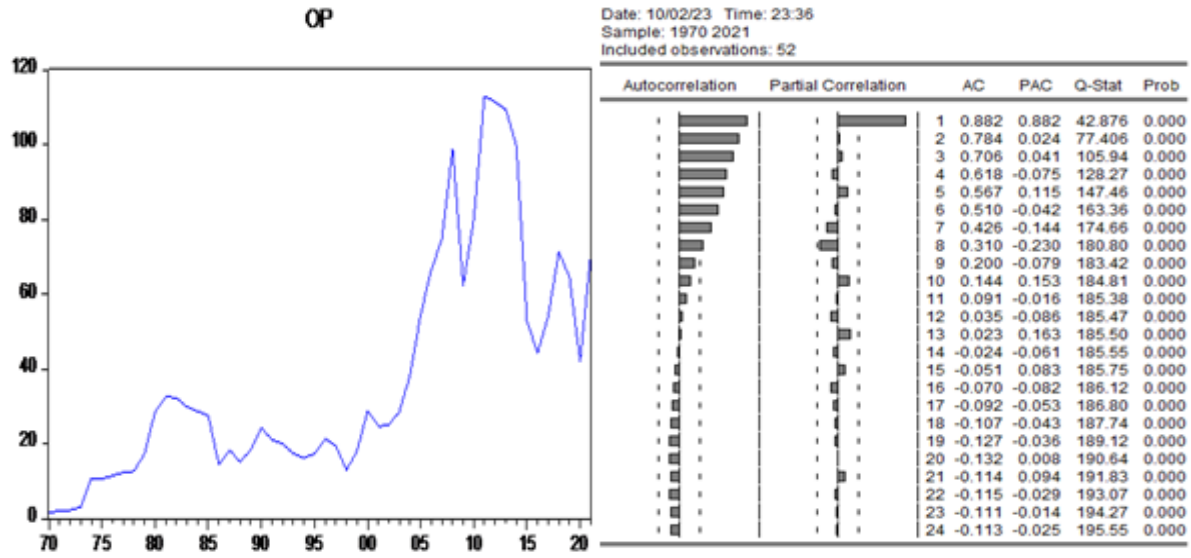

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

1-5- وصف متغير سعر الصرف (Exchange Rate):يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية من العملة الوطنية الواجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

من خلال الملحق (17) نلاحظ أن السلسة الزمنية (**EXR**) تتكون من 52 مشاهدة، وأن متوسط قيمتها قد بلغ (46.67404) دينار، أما أعلى قيمة سجلت هي (138.8) دينار في عام2021، بينما أدنى قيمة سجلت هي (3.83) دينار في عام1980، أما عن التشتت والمقاس بالانحراف المعياري (**Std.DEV**) فبلغ قيمة (41.43399)، كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل (4-3) أن السلسة الزمنية (**EXR**) تظهر تموجات كثيرة مما تعكس عدم استقراريتها، وتشير أيضا دالة الارتباط الذاتي (**ACF**) إلى أن قيمة (**Q-Stat=315.15**) وأن الاحتمال المقابل لها (**Prob=0.000**) أصغر من 5%، مما يؤكد على عدم استقراريتها.

الشكل (4-3): وصف تطور متغير سعر الصرف (EXR)

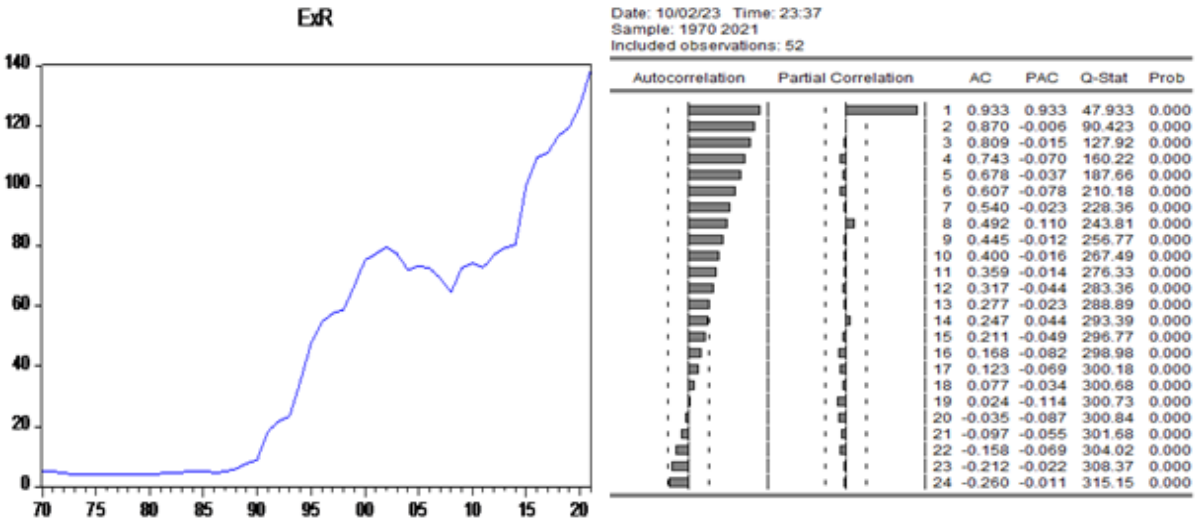

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

2- تقدير النموذج القياسي

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع **ARDL** (**Autoregressive Distributed Lag**) من النماذج القياسية التي أثبتت فعاليتها في تفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، فهو يعتبر بديلا لنماذج المعادلات الآنية والتي لقيت انتقادات كثيرة، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من (Engle & Granger, 1987) و(Johansen, 1988).

ولقد أصبحت منهجية ARDL للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل (Pesaran) عام 2001، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر.

يتميز هذا المنهج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، حيث يرى (Pesaran) أن اختبار الحدود (Bound Test) في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الزمنية، سواء كانت مستقرة عند المستوى (متكاملة من الدرجة **I(0)**) أو مستقرة عند

الفرق الأول (متكاملة من الدرجة **I(1)**) أو مزيج من الاثنين، بشرط ألا تكون مستقرة ومتكاملة من الدرجة **I(2)**.[1]

وقبل تقدير واختبار النموذج القياسي ARDL يجب إتباع الخطوات التالية:

1. اختبار استقرارية متغيرات النموذج.
2. تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.
3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.
4. تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج.
5. اختبار صلاحية النموذج.

2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تتصف السلاسل الزمنية في غالبيتها أنها سلاسل غير مستقرة في مستوياتها الأصلية،[2] فالسلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وتكون غير مستقرة لأسباب قد تتمثل في وجود مركبة الاتجاه العام، الفصلية، والاتجاه العام في التباين (تباين غير ثابت)،[3] ويوجد عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها في اختبار سكون السلسلة الزمنية، ومن بينها نجد اختبار جذر الوحدة **(Unit Root Test)**،[4] والذي يعتبر من بين المؤشرات المهمة في الكشف عن سكون السلسلة الزمنية، فالسلسلة الزمنية التي تحتوي على جذر الوحدة تعتبر غير ساكنة.

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، سنعتمد على اختبار كل من ديكي-فولر المطور **(ADF) (Augmented Dickey-Fuller Test)**واختبار فيلبس-بيرون **(Phillips-Perron Test) (PP)**، حيث يعتبر هذان الاختباران من أهم الاختبارات الواسعة الاستعمال في الكشف عن وجود جذر الوحدة،[5] وعليه سوف نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي في

[1] لطيفة لمطوش، بوادو فاطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1965-2016، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، 2018، ص 179.

[2] شعراوي سمير مصطفى، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي-جامعة الملك عبد العزيز-، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2005، ص 262.

[3] مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2010، ص ص 140-144.

[4] دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفارعودة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، 2015، ص 1055.

[5] عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2015، ص 81.

المستوى (الأصل)، فإذا ظهرت أنها غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)، نقوم بإدخال الفروقات عليها (للتخلص من جذر الوحدة) حتى تصبح مستقرة.[1]

من خلال الملحق (18) والملحق (19)، نلاحظ أن اختبار (**ADF**) و(**PP**) لجذر الوحدة، أظهرت نتائجهما أن السلاسل الزمنية(**PBB**) و(**OP**) و(**EXR**) غير مستقرة في المستوى، ذلك أن القيم المحسوبة هي أصغر من القيم الحرجة عند المستوى (5%) بالقيمة المطلقة، كما أن الاحتمالية أكبر من (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (السلسة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة (السلسة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها مستقرة.

لكن بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، أصبحت جميعها مستقرة وساكنة، ذلك أن القيم المحسوبة ظهرت أكبر من القيم الحرجة عند المستوى (5%) بالقيمة المطلقة، كما أن الاحتمالية ظهرت أيضا أصغر من (5%)، وبالتالي نرفض فرضية العدم (السلسة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها غير مستقرة، ونقبل الفرضية البديلة (السلسة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة)، أي أنها مستقرة.

من خلال نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، نجد أنها متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$، وبالتالي يقودنا هذا إلى إجراء اختبار التكامل المشترك، والذي يهدف إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2-2- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج: لتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج يتم اختيار أقل قيمة لمعيار (**AIC: Akaike Information Criterion**) والتي تقابلها فترة الإبطاء المثلى،[2] ويوضح الشكل (4-4) اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص 293.

[2] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 272.

الشكل (4-4): اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

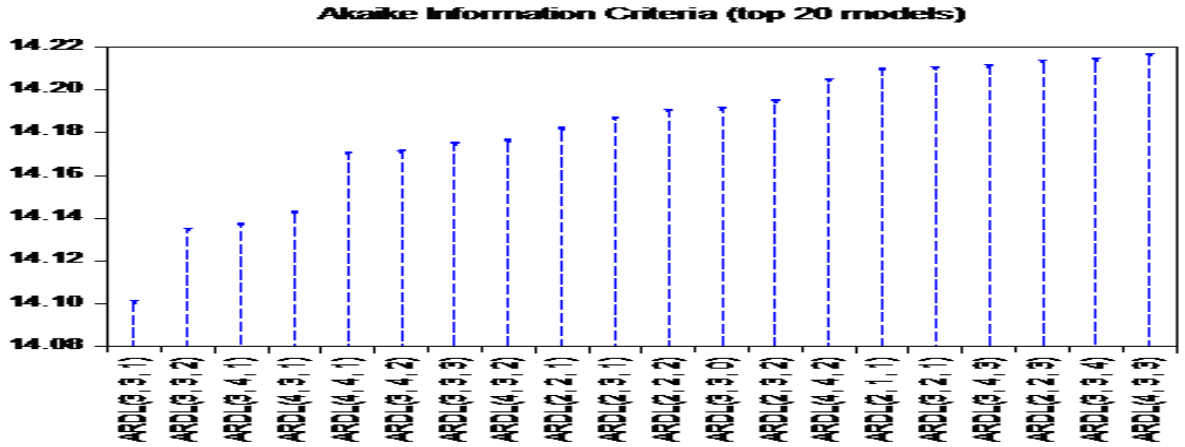

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن معيار (**AIC**) قد أشار إلى أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج هي من الشكل **ARDL(3,3,1)**.

2-3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test): يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة،ويوضح الجدول (4-1) نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4-1): نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.079486	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية (**F-statistic**) تساوي 8.079486 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، وعليه نرفض فرضية العدم (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي) ونقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج القياسي).

2-4- تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبعد تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، سوف نقوم بتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج.

2-4-1- تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (صيغة تصحيح الخطأ): تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعبر عن المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة بصيغة الفروقات، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ CoinEq(-1) كمتغير تفسيري، حيث يقيس هذا الأخير سرعة تكييف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل،[1] فإذا كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، فإن ذلك يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول (4-2) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (ARDL-ECM):

الجدول (4-2): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج (ARDL-ECM)

ARDL Error Correction Regression			
ECM Regression			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
D(PBB(-1))	-0.320548	-2.410316	0.0208
D(PBB(-2))	-0.316856	-2.484215	0.0174
DOP	15.88829	5.605757	0.0000
D(OP(-1))	14.48434	2.641596	0.0118
D(OP(-2))	13.60727	2.649213	0.0116
D(EXR)	-21.15027	-3.029687	0.0043
CoinEq(-1)	-0.403585	-5.899486	0.0000
R-squared	0.713880	Adj. R-squared	0.673006

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- ظهر معامل تصحيح الخطأ **CoinEq(-1)** بقيمة سالبة ومعنوية (0.403585-) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن حوالي (40,3%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، كما تدل النتيجة على وجود علاقة توازنية بين رصيد الموازنة العامة والمتغيرات التفسيرية في النموذج.

- يشير معامل التحديد الذي يساوي **(R^2=0.71)** إلى أن متغيري سعر النفط وسعر الصرف يفسران 71% من التغيرات في رصيد الموازنة العامة، أما باقي النسبة فترجع إلى عوامل أخرى.

2-4-2- تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول (4-3) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج:

[1]Banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie: analyse économétrique sur la période 2011-2021, Document de Travail 01-2022, 2022, p 11.

الجدول (4-3): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test			
Levels Equation			
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
OP	-24.25840	-3.508062	0.0012
EXR	5.242407	1.257147	0.0216
C	424.3690	2.494486	0.0170
EC=PBB-(-24.25840*OP+5.242407*EXR+424.3690)			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية (أثر سلبي معنوي) بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة، حيث كلما ارتفع سعر النفط بنسبة 1% يؤدي هذا إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة بنسبة 24,2%، وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات النظرية، ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين متغيرين بالأسباب التالية:

في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط وانخفض فيها رصيد الموازنة العامة (العجز)، نجد أن الإيرادات العامة قد نمت بمعدل فاق نمو النفقات العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أيضا أنه في الفترات التي انخفض فيها رصيد الموازنة العامة (الفائض)، يرجع ذلك إلى أن الدولة قررت زيادة النفقات العامة بمعدل فاق معدل زيادة الإيرادات العامة وهذا من أجل مواصلة وإتمام تمويل مختلف المشاريع التنموية والتي كانت مبرمجة في المخططات التنموية الاقتصادية.

- وجود علاقة طردية (أثر إيجابي معنوي) بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، حيث كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي هذا إلى ارتفاع رصيد الموازنة العامة بنسبة 5,2%، وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات النظرية، ذلك أن ارتفاع سعر الصرف يقابله انخفاض قيمة العملة المحلية (انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والتي من بينها عملة الدولار الأمريكي المحددة لقيمة سعر النفط) ويؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة والتي هي عبارة عن مشتريات للسلع والخدمات.

3- إجراء الاختبارات التشخيصية لإثبات صلاحية النموذج

للتأكد من مدى صلاحية وجودة النموذج القياسي وخلوه من بعض المشاكل القياسية، يتم تطبيق عدد من الاختبارات التشخيصية (**Diagnostics Test**) التالية:

3-1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test): يعتبر اختبار (SerialCorrelation LMTest) الذي قدمه كل من Breusch-Godfrey هو أحد الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي (autocorrelation) في بواقي معادلة النموذج، كما يعتبر بديل جيد لاختبار (DW-Durbin-Watson)، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول(4-4): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.643810	Prob. F(1,38)	0.4273
Obs*R-squared	0.816346	Prob. Chi-Square(1)	0.3663

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية (**Chi-Square**) المحسوبة هي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-2- اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test): للتأكد من تستخدم العديد من الاختبارات للكشف عن ثبات أو عدم ثبات التباين، والتي من بينه نجد اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول(4-5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.661895	Prob. F(9,39)	0.1318
Obs*R-squared	13.58294	Prob. Chi-Square(9)	0.1380
Scaled explained SS	10.74662	Prob. Chi-Square(9)	0.2935

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصائية (**Chi-Square**) المحسوبة هي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض مشكل عدم التجانس ونقبل فرضية ثبات التباين للنموذج.

3-3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Normality Test): للتأكد من أن سلسلة البواقي للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، يتم الكشف عن ذلك باستخدام إحصائية (Jarque-Bera)، ويوضح الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

الشكل (4-5): نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء

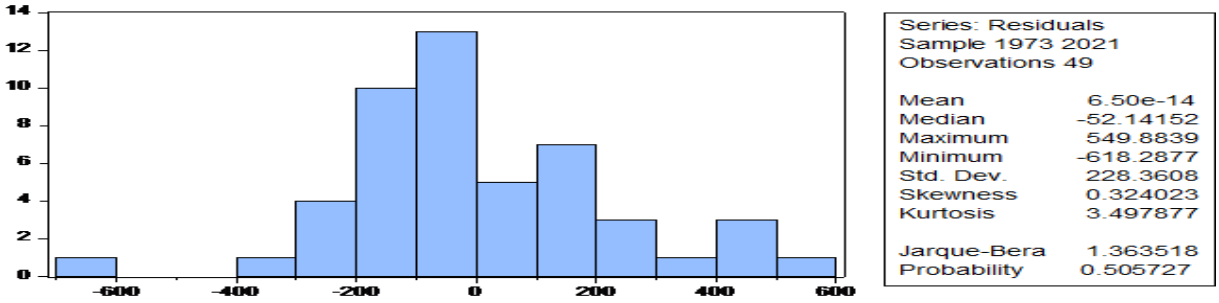

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية **(Jarque-Bera)** المحسوبة تساوي (1.363518)، وأن الاحتمال المقابل لها هو أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والتي تنص على أن سلسلة البواقي للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3-4- اختبار استقرار النموذج (Stability Test): يتم استخدام اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وذلك لمعرفة مدى وجود أي تغيرات هيكلية في النموذج، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM Test)** والذي يشير إلى أن التمثيل البياني للنموذج يجب أن يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويوضح الشكل (4-4) نتائج هذا الاختبار:

الشكل (4-6): نتائج اختبار استقرار النموذج

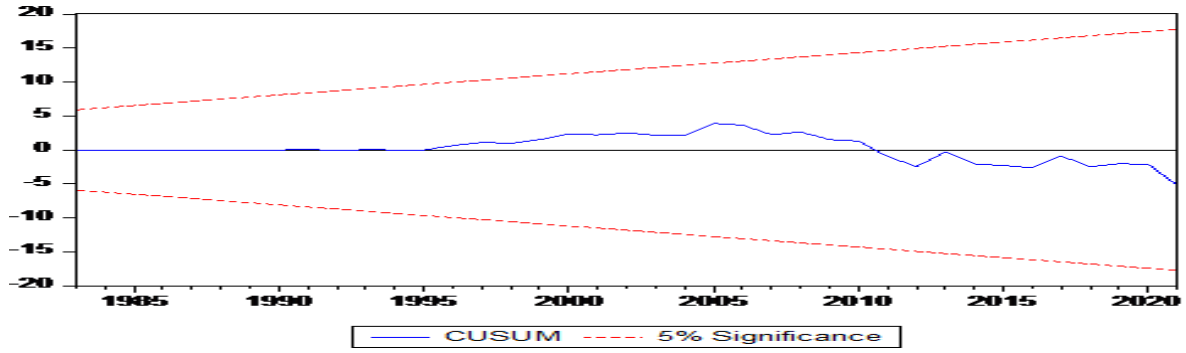

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM)** توجد داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج يحقق شرط الاستقرار، أي سكون المعلمات الطويلة والقصيرة للنموذج.

3-5- اختبار ملائمة تحديد الشكل الدالي للنموذج: يتم استخدام اختبار(RAMSEY RESET Test) وذلك لمعرفة مدى ملائمة تحديد الشكل الدالي للنموذج، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول(4-6): نتائج اختبار ملائمة تحديد الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PBB PBB(-1) PBB(-2) PBB(-3) OP OP(-1) OP(-2) OP(-3) EXR EXR(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.310474	38	0.7579
F-statistic	0.096394	(1, 38)	0.7579

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمال بلغت (0.7579) وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن اختبار (RAMSEY RESET Test) يشير إلى صحة الشكل الدالي للنموذج.

المبحث الثاني: مشروع عصرنة الموازنة العامة في الجزائر

يندرج الاهتمام بموازنة البرامج والأداء في الجزائر ضمن إطار إصلاحات المالية العامة، وقد أدت الانتقادات الموجهة للموازنة العامة التقليدية كعدم ترشيد الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من أهم أسباب تفاقم عجز الموازنة، والذي ترتب عليه استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الأهداف المنتظرة، إلى المطالبة بإصلاح الموازنة العامة حتى تقوم على أهداف ونتائج واضحة تعبر عن السياسة العامة للحكومة كما تتميز بقابلية قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية والمرونة في التنفيذ.

1- التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء

تعتبر موازنة البرامج والأداء أسلوب متطور في إدارة المالية العامة، ذلك بأنها تنقل التركيز من الوسائل إلى النتائج، وقد كثر اعتماد هذا الأسلوب حول العالم نظرا إلى توسع دور الدولة ووظائفها، والحاجة إلى مراقبة فعالة للإنفاق، وتسمح هذه الموازنة بمساهمة أوسع للمجتمع في تحديد السياسات العامة وصياغة الموازنات بحسب أولويات واضحة، كما تكمن أهميتها في قدرتها على قياس الأداء من خلال استخدام مؤشرات قياس واضحة تعزز المساءلة والشفافية في إدارة المال العام.

1-1-مفهوم موازنة البرامج والأداء: تعد موازنة البرامج والأداء محصلة المحاولات الأولى لإصلاح موازنة البنود في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تهتم بالتركيز على العمل المنجز بدل الاهتمام بالوسائل اللازمة للقيام بالعمل، وتحاول قياس مدى كفاءة الأجهزة الحكومية في إنجاز المشاريع.

ترجع حقيقة تنفيذها إلى عام 1934 عندما قامت وزارة الزراعة الأمريكية وسلطة وادي تينسي بوضع موازنتيهما على أساس البرامج والأداء، وقامت فيما بعد الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى بتطوير موازناتها على هذا الأسلوب، وقد ظهرت موازنة الأداء عندما أوصت لجنة هوفر الأولى (التي تشكلت في أمريكا بهدف إصلاح جهاز الحكومة الفدرالي في الفترة من 1947-1949) بتطبيقها في جميع الوزارات، وفي عام 1954 قدم ديفيد نوفيك تقريره المسمى الاقتصاد والفاعلية متضمنا شرحا تفصيليا لكيفية تطبيق موازنة البرامج في وزارة الدفاع الأمريكية، وفي عام 1955 قامت لجنة هوفر الثانية بدارسة اقتراح ديفيد وكذلك دراسة التقدم الحاصل في مجال تطبيق موازنة الأداء، مما أدى إلى ظهور مفهوم موحد لموازنة البرامج والأداء، وتجلى ذلك عندما أصدرت هيئة الأمم المتحدة كتيبا بعنوان موازنة البرامج والأداء في عام 1965.

نتيجة لذلك، تم اعتماد هذا الأسلوب الجديد للموازنة في كثير من دول العالم مثل كندا والسويد وانجلترا وبعض دول أمريكا اللاتينية واسيا مثل بوليفيا وتشيلي وكولومبيا والفلبين والهند وإندونيسيا، حيث

وجدت السلطات المالية في هذه الدول المبررات المقنعة لاستخدام هذه الموازنة، والتي سمحت بتحقيق مجموعه من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحقيق فعالية في التسيير المالي.[1]

لا يوجد تعريف محدد لموازنة البرامج والأداء، فتعريفها يرتبط إلى حد ما بالغاية التي من أجلها تم اعتماد هذا النوع من الموازنة، فيمكن تعريفها بأنها الخطة التي يتم على أساسها تخصيص الموارد العامة لتنفيذ برامج ذات أهداف محددة مع إخضاعها لمعايير قياس الفعالية والكفاءة.[2]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها أداة للرقابة على أوجه صرف المال العام وترشيد الإنفاق من خلال وضع خطط مسبقة والاعتماد على معرفة وتحديد مستوى الإنجاز مقارنة بما تم صرفه من المخصص له من موازنة الدولة في القطاعات المختلفة.[3]

وحسب دليل هيئة الأمم المتحدة فإن موازنة البرامج "تهتم بتبويب موازنات الوحدات الإدارية المختلفة إلى وظائف ومهام، ثم برامج رئيسة ثم برامج فرعية، يتم الربط بينها وبين البيانات المالية"، أما موازنة الأداء "فتقوم بتزويد الإدارة بوسائل القياس الدقيقة مثل: تكلفة الوحدة، وقياس العمل، ومعدات الأداء".[4]

1-2- مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء: يحقق تطبيق موازنة البرامج والأداء العديد من المزايا والتي من أهمها ما يلي:

- تساعد على توزيع الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الموازنة التقليدية، فهي تقدم بيانات تفصيلية للجهات المختصة بتوزيع الاعتمادات بين الوزارات والمصالح على أساس البرامج والمشاريع المراد تنفيذها وتكاليف تلك البرامج والمشاريع.

- توسيع صلاحيات مديري الدوائر في مجال التخطيط والرقابة الذاتية وبالمقابل تحميلهم مسؤولية عدم كفاءة الأداء.[5]

---

[1] حوراء إحسان خليل، إمكانية تطوير موازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية وفقا لإطار مقترح، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 54، 2019، ص 671-672.

[2] بسام وهبه، أهمية التحول إلى موازنة البرامج والأداء، مجلة دراسات المال العام وبناء الدولة، العدد 3، 2012، ص 32.

[3] خيرية محمد إبراهيم أبوبكر، مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحول لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا، مجلة الجامعي، العدد 31، 2012، ص 221.

[4] أحمد عبد الوهاب، موازنة البرامج والأداء "تجارب دولية للتحول إلى موازنة البرامج والأداء"، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، مصر، 2018، ص 1.

[5] أسامة إبراهيم الأزرق، إبراهيم احمد جهان، مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء دراسة استطلاعية على القطاع الحكومي في ليبيا، مجلة الأسياد، العدد 14، 2018، ص 89.

– رفع كفاءة النظام المحاسبي وزيادة الاعتماد على بيانات تكاليف الأداء الحكومي وزيادة موثوقية التقارير المالية.

– توفر للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم، فهي تتضمن وصفا للبرامج والمشاريع الحكومية التي ستقوم الدولة بتنفيذها، والأهداف المرجوة من تنفيذها وتكاليف تلك البرامج والمشاريع ووحدات الأداء التي ستحققها نتيجة تنفيذها.[1]

– تحسين كفاءة المصالح الحكومية في إدارة وتسيير وتنفيذ البرامج والمشاريع العامة.

– تحديد مخاطر المالية العامة في الوقت المناسب.

– قدرتها على المساعدة في تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على آفاق متوسطة المدى (3–5 سنوات).

– تمنع تحول تقلبات الإيرادات السنوية إلى تقلبات في النفقات والتي يمكنها أن تؤثر على استقرار الاقتصاد وأن تقلل من جودة الإنفاق الحكومي.

– تساعد على مقاومة الضغوط الطبيعية لزيادة النفقات وذلك عندما تكون الإيرادات مرتفعة والفوائض كبيرة.

– تساعد في حماية النفقات ذات الأولوية والحفاظ على موضع التركيز الاستراتيجي لخطط السياسات، وبالتالي، فإن وضع خطط إنفاق متوسطة المدى والالتزام بها يزيد فرص عدم تعرض أهداف المالية العامة طويلة الأجل لمخاطر ضغوط الإنفاق قصيرة الأجل.[2]

1–3– متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء: يحتاج التطبيق الناجح لموازنة البرامج والأداء إلى توفر المتطلبات التالية:

– التخطيط الاستراتيجي من خلال قيام الأجهزة الحكومية بتصميم رؤية واضحة ومهمة وأهداف إستراتيجية.

– أن تقوم كل وحدة حكومية بحصر أنشطتها المختلفة وتجميعها في برامج أساسية وفرعية، وأن يتم وضع أهداف لها تتناسب مع الأهداف العامة المرجوة تحقيقها.[3]

---

[1] عطية عز الدين، أحمد بيرش، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 416.

[2] Ahmed Al-Darwish et al, Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth, Middle East and Central Asia departmental paper series, International Monetary Fund, 2015, p 22.

[3] سعود جايد مشكور العامري وآخرون، استخدام موازنة البرامج والأداء أداة للتخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية–بحث تطبيقي في جامعة المثنى بالعراق–، المجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، 2018، ص 175.

– اختيار مؤشرات ملائمة لقياس الأداء لكل وحدة

– وجود نظام لمحاسبة التكاليف يساعد في تحديد التكاليف المتغيرة المتعلقة بكل نشاط من الأنشطة المختلفة، باعتبار أن موازنة البرامج والأداء تعمل على تحديد تكلفة كل وحدة من وحدات الأداء، وتربط بين تكاليف النشاط ونتائج الأداء.

– توفر نظام للمتابعة والتقييم، يساعد على رقابة ومعرفة ما تم إنجازه وفقا لما هو مخطط لتحقيقه خلال السنة المالية.

– وجود أنظمة تكنولوجيا معلومات متطورة وبرمجيات متخصصة لها القدرة على قياس النتائج والأداء.

1-4- تبويب موازنة البرامج والأداء: يتم التبويب في موازنة البرامج والأداء على أسس وذلك كما يلي:

- ✓ **الأهداف المراد تحقيقها:** حيث تتم وفقا للأهداف المنشودة، وليس للغرض من النفقة، بحيث يمكن قياس الأداء مستقبلا.
- ✓ **الوظائف:** حيث تضم هذه الوظائف مجموعة من العمليات التي تستخدم لتحقيق أهداف عامة، والتي يتطلبها نشاط الحكومة.
- ✓ **البرامج:** يعد البرنامج أعلى مستوى في موازنة البرامج والأداء، حيث يرتبط بالمنتج النهائي، ويمكن تقسيم البرنامج الرئيسي إلى عدة برامج فرعية.
- ✓ **الأنشطة:** وهي مكونات البرنامج، وتتمثل في تجميع الأعمال المتجانسة للمساهمة في تنفيذ البرنامج، وتنقسم إلى أنشطة رئيسية وأخرى فرعية.
- ✓ **وحدات الأداء:** تعد وسيلة لقياس النشاط الفرعي عن طريق تحليل الأعمال والمهام بحيث يمكن ربط التكلفة بالأداء.[1]

1-5- خطوات إعداد موازنة البرامج والأداء: يتم التبويب في موازنة البرامج والأداء على أسس وذلك كما يلي:

– تحديد الأهداف المراد تحقيقها وذكرها باختصار في شكل قائمة.

– تصميم البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

– تقدير ما تحتاجه البرامج من تكاليف السنة، ومن ثم إخطار الموازنة لرصد الاعتمادات لتنفيذ تلك البرامج.

[1] محمد عبد الرضا كاكولى، تطوير موازنة البرامج والأداء بهدف إحكام الرقابة وتقييم الأداء المالي للقطاع الحكومي الكويتي، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، المجلد 18، العدد 4، 2017، ص 44.

– تقدير ما تحتاجه البرامج من أموال.

– تقدير النتائج من البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية من المشاريع.

– وضع نظام وإجراءات للمتابعة والحصول على المعلومات بشكل منظم ودائم.

– وضع نظام وإجراءات للمتابعة وتحليل النتائج لتنفيذ البرامج والمشاريع.

– تحديد المسؤولية الإدارية عند تنفيذ البرامج.[1]

2- رؤية مشروع الجزائر لعصرنة الموازنة العامة

شرعت الجزائر منذ عام 2001 في إحداث إصلاحات على الموازنة العامة بهدف عصرنتها وجعلها أكثر شفافية، وفي سبيل تحقيق ذلك عقدت عدة دورات وندوات تكوينية لفائدة إطارات الدولة، كما أبرمت اتفاقيات مع هيئات دولية، أفرزت جهودها عن إصدار القانون العضوي رقم (18-15) المتعلق بقوانين المالية، الذي يعد بمثابة دستور مالية الدولة.

2-1- أسباب عصرنة الموازنة العامة: يعاني نظام الموازنة الحالي من اختلالات هيكلية عميقة في بنيته وذلك نتيجة لعدد من السلبيات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– لا تتوفر الموازنة الحالية على المرونة الكافية في التنفيذ، حيث أن الاعتمادات المقررة لا يمكن تحويلها بحرية من باب إلى آخر أو من بند إلى آخر، فهي عملية ليست سهلة وتحتاج إلى موافقة الجهات العليا، مما يترتب على ذلك في غالب الأحيان إلى تأجيل أو عدم إتمام أو تنفيذ البرامج والمشاريع.

– عجز الموازنة في إعطاء قياسات محددة لكفاءة الأداء الحكومي التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستوى أداء هذه الإدارات وتحديد المسؤوليات.

– تعمل الموازنة على دفع النفقات إلى الارتفاع دون ترشيدها، كما أن اعتماداتها لا تبرز بوضوح الأهداف المنتظر تحقيقها.[2]

– صعوبة التعرف على برامج العمل والمشاريع التي تنوي الحكومة القيام بها أو تطويرها، وكذلك صعوبة قياس كفاءة الوحدات الحكومية المختلفة، حيث تقتصر موازنة الحالية على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات الحكومية، ثم تقوم بالرقابة عليها لتحديد مسؤوليتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها، دون الاهتمام بتحقيق إنجازات ملموسة.

---

[1] زايد على عبد الخالق المنزوع وآخرون، إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تعزيز الرقابة المالية (دراسة ميدانية في وزارة المالية اليمنية–الديوان العام–)، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 5، العدد 1، 2023، ص 72.

[2] سطم صالح حسين، محمد طارق عبد الوهاب، الآثار الاقتصادية لتفعيل سياسات التحول إلى موازنة البرامج والأداء في العراق (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص 212.

– تقتصر الرقابة في ظل هذا النوع من الموازنات على الرقابة الحسابية التي تهدف إلى التأكد من عدم تجاوز الاعتمادات لما هو مقرر بالموازنة دون الاهتمام بالأهداف والغايات لتلك الاعتمادات، الأمر الذي يسمح بتفشي الفساد من خلال تأمين الوثائق القانونية للنفقات دون أن يقابلها إنجازات متحققة.

– تفتقر هذه الموازنة إلى وسائل حقيقية وفعالة تسمح لها بمتابعة تنفيذ الأعمال والمشاريع وتحديد تكلفتها بدقة ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، كما أنها لا تتوفر على آلية لضمان ربط أجهزة الموازنة بأهداف التخطيط، وتعمل الأجهزة بمعزل عن بعضها البعض، مما لا تتحقق التنمية التي استهدفتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبرمجة.[1]

– تطور أساليب الإدارة والوسائل العلمية والتكنولوجيا الحديثة، والتي مكن استخدامها في جمع وحفظ البيانات والمعلومات وتحليلها وتوظيفها في رسم البرامج والمشاريع بصورة دقيقة.

2-2- أهداف عصرنة الموازنة العامة: تتمثل أهداف مشروع تحديث الموازنة العامة في تحقيق ما يلي:

2-2-1- بالنسبة للسلطة التنفيذية:

– البحث عن طرق تسيير جديدة لقياس مدى تحقيق أهداف السياسات العامة وتطبيق الإجراءات الضرورية لتحقيق التسيير العمومي حسب الأهداف المسطرة عند التحضير والتي تقاس حسب فعاليتها في تحقيق النتائج.

– ضمان وسيلة تشجع على التنفيذ الفعال والعقلاني للموازنة.

– دعم المؤسسات والهيئات المالية التي تشجع النمو في مناخ اقتصاد السوق.

2-2-2- بالنسبة للسلطة التشريعية:

– تسهيل دراسة الموازنة العامة بالنسبة للبرلمان، إذ أنها تعكس التوجهات السياسية للحكومة وتمكن من محاسبة الحكومة بناء على مدى تحقيق هذه السياسات.

– معرفة طريقة استخدام الموارد، وتحديث دورة الموازنة بإتباع نظام توزيع للموارد يتماشى مع الأولويات.

– عصرنة وتوسيع قدرات وزارة المالية وخاصة في مجال تسيير النفقات العمومية.

– إستراتيجية الاعتماد على مبدأ تعدد السنوات من أجل توضيح الاختبارات اللازمة في جانب النفقات العمومية.

– تدخل أكثر للبرلمان في مجال الترخيص ومراقبة النفقات لتوفير الشفافية.

[1] مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، الموازنة العامة المصرية وتحديات التحول، أوراق السياسات 12، مصر، 2015، ص 3.

– زيادة الفعالية بإعطاء حرية أكبر للمسؤولين الإداريين.[1]

2-3- مشروع عصرنة الميزانية: يتكون المشروع من تركيبتين أساسيتين:

2-3-1- تركيبة الميزانية: تشمل تركيبة الميزانية تغيرات القواعد والتنظيمات والممارسات في إعداد الميزانية وعرضها ومراقبة تنفيذها، حيث تهدف إلى:

- تسهيل التحكم في النفقة العمومية.
- تسهيل الخيارات الإستراتيجية من خلال معلومات وتحاليل هادفة.
- تحسين شفافية الميزانية لأجل ترقية نقاش واضح لخيارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز مراقبة التنفيذ وتحسين الأداءات في إنجاز السياسات والاستثمارات المسجلة في الميزانية.

يتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الأعمال التالية:

- وضع ميزانية متكاملة متعددة السنوات، أي أنها تشمل على كل من الاستثمارات وكذا النفقات الجارية، وتحافظ هذه الميزانية وبصفة كلية على الطابع السنوي للميزانية في المجال القانوني، بحيث تشمل الميزانية السنوية التوقعات حسب كل قطاع وسياسة، ويتم إعدادها وعرضها مع ترقبات على الثلاث سنوات القادمة ويدخل في إطار اقتصاد جزئي متناسق من نفس الفترة.
- تحسين عرض ونشر الميزانية لأجل تسهيل نقاش أكثر تفتحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.
- تعزيز وظيفة الإرشاد الاقتصادي لوزارة المالية وذلك من خلال قدرات متفاوتة للتقييم ومراقبة نوعية تكاليف الاستثمارات والسياسات الكامنة وراء طلبات اعتمادات الوزارات.
- يرمي تعزيز وعصرنة مراقبة الميزانية والمحاسبات إلى توسيع مساهمتها في فعالية الإنفاق وتعزيز متابعة تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي لأجل مضاعفة الفعالية وقدرة الاستثمار للقطاع العمومي.

2-3-2- تركيبة الإعلام الآلي ونظام الإعلام: تكمن تركيبة الإعلام الآلي ونظام الإعلام في شراء وتنصيب العتاد وبرامج الإعلام الآلي العصرية والفعالة؛ تطوير وتفعيل أنظمة الإعلام التي تسمح بتعزيز قدرات نشاطات وزارة المالية والدعم الفعال لهياكل الميزانية الجديدة وتكوين أولئك الذين سيكون عليهم تحمل (المختصون في الإعلام الآلي) واستعمال (المستعملون) الأنظمة.

[1] حيرش فايزة، رافع محمد، مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة–دراسة استطلاعية بوزارة المالية "جوان 2021"–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023، ص 436–437.

سيسمح استعمال الإعلام الآلي والتكنولوجيا الجديدة لوزارة المالية وكذا المسؤولين بمتابعة نمو المعطيات المتعلقة بالميزانية منذ إعدادها إلى غاية تنفيذها مرورا بالتزامهم على مختلف المستويات (المركزي، الجهوي، الولائي)، ويتعلق الأمر هنا بتطوير نظام تسيير للميزانية كامل من شأنه أن يسمح لمختلف المتدخلين في مسار الميزانية بتبادل المعطيات والحصول في كل وقت على جدول واحد للميزانيات والنفقات على كل المستويات.[1]

3- الإنجازات المحققة نحو تجسيد مسار عصرنة الموازنة العامة

عملت الجزائر منذ سنوات على تحديث وتطوير نظام الموازنة الحالي، وذلك حتى يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد وكذلك التحولات العالمية في مجال التسيير المالي، وقد كرست هذه الجهود بتطبيق وإنجاز عديد الأعمال التي نوجز ذكرها كالتالي:

3-1- التعاقد مع الهيئات الدولية: لجأت الجزائر إلى توقيع اتفاقيات وعقود مع هيئات ومكاتب دراسات متخصصة دولية تمثلت في ما يلي:

3-1-1- اتفاقية البنك الدولي: تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ 18 أفريل 2001 والمتعلقة بتمويل برنامج الإصلاح الميزانياتي، غير أن تنفيذها لم يتم إلا في شهر أكتوبر 2001، حيث تم التوقيع على عقدين: الأول يتعلق بإطار الميزانية المتعددة السنوات بمبلغ 1.586.000 أورو، والثاني لتحسين تقديم الميزانية بمبلغ 435.000 أورو. وكذلك تم إبرام عقد في سنة 2005 لتحديد دورة النفقة العامة بمبلغ 2.2 مليون أورو، وهي الاتفاقية التي نفذت في إطار عقود الاستشارة مع مكتب الدراسات الكندي المخصص في مشاريع الهيئات العمومية في مجال التنمية والتعاون الدولي.

3-1-2- عقود الاستشارة مع مكتب الدراسات الكندي: أبرمت الجزائر عقدين مع هذا المكتب وشمل ذلك تمويل مشروعين:

- **المشروع الأول خلال الفترة 2004-2007:** يحمل تسمية تحديث نظام الميزانية بتمويل من البنك الدولي ويتعلق بشروع إصلاح نظام تسيير النفقة العمومية والمسجل ضمن مشروع إصلاح نظام الميزانية (**MSB**) ويشمل على ثلاثة محاور أساسية لإصلاح قطاع المالية تتعلق بما يلي:

- إطار الميزانية المتعدد السنوات.
- تحسين عرض ونشر الميزانية.

[1]Ministère de finance, Les perspectives et la reforme engagée par La Direction Générale du Budget, Accédé15/02/2023, disponible a: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/budget/63-les-perspectives-et-la-reforme-engagee-par-la-direction-generale-du-budget

– تعزيز وظيفة الاستشارة لوزارة المالية.

- **المشروع الثاني خلال الفترة 2008–2012:** ويتعلق بتحسين إدارة الإنفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين، حيث يواصل تنفيذ المشروع الأول من خلال الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية وفق نظام الميزانية على أساس البرامج والعمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير ميزانية سنة 2012، ويشمل على البرامج الآتية:

– الدعم القانوني، إطار النفقات على المدى المتوسط: الذي يعتبر وسيلة للبرمجة الثلاثية تسمح بتسيير الميزانية في أفاق متعددة السنوات ضمن رؤية تسمح بتقوية استدامة السياسات العامة وفعالية توزيع الموارد المالية بين القطاعات وتحسين فعالية وأداء المرافق العامة.

– نشر نظام المعلومات: وهو نظام على آلي يسمح بتحضير وعرض الميزانيات المختلفة، ويدرج في نظام المدمج لتسيير الميزانية، ويتواجد على مستوى المديرية العامة للضرائب والوزارات والمصالح اللامركزية للولايات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

– تحديد برامج التكوين الملائم لتطبيق المنظومة الجديدة.

– وضع برمجيات تسمح بتسيير الاتصال بين مختلف الهيئات المعنية بالمنظومة الجديدة.

3–2– إصدار القانون العضوي رقم (18–15) المتعلق بقوانين المالية: في إطار البرنامج الهادف إلى عصرنة الموازنة العامة أصدرت الدولة القانون العضوي رقم (18–15) المتعلق بقوانين المالية، والذي سيدخل حيز التنفيذ في سنة 2023،وبموجبه تم إلغاء العمل بالقانون رقم (84–17) المتعلق بقوانين المالية والذي لم يعد يساير ويتماشى مع المستجدات الحديثة في التسيير المالي.

يعتبر القانون العضوي الجديد بمثابة دستور مالية الدولة، والإطار الجديد لتسيري مالية الدولة الذي يهدف إلى إصلاح الإطار الموازناتي والمحاسبي وإحداث تحول عميق في كيفية تسيري المال العام، بارتكازه على الموازنة الموجهة لتحقيق النتائج انطلاقا من أهداف محددة، وليس على أساس طبيعة النفقات المعمول بها في الوقت الحاضر.[1]

ويمثل هذا القانون إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.

[1] مراد بوعيشاوي، عماد غزازي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص 19.

كما يعد قانون المالية، ويساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم.

تضمنت أحكام هذا القانون العضوي المحاور الرئيسية لإصلاح وتنظيم بنود الموازنة العامة والتي مست الجوانب التالية:

3-2-1- التسيير القائم على البرامج: يعتبر هذا النوع من التسيير مقاربة عصرية في تسيير نشاطات وأعمال الإدارات العمومية، لا تهدف فقط للوصول للأهداف، بل النتائج الواجب بلوغها من وراء كل عمل، كما يشكل أحد ركائز التسيير العمومي الحديث، ويمثل أيضا أساس القانون العضوي الذي يرتكز على تحميل المسؤولية للمسيرين العموميين على الأموال المسيرة بواسطتهم، والآثار الناجمة عن استغلالها.

ويقصد بالبرنامج في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية على أنه "برنامج ميزانياتي"، وهو يتضمن مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.[1] ويشكل مجموع البرامج "حقيبة برامج" توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية، وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها إلى برمج فرعية وأنشطة في تنفيذ سياسة عمومية محددة.

3-2-2- الإطار الميزانياتي المتوسط المدى: إن من قصور موازنة البنود التي تعتمد عليها الجزائر وهو تقديرها لإيرادات ونفقات الموازنة العامة خلال سنة مالية واحدة، وهذا لا يتناسب مع النتائج التي غالبا ما تتطلب سنوات لتحقيقها، لذلك فإن اعتماد إطار ميزانياتي متكامل متعددة السنوات هو أساس لبلوغ الدولة لأهدافها، إذ يعتبر الإطار الميزانياتي بمثابة مخطط تقديري يدرج العمليات المحددة في إطار البرنامج والبرامج الفرعية المسجلة في الفترة المعنية مع تحديد الأغلفة المالية المسخرة لها.

وقد نص القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية على إطار ميزانياتي متوسط المدى، يمتد على مدار ثلاث سنوات متتابعة، حيث لا يقتصر فقط على تأطير النفقات.

ويعرف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى على أنه أداة برمجة منزلقة من سنة إلى أخرى، على مدى ثلاث سنوات للمجمعات الكبرى. ويتضمن هذا الإطار المتمثل في وثيقة تعكس وضعية السنة المعتبرة وكذا للسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات والرصيد الناتج عن ميزانية الدولة وكذا

[1] المديرية العامة للميزانية، معجم المصطلحات، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 7.

مديونية الدولة، عند الاقتضاء، وذلك وفقا لإطار الاقتصاد الكلي والوضعية المالية للخزينة العمومية، خصوصا.[1]

ويعتبر وزير المالية هو المكلف بتصميم وإعداد مشروع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وهذا اعتمادا على مجموعة من العناصر خصوصا تطور التحصيل بعنوان الجباية العادية، تطور التحصيل بعنوان جباية المحروقات ذات الصلة بمتوسط سعر برميل النفط ومتوسط سعره الضريبي، سعر صرف الدينار الجزائري، استراتيجيات القطاعات الرئيسية المنتجة لقيمة مضافة، التطور العام للأسعار، تطور الناتج الداخلي الخام، تطور النفقات العمومية، إضافة إلى تطور الوضعية المالية للخزينة العمومية.

إن الهدف من وضع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى هو السماح بتسجيل البرامج في إطار تسلسل متعدد السنوات، والذي يحدد قيمة المصاريف المخطط لها والموارد المالية التي سوف تغطي هذه المصاريف، يتعلق الأمر بنظرة شاملة ومتعددة السنوات لتخطيط ميزانيتي التجهيز والتسيير، بعيدا عن السنة المالية ولكن بالنظر للتوقعات المنجزة على برنامج أو مشروع في مجمله، وهو ما يسمح بتعزيز التقدير الميزانياتي وترشيد النفقات العامة والتغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانياتية.

3-2-2- تصنيف نفقات الميزانية: حتى تتماشى النفقات العامة مع التسيير الجديد للميزانية العامة، فقد تم وضع تصنيفا جديدا لها، حيث حسب المادة 28 من القانون العضوي، تقدم أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية:[2]

- ✓ **حسب النشاط:** يتكون هذا التصنيف من البرامج وتقسيماتها، والتي تتم صياغتها ضمن مجموعة من الأعمال والنشاطات، ويتم تحديد كل نشاط بالرجوع إلى عبء الميزانية المخصص لها.
- ✓ **الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها، والتي تسمح بتعريف الأعباء حسب طبيعتها الاقتصادية، منتجة لمداخيل أم نهائية دون مردودية.
- ✓ **الوظائف الكبرى للدولة:** يتشكل هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-335 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2020، ص 3.

[2] عمر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المفتشية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2020، ص 19-20.

✓ **الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها:** يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والهيئات العمومية، وتحدد كذلك أعباء الميزانية مقارنة بوظائف الدولة، مثل إنجاز قطب جامعي جديد، حيث يسجل كعبء موجه لقطاع محدد.

3-2-3- تصنيف إيرادات الميزانية: تصنف إيرادات ميزانية الدولة وفقا لما يلي:

✓ **طبيعة الإيرادات:** تقسم الإيرادات حسب هذا التصنيف إلى ثماني (8) فئات، ويستند في ذلك إلى ترميز ذي مستويين: مستوى يبين فئة الإيرادات وفق المادة، ومستوى يبين الطبيعة النوعية أو الاقتصادية للإيرادات.

✓ **تخصيص الإيرادات:** يعرض تصنيف إيرادات الدولة حسب وجهتها كما يأتي: الجماعات المحلية، الحسابات الخاصة للخزينة، صناديق الضمان الاجتماعي، هيئات تحت الوصاية، وجهات أخرى.

✓ **التحميل المحاسبي للإيرادات:** يحدد تصنيف الإيرادات حسب التحميل المحاسبي طبقا للتشريع والتنظيم المحاسبيين المعمول بهما.[1]

3-3- إنشاء اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير: تم إنشاؤها بموجب القرار المؤرخ في 8 يونيو سنة 2021 والذي يحدد مهام هذه اللجنة وتنظيميها، حيث تختص في المجالات المتعلقة خصوصا بجوانب الاقتصاد الكلي، والدين العمومي، وتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي، وكذلك بمساهمات الدولة في المؤسسات والشركات العمومية (المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية والبنوك والمؤسسات العمومية المالية وشركات التأمين العمومية) ومالية الجماعات المحلية، وفي هذا الإطار تتمثل مهام اللجنة العليا خصوصا فيما يأتي:

✓ التعرف على المخاطر الميزانياتية المحتملة، التي يمكن أن تؤثر على المالية العمومية، وتقييم احتمالية حدوثها، وترتيب أولوياتها، وتقييم الآليات الحالية التي تهدف إلى التحكم فيها وتقييم المخاطر المتبقية في ظل تنفيذ هذه الآليات.

✓ وضع منصة لتبادل البيانات مع مؤسسات الإدارة العمومية.

✓ وضع نهج لمتابعة مؤشرات تسيير المخاطر الميزانياتية.

✓ إعداد التقرير الملخص ذي الصلة.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-353 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020 يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 2020، ص 4-5.

كما تتولى اللجنة العليا القيام بإعداد تقرير بعنوان "**التصريح بالمخاطر الميزانياتية**" يتعلق بالمخاطر الميزانياتية والمقترحات الهادفة للحد من آثارها في نهاية كل سنة مالية، ويتم إرساله إلى الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، ترقبا للأشغال المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية الموالي.[1]

3-4-وضع ميزانية الموطن: تعتبر الميزانية العامة الوثيقة المالية الأهم في علاقة المواطنين بالسلطة التنفيذية، وللمواطنين الحق في الاطلاع المستمر على ما تفعله الحكومة بأموالهم، ومن أجل إضفاء المزيد من الشفافية على إقرار وتسيير بنود الموازنة العامة، قامت الجزائر في عام 2017 بنشر دليل المواطن لفهم مشروع قانون المالية على الموقع الرسمي لوزارة المالية، ويمثل هذا الدليل ميزانية المواطن وهو بمثابة وثيقة تلخص وتشرح معلومات عن ميزانية الدولة، وهي شكل من أشكال التقرير، موجهة للمواطنين من أجل تسهيل فهم ميزانية الدولة، كما تتيح لهم زيادة ثقافة الميزانية لديهم.

[1] قرار مؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة بتاريخ 18 يوليو 2021، ص 19.

المبحث الثالث: آليات إصلاح الموازنة العامة

يعتبر إصلاح سياسة المالية العامة في الجزائر ضرورة حتمية في ظل التأثيرات الكبيرة والتقلبات الشديدة لأسعار النفط على هيكل الموازنة العامة وهذا نظرا للاعتماد المفرط على العائدات النفطية، وأيضا تماشيا مع التحولات العالمية ومطالب المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد العالمي, بالإسراع بإصلاح الموازنة العامة.

إن دفع ديناميكية عصرنة التسيير العمومي بصفة عامة، وإرساء أدوات متابعة وتقييم أداء تنفيذ السياسات العمومية المعتمدة على وجه الخصوص، والوصول لهذه الغاية يتطلب تحضير وتطوير أدوات وآليات بغية تنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية والذي يمثل الإطار المرجعي لإرساء وتجسيد أي سياسة عمومية.

للوصول إلى موازنة عامة حديثة وعصرية، سواء فيما تعلق الأمر بتسييرها وتنفيذها ومراقبتها، وأن تكون قادرة على تحييد الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، فإنه وجب على السلطات العامة في الجزائر أخذ الآليات الحديثة ومراعاتها وذلك بغية تحقيق أهدافها.

1- حوكمة الموازنة العامة

تعتبر حوكمة الموازنة العامة من المفاهيم المستجدة والمعاصرة التي ظهرت على الساحة الدولية، في ظل موجات الإصلاح التي طالت المالية العامة، وباعتبار أن الموازنة العامة هي وثيقة من وثائق السياسات الخاصة بالحوكمة المركزية للدولة، فإن تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الموازنة العامة يساهم بشكل فعال في الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة، ويعزز مقومات المساءلة والمحاسبة ويدعم الشفافية عبر توسيع نطاق الإفصاح عن بيانات الموازنة العامة، ويحسن جودتها ويزيد درجة حداثتها، مما يدعم كفاءة التدخل الحكومي.

تمثل المؤشرات التي تصدرها الهيئات الدولية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة وغيرها، بمثابة أدوات فعالة تساهم في تقييم الأوضاع المحلية والخارجية للدول، وتمكنها من معرفة أدائها وكيفية تخطي عقباتها، وكذلك تبرز مكانتها مقارنة بدول أخرى، ومن بين المؤشرات الدولية التي تمس حوكمة الموازنة العامة وتساهم في تقييمها وإصلاحها نذكر ما يلي:

1-1- مكافحة فساد الموازنة العامة: يعتبر الفساد في مختلف مجالاته السياسي والمالي والاقتصادي وغيرها ظاهرة تعاني منها جميع دول العالم وبنسب متفاوتة، إذ يؤثر الفساد على الموازنة العامة بعدة طرق مختلفة، حيث يعمل على زيادة على حالات التهرب الضريبي وعدم الامتثال الضريبي مما يؤدي

إلى تراجع حصيلة الإيرادات، كما يؤدي إلى تخفيض مستوى كفاءة الإنفاق العام وذلك بتضخيم التكاليف ومن ثم تحقيق نتائج متدنية الجودة، وقد أكدت التجارب لدى كثير من البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد أنها تكون أقل قدرة على تحصيل الضرائب وأقل كفاءة في إنفاق الموارد العامة.

1-1-1- جهود الجزائر في مكافحة الفساد: بذلت الجزائر جهودا معتبرة في مجال مكافحة الفساد بشتى صوره، لما لهذا الأخير من آثار سلبية تهدد أمن الدولة وسيادتها، وفي سبيل تحقيق ذلك وضعت الجزائر العديد من الآليات للحد من هذه الظاهرة، حيث على **المستوى الدولي**، وقعت على عديد الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد، حيث صادقت بتاريخ 5 فبراير سنة 2002 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000،[1] وصادقت بتاريخ 19 أفريل سنة 2004 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003،[2] كما صادقت بتاريخ 10 أفريل سنة 2006 على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو يوم 11 يوليو سنة 2003،[3]وصادقت أيضا بتاريخ 8 سبتمبر سنة 2014 على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010،[4]وعلى **المستوى المحلي**، فأصدرت ترسانة قانونية وتشريعية وأنشأت هيئات وطنية حكومية تعمل في مجال الرقابة والتبليغ عن الفساد، وتمثل ذلك في صدور القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يعتبر القاعدة القانونية الأساسية لحصر مختلف جرائم الفساد والآليات القانونية والقضائية لمعالجتها،[5]كما تم إنشاء العديد من الهيئات الوطنية مثل مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، هيئة وسيط الجمهورية، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان المركزي لقمع الفساد.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 02-55 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002، ص 61.

[2] مرسوم رئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2004، ص 12.

[3] مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل سنة 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو يوم 11 يوليو سنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2006، ص 4.

[4] مرسوم رئاسي رقم 14-249 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1435 الموافق 8 سبتمبر سنة 2014 يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2014، ص 5.

[5] فافة رفافة، الفساد والحوكمة-دراسة للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص ص 365-366.

1-1-2- تقييم الفساد في الجزائر: يعد مؤشر مدركات الفساد (**Corruption Perception index-CPI**) التصنيف الأكثر استعمالا للفساد على مستوى العالم، فهو مؤشر سنوي عالمي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام **1995**، ويصنف المؤشر الدول حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، وتعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية.

يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلداً وإقليماً من خلال مستوياتهم المدركة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جداً)، وذلك باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، ويغطي المؤشر مجموعة من المواضيع التي تهم الصالح العام، مثل الرشوة واختلاس المال العام، واستغلال المسؤولين لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، وقدرة الحكومة على الحد من الفساد، والإجراءات الروتينية والبيروقراطية التي تساهم في زيادة فرص ظهور الفساد، والمحسوبية والمحاباة في التعيين بالوظائف والمناصب الحكومية، وملاحقة الفاسدين والقوانين الناظمة لذلك، كما يتطرق لحماية المبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين في حال تبليغهم عن حالات فساد، وقدرة المجتمع المدني على الوصول إلى المعلومات ذات الشأن العام ومساحة المساءلة المتاحة للمواطنين، بالإضافة إلى القدرة للوصول إلى العدالة وإنفاذ القانون.

الجدول (4-7): ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI) للفترة (2015-2021)

السنوات	2015	2018	2019	**2020**	**2021**
قيمة المؤشر	36/100	35/100	35/100	36/100	33/100
ترتيب الدولة	88/167	105/180	106/179	104/179	117/180

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index, Accédé 03/07/2022, disponible a: https://www.Transparency.org/en/cpi/2021

من خلال الجدول أعلاه، يظهر مؤشر مدركات الفساد **(CPI)** أن الجزائر سجلت درجات منخفضة في سلم المؤشر (36 درجة) في عام 2015، وجاء تصنيفها في المرتبة 88 دوليا، ثم تراجعت في سلم

المؤشر وسجلت (33 درجة) في عام 2021، وجاء تصنيفها في المرتبة 117 دوليا، مما يدل ذلك على ضعف جهودها وفشل حكومتها في مكافحة الفساد.[1]

وأوصت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر لعام 2022 على ضرورة تحقيق ما يلي:

- ✓ ضمان الحقوق اللازمة لإخضاع السلطة للمساءلة وذلك من خلال رفع الحكومة للقيود غير المناسبة على حرية التعبير وضمان تحقيق العدالة لمواطنيها.
- ✓ استعادة وتعزيز قوة الضوابط المؤسساتية المفروضة على السلطة، بحيث ينبغي أن تكون هيئات الرقابة العامة مثل هيئات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية العليا مستقلة، وتتمتع بالموارد الكافية وقادرة على اكتشاف المخالفات ومعاقبتها، كما ينبغي على البرلمان والمحاكم أن تكون متيقظة أيضا لمنع تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها.
- ✓ إصلاح نقاط الضعف الكامنة في منظومة الدولة والتي تسمح بحدوث الفساد العابر للحدود دون أن تتمكن من اكتشافه أو معاقبته.
- ✓ ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإنفاق الحكومي.[2]

يتضح مما سبق، أنه بالرغم من كل القوانين والآليات المستحدثة في الجزائر لمكافحة الفساد، إلا أن هذا الأخير لا يزال الصفة الملازمة لمختلف النشاطات والممارسات اليومية للأشخاص والمؤسسات والهيئات سواء كانت عمومية أو خاصة، وهذا ما يعكس وجود عديد النقائص والثغرات والجوانب السلبية في مجال مكافحة الفساد، والتي تكبد الدولة خسائر مادية ومالية واقتصادية ضخمة، ناهيك عن نتائجها الاجتماعية الأخلاقية الوخيمة، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود على كل المستويات، بإرادة حقيقة للقضاء على مختلف أشكال الفساد.

2- تحقيق شفافية الموازنة العامة

شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على جميع المستويات النظرية والعملية، وكذلك في مختلف الدول المتقدمة والنامية، بعملية صنع الموازنة ومدى الشفافية التي تتمتع بها، وبكفاءة إدارة المالية العامة وبصفة خاصة إدارة الإنفاق العام والدين العام.

تشير الأدبيات العالمية إلى أن ظهور مفهوم الشفافية المالية واكتسابه أهمية لدى الخبراء الاقتصاديين وخبراء المالية العامة يرجع إلى عام 1998، وقد ظهرت عدة مبادرات دولية، منها ما تمحور

[1] Transparency International, L'indice de perception de la corruption (IPC) 2021, Accédé 03/07/2022, disponible a: https://www.Transparency.org/en/cpi/2021

[2] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2021، 2022، ص 4.

حول مبادئ إتاحة وعلنية المعلومات والبيانات مثل "تقييمات شفافية المالية العامة" المعتمدة من قبل الصندوق النقد الدولي، وأيضا إصدار "أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة" من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2001، والآخر اتسم بالتقنية موفرا برامج تقييمية مثل برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية–إطار تقييم إدارة المالية العامة.

يقصد بشفافية المالية العامة هو نشر معلومات عن الطرق التي تنتهجها الحكومات في تعبئة الموارد العامة وإنفاقها وإدارتها، فهي بشكل أكثر تحديدا تعني نشر معلومات عالية الجودة حول كيفية تناول الحكومات أنشطة التحصيل الضريبي والاقتراض والإنفاق والاستثمار وإدارة الأصول والخصوم العامة.[1]

ويقوم مفهوم الشفافية المالية على مبدأ إتاحة المعلومات والبيانات المالية أمام صانعي السياسات، ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأسواق بغرض تمكينهم من مساءلة الحكومات على أدائها المالي وعلى أوجه إنفاق الموارد العامة ومدى تحقيق القيمة الفضلى من توظيفها.[2]

2-1- أهمية شفافية الموازنة العامة: تعد شفافية الموازنة العامة من مجالات حوكمة المالية العامة، إذ تسمح بالفحص الدقيق لكيفية تحصيل الموارد وصرفها، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد وتقليص فرص تحويلها عن الأهداف المحددة لها، ويساعد نشر الحسابات الحكومية في تحسين الثقة في الحكومة، ويسهم في تعميق شعور المواطنين بملكية السياسات الحكومية وتيسير تنفيذ الإصلاحات.

وتأتى أيضا أهمية شفافية الموازنة العامة، باعتبار أن الموازنة تمثل وثيقة سياسية وقانونية تخدم أهداف الرقابة الدستورية وتضمن المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع، وهو ما يستدعي بدوره المعرفة الكاملة بالأوضاع المالية والشفافية المطلقة في عرض بنود الموازنة، ولغرض تحقيق المزيد من المساءلة السياسية أمام السلطات الرقابية والتشريعية، فإن الشفافية تعد من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس النواب والمجتمع بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، ويستلزم تحقيق الشفافية توضيح أهداف الموازنة وكذلك توزيع الإنفاق على البنود المختلفة، بالإضافة إلى توفير بعض المؤشرات التي تساعد على متابعة الموازنة، فضلا عن ضرورة نشر المعلومات حول ما تم تنفيذه من أهداف الموازنة.

---

[1] كريس جارفيس وآخرون، إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2021، ص 8.

[2] إسكندر البستاني، ورقة السياسات العامة حول واقع وممارسات الشفافية المالية في الدولة اللبنانية، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية–لا فساد، بيروت، لبنان، 2020، ص 10.

إن شفافية المعلومات المتعلقة بالأموال العامة ضرورية لضمان أن أنشطة الحكومة وعملياتها تجريان ضمن إطار سياسة المالية العامة للحكومة وتخضعان لترتيبات الإبلاغ والإدارة الملائمة للموازنة. إن الشفافية من السمات الهامة التي تمكن من الفحص الخارجي لسياسات الحكومة وبرامجها وتنفيذها، يدعم تحسين مستوى الشفافية تحقيق نتائج الموازنة المرغوب فيها من خلال تزويد الهيئة التشريعية والمجتمع المدني بالمعلومات التي هم بحاجة إليها حتى تخضع الجهة التنفيذية للمساءلة عن قرارات سياسة الموازنة، وبشكل أعم عن إدارة الأموال العامة بشكل أكثر.[1]

2-2- تقييم شفافية الموازنة العامة: يعد مؤشر الموازنة المفتوحة (OBS) الذي تصدره مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)، أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية، والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية، ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة –مثل الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية– في عملية الموازنة ذاتها.

يقيم مسح الموازنة المفتوحة واقع شفافية الموازنة مقابل معايير محددة، معتمدة على ثلاثة مكونات وهي: (1) إتاحة المعلومات عن الموازنة العامة التي يتم تقييمها من خلال مؤشر الموازنة المفتوحة الذي ينطبق على كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة، (2) توفير فرص للمشاركة العامة في عملية إعداد الموازنة العامة، و(3) دور وفعالية أجهزة الرقابة، وفيما يلي تقييم شفافية الموازنة العامة للجزائر في مسح الموازنة المفتوحة حسب المعايير التالية:

2-2-1- الشفافية: يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى إتاحة ثماني وثائق أساسية للموازنة للجمهور على الإنترنت، في التوقيت المناسب وشمولية المعلومات التي تتضمنها، باستخدام **109** مؤشرات ذات وزن مماثل، بحيث تحصل كل دولة درجات على مقياس من **0** إلى **100**، مما يؤدي إلى ترتيب عالمي لشفافية الموازنة.

وقد أظهرت التحليلات السابقة التي أجرتها مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (**IBP**) أن درجة الشفافية البالغة 61 درجة هي الحد الأدنى المرجعي الذي يشير إلى توفير كميات كافية من المعلومات للجمهور

[1] الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2018، ص 37.

وأنها تستطيع دعم النقاش العام المستنير بشأن الموازنة، وتقترب هذه النتيجة من مستوى المعلومات المقدمة عندما تنشر البلدان جميع الوثائق أو معظمها بمعلومات أساسية عن النفقات والإيرادات والديون وتوقعات الاقتصاد الكلي والأداء غير المالي.

الشكل (4-7): تطور درجة الشفافية في الجزائر للفترة (2010-2021)

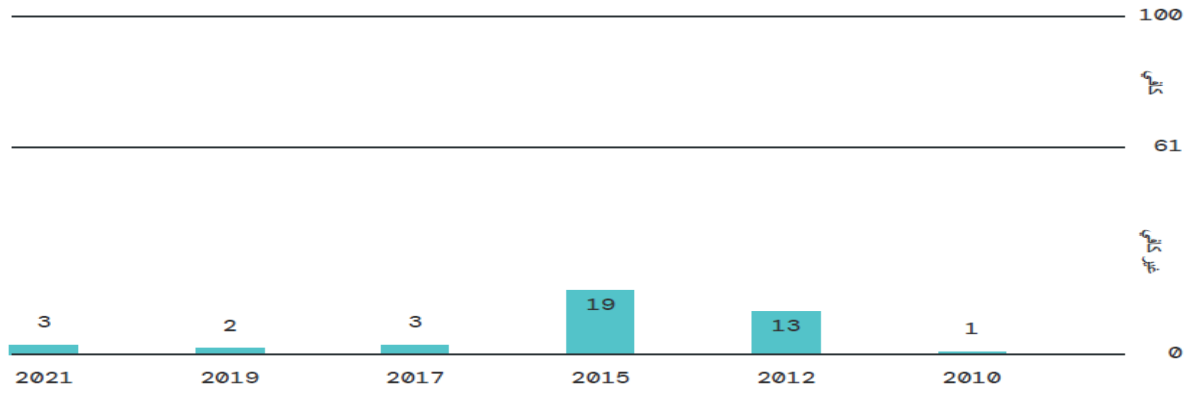

Source: IBP, open budget survey–Algeria 2021, p 3.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر مسح الموازنة المفتوحة أن الجزائر حصلت على درجة (1 من 100) في عام 2010، ثم ارتفعت إلى درجة (19 من 100) في عام 2015، لتتراجع بعد ذلك إلى درجة (3 من 100) في عام 2021، تشير هذه النتائج إلى أن الجزائر لا تفصح عن المعلومات المالية للوثائق الثمانية التي حددتها مؤسسة شراكة الموازنة المفتوحة، مما يعكس ذلك أنها تعاني ضعفا في جانبي الشفافية والرقابة في الموازنة العامة.

وعن مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة العامة، يظهر الجدول (4-13)، أن الجزائر لا تنشر للجمهور ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة، حيث تم طرح فقط وثيقة الموازنة المقررة ووثيقة موازنة المواطن للجمهور، أما عن بقية الوثائق الأخرى فإن وثائق البيان التمهيدي للموازنة، والتقارير السنوية وتقرير نهاية السنة لم يتم إنتاجها بعد، أما المراجعة نصف السنوية فتم نشرها للاستعمال الداخلي، في حين عرف تقرير التدقيق تأخرا في نشره.

الجدول (4-8): شمولية محتوى الوثائق التي أتاحتها الجزائر للجمهور

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من الوثيقة ومحتوياتها	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2021	لم يتم إنتاجها
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من طرف السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2021	نسخة ورقية
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2021	39
موازنة المواطن	إصدار مبسط وأقل فنية لمقترح الموازنة للسلطة التشريعية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2021	33
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة، والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أو كل شهر.	2020	لم يتم إنتاجها
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2020	تم نشرها للاستخدام الداخلي
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2019	لم يتم إنتاجها
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2018	تم نشرها في وقت متأخر

Source: IBP, op.cit, p 4.

من خلال نتائج الجدولين أعلاه، يجب على الجزائر من أجل لتحسين شفافية الموازنة وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، المراجعة نصف السنوية وتقرير التدقيق على الإنترنت في الوقت المناسب.

- إصدار ونشر البيان التمهيدي للموازنة، التقارير السنوية وتقرير نهاية السنة على الإنترنت في الوقت المناسب.

– تحسين شمولية موازنة المواطنين من خلال إنشاء آليات لتحديد متطلبات الجمهور الخاصة بمعلومات الموازنة، وتوزيعها على الجمهور عبر طرق نشر تتجاوز نطاق النشر عبر الإنترنت.

– تحسين شمولية الموازنة المقررة من خلال تضمين تقديرات الإنفاق للبرامج الفردية، وتقديرات مصادر الإيرادات الفردية، وتقديرات الاقتراض الحكومي والديون.

2-2-2- مشاركة الجمهور: إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

يقيم هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام 18 مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية، وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100.

الشكل (4-8): حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة

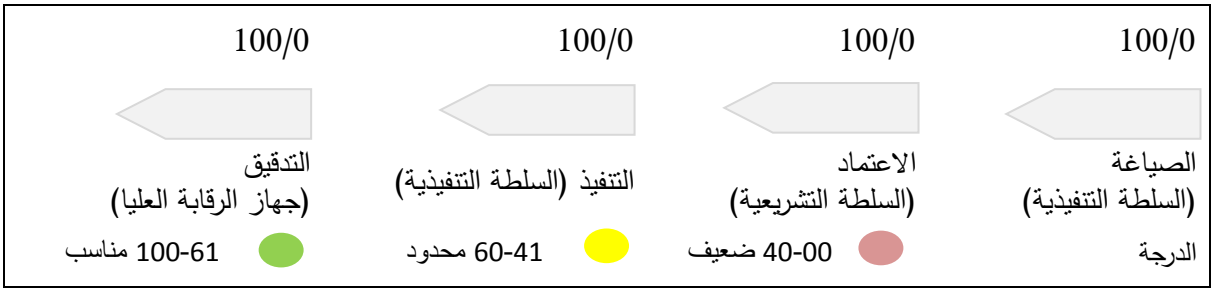

Source: IBP, op.cit, p 7.

يظهر الشكل أعلاه، أن الدرجة التي حصلت عليها الجزائر في المشاركة العامة هي 0 من 100، وتشير هذه النتيجة إلى محدودية فرص مشاركة الجمهور في مختلف مراحل عملية الموازنة، ولزيادة وتعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على الجزائر أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

– وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.

– الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم.

– السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بأقوالهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده وكذلك تقرير التدقيق.

– وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامجا للتدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

2-2-3- الرقابة على الموازنة: يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة، ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 باستخدام 18 مؤشرا يتمتعون بنفس القدر من الأهمية، إضافة إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة. وفيما يلي الشكل (4-9) يوضح تقييم نطاق الرقابة على الموازنة:

الشكل (4-9): تقييم الرقابة على الموازنة

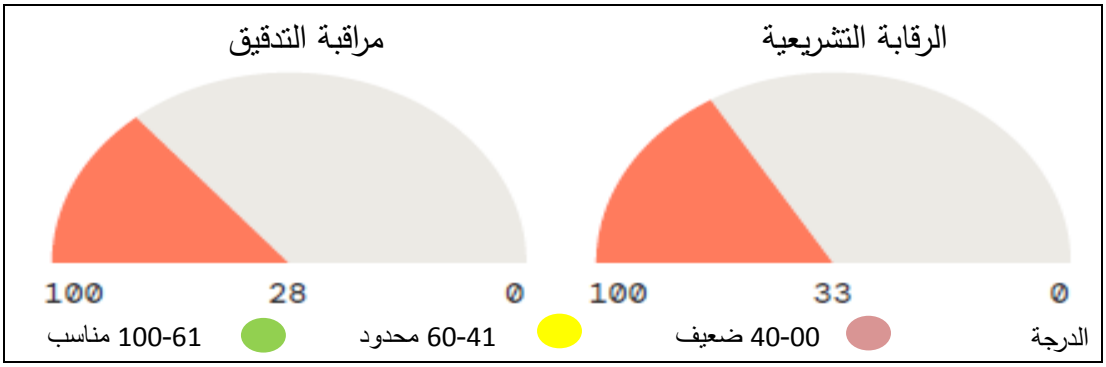

Source: IBP, op.cit, p 8.

يظهر الشكل أعلاه، أن الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في الجزائر يوفران رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يجب على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يجب على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها على الإنترنت.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة أثناء سنة الموازنة أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة أو تقليل النفقات نظرا لعجز في الإيرادات.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه على الإنترنت.
- يجب الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

مما سبق، تبرز نتائج وتوصيات مؤشر مسح الموازنة المفتوحة الذي تصدره مؤسسة شراكة الموازنة الدولية، أنه على الجزائر الأخذ بالمعايير العالمية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وإصلاح إدارة المالية الحكومية، سيساعد هذا على تحقيق العديد من الأهداف مثل زيادة فعالية الإنفاق العام والشفافية والمساءلة الاجتماعية والضبط المالي والقدرة على توقع الأداء المالي للإيرادات والنفقات العامة، وأيضا التنسيق بين مختلف السياسات التنموية للدولة وعمليات صنع الموازنة العامة.

إضافة إلى ذلك، فإن إضفاء المزيد من الشفافية في المالية العامة، يتيح لصناع القرار معرفة وتحديد المخاطر المالية المحتملة على المدى المتوسط والطويل، مما يسمح ذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

2- رقمنة الموازنة العامة

أدى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الرقمية لتلبية الاحتياجات اليومية ومعالجة التحديات الخاصة إلى زيادة الإلحاح المحيط بالتحول الرقمي في جميع أنحاء العالم، كما لعبت دورا رئيسيا في تشجيع الابتكار في مجال الحوكمة، ودعم تطور الحكومة الإلكترونية، وخدمة الأهداف الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة في قطاعات متعددة.

مع تنامي التحولات الرقمية أصبحت رقمنة الموازنة العامة في الوقت الراهن ضرورة اقتصادية ملحة في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة تأثره بالصدمات في الأسواق العالمية للنفط، وبهدف الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية التي يمكنها من تحسين قدرتها وأدائها الاقتصادي، بحيث تسهم في توفير المزيد من الإنتاجية والتنافسية وخلق الوظائف وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

يعد إتاحة البيانات والمعلومات للإيرادات والنفقات العامة بصورة رقمية أمرا بالغ الأهمية، ليس فقط لتحسين العمليات الإدارية وتقديم الخدمات العامة، ولكن أيضا لبناء الثقة وتمكين الجمهور وإشراكهم في المناقشات والقرارات الإنمائية، فرقمنة الموازنة العامة تساعد على الوصول إلى بيانات الحكومة وتمنع التلاعب بالمعلومات وتسهم في جهود القطاع العام الرامية إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز مساءلة القطاع العام.

2-1- مكاسب رقمنة الموازنة العامة: تحقق رقمنة العمليات على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) مكاسب عديدة، حيث يمكنها أن تساعد الحكومات في الحصول على معلومات واسعة عن دافعي الضرائب، ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين

الاقتصاديين، وأن تقدم أيضا آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية.

✓ **بالنسبة لرقمنة الإيرادات العامة،** يساعد هذا التحول الحكومات على زيادة وتحسين فعالية التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين طرق جمع الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي، وهذا من خلال التوجه للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية، حيث أصبح بإمكان الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركات وحركة المبيعات في أسواق بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل آني على هذه المعاملات إلكترونيا.

✓ **بالنسبة لرقمنة النفقات العامة،** يمكن أن تسهم رقمنة الإنفاق العام عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على دعم حكومي، في توجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة مثل الهواتف المحمولة باستخدام البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل تكلفة.

كذلك أثبتت رقمنة نظم المشتريات العامة تحقيق نجاحها في تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد خفض التكلفة بنسبة 20%، والوقت بنسبة 80%، وزيادة المنافسة، حيث سمحت بزيادة مستويات مشاركة المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما فيها تلك المملوكة للإناث والفئات المهمشة، مما ساعد على تطويرها وتوفير المزيد من الوظائف، علاوة على دورها في مكافحة مستويات الفساد الحكومي.[1]

تشير الدراسات إلى أن رقمنة المالية العامة تساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة، على سبيل المثال، تساعد تقنية البلوكشين السلطات الضريبية التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة، والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع المباشر بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة، مما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبة إلى ما يصل 20% في عدد من الدول.

تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، يمكن أن يساعد على تحقيق وفورات اقتصادية سنوية تقدر بما يتراوح بين

[1] هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، العدد 2، أبريل 2019، ص 4.

0.8% و1.1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، أي ما يتراوح بين 220 و320 مليار دولار.[1]

كما يمكن أن تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذا تم أخذ العوامل الخارجية الإيجابية غير المباشرة في الاعتبار، على سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة عدد دافعي الضرائب المسجلين بنسبة 50% في أقل من عام واحد في الهند،[2] مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة.

من ناحية أخرى، سمحت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة بتسهيل عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية ودورية، وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين وهما:

- ✓ زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية بما يشمل الإيصالات الضريبية، ومدفوعات الأجور، وإصدار الديون وما إلى ذلك.
- ✓ استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة جيدة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية مزمعة على المتغيرات المتضمنة على جانبي الإيرادات والنفقات.[3]

2-2- متطلبات رقمنة الموازنة العامة: للوصول إلى الأهداف العامة لرقمنة الموازنة العامة وتحقيق مكاسب أفضل، يتطلب على الدولة القيام بالإجراءات التالية:

2-2-1- الإطار القانوني والمؤسسي الداعم لعمليات رقمنة الموازنة العامة: تستدعي عملية رقمنة الموازنة العامة وضع ترسانة من القوانين والتشريعات المصاحبة لهذا التحول وفق أطر محددة بهدف تمكين الجهات المعنية من تطبيق خططها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية بصورة سليمة، وكذلك توضح الالتزامات القانونية على المكلف بها وما يترتب عليه من التزامات بعد تنفيذها.

كما تستلزم عملية رقمنة الموازنة العامة التنسيق مابين كافة المؤسسات الحكومية المعنية في الدولة، والتي يأتي على رأسها وزارة المالية ممثلة في جميع هيئاتها، كما تشمل في إطار هذه المنظومة أيضا الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي، إضافة إلى الجهاز البنكي وشركات التأمين ومختلف

[1] امحمد موعش، الوليد أحمد طلحة، رقمنة مدفوعات التحويلات الاجتماعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2021، ص 4.

[2] سانجيف غوبتا وآخرون، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2018، ص 13.

[3] هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 2.

المؤسسات المالية وشركات الدفع الإلكتروني، والشركات التقنية التي تختص بعمليات إعادة هندسة الإجراءات وبعض الجهات المانحة الدولية، ويتم في إطار صلاحيات كل جهة من الجهات المعنية العمل على تحقيق التكامل ما بين الأنظمة الضريبية الرقمية وباقي الأنظمة الرقمية على مستوى الدولة ومن أهمها أنظمة الجمارك وأنظمة الهويات الرقمية، والدفع الإلكتروني مما يساهم في تسهيل تسجيل بيانات المكلفين ضريبيا وضمان سلاسة تدفق المعلومات ما بين تلك الأنظمة، وهذا ما يعزز عملية تحليل الأداء الضريبي ويضمن زيادة مستويات الامتثال، وكذلك يسمح بالتتبع الجيد لكيفية صرف النفقة وتقييم أدائها.[1]

2-2-2- إقامة الدورات التدريبية لبناء قدرات الموظفين والإطارات العاملة في مجال الرقمنة: يتطلب رقمنة الموازنة العامة العمل المستمر على تحسين مهارات وكفاءات الموظفين والإطارات العاملة في مجال الرقمنة سواء في ما يتعلق بالإيرادات والنفقات أو الأمور التقنية وذلك بما يساعد على الاستفادة القصوى من فرص التطوير التي تتيحها التقنيات الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة ومن أهمها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة التي تساهم في زيادة مستويات التحصيل والامتثال الضريبي.

2-2-3- وجود رؤية وطنية متكاملة للتحول الرقمي: تستند التجارب العالمية الناجحة على صعيد رقمنة المالية إلى وجود رؤى وطنية شاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول الشامل على مختلف الأصعدة والتي يمكن البناء عليها لمساعدة عمليات التحول الرقمي في القطاعات المختلفة وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية تضمن نجاح هذا التحول.

2-2-4- الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة: يعد الشمول المالي أساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لرقمنة المالية العامة.

2-2-5- دعم البنية التقنية: العديد من مبادرات رقمنة المالية العامة تقوم على وجود بنية أساسية رقمية داعمة ولازمة لهذا التحول، من أبرزها اتساع نطاق انتشار تقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لاسيما انتشار استخدام الهاتف المحمول والنفاذ إلى الأنترنت، بالتالي فهناك حاجة إلى تعزيز مستويات

[1] هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2021، ص 8.

نفاذ المواطنين إلى البنية الأساسية الرقمية، خاصة في المناطق المحرومة والنائية وهو ما سوف يساعد الحكومات على تحقيق مكاسب كبيرة من الاتجاه نحو رقمنة المالية العامة.[1]

2-2-6- حماية البيانات والنظم الإلكترونية: رغم المكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد رقمنة المالية العامة، إلا أن تجارب بعض الدول تشير إلى وجود بعض المخاطر التي ترتبط بهذا التحول وخاصة فيما يتعلق بحالات الخروقات التي تعرضت لها هذه النظم وتم على أثرها انتهاك خصوصية وسرية بيانات المسجلين في بعضها.

لهذا من أجل ضمان أعلى مستويات من أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات، تتطلب التحولات الرقمية جهودا مكثفة على مستوى السلطات الرسمية لإقرار الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لحماية سرية البيانات والخصوصية ودعم مستويات الأمن السيبراني بما يساهم في زيادة موثوقية النظم المرتبطة برقمنة المالية العامة وضمان أكبر قدر من التفاعل والالتزام الضريبي.

2-2-7- التخطيط الإستراتيجي لرقمنة الموازنة العامة: يؤدي التخطيط الاستراتيجي الرقمي دورا بالغ الأهمية في تحقيق العديد من الأهداف كتحفيز النمو الاقتصادي، وخلف فرص العمل، ودعم التنويع الاقتصادي،[2] وللاستفادة من التحولات الرقمية ينبغي تبني نهج متكامل وتدريجي لرقمنة نظم صرف النفقات العامة والدفع والتحصيل الضريبي بناءا على دراسات معمقة قائمة على التحليل الدقيق لفجوات الامتثال بهدف وضع تصور واضح لأهداف عملية رقمنة الموازنة العامة في الدولة، والتدرج في تطبيق هذا التحول واستشراف طبيعة التحديات التي تواجه كل مرحلة حتى يمكن تبني التدابير اللازمة لمواجهتها.

3- التنويع الاقتصادي السبيل لتنويع إيرادات الموازنة العامة

يعتبر التنويع الاقتصادي من أكثر القضايا المعاصرة تداولا ونقاشا على الساحة الدولية، وخاصة تلك الدول التي توصف اقتصاداتها بأحادية الدخل المتأتية من قطاع أو مورد واحد، فالتنويع الاقتصادي الملائم يؤدي إلى توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية بدرجة أكثر ويعزز القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية ويعمل على إتاحة الفرص لريادة الأعمال وتطوير القوى العاملة الماهرة وتعزيز فرص اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها، كما يترتب عليه تحقيق آثار إيجابية أخرى تتمثل في تحسين سبل المعيشة بصفة عامة والتداعيات البيئية الإيجابية.[3]

[1] هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، العدد 71، أكتوبر 2020، ص 4.

[3] هافرلاند ديفيد، درندري عبد الإله، التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية(كابسارك)، مارس 2021، ص 30.

وينظر إلى التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

كما يعد التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[2]

3-1- أهمية التنويع الاقتصادي: تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق ما يلي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة فرص الاستثمار وتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية.

- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الجهاز الإنتاجي نتيجة اعتماد الاقتصاد على قطاع أو منتج واحد أو عدد محدود من القطاعات أو المنتجات.[3]

- رفع قيمة الصادرات من خلال زيادة عدد المنتجات في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة تحصيل الإيرادات للدولة ومن ثم تمكين تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- زيادة معدل التبادل التجاري نتيجة تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وذلك بتوزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات.

- خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة وذلك بزيادة مستوى الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية.

- رفع القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] حامد عبد المحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2016.

[2] المركز الديمقراطي العربي، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته. برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، أوت 2020، ص 16.

[3] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، السعودية، تاريخ الانعقاد 16-17 فبراير 2014، ص 6.

– التنويع في هياكل الإيرادات العامة من خلال ارتباطها الكبير وتأثرها الشديد بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة، واللذان يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية، حيث كلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة مرتكزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد احتمال تعرض الموازنة العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب، لاسيما في حالة تعرضها لأزمات داخلية أو خارجية.[1]

3-2- متطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي: لتحقيق التنويع الاقتصادي في أي بلد يجب توفر مجموعة من العوامل الرئيسية التي تتكامل فيما بينها والتي يجب تنفيذها والاعتماد عليها للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

3-2-1- تنويع القاعدة والأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية: تتضمن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية توسيع الإنتاج المحلي من خلال تحفيز وتوجيه الاستثمار المنتج ليشمل أكبر عدد ممكن من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية، وتحويل هيكل الإنتاج المحلي من خلال إعادة توزيع الموارد سواء على مستوى التنويع العمودي وما يتضمنه من التوسع وتعزيز الاستثمار وتنويع المنتجات في أحد القطاعات الرئيسية كالزراعة أو الصناعة أو النفط، أو على مستوى التنويع الأفقي، بما يتضمنه من تنويع الإنتاج والاستثمار في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة عالية. ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تبين مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية.

3-2-2- تنويع الصادرات: يمكن أن يأخذ تنويع الصادرات أشكالا وأبعاد مختلفة، فقد يتمثل في شكل زيادة في حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في تنويع محفظة التصدير من خلال إدخال سلع وخدمات جديدة، وعادة ما يعمل تنويع الصادرات على تحقيق هدفين رئيسيين: يتعلق الهدف الأول بتنويع وزيادة التصدير لأكبر عدد من السلع والخدمات، أما الهدف الثاني فيتعلق بتوزيع المنتجات على أكبر عدد من الأسواق الخارجية.[2]

3-2-3- تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال: يتطلب التنويع الاقتصادي قيادة من الحكومة لإنشاء قطاعات تصدير ديناميكية جديدة وينبغي عليها تحديد القطاعات

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، 2018، ص ص 66-77.

[2] مرجع نفسه، ص 74.

الإستراتيجية ومنح حوافز أكثر لكل من الشركات والعمال وذلك من أجل تشجيع وخلق المزيد من استثمارات القطاع الخاص في القطاعات عالية الإنتاجية القابلة للتداول والتي تعتمد بدرجة أقل على العمال الأجانب ذوي المهارات المنخفضة وكذلك الحد من جاذبية وظائف القطاع العام مقارنة بالوظائف في القطاع الخاص.[1]

3-2-4- الابتكار: يوجد اتفاق شديد على مستوى عالمي على أن الابتكار هو العامل الرئيسي في تشجيع التنويع الاقتصادي وزيادة التنافسية في اقتصاد معرفي يتجه نحو العولمة. تدل المنافسة القائمة على الابتكار على اختيار إستراتيجية الجودة والابتكار، وهي البديل الوحيد المستدام أمام الاقتصادات الوطنية والإقليمية المتقدمة عالية التكلفة، وتمثل القدرة على الابتكار العنصر الاستراتيجي الأهم لتنافسية الشركات والدول، وتمثل رؤية فعالة للتنافس، إذ يمكن تشجيع القدرة على الابتكار عن طريق إقامة الأبحاث الوطنية وزيادة الاستثمار في التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة. وتعتبر من أهم أنواع الابتكارات الخاصة بخلق القيمة أو زيادتها هي الابتكارات الخاصة بالمنتجات، فهي تقود لخلق قيمة أكبر ولفترة طويلة للشركات والدول، كما تكون أكثر استدامة للاقتصاد.[2]

3-2-5- بناء قطاعات غير نفطية مستقلة فعلا عن النفط والغاز: وذلك بإبعاد النشاط الاقتصادي عن القطاعات المدعومة بالهيدروكربون، وهذا بالتركيز على تخصيص عائدات النفط والغاز للاستثمارات الطويلة لمعالجة التشوهات الاقتصادية، تمكين وتوجيهه القطاع الخاص للتصدير وعدم الاعتماد على النفط والغاز، بناء يد عاملة مدربة ومؤهلة خارج القطاع العام.[3]

[1] مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية(كابسارك)، الاستقرار الاقتصادي الكلي والتنويع الاقتصادي في البلدان المعتمدة على النفط، أكتوبر 2019، ص 4.

[2] مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي القائمة على الابتكار في الكويت، الكويت، أكتوبر 2015، ص 5-6.

[3] Nader, K., Nejla, B. M, economic diversification in the gulf: time to redouble efforts, Brookings Doha Center, January 2021, p 5-6.

الخلاصة:

✓ أظهر اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار كل من ديكي–فولر (**ADF**) وفليبس–بيرون (**PP**) أن السلاسل الزمنية لكل من سعر النفط وسعر الصرف ورصيد الموازنة العامة غير مستقرة في المستوى، ولكن بعد أخذ الفرق الأول لجميعها أصبحت مستقرة، مما يعني ذلك أنها متكاملة من نفس الدرجة(**1**)**I**.

✓ كشف اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط وسعر الصرف ورصيد الموازنة العامة.

✓ بينت نتائج تقدير النموذج وجود علاقة عكسية (أثر سلبي ومعنوي) بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة، وعن علاقة طردية (أثر إيجابي ومعنوي) بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع رصيد الموازنة العامة.

✓ أظهر نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج القياسي لا يعاني من المشاكل القياسية.

✓ يساهم اعتماد موازنة البرامج والأداء، في تعزيز استقلالية الوزارات والإدارات مقابل التزامها بتحسين فاعلية وكفاءة إنفاقها، كما يؤدي هذا الإطار إلى مراقبة نتائج الإنفاق العام من الموارد الموجودة، إذ تساعد مؤشرات الأداء المرافقة لهذا الإطار على مقارنة النتائج المحققة بتلك المرجوة، كما يرضي النظام الجديد توقعات المواطنين، إذ يشرح بوضوح طرق استعمال الضرائب، ويساهم في تحسين كفاءة توظيف الأموال الضريبية ومساءلة المعنيين بطرق موضوعية وعلمية.

✓ لا تزال الجزائر في أولى خطواتها اتجاه تطبيق موازنة البرامج والأداء، وهي تواجه تحديات ومخاطر مهمة متعلقة بإصلاح المالية العامة عموما، ومن ضمنها إعداد وتنفيذ موازنة مبنية على البرامج والأداء.

✓ تعاني الجزائر من تفشي ظاهرة الفساد، ومن غياب الشفافية في موازنتها العامة، ومن ضعف قواعد المعلومات والبيانات الإحصائية والأنظمة المحاسبية، ومن غياب رؤية واضحة في تسيير إيراداتها وصرف نفقاتها.

✓ يساهم التحصيل الضريبي الالكتروني على رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية الكاملة وذلك من خلال زيادة وتقوية الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، كما يمنع من تفشي ظاهرة التهرب الضريبي ويلزم المكلفين بها بدفعها، كما يمكن مراقبتها وتقييم حصيلتها.

خاتمـــة عامـــة

خاتمة:

تؤدي الموازنة العامة دورا حاسما في الجزائر باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحصيل الثروة النفطية واستثمارها وتوزيعها لتحقيق نتائج اقتصادية، كما نجد أن الموازنة العامة وبفضل إيرادات قطاع المحروقات، قد ساهمت من خلال نفقاتها العامة في تنفيذ العديد من البرامج الاقتصادية التنموية.

يظهر المسار العام للأداء المالي للموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أنها تعاني اختلالات بنيوية عميقة وهشاشة مالية كبيرة، بسبب ارتباط نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة بعائدات قطاع النفط غير المستقرة، والذي جعلها أكثر حساسية للصدمات وللتقلبات الخارجية في الأسواق العالمية النفطية، الأمر الذي يستدعي وضع معالجات جذرية عميقة ذات طابع استراتيجي، يتم تطبيقها ضمن مراحل متعاقبة ومتدرجة، تتجاوز المعالجات النمطية الراهنة التي أثبت الواقع على عدم فعاليتها.

من خلال تطبيق هذه الدراسة على الجزائر، وبناء على المعطيات والإحصائيات المتعلقة بها خلال الفترة (1970-2021)، وعلى ضوء الأسئلة المطروحة في الإشكالية والفرضيات المتبناة، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- الاستنتاجات

- يعتبر النفط بمختلف أنواعه وخصائصه أهم مصدر للطاقة حاليا وموردا أساسيا للاقتصاد العالمي، فهو سلعة هامة في التجارة الدولية ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء، ولا تنحصر أهميته في ظروف السلم، بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات.

- تعتبر الصناعة النفطية مصدرا رئيسيا لأمن الطاقة في العالم، ومحورا لاقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة والتي لا يمكن إحلالها بصناعات أخرى وذلك لعقود قادمة، وما يميز سلطتها في ميزان الطاقة العالمي هو ضعف تنافسية مصادر الطاقة الأخرى بسبب ارتفاع تكاليفها واحتكار تكنولوجياتها لبعض دول العالم وعدم توفرها لبقية الدول الأخرى.

- تتسم السوق النفطية الدولية بشدة التقلب وعدم الاستقرار في أسعار نفوطها، وقد شهدت الكثير من الأزمات النفطية، نتيجة لعوامل مختلفة تؤثر على كل من الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ويؤدي سلوك الأطراف الفاعلة فيها دور كبيرا في عدم ثباتها، مما يدفع الكثير من الدول إلى مراجعة حساباتها وسياستها في التعامل مع هذه السلعة.

– تعتبر الإيرادات النفطية المكون الأساسي لإيرادات الميزانية العامة، وتعكس سيطرتها على هيكل الإيرادات العامة ضآلة مساهمة المصادر الأخرى في إجمالي الإيرادات العامة.

– تشكل نفقات التسيير النسبة الكبيرة في إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، كما أن النفقات العامة عرفت نموا مستمرا طيلة فترة الدراسة ودون ترشيدها وغياب العقلانية في تسييرها، كما أن تمويل النفقات العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي في تكوين الإيرادات العامة.

– عجزت الجزائر عن تقليص نفقاتها العامة وهذا رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما زاد ذلك في عجز رصيد الموازنة العامة والبحث عن كيفية تمويل هذا العجز.

– اعتمدت الجزائر على العجز المقصود في الموازنة العامة خاصة في الآونة الأخيرة، وذلك لغرض تمويل احتياجات المشاريع التنموية المقررة في البرامج الاقتصادية، ولجأت من أجل تمويل هذا العجز إلى الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد، والذي ترتب عن ذلك استهلاك موارده دون مراعاة في كيفية تسييره.

– كشف اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط وسعر الصرف ورصيد الموازنة العامة.

– بينت نتائج تقدير النموذج وجود علاقة عكسية (أثر سلبي ومعنوي) بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة، وعن علاقة طردية (أثر إيجابي ومعنوي) بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع رصيد الموازنة العامة.

– يعتبر مشروع تحديث وعصرنة الموازنة العامة في الجزائر خطوة مهمة في سبيل تحقيق الشفافية والرشادة والكفاءة في تسيير المال العام، إذ يسمح هذا الإصلاح بالانتقال من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على البرامج والأهداف وتحقيق النتائج، وذلك من خلال تخصيص النفقات العامة وفق برامج ذات أهداف واضحة وتسمح باستعمال مؤشرات قياس الأداء، كما يركز الإصلاح على التخطيط المتوسط كإطار للميزانية من أجل ربطها بأهداف الاقتصاد الكلي.

2– اختبار الفرضيات

– **الفرضية الأولى:** تم إثباتها وتأكيد صحتها، حيث كشفت تقلبات أسعار النفط عن هشاشة مالية كبيرة في هيكل الموازنة العامة ومدى ضعفها في التكيف مع تقلباتها وفي تحييد آثارها السلبية، وهذا نظرا أن الموازنة العامة تعتمد في تمويل نفقاتها بشكل رئيسي على عائدات قطاع المحروقات الذي يمثل المصدر

الأساسي في تكوين إيراداتها، الأمر الذي يجعلها أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط وعرضة للصدمات الخارجية.

- **الفرضية الثانية:** عدم إثبات صحتها، ذلك أن نتائج الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة، أظهرت وجود علاقة عكسية بينهما، أي أنه كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك إلى انخفاض رصيد الموازنة العامة، ويعزى ذلك إلى أنه في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط وانخفض فيها رصيد الموازنة العامة (العجز)، نجد أن الإيرادات العامة قد نمت بمعدل فاق نمو النفقات العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أيضا أنه في الفترات التي انخفض فيها رصيد الموازنة العامة (الفائض)، يرجع ذلك إلى أن الدولة قررت زيادة النفقات العامة بمعدل فاق معدل زيادة الإيرادات العامة وهذا من أجل مواصلة وإتمام تمويل مختلف المشاريع التنموية والتي كانت مبرمجة في المخططات التنموية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: تم إثباتها وتأكيد صحتها، حيث بين نموذج الدراسة أن له دلالة إحصائية معنوية للعلاقة بين أسعار النفط والموازنة العامة، حيث أسفرت نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ CoinEq(−1) ظهر بقيمة سالبة ومعنوية (0.403585−) عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة توازنية بين رصيد الموازنة العامة والمتغيرات التفسيرية في النموذج، كما نجد أن معامل التحديد يساوي (R^2=0.71) مما يشير ذلك إلى أن متغيري سعر النفط وسعر الصرف يفسران 71% من التغيرات في رصيد الموازنة العامة، أما باقي النسبة فترجع إلى عوامل أخرى.

3- المقترحات

لاحتواء الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، يتعين تبني إستراتيجية تقوم على محاور أساسية من أهمها:

- عصرنة الموازنة العامة من خلال إتباع خطة شاملة ومحكمة وفعالة أثناء إعداد الموازنة العامة، وذلك من خلال التقدير الجيد للنفقات والإيرادات والذي يكون مبنيا على أسس علمية صحيحة ونتائج سليمة وواقعية، تعكس حقيقة الأهداف المرجوة من تنفيذ الموازنة العامة؛

- تخفيض العجز المالي للموازنة العامة وذلك من خلال الاعتماد والمصادقة على النفقات العامة بما يتناسب مع الإيرادات العامة، باعتبار أن الموازنة العامة تعاني ضعفا وهشاشة مالية وقلة لمصادر التمويل المالي؛

– ينبغي على الحكومة ووزارة المالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في نقاش أولويات الموازنة العامة وتحديد الفجوات والتحديات التي تواجه الحكومة، وذلك للمساهمة في توجيه الموازنة العامة وتحديد مساهمات المجتمع المدني في عملية التنمية، باعتبار أن المجتمع المدني الحصن الأخير لتمثيل أولويات المواطنين واحتياجاتهم؛

– ضرورة الالتزام بتحقيق مبادئ الشفافية، من خلال الالتزام بنشر المعلومات والبيانات الشاملة، والدقيقة، وفي الوقت المناسب، لاطلاع الجمهور على الموازنة العامة وفهم وثائقها وأهدافها؛

– تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة وذلك بما يتناسب مع الإيرادات العامة، باعتبارها وسيلة تسمح برفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة في ظل غياب وضعف مصادر الدخل، بسبب قلة التنويع الاقتصادي؛

– إعادة النظر في كيفيات تسيير سياسة الدعم المالي وذلك بالتركيز على توجيه الدعم إلى الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط، وكذلك إلى القطاعات والمنشآت المنتجة والتي تساهم فعلا في تقديم قيمة مضافة للناتج المحلي؛

– تحسين القدرة على التحصيل الضريبي في القطاعات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالتركيز أكثر على تحصيل الضرائب المباشر على أرباح الشركات والضرائب غير المباشرة على الأنشطة المحلية، كما يجب أيضا إتباع سياسة هادفة وذات رؤى واضحة المعالم وذلك بالنسبة للإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنح للقطاع الخاص وهذا من أجل توسيع الوعاء الضريبي؛

– إعادة النظر في دور المؤسسات الرقابية وفي الطرق والوسائل التي تستخدم في الرقابة المالية، بالإضافة إلى ذلك وجوب اتخاذ إجراءات صارمة فيما يخص محاربة تبديد المال العام وتضخيم الفواتير؛

– استغلال عوائد قطاع المحروقات المتأتية عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك في قنوات استثمارية مربحة كدعم ومرافقة القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وكذلك في إصلاح وتنويع الاقتصاد الوطني وهذا بالتركيز على قطاعات الفلاحة والتجارة والسياحة؛

– يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن استغلالها في حل الكثير من القضايا بالجزائر وذلك في ظل الاعتماد المفرط على النفط كمصدر ومورد وحيد لإيرادات الموازنة العامة، ولهذا وجب توسيع عمل صندوق ضبط الموارد من خلال إعادة تعريفه ومنحه صلاحيات أوسع في تسيير موارده بما يخدم مصالح الدولة، وكذلك تنويع مصادر دخله كاستثمار أصوله في أسواق الدول الأجنبية؛

– العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتطوير وجذب الاستثمارات الأجنبية نحو المشاريع الإنتاجية المهمة، وذلك بإيجاد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لذلك وإتباع سياسة مالية داعمة لهذه القطاعات من أجل توسيع وتحسين الإنتاجية.

4– آفاق الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة في الدراسات المالية، وتمثل محورا من محاور تقييم آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية، لذلك تقترح دراسات في المواضيع التالية:

– أثر أداء القطاعات خارج المحروقات على الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط.

– دور صناديق الثروة السيادية كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط–دراسة مقارنة–.

– آليات تمويل عجز الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة تجارب دولية–.

المصـــادر والمراجـــع

I – باللغة العربية

1– الكتب

– إدوارد س. كاسيدي، بيتر ز. غروسمان، مدخل إلى الطاقة: المصادر والتكنولوجيا والمجتمع، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

– أودايبر داس وآخرون، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، 2010.

– أحمد عبد الوهاب، موازنة البرامج والأداء "تجارب دولية للتحول إلى موازنة البرامج والأداء"، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، مصر، 2018.

– المركز الديمقراطي العربي، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته. برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، أوت 2020.

– بيوار خنسي، البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، كردستان، العراق، 2006.

– توبي شيللي، النفط والسياسة والفقر والكوكب، ترجمة دينا الملاح، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2010.

– توات نصر الدين، الاستثمار في الطاقات المتجددة–الواقع والآفاق–، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.

– حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، تقديم محمد مجذوب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

– حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007.

– حمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث، الإسكندرية، مصر، الدر الجامعية، 2009.

– حمد أحمد الكايد، الإدارة المالية والدولية التحليل المالي الاقتصادي، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

– حسين عبد الله، اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

– داليا محمد يونس، تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته عالميا (دراسة تحليلية مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

– دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، 2015.

– رانيا محمود عمارة، المالية العامة–الإيرادات العامة، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2015.

– روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

– ريتشارد فيربوخن، العلاقة بين مستقبل الطلب وإمكانات العرض: المشهد حتى عام 2030، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008.

– روبرت ل. إيفانز، شحن مستقبلنا بالطاقة: مدخل إلى الطاقة المستدامة، ترجمة فيصل حردان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

– زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، سياسات التسعير، مدخل منهجي، تطبيقي متكامل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، طبعة ثانية، 2015.

– سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

– ستيفان ك. و. كراوتر، توليد القدرة الكهربائية من الطاقة الشمسية: أنظمة الطاقة الفولتضوئية، ترجمة عبد الباسط علي صالح كرمان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

– شعراوي سمير مصطفى، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي–جامعة الملك عبد العزيز–، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2005.

– شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

– عمر خليل أحمد الجبوري، أحمد حسن أحمد الجبوري، مبادئ الطاقات المتجددة، المعهد التقني–الحويجة، كركوك، العراق، 2010.

- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
- عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2015.
- علي لطرش، نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية اقتصادية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021.
- غازي عثمانين، أساسيات تكنولوجيا النفط، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2016.
- ضياء مجيد الموساوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- فافة رفافة، الفساد والحوكمة–دراسة للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019.
- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية "النفط السوري نموذجا"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
- قاليري مارسيل، جون ف. ميتشل، عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
- كريستان بيسون، وآخرون، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة مظهر بايرلي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيات بالتعاون مع المنظمة العربية للترجمة، 2000.
- كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2004.
- كمال ديب، لعنة قايين: حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، دار الفارابي للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2018.

– لودوفيك مون، الطاقة النفطية والطاقة النووية، ترجمة مارك عبود، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2014.

– محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.

– محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.

– ميشيل كامل عطاالله، أساسيات الجيولوجيا، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2009.

– محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

– محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.

– مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2010.

– محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2011.

– مكيد علي، الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.

– نبيل جعفر عبد الرضا، تكاليف إنتاج برميل النفط الخام في شركة نفط البصرة، مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، البصرة، العراق، الطبعة الأولى، 2018.

– نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، العدد 19، 2021.

– هيرمان فرانس، أسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2012.

– يلس شاوش بشير، المالية العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

2- الرسائل الجامعية

- زحافي عدة، سوق الكهرباء في إطار الاحتكار التام حالة الجزائر (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023/2022.

- شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة - دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

- محمد عمر إبراهيم، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتقدير الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على العراق للفترة 2005-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة النيلين، العراق، 2019.

3- المجلات

- الاتحاد العربي للكهرباء، الوضع الكهربائي في بعض البلدان العربية، مجلة كهرباء العرب، الأردن، العدد 17، 2011، الصفحات 30-72.

- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، 2012، الصفحات 78-85.

- الطاهر الزيتوني، الدور المتنامي لشركات النفط الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 39، العدد 147، 2013، الصفحات 89-183.

- السبتي وسيلة، السبتي لطيفة، صناديق الثروة السيادية: استراتيجياتها الاستثمارية وآثارها الاقتصادية في العالم خلال الفترة 2005-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، 2017.

- الاتحاد العربي للكهرباء، الكهرباء في وطننا العربي، مجلة كهرباء العرب، العدد 26، 2017، الصفحات 18-47.

- الاتحاد العربي للكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي، مجلة كهرباء العرب، العدد 27، الأردن، 2018.

- أسامة إبراهيم الأزرق، إبراهيم احمد جهان، مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء دراسة استطلاعية على القطاع الحكومي في ليبيا، مجلة الأسياد، العدد 14، 2018، الصفحات 74-109.

– الطاهر شليحي، زروق بن موفق، توجهات الساسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010–2014)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، الصفحات 97–110.

– بسام وهبه، أهمية التحول إلى موازنة البرامج والأداء، مجلة دراسات المال العام وبناء الدولة، العدد 3، 2012، الصفحات 32–38.

– براهيمي بن حراث حياة، بلبيوض خديجة، أثر عدم استقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973–2016)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 3، 2018، الصفحات 103–121.

– بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 5، 2020، الصفحات 35–67.

– بلقلة براهيم وآخرون، أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، الصفحات 283–300.

– بوسالم أبوبكر، بالعرق عزالدين، بن يعقوب مروة، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في العراق للفترة (1990–2018)–باستخدام نموذج ECM، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022، الصفحات 827–843.

– تركي الحمش، دور الاستثمار المحسن للنفط في تطوير الاحتياطيات الهيدروكربونية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 46، العدد 172، 2020، الصفحات 75–194.

– حسين على كيطان، قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2015، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 2، العدد 2، 2018، الصفحات 105–131.

– حوراء إحسان خليل، إمكانية تطوير موازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية وفقا لإطار مقترح، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 54، 2019، الصفحات 667–692.

– حيرش فايزة، رافع محمد، مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة–دراسة استطلاعية بوزارة المالية "جوان 2021"–، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023، الصفحات 434–462.

- خيرية محمد إبراهيم أبوبكر، مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحول لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا، مجلة الجامعي، العدد 31، 2012، الصفحات 211-234.

- خالد هاشم عبد الحميد، إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، الصفحات 596-628.

- دبيش أحمد، أوكيل نسيمة، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 21، العدد 65، 2014، الصفحات 157-172.

- ديان كويل، إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54، 2017، الصفحات 16-19.

- نايلي محمد، بخوش صبيحة، تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 1، 2020، الصفحات 629-650.

- دعاس خليل، عبدات عبد الوهاب، التحول الطاقوي في الجزائر: واقع ورهانات، مجلة اقتصاد المال الأعمال، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021، الصفحات 491-505.

- راتول محمد، لقمان معزوز، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على أسعار النفط العالمية-دراسة قياسية وتحليلية 1999-2010، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 139، 2011، الصفحات 81-104.

- رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020): نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 1، 2023، الصفحات 81-126.

- زايد على عبد الخالق المنزوع وآخرون، إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تعزيز الرقابة المالية (دراسة ميدانية في وزارة المالية اليمنية-الديوان العام-)، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 5، العدد 1، 2023، الصفحات 69-82.

- شمس الدين شيتور، المحطة الكهروشمسية خطوة عملاقة لمستقبل البلاد، مجلة الطاقة والمناجم، العدد 8، 2008.

– سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، مخاطر وإشكاليات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية–دراسة تحليلية–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، بغداد، العراق، العدد 36، 2013.

– سعود جايد مشكور العامري وآخرون، استخدام موازنة البرامج والأداء أداة للتخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية–بحث تطبيقي في جامعة المثنى بالعراق–، المجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، 2018، الصفحات 171–203.

– سانجيف غوبتا وآخرون، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2018، الصفحات 12–15.

– سطم صالح حسين، محمد طارق عبد الوهاب، الآثار الاقتصادية لتفعيل سياسات التحول إلى موازنة البرامج والأداء في العراق (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2019، الصفحات 201–229.

– عماد مكي، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثقيلة، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 134، 2010، الصفحات 71–114.

– عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 37، العدد 140، 2012، الصفحات 107–62.

– عماد مكي، تطوير صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل (2–2)، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 40، العدد 148، 2014، الصفحات 73–200.

– علي سيد محمد إبراهيم، زيادة الإنتاج عبر استكشاف حقول جديدة وعبر الاستخلاص المعزز للنفط، مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، السنة 13، العدد 45، 2015.

– عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 170، 2019، الصفحات 113–192.

– عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 171، 2019، الصفحات 107–198.

- عطية عز الدين، أحمد بيرش، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020، الصفحات 409-428.

- صلاح الدين شريط، أمحمد بن البار، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 8، 2017، الصفحات 223-233.

- فاتح حركاتي، نشأت الوكيل، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018، الصفحات 421-451.

- كريستوف آلسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1 من 2)، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 36، العدد 135، 2010.

- لطيفة لمطوش، بوادو فاطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1965-2016، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، 2018، الصفحات 169-185.

- لحسن دردوري، الأخضر لقليطي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 7، 2017، الصفحات 637-655.

- مراد ناصر، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 47، العدد 2، 2010، الصفحات 133-156.

- ماجد ابراهيم عامر، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 42، العدد 156، 2015، الصفحات 7-78.

- مداحي محمد، واقع وآفاق تنافسية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل الأهمية النسبية لاقتصاديات الطاقة التقليدية-حالة الجزائر-، مجلة معارف، العدد 21، 2016، الصفحات 309-326.

- محمد الجويسر، النفط وفئاته، مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد 45، 2016، الصفحات 40-41.

- محمد طاهر، النفط الثقيل: تحديات وفرص، مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد 43، 2016، الصفحات 42-47.

– محمد عبد الرضا كاكولى، تطوير موازنة البرامج والأداء بهدف إحكام الرقابة وتقييم الأداء المالي للقطاع الحكومي الكويتي، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، المجلد 18، العدد 4، 2017، الصفحات 30-49.

– مجلس البحث العلمي، واقع البحث العلمي والابتكار في مجال الاستخلاص المعزز للنفط، مجلة إضاءات علمية، سلطنة عمان، العدد 21، 2019.

– محمد فرحات، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 45، العدد 169، 2019، الصفحات 35-135.

– مصطفى كاظمي نجف ابادى، كرار يونس لفتة، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للفترة (2008-2018)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 2020، الصفحات 131-151.

– مراد بوعيشاوي، عماد غزازي، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 1، 2020، الصفحات 15-24.

– معسكري سمرة، يماني ليلى، الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020، الصفحات 899-911.

– محمود سيد علي الصادق، التكامل بين الطاقة المتجددة وصناعة النفط والغاز: رؤية في ضوء الاقتصاد الدائري واقتصاديات التآزر بالتطبيق على دول الأوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 47، العدد 177، 2021، الصفحات 85-129.

– منال بن سبت، سالم بيدس، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد 47، العدد 178، 2021، الصفحات 9-90.

– مخالدي يحيى، برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 1، 2022، الصفحات 61-79.

– وزارة النفط، التكرير من أهم الصناعات الداعمة للاقتصاد في مختلف دول العالم، مجلة النفط، الكويت، العدد 42، 2015، الصفحات 42-47.

– وزارة النفط، النفط بين تكنولوجيا الأمس وثورة الغد، مجلة النفط، الكويت، العدد 34، 2013.

– وزارة النفط، الوكالة الدولية للطاقة، مجلة النفط، الكويت، العدد 51، نوفمبر 2018، الصفحات 26–27.

– وزارة النفط، تصنيف النفط ومعالجته، مجلة النفط، الكويت، العدد 50، أوت 2018، الصفحات 44–48.

– وزراة النفط، الجزائر عملاق نفطي في شمال إفريقيا، مجلة النفط، الكويت، العدد 54، 2019، الصفحات 34–39.

4– الملتقيات

– أوابك، تكرير النفط الثقيل: التحديات والفرص، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الانعقاد 21–23 ديسمبر 2014.

– أحمد إبراهيم عبد العالي حسن، الطاقة المتجددة والبديلة كمدخل للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الخامس، كلية الحقوق–جامعة طنطا، المنعقد بتاريخ 23–24 أفريل 2018.

– طبايبية سليمة، مرابط بلال، دراسة تقيمية لآثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أزمة النفط–سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، تاريخ الانعقاد: 14–2017/10/15.

– ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصادي السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، السعودية، تاريخ الانعقاد 16–17 فبراير 2014.

– مغاري عبد الرحمان، صابة مختار، واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر، يوم دراسي بعنوان الطاقات المتجددة في الجزائر–تحديات وآفاق–، جامعة بومرداس، الجزائر، تاريخ الانعقاد 2018/02/26.

– محمد فرحات، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، مراكش، المملكة المغربية، تاريخ الانعقاد 1–4 أكتوبر 2018.

– وزارة النفط، منتدى الطاقة الدولي / 13–15 مارس 2012، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، الطبعة الأولى، 2013.

5– التقارير

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة الأمين العام –تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات عن عناصر الجودة في إحصاءات النفط–، الأمم المتحدة، 22 ديسمبر 2005.
- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2010.
- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2013.
- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، 2013.
- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2019.
- أوابك، صناعة تكرير النفط في العالم، 2019.
- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2020.
- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، 2021.
- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 48، 2021.
- الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، الأردن، 2004.
- الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، الأردن، العدد 27، 2018.
- الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2018.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة الأمين العام–تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات عن عناصر الجودة في إحصاءات النفط، الأمم المتحدة، 2005.
- الطاهر الزيتوني، أمن الطاقة العالمي: الواقع والآفاق المستقبلية والانعكاسات على أسواق الطاقة وعلى الدول الأعضاء، أوابك، 2020.
- إسكندر البستاني، ورقة السياسات العامة حول واقع وممارسات الشفافية المالية في الدولة اللبنانية، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية–لا فساد، بيروت، لبنان، 2020.
- الطاهر الزيتوني، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، أوابك، 2021.
- المديرية العامة للميزانية، معجم المصطلحات، وزارة المالية، الجزائر، 2021.

- امحمد موعش، الوليد أحمد طلحة، رقمنة مدفوعات التحويلات الاجتماعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2021.
- بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 40، 2005.
- تركي حسن حمش، المشاكل المرافقة لعمليات الحفر، أوابك، 2020.
- توفيق حسني وآخرون، الجزائر 100% طاقة متجددة، مؤسسة فريدريش إيبرت، الجزائر، 2021.
- حامد عبد المحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2016.
- حسان خضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، 2006.
- حمد حسين بركة، آفاق إنشاء صندوق الثروة السيادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
- خوري راني، الموازنة العامة، عمان، الأردن، منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2013.
- دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، تقرير استدامة الحساب الجاري–الربع الثالث 2018–، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2019.
- سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، العدد 71، أكتوبر 2020.
- عبد العزيز الدوسري، دراسات إستراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة أوبك؟، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2019.
- عمر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المفتشية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2020.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل السادس –التطورات المالية–، 2016.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

– فخري حاسانوف، ليلى داغر، صدمات أسعار النفط وعدم الاستقرار المالي في الدول الآسيوية، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021.

– كريس جارفيس وآخرون، إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2021.

– محمد الكناني، سعود الدريس، تكرير البترول، معهد بحوث البتروكيماويات، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية، 2011.

– مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، الموازنة العامة المصرية وتحديات التحول، أوراق السياسات 12، مصر، 2015.

– مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي القائمة على الابتكار في الكويت، الكويت، أكتوبر 2015.

– محمد الكوخي، هل يمكن للصناديق السيادية الخليجية أن تعوض موارد النفط؟، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

– مركز البيان للدراسات والتخطيط، صندوق الثروة السيادية في العراق، 2018.

– مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية(كابسارك)، الاستقرار الاقتصادي الكلي والتنويع الاقتصادي في البلدان المعتمدة على النفط، أكتوبر 2019.

– مرصد قطاع دعم الأعمال، مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، غرفة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021.

– مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2020، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

– منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2021، 2022.

– ناصر التميمي، دول الخليج وارتفاع أسعار النفط: عودة للإنفاق أم فرصة للتنويع الاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

– نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

– هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، العدد 2، أبريل 2019.

– هبة عبد المنعم، صبري الفران، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2021.

– هافرلاند ديفيد، درندري عبد الإله، التنويع الاقتصادي في إطار رؤية المملكة 2030: التغيرات الرامية إلى تحقيق النمو المستدام، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية(كابسارك)، مارس 2021.

– وليد مطر، رامي شبانة، هل بإمكان مصافي النفط التكيف مع زيادة المعروض من النفط الصخري؟، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2020.

6- القوانين والأوامر والمراسيم

– قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

– قانون رقم 86-14 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 1986/08/27.

– القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 يناير 1988.

– قانون رقم 89-24 مؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 1، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990.

– قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 غشت 1990.

– القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 2 غشت 1999.

– القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 يونيو 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 يونيو 2000.

– القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 8، الصادرة بتاريخ 6 فبراير 2002.

- القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 18 غشت 2004.

- قانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2005/06/19.

- القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

- قانون رقم 13-01 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013 يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2013/02/24.

- قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

- قانون رقم 19-13 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 2019/12/22.

- قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021.

- أمر رقم 71-22 مؤرخ في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل 1971 والمتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادرة بتاريخ 1971/04/13.

- أمر رقم 75-13 مؤرخ في 16 صفر عام 1395 الموافق 27 فبراير سنة 1975 والمتضمن تعديل الأمر رقم 58-1111 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1958 والمتعلق بالبحث عن الوقود السائل واستغلاله

ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بتاريخ 1975/03/04.

– أمر رقم 06–10 مؤرخ في 3 رجب عام 1427 الموافق 29 يوليو سنة 2006 يعدل ويتمم القانون رقم 05–07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 2006/06/30.

– الأمر رقم 06–04 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006.

– مرسوم رئاسي رقم 02–55 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2002.

– مرسوم رئاسي رقم 04–128 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2004.

– مرسوم رئاسي رقم 06–137 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل سنة 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو يوم 11 يوليو سنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2006.

– مرسوم رئاسي رقم 14–249 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1435 الموافق 8 سبتمبر سنة 2014 يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2014.

– مرسوم رقم 63–491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 والمتضمن الموافقة على تأسيس الشركة الوطنية للنقل وتسويق الوقود السائل الهيدروكاربونات والمصادقة على قوانينها الأساسية، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 1964/01/10.

– مرسوم رقم 66–296 مؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1386 الموافق 22 سبتمبر 1966 والمتضمن تعديل القوانين الأساسية لشركة نقل وتسويق الوقود السائل، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 1966/09/30.

– المرسوم التنفيذي رقم 02–67 المؤرخ في 06 فبراير 2002، الذي يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 103–302 الذي عنوانه"صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

– المرسوم التنفيذي رقم 12–316 المؤرخ في 21 غشت 2012 المتضمن إنشاء مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقوية، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 9 سبتمبر 2012.

– المرسوم التنفيذي رقم 20–152 المؤرخ في 8 يونيو 2020 المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 8 يونيو 2020.

– مرسوم تنفيذي رقم 20–335 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 2020.

– مرسوم تنفيذي رقم 20–353 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020 يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 2020.

– القرار المؤرخ في 2 فبراير 2014 والذي يحدد تسعيرات الشراء المضمونة وشروط تطبيقها على الكهرباء المنتجة عن طريق المنشآت التي تستعمل فرع الرياح وفرع الشمسي الكهروضوئي، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2014.

– قرار مؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة بتاريخ 18 يوليو 2021.

II– باللغة الأجنبية

1- Books:

- Andrei V. Belyi, Beyond Market Assumptions: Oil Price as a Global Institution, Springer Nature Switzerland AG 2020.

- Charlotte J. Wright, Rebecca A. Gallun, Fundamentals of oil & gas accounting, Penn Well Corporation, Oklahoma, United States of America, 5th edition, 2008.
- FMI, Manuel de la balance des paiements et de la position extérieure globale, Sixième édition, 2009.
- Longatte Jean et al, Economie Générale, Paris, France, DUNOD, 3 édition, 2002.
- Liza Sumi, Oil and Gas at Your Door?, Oil & Gas Accountability Project, Durango, Colorado USA, 2004.
- OPEC, I need to know: An Introduction to the Oil Industry and OPEC, Printed by Ueberreuter Print GmbH, 2100 Korneuburg, Austria, 2013.
- OPEC, OPEC-Statute, Vienna, Austria, 2021.
- Philippe Sébille-Lopez, Géopolitique du pétrole, Armand Colin, Paris, France, 2006.
- Pierre George, Fernand Verger, Dictionnaire de la géographie, 10e édition, MD impressions, France, 2009.
- Roger Hosein, Oil and Gas in Trinidad and Tobago, Springer Nature, Switzerland AG, 2021.
- The Institute of Company Secretaries of India, Oil and Gas Industry, Printed at Indian Offset Press, New Delhi, India, August 2018.
- Zoltán E. Heinemann, Petroleum Recovery, University of Leoben, Volume 3, January 2003.

2- Journals:

- Aya Abderrahmane, Evaluation De La Production De L'électricité A Partir Des énergies Solaires En Algérie Selon Le Programme Des énergies Renouvelables (EnR) 2015-2020, Revue Le Manager, 9(1), 2022, pp 347-363.
- Affuso Ermanna et al, Sovereign wealth and economic growth, Journal of Asset Management, 2022.
- Banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie: analyse économétrique sur la période 2011-2021, Document de Travail 01-2022, 2022.
- CDER, Bulletin des Energies Renouvelables, Revue des Energies Renouvelables, Algérie, N° 20, 2011.
- Chioma N. Nwafor, Azeez A. Oyedele, Forecasting OPEC Oil Price: A Comparison of Parametric Stochastic Models, European Journal of Business and Management, Vol 10, No 10, 2018, pp 49-60.
- GIZ Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit-GmbH, Développement du cadre réglementaire et incitatif de l'efficacité énergétique en Algérie, Revue des Energies Renouvelables, Algérie, 2022.

- hebri assia, Le programme des énergies renouvelables en Algérie Vers une efficacité énergétique d'ici 2030, Journal of Economic Papers, 2(8), 2018, pp 351-362.
- Rafael Larraz, A Brief History of Oil Refining, An International Journal of the History of Chemistry, 5(2), 2021, p 129-152.

3- Reports:

- Ahmed Al-Darwish et al, Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth, Middle East and Central Asia departmental paper series, International Monetary Fund, 2015.
- BP, Statistical Review of World Energy, 2022.
- Benoît Thévard, L'Europe face au pic pétrolier, Groupe des Verts/ALE au Parlement, Novembre 2012.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2004.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2008.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2013.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2018.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2021.
- Bank of Algeria, Quarterly Statistical Bulletin, Third Quarter, N^0 60, 2022
- CDER, Structures et Organismes, Bulletin des énergies renouvelables, N° 2, 2002.
- CEREFE, Transition Energétique en Algérie : Leçons, Etat des Lieux et Perspectives pour un Développement Accéléré des Energies Renouvelables, Premier Ministre, Algérie, Edition 2020.
- IBP, open budget survey–Algeria 2021.
- James Douet, The Heritage of the Oil Industry, Thematic Study The International Committee for the Conservation of the Industrial Heritage (TICCIH), 2020.
- Joël Maurice, Prix du pétrole, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2001.
- le ministère de l'énergie et des mines, Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, Algérie, 2011.
- Nader, K., Nejla, B. M, economic diversification in the gulf: time to redouble efforts, Brookings Doha Center, January 2021.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2020.
- Ministère des finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020, 2018.
- ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 14- Comptes National.
- ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 10- Commerce Extérieur.
- ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 12-Finances Publiques.
- World Bank Group, Algeria-Economic Monitor: Accelerating Reforms to Protect the Algerian Economy, Spring 2021.

4- Seminars:

- OPEC, OPEC Conclusion, A SUCCESSFUL CONCLUSION, The 7th OPEC International Seminar, Vienna, Austria, 20–21 June 2018.

5- Sites Web:

- APPO, HISTOIRE D'APPO, Accédé 20/01/2023, disponible a: https://apposecretariat.org/history/
- APRUE, Présentation, Accédé 20/04/2023, disponible a: https://www.aprue.org.dz/index.php/fr/presentation/creation
- ALNAFT, Evolution Depuis L'indépendance, Accédé 07/06/2023, disponible a: https://www.alnaft.dz/fr/73/evolution-depuis-l'independance
- BP, Statistical Review of World Energy, June 2022.
- CEREFE, Le Commissariat, Accédé 02/03/2023, disponible a: https://www.cerefe.gov.dz/fr/ le-Commissariat/
- CEREFE, Le Commissariat, Accédé 02/03/2023, disponible a: https://www.cerefe.gov.dz/fr/ le-Commissariat/
- CDER, Présentation, Accédé 20/04/2023, disponible a: https://www.cder.dz/spip.php?rubrique30
- DGB, Le Budget: Comprendre le budget de l'état, Ministère des finances, Accédé 16/05/2022, disponible a: https://dgb.mf.gov.dz/le-budget-cest-quoi/
- DGPP, Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000–2021, Ministère des finances, Accédé 06/06/2023, disponible a: https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/
- DGPP, Situation Résumée des Opérations du Trésor (SROT) 2000-2021, Ministère des finances, Accédé 06/06/2023, disponible a: https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/
- IEF, About-History, Accessed 17/02/2022, Available at: https://www.ief.org/About/History
- IEA, About-History, Accessed 11/04/2022, Available at: https://www.iea.org/About/History

- Ministère de l'Energie et des Mines, Energies Nouvelles, Renouvelables et Maitrise de l'Energie, Accédé 25/03/2022, disponible a: https://www.energy.gov.dz/?rubrique=energies-nouvelles-renouvelables-et-maitrise-de-lrenergie
- Ministère de finance, Les perspectives et la reforme engagée par La Direction Générale du Budget, Accédé 15/02/2023, disponible a: https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/budget/63-les-perspectives-et-la-reforme-engagee-par-la-direction-generale-du-budget
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1999.
- OPEC, Prix panier de l'OPEP, Accédé 15/05/2023, disponible a: https://www.opec.org/opec_web/en/data-graphs/40.htm
- OPEC, Data Download, Accessed 22/08/2023, Available at: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php
- OAPEC, history, Accessed 10/06/2023, Available at: https://www.oapecorg.org/home/About-Us/history/
- Transparency International, Corruption Perceptions Index, Accédé 03/07/2022, disponible a: https://www.Transparency.org/en/cpi/2021
- World Bank, Data, Accessed 27/04/2022, Available at: https://data.worldbank.org/country/algeria

الملاحـــــق

الملحق (1): تطور إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وفق المجموعات الدولية (1970-2021)

(مليون برميل/يوم)

السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2021
أمريكا الشمالية	11,4	11,8	11,1	10,2	9,3	14,0
أمريكا الجنوبية	4,8	3,6	4,3	6,3	7,1	5,6
أوروبا الغربية	0,8	2,9	4,3	6,5	3,7	3,0
أوروبا الشرقية	6,9	11,7	11,0	7,5	12,4	12,0
أسيا الباسيفيك	1,5	4,9	6,3	7,3	7,7	6,6
الشرق الأوسط	13,8	18,3	16,1	21,4	21,0	22,2
إفريقيا	6,0	6,1	6,0	6,7	8,6	6,2
دول العالم	45,2	59,4	59,1	65,9	69,7	69,6
أوبك	22,3	24,8	21,2	27,2	28,8	26,4
نسبة أوبك من العالم %	49,3	41,8	35,9	41,3	41,3	37,9
OECD	12,1	14,7	15,8	17,3	13,4	17,3
نسبة OECD من العالم %	27	25	27	26	19	25

Source: OPEC, Data Download, Accessed 22/08/2023, Available at: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

الملحق (2): تطور إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام وفق المجموعات الدولية (1970-2021)

(مليون برميل/يوم)

السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2021
أمريكا الشمالية	17,5	20,8	20,7	24,1	23,8	23,9
أمريكا الجنوبية	2,3	3,3	3,5	4,8	6,2	6,6
أوروبا الغربية	13,3	15,8	15,0	16,2	15,4	13,8
أوروبا الشرقية	4,9	8,7	8,3	3,7	4,1	4,8
أسيا الباسيفيك	6,9	10,9	14,1	20,8	27,5	35,7
الشرق الأوسط	0,6	1,9	3,1	4,4	7,0	7,8
إفريقيا	0,8	1,5	1,9	2,4	3,5	4,2
دول العالم	46,2	62,9	66,7	76,4	87,7	96,9
أوبك	0,7	2,5	3,7	4,9	7,6	8,2
نسبة أوبك من العالم%	1,5	4,0	5,5	6,4	8,7	8,5
OECD	35,1	42,1	42,2	48,5	47,0	44,8
نسبة OECD من العالم%	76	67	63	63	54	46

Source: OPEC, op cit.

الملحق (3): تطور إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام وفق المجموعات الدولية (1970-2021)

(مليار برميل/يوم)

السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2021
أمريكا الشمالية	53,0	83,8	83,1	51,3	39,1	49,5
أمريكا الجنوبية	23,0	26,8	71,4	97,8	322,3	329,6
أوروبا الغربية	9,9	20,3	18,9	20,9	13,3	12,5
أوروبا الشرقية	58,0	63,0	65,3	87,7	116,3	118,9
أسيا الباسيفيك	17,3	34,5	35,6	42,7	47,4	44,8
الشرق الأوسط	336,2	362,9	660,0	693,0	794,6	869,6
إفريقيا	51,1	52,6	58,6	93,3	126,0	120,2
دول العالم	548,5	644,0	993,0	1 086,6	1 459,1	1545,1
أوبك	386,1	421,9	760,8	833,0	1 165,8	1241,8
نسبة أوبك من العالم%	70,4	65,5	76,6	76,7	79,9	80,4
OECD	62,2	83,8	83,1	51,3	39,1	49,5
نسبة OECD من العالم%	11	16	10	7	4	4

Source: OPEC, op cit.

الملحق (4): تطور أسعار النفط للفترة (1970-2021) (دولار للبرميل)

years	WTI	Brent	Dubai	OPEC	years	WTI	Brent	Dubai	OPEC
1970	-	-	-	1,67	1996	22,16	20,67	19,26	20,29
1971	-	-	-	2,03	1997	20,61	19,09	18,31	18,68
1972	-	-	-	2,29	1998	14,39	12,72	12,30	12,28
1973	-	-	-	3,05	1999	19,31	17,97	16,90	17,47
1974	-	-	-	10,73	2000	30,37	28,50	26,27	27,60
1975	-	-	-	10,73	2001	25,93	24,44	22,78	23,12
1976	12,23	12,80	11,63	11,51	2002	26,16	25,02	23,60	24,36
1977	14,22	13,92	12,38	12,39	2003	31,06	28,83	26,75	28,10
1978	14,55	14,02	13,03	12,70	2004	41,49	38,27	33,51	36,05
1979	25,08	31,61	29,75	17,25	2005	56,59	54,52	46,78	50,64
1980	37,96	36,83	35,69	28,64	2006	66,04	65,14	61,48	61,08
1981	36,08	35,93	34,32	32,51	2007	72,20	72,39	67,92	69,08
1982	33,65	32,97	31,80	32,38	2008	100,06	97,26	94,28	94,45
1983	30,30	29,55	28,78	29,04	2009	61,92	61,67	61,14	61,06
1984	29,39	28,78	28,06	28,20	2010	79,45	79,50	77,78	77,45
1985	27,98	27,56	27,53	27,01	2011	95,04	111,26	105,93	107,46
1986	15,05	14,43	13,10	13,53	2012	94,13	111,67	109,06	109,45
1987	19,19	18,44	16,95	17,73	2013	97,99	108,66	105,47	105,87
1988	15,98	14,92	13,18	14,24	2014	93,28	98,95	97,02	96,26
1989	19,67	18,23	15,59	17,31	2015	48,71	52,39	51,22	49,49
1990	24,46	23,73	20,21	22,26	2016	43,34	43,73	41,02	40,76
1991	21,53	20,00	16,70	18,62	2017	50,79	54,19	53,02	52,43
1992	20,57	19,32	17,18	18,44	2018	65,20	71,31	70,15	69,78
1993	18,45	16,97	14,99	16,33	2019	57,03	64,21	63,71	64,04
1994	17,21	15,82	14,69	15,53	2020	39,25	41,84	42,41	41,47
1995	18,42	17,02	16,08	16,86	2021	68,10	70,91	68,91	69,89

Source: BP, Statistical Review of World Energy, June 2022.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1999.

- 1976-1985 Arabian Light, 1986 - 2021 Dubai dated.
- 1976-1983 Forties, 1984 - 2021 Brent dated.
- 1976-1983 Posted WTI prices, 1984 - 2021 Spot WTI (Cushing) prices.
- 1970 -1981 Arabian Light, 1982-2021 the OPEC spot Reference Basket price.

الملحق (5): تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر للفترة (1970-2021)

السنوات	الاحتياطي*	الإنتاج**	السنوات	الاحتياطي	الإنتاج	السنوات	الاحتياطي	الإنتاج
1970	8098	1029	1988	9200	657	2006	12200	1369
1971	9840	785	1989	9236	727	2007	12200	1372
1972	9740	1062	1990	9200	790	2008	12200	1356
1973	7640	1097	1991	9200	803	2009	12200	1216
1974	7700	1009	1992	9200	757	2010	12200	1190
1975	7370	983	1993	9200	747	2011	12200	1162
1976	6800	1075	1994	9979	753	2012	12200	1203
1977	6600	1152	1995	9979	753	2013	12200	1203
1978	6300	1161	1996	10800	807	2014	12200	1193
1979	8440	1154	1997	11200	846	2015	12200	1157
1980	8200	1020	1998	11314	827	2016	12200	1146
1981	8080	798	1999	11314	750	2017	12200	1059
1982	9440	705	2000	11314	796	2018	12200	1040
1983	9220	661	2001	11314	777	2019	12200	1023
1984	9000	695	2002	11314	730	2020	12200	899
1985	8820	672	2003	11800	942	2021	12200	911
1986	8800	674	2004	11350	1311			
1987	8500	684	2005	12270	1352			

Source: OPEC, op cit.

*: (million b/d)

**: (mille b/d)

الملحق (6): تطور طاقة تكرير وإنتاج المشتقات النفطية في الجزائر للفترة (1970-2021) (ألف برميل/يوم)

السنوات	طاقة التكرير	المشتقات النفطية	السنوات	طاقة التكرير	المشتقات النفطية	السنوات	طاقة التكرير	المشتقات النفطية
1980	471	223	1994	469	385	2008	597	439
1981	471	309	1995	462	395	2009	592	462
1982	471	411	1996	462	374	2010	592	558
1983	471	375	1997	462	410	2011	592	533
1984	471	388	1998	462	386	2012	592	452
1985	471	393	1999	462	378	2013	651	504
1986	471	392	2000	462	373	2014	651	651
1987	471	398	2001	462	389	2015	651	576
1988	471	404	2002	462	368	2016	651	621
1989	475	381	2003	462	376	2017	651	609
1990	475	383	2004	462	367	2018	657	621
1991	475	388	2005	462	362	2019	657	660
1992	475	382	2006	449	413	2020	677	614
1993	475	386	2007	475	418	2021	677	621

Source: OPEC, op cit.

الملحق (7): تطور قطاع المحروقات وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في الجزائر للفترة (1970-2021)

(مليار دينار)

السنوات	قطاع المحروقات	إجمالي الناتج المحلي	نسبة المساهمة (%)	السنوات	قطاع المحروقات	إجمالي الناتج المحلي	نسبة المساهمة (%)
1970	24,1	3,2	13,3	1996	2570,0	750,4	29,1
1971	24,9	2,3	9,2	1997	2780,2	839	30,2
1972	30,4	4,4	14,5	1998	2830,5	638,2	22,5
1973	34,6	18,4	53,2	1999	3238,2	890,9	27,5
1974	55,6	15,6	28	2000	4123,5	1616,3	39,2
1975	61,6	19,6	31,8	2001	4227,1	1443,9	34,2
1976	74,1	23,6	31,8	2002	4522,8	1477,1	32,6
1977	87,2	24,5	28	2003	5252,3	1868,9	35,6
1978	104,8	24,9	23,7	2004	6149,1	2319,8	37,7
1979	128,2	33,5	26,1	2005	7562,0	3352,9	44,3
1980	162,5	51,2	31,5	2006	8501,6	3882,2	45,6
1981	191,4	18,2	9,5	2007	9352,9	4089,3	43,7
1982	207,6	58,7	28,3	2008	11043,7	4997,6	45,2
1983	233,8	62,1	26,6	2009	9968,0	3109,1	31,2
1984	263,9	63,4	24	2010	11991,6	4180,4	34,8
1985	291,6	65,5	22,5	2011	14589,0	5242,5	35,9
1986	296,6	39,1	13,2	2012	16209,6	5536,4	34,2
1987	312,7	45,5	14,5	2013	16647,9	4968,0	29,8
1988	347,7	52,7	15,2	2014	17228,6	4657,8	27
1989	422,1	74,9	17,8	2015	16712,7	3134,2	18,7
1990	554,4	125,2	22,6	2016	17514,6	3025,6	17,2
1991	862,1	236,2	27,4	2017	18876,2	3699,6	19,6
1992	1074,7	250,4	23,3	2018	20393,1	4548,8	22,3
1993	1189,7	247,3	20,8	2019	20501,1	3991,0	19,5
1994	1487,4	327,3	22	2020	18383,8	2575,1	14
1995	2005,0	505,5	25,2	2021	22079,0	4912,1	22,2

Source: ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 14- Comptes National, pp 259-296.
- Bank of Algeria, Quarterly Statistical Bulletin, Third Quarter, N^0 60, 2022, p 24.

الملحق (8): تطور صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1970-2021) (مليار دينار)

السنوات	صادرات المحروقات (*)	إجمالي الصادرات (1)	نسبة (*) إلى إجمالي الصادرات (%)	إجمالي الواردات (2)	نسبة (*) إلى إجمالي الواردات (%)	رصيد الميزان التجاري (1-2)
1970	3,4	4,9	69,4	6,2	54,8	-1,3
1971	3,1	4,2	73,8	6,1	50,9	-1,9
1972	4,8	5,8	82,7	6,7	71,6	-0,9
1973	6,2	7,5	82,7	8,9	69,7	-1,4
1974	18,2	19,6	92,8	17,7	102,8	1,9
1975	17,2	18,5	93	23,7	72,6	-5,2
1976	21,1	22,2	95	23,227	90,9	-1,022
1977	23,4	24,4	96	29,5	79,3	-5,1
1978	23,3	24,2	96,3	34,4	67,7	-10,2
1979	35,8	36,7	97,5	32,4	110,5	4,3
1980	51,7	52,6	98,3	40,5	127,6	12,1
1981	61,7	62,8	98,2	48,8	126,4	14
1982	59,3	60,5	98	49,4	120	11,1
1983	59,8	60,7	98,5	49,8	120	10,9
1984	62,3	63,7	97,8	51,2	121,7	12,5
1985	63,3	64,5	98,1	49,5	127,8	15
1986	34,1	34,9	97,7	43,4	78,6	-8,5
1987	40,7	41,7	97,6	34,1	119,3	7,6
1988	42,9	45,4	94,5	43,4	98,8	2
1989	68,9	71,9	95,8	70,1	98,3	1,8
1990	118,6	122,3	97	87,1	136,1	35,2
1991	226,8	233,6	97	139,2	162,9	94,4
1992	237,5	249,1	95,3	188,5	126	60,6
1993	228,1	239,5	95,2	205,1	111,2	34,4
1994	311,3	324,3	96	340,1	91,5	-15,8
1995	473,1	498,4	95	513,2	92,2	-14,8
1996	682,1	740,8	92	498,3	136,8	242,5
1997	762,7	791,7	96,3	501,6	152	290,1
1998	566,6	588,9	96,2	552,3	102,6	36,6
1999	811,2	840,5	96,5	610,7	132,8	229,8
2000	1611,9	1657,2	97,3	690,4	233,5	966,8
2001	1428,9	1480,3	96,5	764,8	186,8	715,5
2002	1441,9	1501,2	96	957,1	150,6	544,1
2003	1850,1	1902,1	97,3	1047,4	176,6	854,7
2004	2286,3	2337,4	97,8	1314,4	173,9	1023
2005	3355	3421,5	98	1493,6	224,6	1927,9
2006	3895,7	3979	98	1558,5	249,9	2420,5
2007	4121,8	4214,1	97,8	916,8	449,5	3297,3
2008	4970	5095	97,5	2572	193,2	2523
2009	3270,2	3347,6	97,6	2854,8	114,5	492,8
2010	4220,1	4333,6	97,7	3011,8	140,1	1321,8
2011	5223,8	5374,1	97,4	3442,5	151,7	1931,6
2012	5527,7	5687,3	97,2	3907,1	141,5	1780,2
2013	5057,5	5217,1	97,2	4368,5	115,7	848,6
2014	4709,6	4917,6	97	4719,7	99,8	197,9
2015	3339,4	3537,2	95,8	5193,4	64,3	-1656,2
2016	3080	3277,7	87	5154,7	59,7	-1877
2017	3714,1	3928,3	94,5	5111,3	72,6	-1183
2018	4548,1	4889,2	81	5403,2	84,2	-514
2019	3960,9	4271,6	92,8	5016,8	78,9	-745,2
2020	2560,5	2846,4	90	4363,6	58,7	-1517,2
2021	4727,5	5352,1	88,3	5199,4	90,9	152,7

Source: ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 10- Commerce Extérieur, pp 234-237.
- Bank of Algeria, op cit, p 27.

الملحق (9): تطور رصيد احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة (1970-2021) (مليار دولار)

السنوات	رصيد احتياطي الصرف	السنوات	رصيد احتياطي الصرف	السنوات	رصيد احتياطي الصرف	السنوات	رصيد احتياطي الصرف
1970	0,14	1983	1,88	1996	4,23	2009	149,04
1971	0,29	1984	1,46	1997	8,04	2010	162,61
1972	0,28	1985	2,81	1998	6,84	2011	182,82
1973	0,91	1986	1,66	1999	4,52	2012	191,29
1974	1,45	1987	1,64	2000	12,02	2013	194,71
1975	1,12	1988	0,9	2001	18,08	2014	197,61
1976	1,76	1989	0,84	2002	23,23	2015	144,67
1977	1,68	1990	0,72	2003	33,12	2016	114,39
1978	1,98	1991	1,48	2004	43,24	2017	97,61
1979	2,65	1992	1,45	2005	56,3	2018	80,22
1980	3,77	1993	1,47	2006	77,91	2019	63,29
1981	3,69	1994	2,67	2007	110,31	2020	48,88
1982	2,42	1995	2	2008	143,24	2021	46,05

Source: World Bank, Data, Accessed 27/04/2022, Available at: https://data.worldbank.org/country/algeria

الملحق (10): تطور أسعار النفط (صحاري بلاند) في الجزائر للفترة (1970-2021) (دولار للبرميل)

السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط
1970	1,7	1983	29,9	1996	21,3	2009	62,4
1971	2	1984	28,7	1997	19,6	2010	80,4
1972	2,3	1985	27,6	1998	13	2011	112,9
1973	3,1	1986	14,5	1999	18,1	2012	111,5
1974	10,7	1987	18,4	2000	28,8	2013	109,4
1975	10,7	1988	15,1	2001	24,7	2014	99,7
1976	11,5	1989	18,5	2002	24,9	2015	52,8
1977	12,4	1990	24,3	2003	28,7	2016	44,3
1978	12,7	1991	21	2004	38,4	2017	54,1
1979	17,3	1992	20	2005	54,6	2018	71,4
1980	28,6	1993	17,5	2006	66,6	2019	64,5
1981	32,5	1994	16,2	2007	74,7	2020	42,1
1982	32,4	1995	17,4	2008	99	2021	70,9

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1999.
- 1976-1985 Arabian Light, 1986 - 2021 Dubai dated.

الملحق (11): تطور الإيرادات العامة للفترة (1970-2021) (مليار دينار)

السنوات	الجباية البترولية (*)	الموارد العادية (**)	إجمالي الإيرادات العامة (***)	نسبة (*) إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	نسبة (**) إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	نسبة (***) إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نمو الإيرادات العامة (%)
1970	1,4	5,0	6,3	21	79	26	-
1971	1,5	6,0	7,5	20	80	30	19
1972	3,3	5,9	9,2	36	64	30	22
1973	4,1	7,0	11,1	37	63	32	21
1974	13,4	10,0	23,4	57	43	42	112
1975	13,5	11,6	25,1	54	46	41	7
1976	14,2	12,0	26,2	54	46	35	5
1977	18,0	15,5	33,5	54	46	38	28
1978	17,4	19,4	36,8	47	53	35	10
1979	26,5	19,9	46,4	57	43	36	26
1980	37,7	21,9	59,6	63	37	37	28
1981	51,0	28,4	79,4	64	36	41	33
1982	41,5	32,8	74,2	56	44	36	-6
1983	37,7	42,9	80,6	47	53	34	9
1984	43,8	57,5	101,4	43	57	38	26
1985	46,8	59,1	105,9	44	56	36	4
1986	21,4	68,3	89,7	24	76	30	-15
1987	20,5	72,5	93,0	22	78	30	4
1988	24,1	69,4	93,5	26	74	27	1
1989	45,5	70,9	116,4	39	61	28	24
1990	76,2	76,3	152,5	50	50	28	31
1991	161,5	87,4	248,9	65	35	29	63
1992	193,8	118,1	311,9	62	38	29	25
1993	179,2	134,7	313,9	57	43	26	1
1994	222,2	255,0	477,2	47	53	32	52
1995	336,1	275,6	611,7	55	45	31	28
1996	496,0	329,2	825,2	60	40	32	35
1997	564,8	361,9	926,7	61	39	33	12
1998	378,6	396,0	774,5	49	51	27	-16
1999	560,1	390,4	950,5	59	41	29	23
2000	1 213,2	364,9	1 578,1	77	23	38	66
2001	1 001,4	504,1	1 505,5	67	33	36	-5
2002	1 007,9	595,3	1 603,2	63	37	35	6
2003	1 350,0	616,6	1 966,6	69	31	37	23
2004	1 570,7	659,0	2 229,7	70	30	36	13
2005	2 352,7	729,9	3 082,6	76	24	41	38
2006	2 799,0	840,8	3 639,8	77	23	43	18
2007	2 796,8	891,0	3 687,8	76	24	39	1
2008	4 088,6	1 022,4	5 111,0	80	20	46	39
2009	2 412,7	1 263,3	3 676,0	66	34	37	-28
2010	2 905,0	1 487,9	4 392,9	66	34	37	20
2011	3 979,7	1 810,4	5 790,1	69	31	40	32
2012	4 184,3	2 155,0	6 339,3	66	34	39	9
2013	3 678,1	2 262,8	5 940,9	62	38	36	-6
2014	3 388,4	2 350,0	5 738,4	59	41	33	-3
2015	2 373,5	2 729,5	5 103,0	47	53	31	-11
2016	1 781,1	3 329,0	5 110,1	35	65	29	0
2017	2 177,0	3 870,9	6 047,9	36	64	32	18
2018	2 887,1	3 864,3	6 751,4	43	57	33	12
2019	2 668,5	4 083,1	6 751,6	40	60	33	0
2020	1 921,6	3 719,4	5 641,0	34	66	31	-16
2021	1 927,1	3 988,4	5 915,4	33	67	27	-5

Source: - ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 12-Finances Publiques, pp 283.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2004, 2008, 2013, 2018, 2021.

الملحق (12): تطور النفقات العامة للفترة (1970-2021) (مليار دينار)

السنوات	نفقات التسيير (*)	نفقات التجهيز (**)	إجمالي النفقات العامة (***)	نسبة (*) إلى إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة (**) إلى إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة (***) إلى إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة نمو النفقات العامة (%)
1970	4,3	1,6	5,9	72	28	24	-
1971	4,9	2,8	7,8	63	37	31	32
1972	5,4	2,8	8,2	65	35	27	6
1973	6,3	3,7	10,0	63	37	29	22
1974	9,4	4,0	13,4	70	30	24	34
1975	13,7	5,4	19,1	72	28	31	42
1976	13,2	6,9	20,1	65	35	27	6
1977	15,3	10,2	25,5	60	40	29	27
1978	17,6	12,5	30,1	58	42	29	18
1979	20,1	13,4	33,5	60	40	26	11
1980	26,8	17,2	44,0	61	39	27	31
1981	34,2	23,5	57,7	59	41	30	31
1982	38,0	34,4	72,4	52	48	35	26
1983	44,4	40,4	84,8	52	48	36	17
1984	50,3	41,3	91,6	55	45	35	8
1985	54,7	45,2	99,8	55	45	34	9
1986	61,2	40,7	101,8	60	40	34	2
1987	63,8	40,2	104,0	61	39	33	2
1988	76,2	43,5	119,7	64	36	34	15
1989	80,2	44,3	124,5	64	36	29	4
1990	88,8	47,7	136,5	65	35	25	10
1991	153,8	58,3	212,1	73	27	25	55
1992	276,1	144,0	420,1	66	34	39	98
1993	291,4	185,2	476,6	61	39	40	13
1994	330,4	235,9	566,3	58	42	38	19
1995	473,7	285,9	759,6	62	38	38	34
1996	550,6	174,0	724,6	76	24	28	-5
1997	643,6	201,6	845,2	76	24	30	17
1998	663,9	211,9	875,7	76	24	31	4
1999	774,7	187,0	961,7	81	19	30	10
2000	838,9	339,2	1 178,1	71	29	29	23
2001	798,6	522,4	1 321,0	60	40	31	12
2002	975,6	575,0	1 550,6	63	37	34	17
2003	1 138,1	628,1	1 766,2	64	36	34	14
2004	1 251,1	640,7	1 891,8	66	34	31	7
2005	1 245,1	806,9	2 052,0	61	39	27	8
2006	1 437,9	1 015,1	2 453,0	59	41	29	20
2007	1 673,9	1 434,6	3 108,5	54	46	33	27
2008	2 227,3	1 948,4	4 175,7	53	47	38	34
2009	2 300,0	1 946,3	4 246,3	54	46	42	2
2010	2 659,0	1 807,9	4 466,9	60	40	37	5
2011	3 879,2	1 974,4	5 853,6	66	34	40	31
2012	4 782,6	2 275,5	7 058,1	68	32	44	21
2013	4 131,5	1 892,6	6 092,1	68	32	37	-14
2014	4 494,3	2 501,4	6 995,7	64	36	41	15
2015	4 617,0	3 039,3	7 656,3	60	40	46	9
2016	4 591,4	2 792,2	7 297,5	63	38	42	-5
2017	4 677,2	2 605,4	7 282,7	64	36	39	0
2018	4 648,3	3 228,8	7 899,1	59	41	39	8
2019	4 895,2	2 846,1	7 741,3	63	37	38	-2
2020	5 009,3	1 893,5	6 902,9	73	27	38	-11
2021	5 479,9	1 956,4	7 436,3	74	36	34	8

Source: - ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 12-Finances Publiques, pp 283.
- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie op cit.

الملحق (13): تطور رصيد الموازنة العامة للفترة (1970-2021) (مليار دينار)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	نسبة رصيد الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي (%)
1970	5,9	6,3	0,4	24
1971	7,8	7,5	-0,3	31
1972	8,2	9,2	1,0	27
1973	10,0	11,1	1,1	29
1974	13,4	23,4	10,0	24
1975	19,1	25,1	6,0	31
1976	20,1	26,2	6,1	27
1977	25,5	33,5	8,0	29
1978	30,1	36,8	6,7	29
1979	33,5	46,4	12,9	26
1980	44,0	59,6	15,6	27
1981	57,7	79,4	21,7	30
1982	72,4	74,2	1,8	35
1983	84,8	80,6	-4,2	36
1984	91,6	101,4	9,8	35
1985	99,8	105,9	6,0	34
1986	101,8	89,7	-12,1	34
1987	104,0	93,0	-11,0	33
1988	119,7	93,5	-26,2	34
1989	124,5	116,4	-8,1	29
1990	136,5	152,5	16,0	25
1991	212,1	248,9	36,8	25
1992	420,1	311,9	-108,3	39
1993	476,6	313,9	-162,7	40
1994	566,3	477,2	-89,1	38
1995	759,6	611,7	-147,9	38
1996	724,6	825,2	100,5	28
1997	845,2	926,7	81,5	30
1998	875,7	774,5	-101,2	31
1999	961,7	950,5	-11,2	30
2000	1 178,1	1 578,1	400,0	29
2001	1 321,0	1 505,5	184,5	31
2002	1 550,6	1 603,2	52,6	34
2003	1 766,2	1 966,6	200,4	34
2004	1 891,8	2 229,7	337,9	31
2005	2 052,0	3 082,6	1 030,6	27
2006	2 453,0	3 639,8	1 186,8	29
2007	3 108,5	3 687,8	579,3	33
2008	4 175,7	5 111,0	935,3	38
2009	4 246,3	3 676,0	-570,3	43
2010	4 466,9	4 392,9	-74,0	37
2011	5 853,6	5 790,1	-63,5	40
2012	7 058,1	6 339,3	-718,8	44
2013	6 092,1	5 940,9	-151,2	37
2014	6 995,7	5 738,4	-1 257,3	41
2015	7 656,3	5 103,0	-2 553,3	46
2016	7 297,5	5 110,1	-2 187,4	42
2017	7 282,7	6 047,9	-1 234,8	39
2018	7 899,1	6 751,4	-1 147,7	39
2019	7 741,3	6 751,6	-989,7	38
2020	6 902,9	5 641,0	-1 261,9	38
2021	7 436,3	5 915,4	-1 520,9	34

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (11) والملحق(12)

الملحق (14): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد للفترة (2000-2021) (مليار دينار)

السنوات	تسبيقات بنك الجزائر	القيمة المضافة على الجباية البترولية (*)	الرصيد قبل الاقتطاع (1)	تسديد الدين العام	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	إجمالي الاقتطاعات (2)	الرصيد بعد الاقتطاعات (1-2)
2000	0	453,2	453,2	221,1	0	0	221,1	232,1
2001	0	123,9	356,0	184,5	0	0	184,5	171,5
2002	0	26,5	198,0	170,1	0	0	170,1	27,9
2003	0	448,9	476,9	156,0	0	0	156,0	320,9
2004	0	623,5	944,4	222,7	0	0	222,7	721,7
2005	0	1368,8	2090,5	247,8	0	0	247,8	1842,7
2006	0	1798,0	3640,7	618,1	0	91,5	709,6	2931,1
2007	0	1738,8	4669,8	314,5	608,0	531,9	1454,4	3215,4
2008	0	2288,2	5503,7	465,4	0	758,2	1223,6	4280,1
2009	0	400,7	4680,8	0	0	364,3	364,3	4316,5
2010	0	1318,3	5634,8	0	0	791,9	791,9	4842,9
2011	0	2300,3	7143,1	0	0	1761,5	1761,5	5381,6
2012	0	2535,3	7917,0	0	0	2283,3	2283,3	5633,7
2013	0	2062,2	7695,9	0	0	2132,5	2132,5	5563,4
2014	0	1810,3	7373,8	0	0	2965,7	2965,7	4408,1
2015	0	552,2	4960,3	0	0	2886,5	2886,5	2073,8
2016	0	98,6	2172,4	0	0	1387,9	1387,9	784,5
2017	0	0	784,5	0	0	784,5	784,5	0
2018	0	437,4	437,4	0	0	131,9	131,9	305,5
2019	0	0	305,5	0	0	0	0	305,5
2020	0	565	870,5	0	0	870,5	870,5	0
2021	0	682,1	682,1	0	0	0	0	682,1

Source: DGPP, Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000–2021, Ministère des finances, Accédé 06/06/2023, disponible a: https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/

(*): القيمة المضافة على الجباية البترولية =الجباية البترولية المحققة- الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية

الملحق (15): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للفترة (2000-2021)

السنوات	نسبة تغطية عجز الموازنة العامة (*) (%)	نسبة تغطية عجز الخزينة العمومية (*) (%)	السنوات	نسبة تغطية عجز الموازنة العامة (*) (%)	نسبة تغطية عجز الخزينة العمومية (*) (%)
2006	15	14,1	2014	96,6	93
2007	45,9	41,5	2015	93	91
2008	58,8	54,9	2016	60,7	59,2
2009	37,5	32,7	2017	63,5	49,3
2010	56,8	52,9	2018	9,8	7,2
2011	74,5	71,3	2019	0	0
2012	70,1	71,3	2020	46,5	30,5
2013	100	96,6	2021	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (13) والملحق(14).

- DGPP, Situation Résumée des Opérations du Trésor (SROT) 2000-2021, Ministère des finances, Accédé 06/06/2023, disponible a: https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/

(*) الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية خارج frr=رصيد الموازنة العامة خارج frr +(رصيد حسابات التخصيص خارج frr –تدخلات الخزينة الصافية)

الملحق (16): تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة (1970-2021) (دينار جزائري/ دولار أمريكي)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1970	4,93	1983	4,78	1996	54,74	2009	72,63
1971	4,91	1984	4,98	1997	57,67	2010	74,39
1972	4,48	1985	5,02	1998	58,73	2011	72,85
1973	3,96	1986	4,7	1999	66,57	2012	77
1974	4,18	1987	4,83	2000	75,25	2013	79,38
1975	3,94	1988	5,91	2001	77,26	2014	80,52
1976	4,16	1989	7,6	2002	79,68	2015	100,4
1977	4,14	1990	8,96	2003	77,39	2016	109,5
1978	3,96	1991	18,46	2004	72,06	2017	111
1979	3,85	1992	21,87	2005	73,35	2018	116,6
1980	3,83	1993	23,35	2006	72,64	2019	119,5
1981	4,31	1994	35,05	2007	69,37	2020	126,8
1982	4,59	1995	47,64	2008	64,58	2021	138,8

Source: ONS, Rétrospective Statistique 1962-2020, Chapitre 14- Comptes National, op cit, p 297.
- Bank of Algeria, op cit, p 20.

الملحق (17): إحصاءات وصفية لمتغيرات النموذج القياسي

	PBB	OP	EXR
Mean	-176.2269	37.22692	46.67404
Median	0.700000	26.25000	51.19000
Maximum	1186.800	112.9000	138.8000
Minimum	-2553.300	1.700000	3.830000
Std. Dev.	686.0292	30.49545	41.43399
Skewness	-1.391447	1.125182	0.406185
Kurtosis	5.838754	3.251274	1.916620
Jarque-Bera	34.23989	11.10909	3.972921
Probability	0.000000	0.003870	0.137180
Observations	52	52	52

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

الملحق (18): نتائج اختبار(ADF) لجذر الوحدة

المتغير	إحصائيات	المستوى (Level) **			الفرق الأول (1st difference) **		
		قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه
PBB	t-Stat	-1.80	-2.41	-4.41	-7.80	-7.80	-7.83
	5% level	-2.91	-3.50	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.37	0.40	0.00	0.00	0.00	0.00
OP	t-Stat	-1.57	-2.41	-0.41	-6.60	-6.51	-6.60
	5% level	-2.91	-3.50	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.48	0.36	0.52	0.00	0.00	0.00
EXR	t-Stat	-1.23	-3.74	2.47	-4.18	-4.67	-1.30
	5% level	-2.92	-3.51	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.99	0.02	0.99	0.00	0.00	0.17

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

*: القيم النظرية Mackinnon (1996) one-sided p-values

**: تم اعتماد فترة الإبطاء والمعيار أوتوماتيكيا (Lag Length: 0 (Automatic –based on SIC. max lag=10

الملحق (19): نتائج اختبار(PP) لجذر الوحدة

المتغير	إحصائيات	المستوى (Level)**			الفرق الأول (1st difference)**		
		قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه
PBB	Adj. t-Stat	-1.68	-2.26	-1.52	-8.16	-8.43	-7.95
	5% level	-2.91	-3.50	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.43	0.44	0.11	0.00	0.00	0.00
OP	Adj. t-Stat	-1.59	-2.51	-0.33	-6.56	-6.45	-6.55
	5% level	-2.91	-3.50	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.47	0.31	0.55	0.00	0.00	0.00
EXR	Adj. t-Stat	-1.38	-1.49	3.11	-4.16	-4.66	-3.35
	5% level	-2.91	-3.50	-1.94	-2.92	-3.50	-1.94
	(Prob) *	0.99	0.81	0.99	0.00	0.00	0.00

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

*: القيم النظرية Mackinnon (1996) one-sided p-values

**: تم اعتماد فترة الإبطاء والمعيار أوتوماتيكيا Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة (1970-2021)، ولبلوغ الهدف تم صياغة نموذج قياسي يشرح العلاقة بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزع (ARDL)، ثم عرض مشروع عصرنة الموازنة في الجزائر وأهم الإنجازات المحققة في ذلك، ثم طرح الآليات التي وجب على الجزائر اتخاذها وتنفيذها من أجل تحديث وإصلاح الموازنة العامة وذلك حتى تتمكن من تحييد الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على هيكلها المالي.

أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات سعر النفط وسعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، كما بينت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات عن وجود علاقة عكسية بين سعر النفط (أثر سلبي ومعنوي) ورصيد الموازنة العامة، وعن وجود علاقة طردية (أثر إيجابي ومعنوي) بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة.

بالنسبة لمشروع عصرنة الموازنة العامة الذي تبنته الجزائر، لا يزال في بدايات مراحله ويفتقد الكثير من الأدوات التي وجب استحداثها لمرافقة المشروع، غير أنه يمثل نقلة حديثة في التسيير المالي وينتظر من خلال تطبيقه أن يشكل خطوة هامة في سبيل تحسين كفاءة أداء الموازنة العامة وذلك بالانتقال من موازنة الوسائل إلى موازنة قائمة على البرامج والنتائج.

بالنسبة لآليات إصلاح وعصرنة الموازنة العامة، فإن ذلك يتطلب جهودا أكثر من القائمين على السلطة في الجزائر، ويتمثل ذلك في محاربة الفساد وإضفاء الشفافية وترسيخ مبادئ حوكمة الموازنة العامة، بالإضافة إلى رقمنة هذه الأخيرة، وكذلك العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي وهذا بترقية القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال، وتحسين مردودية القطاعات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، موازنة عامة، نفقات عامة، إيرادات عامة، نموذج ARDL.

Abstract:

The study aims to determine the impact of oil price fluctuations on the general budget in Algeria for the period (1970-2021). To achieve this goal, an econometric model was formulated that explains the relationship between oil price and the general budget balance using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The project for the modernization of the budget in Algeria and the most important achievements made in this regard are then presented. Finally, the mechanisms that Algeria must adopt and implement in order to modernize and reform the general budget are proposed so that it can neutralize the negative effects of oil price fluctuations in the world markets on its financial structure.

The results of the econometric study showed the existence of a long-term relationship between the variables of oil price, exchange rate and general budget balance. The results of the estimation of the relationship between the variables also showed an inverse relationship between oil price (negative and significant effect) and the general budget balance, and a direct relationship (positive and significant effect) between the exchange rate and the general budget balance.

As for the project for the modernization of the general budget adopted by Algeria, it is still in its early stages and lacks many of the tools that need to be created to accompany the project. However, it represents a modern shift in financial management and it is expected that its application will be a significant step towards improving the efficiency of the general budget performance by moving from a means-based budget to a program and results-based budget.

As for the mechanisms for reforming and modernizing the general budget, this requires more efforts from the authorities in Algeria. This includes combating corruption, promoting transparency, and establishing the principles of budget governance, in addition to digitizing the budget. It also includes working to achieve economic diversification by promoting the private sector and improving the business climate, and improving the performance of sectors outside the hydrocarbons sector.

Keywords: Oil prices, public budget, public expenditure, public revenues, ARDL model